معونة الذكي في الطرق العشر

للعلامة مسعود بن محمد بن علي جموع الفاسي

(ت ١١١٩ هـ)

الجزء الثاني

معونة الذكي في الطرق العشر

للعلامة مسعود بن محمد بن علي جموع الباسي

(ت 1119 هـ)

الجزء الثاني

تقديم وتحقيق:

د. أسامة بن عبد الرحيم سليم

1444هـ / 2023م

منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - المملكة المغربية

الكتاب : **معونة الذكر في الطرق العشر - الجزء الثـاني.**

المؤلف : **العلامة مسعود بن محمد بن علي جموع الفاسي (ت 1119 هـ).**

تقديم وتحقيق : **الدكتور أسامة بن عبد الرحيم سليم.**

الناشر : وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الطبعة الأولى : 1444 هـ/ 2023م.

الإيداع القانوني :

ردمك :

الطباعة والإخراج الفني: دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط

10 **شارع العلويين رقم** *3* **، حسان - الرباط**

الهاتف : *83 75 20 37 05* **- الفاكس :** *89 75 20 37 05*

E-mail : editionsbouregreg2015@gmail.com

سـورة الأنعـام

سورة الأنعام مكية[1] وهي: (قصر)[2]

﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ [4].

(ف):

قالونُ في قانونِ وهْيَ وَهْوَ .....البيت[3]

ثم:

....فاعمَلَنْ.....الخ[4]

ولفظة الجلالة:

---

(1) قال ابن عطية: «قيل: هي كلها مكية، وقال ابن عباس: نزلت بمكة ليلا جملة إلا ست آيات». المحرر الوجيز 2/ 225، وقال القرطبي: «وهي مكية في قول الأكثرين، قال ابن عباس وقتادة: هي مكية كلها إلا آيتين منها نزلتا بالمدينة». الجامع لأحكام القرآن 6/ 382. وقال ابن كثير: «وهي مكية، قال العَوفيّ وعكرمة وعطاء عن ابن عباس: أنزلت سورة الأنعام بمكة». 3/ 237.

(2) القاف: مائة، والصاد: ستون، والزاي: سبعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدنيّ الأخير 167 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 254، والتبيان ص: 156.

(3) والبيت بتمامه:

قالونُ في قانونِ وهْيَ وَهْوَ كمنْ حوى التَّفسيرَ ثمَّ النحوَ

ص: 59، البيت: 111. وقوله: «كمن حوى التَّفسيرَ ثمَّ النحوَ» يُريد به أحمد المفسِّر، وابن سعدان النحوي.

(4) والبيت بتمامه:

فإن فهمتَ وجهَ تفصيلِ الذهبْ للدُّرّ فاعملنْ بمفهومِ اللقبْ

ص: 51، البيت: 15.

(د):

وفُخِّمَـــــــــــتْ في اللهِ..... .....البيـــــــــــت[1]

(ف):

فـــــــــــالكُلُّ..... .....الـــــــــــخ[2]

﴿ثُمَّ فَضِيٓ﴾ [3]، و(مِّنَ ـ ايَةِ) [5] وبابـــــه، و﴿جَآءَهُمۡ﴾ [6]، ﴿وَأَنشَأۡنَا﴾ [7]، و﴿عَلَيۡهِ مَلَكٌ﴾ [9] أحكامها لا تخفى.

ي: ﴿مُّومِنِينَ﴾[المائدة:114]، ﴿يَعۡدِلُونَ﴾[2]، ﴿تَمۡتَرُونَ﴾[3]، ﴿مَّا يَلۡبِسُونَ﴾[10].

ربع[3]

﴿كُلَّ ءَايَةٍ لاَّ يُومِنُواْ﴾ [26] وبابه الغنة بارزة.

﴿وَالنَّهَارِ﴾ [14] الوقفُ بالإشباع مع الإمالة.

---

(1) والبيت بتمامه:

وفُخِّمَـــــــــت في الله واللَّهمـــــــــهْ للكـــــلِّ بعـــدَ فتحـــةٍ أوْ ضـــمَّهْ

ص: 67، البيت: 192.

(2) والبيت بتمامه:

فالكـــــلُّ إن ســـــكتُّ فـــيما أَطلَقـــا أو عـــــمَّ أو عـــــزا لـــــه كاتّفقـــا

ص: 51، البيت: 11.

(3) في ت و س: «ربع: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿وَلَهُۥ مَا سَكَنَ﴾.

(د):

فَصْلٌ ولا يمنعُ وقفُ الرَّاءِ .....البيت[1]

أعني لأربابها[2].

﴿أَيِنَّكُمْ لَتَشْهَدُونَ﴾ [20] بتسهيلِ الثانية للجميع، وبالإدخال لما سوى ورش[3].

(د):

فنافعٌ سهَّل أُخْرى الهمزتينْ .....البيت[4]

ثم:

ومَدَّ قالونُ لِما تَسهَّلا .....[5]

---

(1) والبيت بتمامه:

فصلٌ ولا يمنعُ وقفُ الرَّاء إمالةَ الألفِ في الأسماءِ

ص: 62، البيت: 161.

(2) انظر: التعريف ص: 68، 69.

(3) المصدر السابق ص: 57.

(4) والبيت بتمامه:

فنافعٌ سهَّل أخرى الهمزتينْ في كِلْمةٍ فهْيَ بذاك بَيْنَ بَينْ

ص: 49، البيت: 88.

(5) والبيت بتمامه:

وَمَدَّ قالونُ لِما تَسهَّلا بالخلفِ في أَشْهِدُواْ لِيَفصِلا

ص: 50، البيت: 90.

ثم شرَّك (ف) معه غيره فقال:

وقبـــلَ غـــيرِ ضـــمَّةٍ قـــدْ أَدْخَـــلا .....البيـــــــــــــت[1]

﴿ءَالِهَةً اخْرَىٰ﴾ [20] كذلك، و﴿ٱلدُّنْيَآ﴾ [33]، و﴿ٱظْلَمُ﴾ [22]، و﴿جَآءُوكَ﴾ [26] وبابه لا تـخفى.

﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾ [36] حكمه كـ: ﴿ٱلصِّرَاطَ﴾ [الفاتحة:5] بتفخيم الـراء للجميـع، راجِعْ ما تقدَّم[2].

إرداف:

﴿فَدْ خَسِرَ ٱلذِينَ كَذَّبُواْ﴾ [32] الآيـة، تـأتي بـالأخوين، ثـم بـالمروزيّ، ثـم بالصُّغرى، وتُقدم أهل الإمالة، ثم تُردف أهل الضم.

ي: ﴿تَزْعُمُونَ﴾ [23]، ﴿لَكَـٰذِبُونَ﴾ [29]، ﴿تَكْفُرُونَ﴾ [31].

حـزب[3]

﴿مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [38] وبابـه، و[﴿شَفِيعٌ لَّعَلَّهُمْ﴾ وبابه][4] [52] الغنةُ بارزة.

---

(1) والبيت بتمامه:

وقبـــلَ غـــيرِ ضـــمَّةٍ قـــد أَدْخـــلا حـــرْميُّهمْ في ذي اثنَتَـــيْنِ فَيصَـــلا

ص: 52، البيت: 33.

(2) انظر: الآية [5] من سورة أم القرآن.

(3) في ت و س: «حزب: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ﴾.

(4) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س، وقد سقطَتْ من النسخة الأصل وبقيَ موضعها.

﴿مِن شَيۡءٖ﴾ [39] بأربعةِ أوجُهٍ في الوقفِ كما تقدَّم.

﴿مَنۡ يَّشَاءِ ٱللَّهُ يُضۡلِلۡهُ﴾ [40] لا يَندرجُ في مبدَلات الأصبهاني وصلا؛ اعتداداً بالعارض، وإذا وقفتَ عليه أبدَلْتَ له كغيره من الألفاظِ الساكنة[1].

وقد نبَّهَ على هذا صاحب مختصر التعريف[2]، ونصُّه:

وأبدِلِ المجزومَ نحوُ إن يشأْ ... تَسُؤكمُ أم لم يُنَبَّأْ من يشأْ

وإن أتتْ مجزومةً وكُسِرتْ ... لساكنٍ كمن يشأْ وقُيِّدَتْ[3]

في حالِ وَصلِهِ وإنْ وقفتَ لَهْ ... على مثالِ هذهِ[4] أبْدَلتَ لهْ[5]

﴿وَمَنۡ يَّشَأۡ يَجۡعَلۡهُ﴾ [40] يُبدِله الأصبهاني وصلا ووقفاً عملا بقول **(ف)**:

.... وأبدِلنْ لهُ جميعَ المسكنْ

والأمرَ لا المجزومَ عنهُ حَقِّقا ... .[6]

﴿قُلۡ ءَآنتُمۡ﴾[41]، و﴿ءَآنتُمۡ﴾[47] حيثُما وقعَ في القرآن رَوَيناهُ

---

(1) انظر: التعريف ص: 50.

(2) هو: أبو الحسن علي بن سليمان القرطبي، شيخ الجماعة بفاس (ت 730هـ)، تقدَّمت ترجمته.

(3) في س: «فنُبِرتْ» بدل: «وقيّدتْ»، وفي المطبوع: «وهمِزتْ».

(4) في ت: «هذا» بدل: «هذه»، وهو خطأ.

(5) أرجوزة مختصر التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 46، 47.

(6) ونصُّه:

لدى لِيَلاَّ ولدى مُوَذِّنْ ... وأبدِلنْ لهُ جميعَ المُسكنْ

والأمرَ لا المجزومَ عنهُ حَقِّقا ... وكلَّ لؤلُؤٍ وجئتَ مُطلقا

ص: 53، البيت: 43، 44.

بالتَّسهيل والبدَل لابن يَسار، وبالتَّسهيل فقط لمن عداه.

(د):

وأَرأيـــــتَ وهَـــــأنْتُمْ سَـــــهَّلا .....البيـــــــــــت[1]

(ف):

وإنْ عَـــــزا لواحـــــدٍ خِلافـــــا .....الخ[2]

تنبيه:

وانظُرْ على قراءة التسهيل في: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الكهف:62] أين تجعل الهمـزة المسـهَّلة؛ هل فوق الملحق أو في السَّطْر؟ لا نصَّ في ذلك كما قال في الدُّرَّة[3]، ونصُّها:

والحـــذفُ في أرَيْـــتُمُ هَـــلْ يجـــري مَـــعْ لُغـــةِ التَّســـهيلِ حـــالَ النَّـــبْرِ

إنْ قلـــتَ يجـــري أيـــنَ يُلـــقى النَّقـــطُ لا نَـــصَّ في الإلحـــاقِ بـــانَ الشـــرطُ[4]

---

(1) والبيت بتمامه:

وأرأيْـــــتَ وهـــــأنْتُمْ سَـــــهَّلا عنـــهُ وبعضُـــهمْ لـــورشٍ أبْـــدَلا

ص: 75، البيت: 239. وقوله: «سهَّلا عنهُ» يعودُ على ورش وقالون.

(2) ونصُّه:

وإنْ عَـــــزا لواحـــــدٍ خِلافـــــا ولمْ تجـــدْ منّـــي لـــه انعطافـــا

فخُصّـــــهُ بـــــالمروزي والأزرقِ ســـكتُّ أو ذكرتُـــهُ أو مَـــنْ بَقـــي

ص: 51، البيت: 13، 14.

(3) الدُّرة الجليَّة في رسم وضبط المصاحف العثمانية لميمون الفخار.

(4) ص: 51، البيت: 583، 584.

ووجدتُ بخطِّ ثِقَةٍ منقولا مِن خطِّ شيخ شيوخنا سيدي عبد الواحد عاشر[1] ما نَصُّه: «بل نصَّ[2] أبو داوود في ضبطه الذي ذيَّلَ به التَّنْزيل على إلحاق ألفٍ حمراء بين الراء والياء في: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الكهف:62] وفروعه، واجعلْ[3] نقطة حمراء عليها لِمَن سَهَّل[4]، وأجازَ مع ذلك أن يُزاد مع النقطة مَطَّة، قال: وأما على رواية البدَل فيجعل على الألف الملحقة[5] دارة»، انتهى مِن تقييد (خ) على الدُّرَر[6].

فائدة:

«إذا وقفت على: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ [الكهف:62][7] في رواية البدَل فإنك تمدُّ الألف مدّاً مشبعاً، والياء بالتوسط، فتفطَّن له، فإنه قلَّ من يجِد له خبرة، وإليهِ أشار (ض) بهذا اللغز:

ألاَ فاسألوا أهلَ الدّرايةِ والذّكرِ عن اَسرارِ أحكامِ التّلاوةِ للمِصرِ[8]

---

(1) هو: أبو محمد عبد الواحد بن أحمد بن علي بن عاشر، الأنصاري نسباً، الأندلسي أصلا، الفاسي مولداً وقراراً، الفقيه الأصولي المقرئ الإمام، حفظ القرآن على أبي العباس أحمد اللَّمْطي، وأخذ القراءات السبع عن أبي العباس الكفيف، وأبي عبد الله محمد بن قاسم القصّار، أخذَ عنه محمد بن أحمد ميّارة، وعبد القادر الفاسي وغيرهم، له: فتح المنان شرح مورد الظمآن، والمرشد المعين، توفي ـ رحمه الله ـ سنة 1040. انظر: نشر المثاني 1/ 283، وشجرة النور الزكية ص: 299، والقراء والقراءات بالمغرب ص: 46، 47.

(2) «نصّ» ساقطة من ت و س.

(3) في ت و س: «وجعل».

(4) أصول الضبط ص: 134.

(5) في ت و س: «الملحق».

(6) في ت و س: «الدرة» بدل: «الدرر». وحرف (خ) يرمز به المؤلِّف لشيخه، ولم أقف على تقييده، وقد سبقت الإشارة لذلك.

(7) في المطبوع: «إذا وقفت على: ﴿أَرَءَيْتَ﴾ لورش»، بزيادة: «لورش».

(8) في ت و س: «للحصر» بدل: «للمصر»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

فما كِلْمةٌ في الوصلِ طولى[1] لورشِنا ... على المذهبِ المشهورِ قالَ أبو عَمْرِو
وقالَ بتوسيطٍ بُعَيدَ[2] إطالةٍ ... بغيرِ تَراخٍ في الوقوفِ به نُقْري
وذا عَجَبٌ في الوصلِ أشبَعَ مدَّهُ ... وفي الوقفِ طُولى قلْ وَوُسْطى معاً فادْرِ
وهذا على المشهورِ في الوقفِ قدْ بَدا ... وقيلَ: ثلاثٌ في الأخيرِ مَدى الدَّهرِ
وقالونُ في وصلٍ بِقَصرٍ يُرى لَهُ ... وفي ضدِّهِ تَجري الوجوهُ كما تَجري

الجواب:

رَأيتَ في الاستفهامِ بانَ[3] سُؤالكمْ ... لورشٍ على المشهورِ في الوقفِ والمرِّ»[4]

انتهى.

﴿إِن شَآءَ﴾ [42]، و﴿بِا لْبَأْسَآءِ﴾ [43]، و﴿بَأْسُنَا﴾ [44] الإمالة والبدَل ظاهران.

﴿شَيْءٍ﴾ [45]، و﴿ٱوتُوٓاْ﴾ [45].

قال **(ف)**:

واقصُرْ كـ: ءامِنْ وكـ: شَيْءٍ أفرِطا ... ليوسفٍ.....[5]

وتقدَّم بيانه غير ما مرَّة.

---

(1) في المطبوع: «طولى».

(2) في ت و س: «بغير» بدل: «بعيد»، والمثبت في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(3) في ت و س: «أن» بدل: «بان»، وفي المطبوع: «فإن».

(4) ما بين علامتَيْ التَّنْصيصِ نَصُّ ابن القاضي في الفجر الساطع 4/ 120، 121.

(5) والبيت بتمامه:

واقصُرْ كـ: ءامِنْ وكـ: شَيءٍ أفرِطا ... ليوسفٍ وفيهِما اخترْ وسَطا

ص: 52، البيت: 31.

﴿ظَلَمُوٓاْ﴾ [46] بتفخيم اللام لأبي يعقوب فقط[1].

﴿مَّن إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [47] بالإخفاء.

قال التِّينْمَلِيّ[2]:

ونــونٌ وتنــوينٌ لنجــلِ مســيَّبٍ بالإِخفاءِ عندَ الخاءِ والغينِ فاعْقِلا[3]

﴿بِهِۦٓ ٱنظُرْ﴾ [47] بِضَمِّ الهاء لابن المسيَّبي والأصبهاني[4].

(ف):

والأَصــبهاني وابــنُ ذا الإمــامِ .....البيــت[5]

﴿وَأَصْلَحَ﴾ [49] يُفخّمُه الأخوان[6].

(ف):

والعُــتَقي كيوســفٍ..... .....الخ[7]

---

(1) انظر: التعريف ص: 74.

(2) هو: أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم التينْمَلي، الشهير بالصَّفار المراكشي (ت 761هـ)، تقدَّمت ترجمته. وفي ت و س: «قال ض» بدل: «التينملي»، وهو خطأ؛ لأن (ض) يرمز به المؤلِّف لابن القاضي، والصواب: (ص) كما تقدَّم بيانه.

(3) قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 360.

(4) انظر: التعريف ص: 86.

(5) والبيت بتمامه:

والأَصــبهاني وابــنُ ذا الإمــامِ ضــمَّا بــهِ انظُــرْ كيــفَ في الأنعــامِ

ص: 60، البيت: 120.

(6) انظر: التعريف ص: 74.

(7) والبيت بتمامه:

ثم:

....فـــــــــاعمَلنْ.....الخ[1]

﴿فَد ضَّلَلْتُ﴾ [57] بالإظهار للمروزي والمسيَّبي والأنصاري، وبالإدغام للباقين[2].

(ف):

وَوَرشُـــهُمْ والقـــاضِ والحُلـــواني .....البيـــــــــــت[3]

﴿خَيْرُ﴾ [58] بالترقيق للأخوين[4].

(ف):

وبـــابَ منـــذرٌ وخـــيرٌ رقِّـــقِ .....البيـــــــــــت[5]

=

والعتَقـــي كيوســـفٍ في الـــلامِ مِـــنْ بعـــدِ صـــادِها بِـــلا إعجـــامِ

ص: 57، البيت: 87.

(1) والبيت بتمامه:

فـإنْ فهمـتَ وجـهَ تفصـيلِ الـذّهبْ للـــدُّرِّ فـــاعملنْ بمفهـــومِ اللّقـــبْ

ص: 51، البيت: 15.

(2) انظر: التعريف ص: 62.

(3) قوله: «ف، وورشهم والقاض والحلواني، البيت» ساقط من ت و س. والبيت بتمامه:

ووورشُـــهمْ والقـــاض والحُلـــواني قـــدْ أدغَمـــوا في الضَّـــادِ بالبيـــانِ

ص: 55، البيت: 62.

(4) انظر: التعريف ص: 71.

(5) والبيت بتمامه:

وبـــابَ منـــذرٌ وخـــيرٌ رقِّـــقِ كـــــ: شررٍ ليوســـفٍ والعُتَقـــي

ص: 57، البيت: 86.

إرداف:

﴿قُلۡ أَرَءَيۡتَكُمۡ﴾ [41] الآية، تأتي بالأخوين، ثم بالأصبهاني، وتُردف أهل الإسكان، ثم بأبي عَوْن، وتُردف أهل الضم.

إرداف:

﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ﴾ [47] الآية، تأتي بالأخوين، ثم تُردف الأسَدي، ثم تأتي بأهل الإسكان، وتُردف أبا عَوْن وتدخل به، ثم تأتي[1] بأهل الضم.

ي: ﴿يُحۡشَرُونَ﴾[39]، ﴿صَٰدِقِينَ﴾[41]،﴿يَتَضَرَّعُونَ﴾[43]، ﴿مُّبۡلِسُونَ﴾ [45]، ﴿يَصۡدِفُونَ﴾ [47]، ﴿يَحۡزَنُونَ﴾ [49]، ﴿يَتَّقُونَ﴾ [52].

ربع[2]

﴿وَخُفۡيَةَۚ لَّئِنۡ﴾ [64] وبابه، و﴿فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦٓ﴾ [68] الغنة لا تخفى.

﴿وَهُوَ﴾ [72]، و﴿جَآءَ أَحَدَكُمُ﴾ [62] بارزان.

﴿بَأۡسَ بَعۡضٖۗ﴾ [66]، ﴿وَإِذَا رَأَيۡتَ﴾ [68] البدَلُ والتسهيل لا يخفيان.

و﴿شَيۡءٖ﴾ [69] وُجوهُه الأربعةُ في الوقفِ لا تخفى.

﴿جَآءَ﴾ [62]، و﴿ٱلذِّكۡرَىٰ﴾ [68]، و﴿ٱلدُّنۡيَاۖ﴾ [70] الإمالةُ في الأبواب الثلاثة لا تخفى.

﴿حَيۡرَانَ﴾ [71] في رائه خلاف.

---

(1) «تأتي» ساقطة من ت و س.

(2) في ت و س: «ربع: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ﴾.

قـال (د):

.....وفي حَـــــــــــــيْرانَ خُلــفٌ لهُ حمــلاً على عِمْــرانَ[1]

والضـميرُ في: «له» لـورش[2]، والمشـهور[3] الترقيـق، وبـه أخـذْنا في غـيرِ هـذه الطريقة[4].

وإليه أشارَ بعضهم بقوله:

وفي الـراءِ مِـن فِـرقٍ خـلافٌ لكلِّهـمْ[5] ورُجِّـح ترقيـقٌ لدى كلِّ مَـن خَـلا

وفي الـراءِ مِـن حـيرانَ خلـفٌ لورشـهمْ وَترقيقُها المشـهورُ فاحفظـهُ واعمَـلا[6]

---

(1) والبيت بتمامه:

والسَّـــيرَ والطّـــيرَ وفي حـــيرانَ خُلــفٌ لــهُ حمــلاً عــلى عِمْــرانَ

ص: 63، البيت: 170.

(2) في ت و س: «عائد على ورش» بدل: «لـورش»، وفي ت و س زيـادة: «ف، وإن عـزا لواحـد، البيـت».

والبيت بتمامه:

وإن عـــــزا لواحـــــدٍ خِلافـــــا ولم تجِـــدْ منّـــي لـــه انعطافـــا

فخُصّـــــــه بـــــــالمروزي والأزرق ســـكتُّ أو ذكرتُـــه أو مَـــن بقـــي

ص: 51، البيت: 13، 14.

(3) في ت و س: «والمشهور عنه» بزيادة: «عنه».

(4) في ت و س زيادة: «في رواية الانفراد».

(5) في ت و س: «وفي الراء من حيران خلف لكلهم»، وهو خطأ.

(6) لم أقف عليهما.

وروايتُنا فيه من هذه الطريقة[1] بالوجهين، مع تقديم الترقيق[2].

قال الوَهْرانيّ[3]:

وخُلفٌ لدى حيرانَ يَرويهِ كلُّ مَنْ ... تَقدَّمَ والترقيقُ فيهِ تَفضَّلا[4]

وقال التَّازي[5]:

ورقَّقَ الدَّانيُّ حيرانَ بِلا ... خُلفٍ[6]، وبالوجهَينِ مكيٌّ تَلا[7]

كذا الإمامُ قُلْ بِلا تَقييدِ[8] ... وكلُّ ذا صحَّ مِنَ التَّجريدِ[9]

---

(1) أي: في جمع عشر نافع، وفي الإفراد والسبع بالترقيق فقط.

(2) انظر: أنوار التعريف ص: 82.

(3) هو: أبو عبد الله محمد شَقْرون بن أحمد بن أبي جُمُعَة المغراوي الوهراني، الملقب: شقرون، الأستاذ المتكلم القدوة المقرئ العالم، أحَدُ تلامذة ابن غازي، كما أخذ أيضاً عن أبي العباس الدَّقّون وأجازَ له، له: التقريب في الطرق العشرة عن الإمام نافع، توفي ـ رحمه الله ـ سنة 929هـ. انظر: جذوة الاقتباس 1/ 321، وشجرة النور الزكية ص: 277، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة 4/ 179.

(4) التقريب في الطرق العشرة عن الإمام نافع ص: 263، البيت: 206.

(5) هو: أبو القاسم أحمد التَّازي، لم أقِفْ له على ترجمة، وقد أدرجَهُ الأستاذ سعيد أعراب في قُرّاء أواخر العصر الوَطَّاسي بعد منتصف المائة العاشرة، ولم يذكر له مُستنَداً في ذلك، له: أرجوزة الدرة السَّنيّة في ترجيح خلاف البرِّيّة؛ وهي أرجوزة مشهورة عند المتأخرين، نظمَ فيها الخلاف بين الأئمة الثلاثة: أبي عمرو الداني، وأبي محمد مكّي، وأبي عبد الله بن شريح، اعتماداً منه على كتاب: «التجريد في الخلاف الكبير بين الأئمة الثلاثة»، لأبي الحسن علي بن سليمان القرطبي، وقد نصَّ على مصدره في آخرِ أرجوزته، وعدد أبياتها فيه اختلافٌ في نُسخِها الخطية بين 99 بيتاً وبين 102. انظر: القراء والقراءات بالمغرب ص:33، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 237.

(6) انظر: جامع البيان 1/ 390، وشرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 547.

(7) انظر: التبصرة ص: 142.

(8) يقصد بالإمام: ابن شريح، وسبقت الإشارة لذلك. انظر: مفردة نافع لابن شريح ص: 90.

(9) أرجوزة الدرة السنيّة في ترجيح خلاف البرِّيّة، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 243.

وقال القَيْسي:

وحـيرانَ إجـرامي عشـيرتُكم فَخُـذْ بترقيقِها للدانيْ نجـوْتَ[1] مِـن هَـوْلِ

وللغـيرِ بـالوجهينِ فـاحفَظْ نُصوصَـهمْ فـكلّ رجـالٌ صـالحونَ ذَوُو عَـدْلِ[2]

﴿رِءۡيٗا كَوۡكَبٗا﴾ [77] قرأتُه بالإمالة من غير خـلاف لأبي يعقـوب، والبـاقون على أصولهم[3].

قال في الإقناع: «وقرأ ورش الراءَ والهمزةَ بَيْن بَيْن في الجميع»[4].

وقال في التَّلخيص: «فهذا أيضاً لا خلاف عنه فيه أنَّ الراء والهمزة[5] تُمـال بَـيْن بَيْن»[6].

وقـال (د):

أمـــالَ ورشٌ مِـــن ذواتِ اليـــاءِ .....

إلى قوله:

=

ويقصد بالتجريد كتاب: التجريد في الخلاف الكبـير بـين الأئمـة الثلاثـة لأبي الحسـن عـلي بـن سـليمان القرطبي كمـا سبقت الإشارة لذلك.

(1) في ت و س: «نجيت»، وهو الموافق للمطبوع.

(2) الفجر الساطع 3/ 342.

(3) انظر: التعريف ص: 69.

(4) 1/ 308.

(5) في المطبوع: «أن الراء والهمزة وما بعدهما».

(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 456.

رءا..... .....[1]

ثم خصَّصه (ف) وشرَّك معه غيره بقوله:

وقلِّلنْ للعُتَقي ويوسفِ .....

إلى قوله:

..... رءا.....[2]

واعلم أن ﴿رِءا﴾ [77] فيهِ الإمالةُ للإمالة؛ أُميلَتْ فتحة الراء لأجل فتحة الهمزة التي أُميلت لإمالة الألف، قالـه الخرّاز[3].

فإذا تقرَّر هذا فتَتَّجهُ فيه للأزرق ثلاثة[4] أوجُه الكائنة في تقدُّم[5] الهمز.

---

(1) ونصُّه:

أمـال ورشٌ مـن ذواتِ اليـاءِ ذا الـرَّاءِ في الأفعـال والأسـماء

نحوُ رَءا..... .....

ص: 59، البيت: 147، 148.

(2) ونصُّه:

وقلِّلن للعُتَقي ويوسفِ حمَ ثم الكفرين كيْ تفي

ولهما قلِّلْ وعبدِ الرحمنْ والواسطي والقاضي وابنِ سعدانْ

بابَ نرى ورا الفواتحِ الفتى رَءا.....

ص: 56، البيت: 76، 77، 78.

(3) انظر: القصد النافع ص: 243.

(4) في س: «ثمانية» بدل: «ثلاثة»، وهو خطأ.

(5) في ت و س: «تقديم».

وفي ذلك قلتُ:

ولفـــظُ رَءا في الوقـــفِ وَسِّـــطْ وأشـــبِعنْ وقصرٌ مع التقليـلِ إن سـاكنٌ جَـلا
وإن لم يكنْ سكنٌ فذا[1] الحكـم وَصـله بـذا أخـذنا لـلأزرقِ العـدلِ وُبِّـلا

«**فـائدة:**

نحو: ﴿رءا﴾ [77] الألف ممالة والهمزة والراء، فجاءت ثلاثة أحرف ممالة في كلمة على نَسَقٍ واحد، وقلَّ من يَجدُ لهذا[2] خبرة»[3].

وقد أَلْغَزَ[4] فيه(ض) ـ رحمه الله ـ، وإن أردتَ الوقوف عليه فعليك بالفجر الساطع[5].

---

(1) في ت: «بذا» بدل: «فذا».
(2) في ت و س: «لها» بدل: «لهذا».
(3) ما بين علامتَيْ التَّنْصيص نصُّ ابن القاضي في الفجر الساطع 3/ 175.
(4) في ت و س: «لغز».
(5) قال في الفجر الساطع: «نحو: «رءا» الألف ممالة والهمزة والراء، فجاءت ثلاثة أحرف ممالة في كلمة على نَسَق واحد، وقلّ من يجد لهذا خبرة، وقد جرى ذِكر هذا يوماً عندنا فأنكره الجميع، وذلك لعدم الإتقان والمعرفة والاطلاع، فقلتُ في ذلك سؤالا وجواباً ردّاً على من اعتقد غير ذلك:

ألا أيُّهـــا الحـــبرُ المعلِّـــمُ للـــورى وموضـح حـلّ المشـكلاتِ مـعَ النقـلِ
فـما أحـرفٌ في الـذكرِ جـاءتْ ممالـةً عـلى نَسَـقٍ أعنـي ثلاثـاً بِـلا فصـلِ
وهـــذا شـــهيرٌ في الروايـــةِ ثابـــتٌ ويُنكـرُه مَـن كـان في البـاع قـاصرا
ويعرفـــهُ أهـــلُ الدرايـــةِ والفضـــلِ أجيبـــوا جُـــزيتُمْ بالكرامـــةِ والجـــزْلِ
جـــوابكمُ عنـــدَ الأئمـــةِ قـــد جـــرى بكـــلِّ كتـــابٍ بَـــيِّنٍ واضـــحِ النَّقْـــلِ
وهـــذا ســـؤالٌ في رَءا قـــد رأيتُـــهُ بحيـث أتـى في الـذكرِ عـن ورشٍ العـدْلِ
لـــدى الألـــفِ اليـــائِيِّ والهمـــز قبلـــهُ لزومـان في الـرّا للتَّجـانسِ عـنْ سَـهْلِ
بـــذا صرّح المكـــيُّ والـــدانيْ وغـــيرُهمْ وفي الكنـزِ والتوجيـهُ يُنبيـكَ بالأصـلِ

3/ 175.

ولنافع في: «هايا» أربع إمالات.

وفيهِ قال (ض) ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ:

أيا آخذاً بالجمعِ للحَبْرِ نافعٍ ... لورشٍ وقالونٍ على المذهبِ الحُرِّ

فما أحرفٌ[1] جاءتْ تُمالُ لهم معاً ... على نَسَقٍ وذاكَ في موضعٍ وِتْرِ

جوابُكمُ في مريمٍ بانَ سِرُّهُ ... في قولكَ: هايا أربعٌ عِندَ مَن يُقْرِ[2]

تكميل:

وعند حمزة في: ﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [الشعراء:61] في الوقف أربع، وإلى ذلك أشار بقوله:

وهلْ عندكمْ بمذهبِ الحبرِ حمزَةَ[3] ... لدى وصلِه والوقفِ حُكماً مُحَرَّرا

يُميل حروفاً أربعاً عِندَ وقفِهِ ... وفي وصلِه بالنّصفِ[4] منها تَقصَّرا[5]

تراءا بظُلَّة تراهُ بأربعٍ ... لدى وقفهِ والوصلِ[6] بالنِّصفِ قَدْ جَرا[7]

---

(1) في المطبوع: «أربع» بدل: «أحرف».

(2) الفجر الساطع 3/ 175، 176. وفي ت و س: «يَدْرِ» بدل: «يُقرِ»، وهو الموافق للمطبوع.

(3) في المطبوع: «وهلْ عندكمْ علمٌ بمذهبِ حمزَة»، وهو الأَولى.

(4) في ت: «فالنصف» بدل: «بالنصف»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(5) في المطبوع: «تقرّرا» بدل: «تقصّرا».

(6) «والوصل» ساقطة من المطبوع.

(7) الفجر الساطع 3/ 173.

قاعدة:

كلّ ألف مـمالة فالفتحة قبلها مـمالة[1] أيضاً، نصَّ عليه الجميع[2]، فَتَفطَّنْ لهذِهِ النُّكْتَة، والله الموفق.

وإليه أشار **(ض)** بهذا البيت:

والألـفُ الممـالُ حيـثُ مـا وَرَدْ فـالفتحُ قبلَـهُ كـذاكَ مُطَّـرِدْ[3]

﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾ [78] ونحوه مـما امتنعتْ فيه الإمالة في حـال الوصـل مـن أجـل ساكن لَقِيَه، فإذا زالَ الساكن بالوقفِ عادت الإمالة.

(د):

ويمنـعُ الإمالـةَ السُّـكونُ .....البيـت[4]

(ف):

فـالكلُّ..... .....الـخ[5]

---

(1) «فالفتحة قبلها ممالة» ساقطة من س.

(2) قال ابن القاضي: «ولا خلاف في هذا عندَ القراء». الفجر الساطع 3/ 164.

(3) المصدر السابق 3/ 164.

(4) والبيتُ بتمـامه:

ويمنـعُ الإمالـةَ السُّـكونُ في الوصـل والوقـفُ بهـا يَكـونُ

ص: 62، البيت: 163.

(5) والبيت بتمـامه:

فالكـلُّ إن سـكتُّ فـيما أَطلقـا أو عـمَّ أو عـزا لـه كاتَّفقـا

ص: 51، البيت: 11.

(ش):

وقبلَ سُكونٍ قِفْ بما في أصولهمْ .....[1]

إرداف:

﴿وَهُوَ ٱلذِے يَتَوَفّيڪُم﴾ [61] الآية، تأتي بالأخوين، ثم بالأسَدي، وتُردف قَصْرَ المروزيّ، ثم إشباعه، ثم أهل الإمالة على الوجهَين، ثم أهل الضمِّ كذلك.

ي: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [61]، ﴿تُشْرِكُونَ﴾ [65]، ﴿يَفْقَهُونَ﴾ [66]، ﴿يَتَّقُونَ﴾ [69].

نصف[2]

﴿فَوْماَ لَّيْسُواْ﴾ [90] وبابه الغنةُ لا تخفى.

﴿وَفَدْ هَدِيٓ﴾ [81] بزيادةِ الأنصاري[3] عملا بقوله:

(ف):

....وخُصَّ ذا بـ: قَدْ هدِيْنِ[4]

---

(1) والبيت بتمامه:

وقبلَ سُكونٍ قِفْ بما في أصولهمْ وذو الراءِ فيه الخلفُ في الوصلِ يُجتلى

ص: 27، البيت: 335.

(2) في ت و س: «نصف: ﴿وَحَآجَّه﴾، وفي هامش الأصل: ﴿وَحَآجَّه فَوْمُهُۥ﴾».

(3) قال الداني: «وقرأ إسماعيل وحده: ﴿وَفَدْ هَدِيٓ﴾ بإثبات الياء في الوصل، وحذَفها الباقون في الحالَين». التعريف ص: 86.

(4) والبيت بتمامه:

والواسطي والاهُ في دعانِ معْ ذا وخُصَّ ذا بـ: قدْ هدِيْنِ

ص: 58، البيت: 102.

والإشارة بقوله: «ذا» للأنصاري[1].

﴿شَيْءًا﴾[81]، و﴿شَيْءٍ﴾ معاً [81][92]، و﴿ءَامَنُواْ﴾ [83] وبابه، ﴿وَمُوسىٰ﴾[85] وأخواته، و﴿ذِكْرىٰ﴾ [91] وبابه، و﴿جَآءَ بِهِۦ﴾ [92] أحكامُ الجميع لا تخفى.

﴿جِيئْتُمُونَا﴾ [95] بالتَّحقيق للأصبهاني[2] عملًا بقول (ف):

....وَجئـــــتَ مُطلَقـــــا[3]

ي: ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [82]، ﴿مُّهْتَدُونَ﴾ [83]، ﴿يَلْعَبُونَ﴾ [92]، ﴿يُحَافِظُونَ﴾ [93]، ﴿تَزْعُمُونَ﴾ [95].

ربع[4]

﴿ءَايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ﴾ [100] وبابه، و﴿مِن رَّبِّكُمْ﴾ [105] وبابه الإخفاء والغنَّةُ بارزان.

﴿وَالنَّوَىٰ﴾ [96]، و﴿جَآءَكُم﴾ [105] وبابه الإمالةُ في البابَيْن لا تخفى.

﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [102] في الوقفِ أربعة أوجه، وهي جَلِيَّة[5].

---

(1) انظر: بذل العلم والودّ ص: 221.

(2) انظر: التعريف ص: 49.

(3) والبيت بتمامه:

والأمـــرَ لا المجـــزومَ عنـــهُ حقِّقـــا وكـــلَّ لؤلـــؤٍ وجئـــتَ مُطلقـــا

ص: 53، البيت: 44.

(4) في ت و س: «ربع: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَـٰلِغُ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بَـٰلِغُ﴾.

(5) «وهي جليّة» ساقطة من ت و س.

ي: ﴿بِحَفِيظٍ﴾ [105]، ﴿بِوَكِيلٍ﴾ [108]، ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [111].

حزب[1]

﴿مِّن رَّبِّكَ﴾ [115]، ﴿وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ﴾ [116] وبابه الغنةُ لا تخفى.

﴿ٱلْمَوْتَىٰ﴾[112]، ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ﴾ [113]، ﴿وَهُوَ﴾ [115]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [119]، و﴿بِـَٔايَـٰتِهِۦ﴾ [119] الإمالةُ في البابَيْن والتحريك والصِّلَة والأوجُه الثلاثة لا تخفى.

﴿مُفَصَّلًا﴾ [115] وبابه.

(ف):

والعُتَقي كيوسفٍ..... .....البيت[2]

أي: بالتفخيم، ثم:

....فاعمَلنْ.....الخ[3]

﴿كَأَنَّمَا﴾ [126]، و﴿ٱلْأَيَـٰتِ﴾ [127] أحكامها لا تخفى.

ي: ﴿يَجْهَلُونَ﴾ [112]، ﴿مُّفْتَرُونَ﴾ [114]، ﴿لَمُشْرِكُونَ﴾ [122].

---

(1) في ت و س: «حزب: ﴿وَلَوَ اَنَّنَا نَزَّلْنَآ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿وَلَوَ اَنَّنَا نَزَّلْنَآ﴾.

(2) والبيت بتمامه:

والعُتَقي كيوسفٍ في اللَّامِ من بعدِ صادِها بِلا إعجامِ

ص: 57، البيت: 87.

(3) والبيت بتمامه:

فإن فهمتَ وجهَ تفصيلِ الذّهبْ للدُّرِّ فاعملنْ بمفهومِ اللقبْ

ص: 51، البيت: 15.

ربع[1]

﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ﴾ [132] وبابه، و﴿يَكُن رَّبُّكَ﴾ [132] الغنة للمحمَّدَين[2].

﴿وَهُوَ﴾ [128]، و﴿مَثْوِيكُمْ﴾ [129]، و﴿شَآءَ﴾ [129]، و﴿بَصِيرٌ﴾ [131]، و﴿إِنْ يَّشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ [134] التَّحريك والإمالة في الأبواب الثلاثة والبدَل لا تخفى.

و﴿ٱلدَّارِ﴾ [136] إمالتُه لا تخفى وصلا ووقفاً مع الإشباع.

﴿حُرِّمَت ظُهُورُهَا﴾ [139] معاً[3] يُدغم التاء فيه أبو يعقوب وعبد الصَّمد والحلواني على خلاف له[4].

قال (د)[5]:

والتاءُ للتأنيثِ حيثُ تَاتي ..... البيتين[6]

---

(1) في ت و س: «ربع: ﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿لَهُمْ دَارُ ٱلسَّلَٰمِ﴾.

(2) محمد بن عبد الرحيم الأصبهاني، ومحمد بن إسحاق المسيَّبي.

(3) قوله: «معاً» يريد به: ﴿حُرِّمَت ظُهُورُهَا﴾ [139]، و﴿حَمَلَت ظُهُورُهُمَآ﴾ [147].

(4) انظر: التعريف ص: 63.

(5) في ت و س: «على خلاف قاله د»، وهو خطأ.

(6) والبيتان بتمامهما:

والتاءُ للتأنيثِ حيثُ تاتي ... مظهرةٌ عند الصّفيريّات

والجيمِ والشاءِ وزاد الظَّاءَ ... أيضاً وبالإدغامِ ورشٌ جاءَ

ص: 56، البيت: 128، 129.

ثم خصَّصهما[1] وشرَّك مع قالون غيره (ف) فقال:

والتَّاءَ في الظَّا أَدْغَموا[2] للأزرقِ .....البيت[3]

ثم:

....فاعمَلنْ بمفهومِ اللَّقبْ[4]

فحصلَ من كلامه: أن لأحمد الحلواني مِن طريقَيْه[5] وجهين؛ الإدغام والإظهار، وبهما قرأنا لهُ مع تقديم الإدغام[6].

ولم يذكر الزَّرْواليّ في تقييده له خلافاً[7]، وكذلك(ص)[8] في نَظْمه، ونصُّه:

وَتاءٌ لتأنيثٍ بظاءٍ قَدُ ادْغِمَتْ ليوسفَ والحلوانيِّ مَع عُتَقٍ جَلا[9]

﴿عَلَيْهِ﴾ [139] الصِّلَة لا تخفى.

---

(1) في ت و س: «خصَّصها».

(2) في ت و س: «أدغِمَن»، وهو الموافق للمطبوع.

(3) والبيت بتمامه:

والتاءَ في الظا أدغِمَن للأزرقِ وأحمدٍ بخلفِه والعُتَقي

ص: 55، البيت: 65.

(4) ص: 51، البيت: 15.

(5) أي: من طريق الحسن الجمال، وأبي عون الواسطي.

(6) انظر: أنوار التعريف ص: 73. وفي ت و س: «مع تقديم الإظهار ثم الإدغام»، وهو الصواب.

(7) ونصُّه: ﴿حُرِّمَت ظُّهُورُهَا﴾ يُدغم التاءَ فيه أبو يعقوب وعبد الصمد والحلواني». تقريب النشر ل: 66/ ب.

(8) في ت و س: «ض» بدل: «ص»، وهو خطأ.

(9) في ت و س: «علا» بدل: «جلا»، وفي المطبوع: «ليوسف والحلوان مع عتق انجلا». قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 360.

ي: ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ [135].

نصف[1]

﴿كَذِباً لِّيُضِلَّ﴾ [145]، و﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [146] الغنَّةُ لا تخفى.

﴿فَد ضَّلُّواْ﴾ [141] تقدَّمَ حكمه.

(ف):

وَوَرْشُـــــــــــهُمْ..... .....البيـــــــــــت[2]

﴿مِّنَ ٱلضَّأْنِ﴾[144] بالبدَل للأصبهاني كأمثاله.

﴿قُلَ ـآلـذَّكَرَيْنِ﴾ معاً [144][145] قرأناهُ لورش مِن جميع طُرُقه بالنقل مع التسهيل والبدَل، [ومَن عداهُ بالتحقيق مع التسهيل والبدل][3] أيضاً، والمراتب لا تخفى.

قال **(د)**:

فَصلٌ وأبدِلْ همزَ وصلِ اللامِ .....البيـــــــــــت[4]

---

(1) في ت و س: «نصف: ﴿فَدْ خَسِرَ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿فَدْ خَسِرَ ٱلذِينَ﴾.

(2) والبيت بتمامه:

وورشُـــهمْ والقـــاضِ والحلـــواني قـــدْ أدغَمـــوا في الضـــادِ بالبيـــانِ

ص: 55، البيت: 62.

(3) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س.

(4) والبيت بتمامه:

فصـــلٌ وأبـــدِلْ همـــزَ وصـــل الـــلَّام مـــدّاً بُعَيـــدَ همـــز الِاســـتفهام

ص: 52، البيت: 105.

(ف):

فالكلُّ إن سكتُّ فيما أَطلَقا ..... [1]

وانظُر مِن أين يُؤخذ تَسهيل همزة الوصل من (د) حيث قال:

فصلٌ..... .....الخ [2]

قيل: يُؤخَذ مِن قوله:

فنافعٌ سَهَّلَ أُخرى الهمزتينْ ..... [3]

وقيل: لا يُؤخَذ منه.

(ض): «والظاهرُ أنه اقتَصَر على البدَل لشُهرته وكثرة الأخْذِ بهِ ولأوَّليَّته[4]، فيكون هذا تخصيصاً لما تقدَّم، كما صرَّح به الجعبري في كلامِ الشاطبي[5]»، انظر الفجر تفد[6].

---

(1) والبيت بتمامه:

فالكلُّ إن سكتُّ فيما أَطلَقا أو عمَّ أو عزا له كاتَّفقا

ص: 51، البيت: 11.

(2) والبيت بتمامه:

فصلٌ وأبدِلْ همزَ وصلِ اللامِ مدّاً بُعَيدَ همزِ الِاستفهامِ

ص: 52، البيت: 105.

(3) والبيت بتمامه:

فنافعٌ سهَّلَ أُخرى الهمزتينْ في كِلمةٍ فهْيَ بذاك بيْنَ بَينْ

ص: 49، البيت: 88.

(4) في ت و س: «ولأولويّته»، وهو الموافق للمطبوع.

(5) انظر: كنز المعاني 2/ 592. وسيذكر المؤلِّف كلام الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ.

(6) الفجر الساطع 2/ 420.

قال الأستاذُ ابن آجانا[1]: «ولو قال الناظم:

فَصـــلٌ وأبـــدِلْ بعـــدَ الاِســـتِفهامِ أوْ سَـــهِّلَنَّ همـــزَ وَصْـــلِ الـــلامِ

لكان أوْفَق»[2].

وقد ذكرَ الوجهَين أبو القاسم في (ش)، ونصُّه فيها:

وإنْ همزُ وصـلٍ بـين لامٍ مُسَـكَّنٍ .....الـــخ البيتـــين[3]

وقد نبَّهَ على التسهيلِ أيضاً صاحب الخلاصة إذ قال:

.....همـــزُ ألْ كـــذا ويُبـــدَل مـــدّاً في الاِســـتفهام أو يُسَـــهَّلُ[4]

وهذا الحكم جـارٍ في:﴿ـآللَّهُ﴾ في الموضـعين [يونس:59] [النمل:61]، و﴿ءَالَـٰنَ﴾ في

---

(1) هو: أبو عثمان بن آجانا، لم أقف له على ترجمة، وذكرَ الدكتور عبد الهادي حميتّو أنه وقفَ على إشارة تـدلُّ على مُعاصرته لمحمد بن شعيب المجاصي، صاحب ابن برّي، ومشاركته له في بعض شيوخه ومنهم: أبـو عبد الله المالقي، ويترجَّح أن ابن آجانا لم يُدرك ابن برّي، أو لم يتمكّن من الاجتماع به، له: شرح على الدرر اللوامع، اعتمَدَ عليه أبو راشد الحلفاوي، وأبو الفضل بن المجراد، وابن القاضي. انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 180.

(2) الفجر الساطع 2/ 420.

(3) والبيتان بتمامهما:

وإن همـــزُ وصـــلٍ بـــينَ لامِ مُسَـــكنٍ وهمـــزةِ الاِســـتفهام فامـــدُدْه مُبـــدِلا

فلِلْكـــلّ ذا أولى ويَقصُـــره الـــذي يُســـهِّل عـــن كـــلٍّ كئـــالنَ مُـــثِّلا

ص: 16، البيت: 192، 193.

(4) والبيت بتمامه:

وايْمُـــنُ همـــزُ ألْ كـــذا ويُبـــدَل مـــدّاً في الاِســـتفهامِ أو يُسَـــهَّلُ

ص: 127، البيت: 942.

الموضعين [يونس:51][يونس:91]، لمن لَّم يعتدَّ بالحركة العارضة، وهو المشهور، وبه قرأتُ مع مراعاة المراتب، وسيأتي بَقيَّة الكلام عليهما في موضعهما.

﴿عَلَيْهِ﴾ معاً [144][145]، ﴿وَهُوَ﴾ [142]، و﴿إِذْ وَصَّيٰكُمُ﴾ [145] وبابه، و﴿مِمَّنِ إِبْتَرىٰ﴾ [145]، و﴿فَمَنَ اَظْلَمُ﴾ [145] الصِّلَة والتحريك والإمالة في البابَيْن والتفخيم والترقيق أحكامها لا تخفى.

﴿فَفُل رَّبُّكُمْ﴾ [148] يُظهر لامَه الواسطيّ ونجل إسحاق[1]، عملا بقوله:

(ف):

وبَلْ وقُل للرَّا كحكمِ الفارطِ .....البيت[2]

﴿شَآءَ﴾ [149] إمالته لا تخفى.

ي: ﴿صَٰدِفِينَ﴾ [144]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [150]، ﴿يَعْدِلُونَ﴾ [151].

ربع[3]

﴿أَلاَّ تُشْرِكُواْ﴾ [152] وبابه، و﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [158] وبابه الغنة والإخفاء بارزان.

﴿شَيْـًٔا﴾ [152] التوسط والإشباع لأبي يعقوب، والقصرُ لمن عداه[4].

---

(1) انظر: التعريف ص: 65.

(2) والبيتُ بتمامه:

وبَلْ وقُل للرّا كحكمِ الفارطِ لابنِ المسيَّبيِّ ثم الواسطي

ص: 55، البيت: 71.

(3) في ت و س: «ربع: ﴿فُلْ تَعَالَوَاْ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿فُلْ تَعَالَوَاْ﴾.

(4) انظر: التعريف ص: 75.

﴿وَصَّيٰكُم بِهِۦ﴾ معاً[152][153][154]، و﴿ءَاتَيْنَا﴾[155]، و﴿جَآءَكُم﴾[158] وبابه، و﴿اَظْلَمُ﴾ [158] وبابه أحكامُ جميعها لا تخفى.

﴿صَلَاتِي﴾ [164] التفخيم والترقيق بارزان.

﴿وَمَحْيَايَ﴾ [164] قرأتُه للجميع بإسكان الياء، ويزيد الأزرق وجهاً بالفتح، والإسكان هو المشهور عنه[1]، وبالوجهين قرأتُ له مع تقديم الإسكان.

(د):

ويـــاءَ محيـــايَ وورشٌ اصْـــطفى في هـــذهِ الفتحَ.....البيـــت[2]

ثم شرَّك **(ف)** الحكم معهما في الإسكانِ بقوله:

كالـكلِّ في محيـايَ لكـن يوسـفُ .....البيـــــــــــت[3]

وقال **(ص)**[4]:

---

(1) المصدر السابق ص: 86.

(2) والبيت بتمامه:

ويـــاءَ محْيـــايَ وورشٌ اصْـــطَفى في هـــذهِ الفـــتحَ والإسـكانَ رَوى

ص: 70، البيت: 210.

(3) والبيت بتمامه:

كالكـــلِّ في محيـــايَ لكـــنْ يوسُـــفُ لـــه بفتحـــهِ وُجَيْـــهٌ يَضْـــعُفُ

ص: 58، البيت: 96.

(4) في ت و س: «وقال (ص) وبيَّن الخلاف لمن هو، وشهَّر وجه الإسكان بقوله»، بزيادة جملة: «وبيَّن الخلاف لمن هو، وشهَّر وجه الإسكان بقوله».

ومحيايَ بالإسكانِ جا لجميعِهِمْ وعن يوسفٍ وجهانِ والوقفُ فُضِّلا[1]

وقال (ع): «وأقرَأني أبو الفتح عن قراءته[2] في رواية أبي يعقوب عن ورش ﴿وَمَحْيَايَ﴾ [164] بفتح الياء، وقرأتُه على غيره بالإسكان، وبهِ آخذ»[3].

وقال في الاقتصاد: «والمشهورُ الإسكان، وبه قرأتُ على أبي القاسم[4]، وبه آخذ، وهو الذي رَواهُ ورشٌ[5] عن نافع، وإنما اختارَ الفتح مِن نفسه قياساً على نظائر ذلك». ونحوُه في إرشاد المتمسِّكين[6].

فإذا ثبتَ هذا فيتمشَّى على الوجهَين لأبي يعقوب اثنا عشرَ وجهاً، ومآخذها ظاهرة وصلا ووقفاً.

فأما الوصل فيجري فيه أربعة أوجه؛ الإمالة والفتح مع الإسكان، والإمالة والفتح مع التحريك بالفتح.

وأما الوقف فلا يخلو إما أن تَبْنِيَ على القول بالسكون أو بالفتح، فإن بَنَيتَ على السكون فليس فيه إلا المدُّ المشبع مع الإمالة، والفتح وجهان، وإن بنيتَ على التحريك بالفتح فيجري فيه ما يجري في سكون الوقف من الأقوال الثلاثة؛ أشهرها المدُّ المطوَّل، ثم التوسط، ثم القصر مع الفتح، والإمالةُ في كلِّ قولٍ تجيءُ مِن ضَرْبِ اثنين في ثلاثةٍ بستَّةٍ إلى الوجهَين المتقدمين، ثمانية مع الأربعة المتقدِّمة باعتبار

(1) قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 362.
(2) «عن قراءته» ساقطة من ت و س، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.
(3) ص: 86.
(4) هو: أبو القاسم خَلف بن إبراهيم بن محمد بن جعفر بن خاقان المصري الخاقاني، تقدَّمَتْ ترجمته.
(5) في ت: «روى لورش» وفي س: «روى ورش»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.
(6) شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 736.

الوصل، المجموعُ اثنا عشر[1] كما قدَّمنا آنفاً.

وإليها أشارَ الإمام القَيْسيّ بقوله:

ومحيـــايَ بالإســـكانِ أشـــبِعْ لنـــافعٍ ... لَدى الوقفِ والإدراجِ خُذْ ما حوى صَدري

وحاصـــلُه في الوقـــفِ للعَـــدْلِ وَرْشِـــهمْ ... ثمانيـــةٌ تَبْـــدو لِذي الجهـــلِ[2] كالزُّهـــرِ

وأربَعـــةٌ في حالـــةِ الوصْـــلِ فانتَبِـــهْ ... وإن لم يَكنْ فَهْمٌ فذو الجهلِ في خُسْـرِ[3]

وفي رســـمِها سِـــتُّونَ وجهـــاً لورشِـــهمْ ... لقَـــدْ فـــازَ وادِعِ النظـــمِ في كلِّ مـــا قُطْـــرِ[4]

ولقد لغَزَ فيها (ض) ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ، وإن أردتَ الـــوقوف[5] عليـــه فعليـــكَ بـــالفجر الساطع[6].

---

(1) في ت و س: «اثنا عشر وجهاً» بزيادة: «وجهاً».

(2) في المطبوع: «لذي العلم» بدل: «لذي الجهل».

(3) في المطبوع: «فإن لم يكن فهمٌ فما لكَ مِن عُذْرِ».

(4) في المطبوع:

وفي رســـمِها سَـــبعونَ وجهـــاً لنـــافعٍ ... مـــع اثنـــينِ ذاع الـــنظم في كـــلِّ مـــا قُطـــرِ

قصيدة الأجوبة المحقَّقة، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 449، 450.

(5) في ت و س: «الوقف» بدل: «الوقوف»، وهو خطأ.

(6) قال في الفجر الساطع: «وإليها أشرتُ بهذا اللغز:

أُســـائلُكمْ يـــا مُقرِئـــي حـــرف نـــافعٍ ... بـــأرجوزةِ الـــبرِّيْ جوابـــاً عـــنِ الْخُـــبرِ

ثمّ ذكرَ بعده أحدَ عشرَ بيتاً، قال في الأخيرِ منها:

جـــوابكمُ محيـــايَ في مـــذهبِ الـــمِصرِ ... بـــآخرِ أنعـــامِ تَفـــرَّدَ كالبَـــدْرِ

4/ 51.

سورة الأعراف مكية[1] وهي: رو[2]

﴿الٓمٓصٓ﴾ [1] مراتبُ المدِّ لا تخفى.

وكذا ضبطُ الألف على آخر السورة لأبي يعقوب قولا واحداً؛ «لأن الضبط مَبْنى على الوصل عنده، ولا بسملة له في الوصل، فإن القرآن كله كالسورة الواحدة في اللفظ له، وغيره يَفصل بين كلِّ سورتين بـ: بسم الله الرحمن الرحيم، فيَضبطُ الألف على الميم»، انتهى من الزَّرْوالي[3].

﴿فَجَآءَهَا بَأْسُنَا﴾ [3] الإمالة والبَدَلُ لا يخفيان.

ي: ﴿تَعْقِلُونَ﴾ [الأنعام:152]، ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [الأنعام:153]، ﴿تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام:154]، ﴿يُومِنُونَ﴾ [الأنعام:155]، ﴿تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام:156]، ﴿لَغَٰفِلِينَ﴾ [الأنعام:157]، ﴿فَآءِلُونَ﴾ [3].

حزب[4]

﴿وَمَنْ خَفَّتْ﴾ [8] وبابه، و﴿أَلاَّ تَسْجُدَ﴾ [11] وبابه الغنةُ لا تخفى.

﴿دَعْوِيٰهُمْ﴾ [4]، و﴿جَآءَهُم﴾ [4]، و﴿بَأْسُنَآ﴾ [4] وبابه، و﴿مِن نَّارٍ﴾ [11] أحكامُ جميعها لا تخفى.

---

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية كلها، قاله الضحاك وغيره». المحرر الوجيز 2/ 372، وقال القرطبي: «هي مكية إلا ثمان آيات». ثم ذكرها. الجامع لأحكام القرآن 7/ 160.

(2) الراء: مائتان، والواو: ستة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدنيّ الأخير 206. انظر: التبيان ص:159، وحسن المدد ص: 322.

(3) ما بين علامَتَيْ التَّنْصيص نصُّ الزروالي في تقريب النشر ل: 69/ أ.

(4) في ت و س: «حزب: ﴿فَمَا كَانَ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿فَمَا كَانَ دَعْوِيٰهُمْ﴾.

﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾ [17].

(ف): وأيّاً اَوْ كُلاًّ لَدى لأملأنْ. البيت[1]

وقال صاحبُ مختصر (ع):

وإن تَشــــأْ فســــهِلنَّ الهمــــزتَيْنْ في قــــولهِ لأمــــلأنَّ دُونَ مَــــينْ

وإنْ تَشــــأْ فَســــهِّلنْ أولاهمــــا وإن تَشــــأْ فَســــهِّلنْ أُخراهمــــا[2]

وقد سكتَ عن التحقيق فيهما، ونصَّ عليه الوَهْراني[3] رَحِمَهُ اللَّهُ فقال:

فَسَــهِّلْهُما إن شــئتَ أوْ حقِّقَنْهُمــا وخالفْ تَجِدْ بالسَّبرِ أربعةً حُلا[4]

وبهذه الأوجه الأربعة قرأنا للأصبهاني، مع تقديم تحقيقهما معاً، ثم التَّثنية بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، [ثم][5] التَّثليث بالعكس[6]، ثم التَّربيع بتسهيلهما معاً[7]، وكذا نصَّ عليها **(ض)** في تقييده[8].

---

(1) والبيت بتمامه:

وأيّــاً اَوْ كُــلاًّ لــدى لأمــلأنْ عنــهُ لفــارسِ الــرِّضى فَســهِّلنْ

ص: 53، البيت: 48.

(2) أرجوزة مختصر التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 47.

(3) هو: أبو عبد الله محمد شَقْرون بن أبي جُمُعة المغراوي الوهراني (ت 929هـ)، تقدَّمت ترجمته.

(4) التقريب في الطرق العشرة عن الإمام نافع ص: 357، البيت: 149.

(5) ما بين المعقوفتين من ت و س، وفي النسخة الأصل: «مع» بدل: «ثم».

(6) أي: بتسهيل الأولى وتحقيق الثانية.

(7) انظر: أنوار التعريف ص: 65.

(8) انظر: تقييد ابن القاضي على العشر الصغير ل: 2/ ب.

ورسمه هكذا: ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾، ﴿لَّأَمْلَأَنَّ﴾، ﴿لَاْمْلَأَنَّ﴾، ﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾، ﴿لَاْمْلَاَنَّ﴾.

﴿مِس سَوْءَٰتِهِمَا﴾ [19] وما كان مثله من لفظه.

(د):

والـــواوُ والياءُ مَـــتى سَـــكَنَتا .....إلى آخـــر البيتـــين[1]

(ش):

وإنْ تَسْكُنِ اليا بـينَ فـتحٍ وهمـزةٍ بكلمـــةٍ اَوْ واوٌ.....الـــخ[2]

ثم قال:

وفي واوِ ســوآتٍ خِــلافٌ لورشِــهمْ .....[3]

---

(1) والبيتان بتمامهما:

والـــواوُ والياءُ متـــى سَـــكَنتا مـــا بـــينَ فتحـــةٍ وهمـــزٍ مُـــدَّتا

لـــــه توسُّـــــطاً وفي ســـــوءاتِ خلـــفٌ لِّـــما في العَـــينِ مِـــن فَعْـــلاتِ

ص: 48، البيت: 80، 81.

(2) والبيت بتمامه:

وإن تســـكنِ اليـــا بـــينَ فـــتحٍ وهمـــزةٍ بكلمـــةٍ اَوْ واوٌ فوجهـــانِ جُمِّـــلا

ص: 15، البيت: 179.

(3) والبيت بتمامه:

وفي واوِ سَـــوْآتٍ خـــلافٌ لورشـــهمْ وعـــنْ كـــلٍّ المـــوْءودَةُ اقصُـــرْ ومَـــوْئِلا

ص: 15، البيت: 182.

(ف):

واقصُـــرْ كـــ: ءامِـنْ وكـــ: شيءٍ أفْرِطـا .....البيـــــــــــت[1]

ثم:

....ومـــــــا بَـــــــقي في الدُّرَرِ[2]

وحاصله: أن لورشٍ خلافاً في واو: «**سوءات**»، جمع سَوْءة، هل هو مُسْتثنى من هـذا الباب؟ فلا يُمدُّ أصلا، أو هو داخلٌ في هذا الباب فيُمدُّ بوجهين؛ التوسط والإشباع، كما في ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة:19]، و﴿سَوْءٍ﴾ [مريم:27]، فمذهبُ الحافظ إجراؤها مجرى نظائرها، إما بالإشباع كما يَظهرُ من إيجاز البيان[3]؛ وهو الذي قرأَ به على ابن خاقان، وفارس بن أحمد، وإما بالتوسط؛ وهو الظاهرُ من التلخيص[4].

ومذهبُ مَكّي[5] وابن شريح[6] والمهدوي[7] استثناؤه من حرفَيْ اللين، هذا على رواية أبي يعقوب.

---

(1) والبيت بتمامه:

واقصـــرْ كـــ: ءامِـنْ وكـــ: شيءٍ أفرِطـا ليوســـفٍ وفـــيهما اخـــترْ وَسَـــطا

ص: 52، البيت: 31.

(2) والبيت بتمامه:

وَمَـــنْ سِـــوى الأزرقِ بـــينَ السُّـــوَرِ مُبســـمِلٌ ومـــا بَقـــي في الـــدُّررِ

ص: 51، البيت: 19.

(3) انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 231، 232، والفجر الساطع 2/ 242.

(4) انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 232، والفجر الساطع 2/ 242.

(5) انظر: التبصرة ص: 63.

(6) انظر: مفردة نافع لابن شريح ص: 63.

(7) انظر: شرح الهداية 1/ 37، 38.

وأما على رواية عبد الصَّمد فليس عنده إلا القصر في حرفَي اللين مُطلقاً[1]، كما هو مُقرَّر ومعلوم.

قلتُ: وروايتُنا في الواو بالثلاثة الأوجه للأزرق؛ التوسط والإشباع والقصر، مع تقديم التوسط على الإشباع، والإشباع على القصر.

فإذا جمع ما للأزرق في[2]: «**سوءات**» وواوها تصوّر للقارئ في ذلك تسعة أوجه؛ ثلاثة مع توسط الواو، وثلاثة مع إشباعه، وثلاثة مع قصره، بتقديم التوسط على الإشباع في الهمز، والإشباع على القصر[3].

وقد أشارَ سيدي **محمد** ابن يوسف[4] رَحِمَهُ اللَّهُ إلى الرواية بقوله:

وَوَسِّطَنَّ الواوَ في[5] سَوْءاتِ ... توسُّطُ طولٌ وقصرٌ آت

في همزِهِ والواوُ بالإشباعِ ... أيضاً مَعَ الثَّلاثِ لا نِزاعِ

في همزِهِ والواوُ بالقصرِ وَرَدْ ... أيضاً معَ الثلاثِ ذي تِسعٌ فَقَدْ[6]

انتهى.

﴿ظَلَمْنَآ﴾ [22] لا يخفى.

---

(1) انظر: التعريف ص: 75.

(2) في ت وس: «في ألف» بزيادة: «ألف».

(3) انظر: أنوار التعريف ص: 41، 42.

(4) التَّمْلِيّ، تقدَّمت ترجمته.

(5) في ت وس: «مِن» بدل: «في».

(6) تقييد ابن القاضي على العشر الصغير ل: 2/ ب.

ي: ﴿شَٰكِرِينَ﴾[16]،﴿أَجْمَعِينَ﴾[17]، ﴿يَذَّكَّرُونَ﴾[25]، ﴿مُّهْتَدُونَ﴾[28].

ربع[1]

﴿وَلَٰكِن لاَّ تَعْلَمُونَ﴾ [37] وبابه، و﴿مِّنْ غِلٍّ﴾[2][42] الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

لفظ: ﴿جَآءَ﴾ [32] إمالتُهُ بارزة.

﴿جَآءَ اجَلُهُمْ﴾[32] قرأناهُ بالتسهيل والبدَل في الثانية لأبي يعقوب، ولعبدالصمد والأصبهاني بالتسهيل ليس إلَّا، وقرأناهُ للحلواني من طريقَيْه بإسقاط الأولى كالجماعة، وتسهيل الثانية كورش[3]، وقد تقدَّم، وعيدَ تمريناً.

﴿وَأَصْلَحَ﴾ [33]، و﴿فَمَنَ اَظْلَمُ﴾ [35] لا يخفيان[4].

﴿وَقَالَتْ اولِيٰهُمْ﴾ [38] الأوجهُ الستَّة لا تخفى.

﴿اُورِثْتُمُوهَا﴾ [42] مُتَّفقٌ على إظهاره عملا بقوله:

(د):

وأَظهَـــرا نَخْسِـــفْ..... .....البيـــــــــت[5]

---

(1) في ت و س: «ربع: ﴿فُلْ مَنْ حَرَّمَ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿فُلْ مَنْ حَرَّمَ﴾.

(2) ﴿مِّنْ غِلٍّ﴾ ساقطة من ت و س.

(3) انظر: التعريف ص: 58، 59.

(4) «لا يخفيان» ساقطة من ت و س.

(5) والبيت بتمامه:

وأظهَـــرا نخســـفْ نبـــذتُ عُـــذتُ أورِثْتُموهـــــا وكـــــذا لِبِثْـــــتُ

ص: 57، البيت: 135.

(ف):

فـــــالكلُّ إن ســـــكتُّ..... .....الخ[1]

﴿مُوَذِّنٌ﴾ [43].

(ف):

..... وَوَافـــقَ الحـــرميَّ الاَصـــبهاني

لَدى لِئـــــلا ولدى مُـــــؤذّنْ .....[2]

ثم:

....فـــاعمَلنْ بمفهـــومِ اللَّقـــبْ

وقال (ص):

وأَبـــدِل لّعُـــتْقِيٍّ ويوســـفَ حيثُمـــا أتـــاكَ لِئـــلا مَـــعْ مُـــؤذنٍ اِذ جَـــلا[3]

ي: ﴿يَحْزَنُونَ﴾[33]، ﴿تَكْسِبُونَ﴾[38]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾[42]، ﴿يَطْمَعُونَ﴾[45].

---

(1) والبيت يتمامه:

فالكـــلُّ إن سَـــكتُّ فـــيما أَطلَقـــا أو عـــمَّ أو عـــزا لـــه كاتَّفقـــا

ص: 51، البيت: 11.

(2) والبيتان بتمامهما:

في غـــيرِ تُثْـــوي عنـــدهُ وجهـــانِ وَوَافـــق الحرمـــيَّ الاَصـــبهاني

لـــدى لـــئلَّا ولـــدى مُـــؤذّنْ وأبـــدِلنْ لـــه جميـــعَ الـــمُسكَنْ

ص: 53، البيت: 42، 43.

(3) قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 359.

نصف[1]

﴿وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ﴾ [51]، و﴿مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [58]، و﴿مِّن رَّبِّ﴾ [60] ونحوه[2] الإخفاءُ والغنةُ ظاهران.

﴿تِلْقَآءَ اصْحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [46] حكم الهمزتَيْن لا يخفى.

﴿وَلَقَدْ جِيْئْنَٰهُم﴾ [51] مُسْتَثنى للأسَدي[3] لقوله:

(ف):

....وجئـــــتَ مُطلقـــــا[4]

﴿إِصْلَٰحِهَا﴾ [55] بتفخيم اللام للأخويـن[5].

لفظ: ﴿جَآءَكُمْ﴾ [62] لا يـخفى.

ي: ﴿تَسْتَكْبِرُونَ﴾[47]، ﴿تَحْزَنُونَ﴾[48]، ﴿تَذَّكَّرُونَ﴾[56]،﴿تُرْحَمُونَ﴾[62].

---

(1) في ت و س: «نصف: ﴿وَإِذَا صُرِفَتَ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿وَإِذَا صُرِفَتَ﴾.

(2) «ونحوه» ساقطة من ت و س.

(3) انظر: التعريف ص: 49.

(4) والبيت بتمامه:

والأمـــرَ لا المجـــزومَ عنـــهُ حقِّقـــا وكـــلَّ لُؤلُـــؤٍ وجئـــتَ مُطلَقـــا

ص: 53، البيت: 44.

(5) انظر: التعريف ص: 74.

ربع[1]

﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾[68] وبابه، و﴿مِّنِ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[72]، ﴿وَلَٰكِن لاَّ تُحِبُّونَ﴾[78] وبابه الغنةُ لا تخفى.

لفظ: ﴿جَآءَكُمْ﴾ [68]، ﴿وَزَادَكُمْ﴾ [68] إمالتُهما لا تخفى.

﴿أَجِئْتَنَا﴾ [69]، و﴿بِـَٔايَٰتِنَا﴾ [71] لا يخفيان.

﴿بُيُوتًا﴾ [73] بِضمِّ الباء لورش والأنصاري، وبكسرِها للباقين[2]، وقد تقدَّم[3].

ي: ﴿تُفْلِحُونَ﴾ [68]، و﴿جَٰثِمِينَ﴾ [77].

حزب[4]

﴿إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ [89] وبابه، و﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [104] وبابه الغنةُ بارزة.

﴿ءَامَنُواْ﴾ [87]، و﴿كُلَّ شَيْءٍ﴾ [88] بارزان.

﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَا﴾ [91].

(ف):

وفي سِوى تعريفِنا اطْمأنَّ ..... البيت[5]

---

(1) في ت و س: «ربع: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿ءَأَعْجَمِيٌّ﴾.

(2) انظر: التعريف ص: 78.

(3) انظر: الآية [188] من سورة البقرة.

(4) في ت و س: «حزب: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ﴾.

(5) والبيت بتمامه:

وفي سِوى تعريفِنا اطمأنَّ ثمّ كأن لمْ لا بقيدِ تَغْنَ

ص: 54، البيت: 49.

أي: بالتَّسهيل للأسَدي[1].

﴿بِالْبَأْسَآءِ﴾ [93]، و﴿بَأْسُنَا﴾ معاً [96] [97][2].

..... وأبـــــدِلَنْ لهُ.....الـــــخ[3]

﴿أَبَأَمِنَ﴾ [96]، و﴿أَبَأَمِنُواْ﴾ [98] يُسهِّل الهمزة فيهما ابن عبد الرحيم[4].

(ف):

وَسَـــــهِّلنْ لهُ بُعيـــــدَ الفـــــاءِ أنتَ.....البيـــــــــــت[5]

ثم:

....فـــاعمَلنْ بمفهـــومِ اللَّقـــبْ[6]

---

(1) انظر: بذل العلم والود ص: 154.

(2) في ت و س زيادة: «ف».

(3) والبيتُ بتمامه:

لـــــدى لِـــئلَّا ولـــــدى مُـــؤذِّنْ وأبـــدِلنْ لـــه جميـــعَ الـــمسْكَنْ

تفصيل عِقد دُرَر ابن برّي ص: 53، البيت: 43.

(4) انظر: التعريف ص: 51. وابن عبد الرحيم هو: الأصبهاني.

(5) والبيت بتمامه:

وَسَـــهّلنْ لـــهُ بُعيـــدَ الفـــاءِ أنـــتَ ومـــاضي الأمـــنِ باسْـــتيفاءِ

ص: 53، البيت: 46.

(6) والبيت بتمامه:

فـإن فهمـتَ وجـهَ تفصـيلِ الـذّهبْ للـــدُّرّ فـــاعملن بمفهـــومِ اللقـــبْ

ص: 51، البيت: 15.

﴿ضُحىً وَهُمْ﴾ [97].

قال الأستاذ الزّياتي رحمه الله حين تكلّم على الأسماء المقصورة ما نصُّه: «وفي ﴿ضُحىً﴾ تفصيل، فإن كان رأس آية وهو قوله تعالى:﴿وَأَنْ يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحىً﴾[طه:58] فليسَ فيه إلا الإمالة وقفاً، وإن لم يكن رأس آية وهو قوله تعالى: ﴿أَنْ يَّاتِيَهُم بَأْسُنَا ضُحىً﴾ [97] فهل يجري على نَسَق الأسماء المقصورة وقفاً، أو يَتَحتَّم فيه الفتح؟ قَولان مشهورهما الفتح[1]»[2]، انتهى.

وقال المالقي: «فأما قوله تعالى: ﴿ضُحىً وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ في الأعراف [97] فلا أذكرُ فيه شيئاً، والسابقُ إلى فهمي أنه في الوقفِ مفتوحٌ للجميع»[3].

ثم قال في موضع آخر: «فأما:﴿ضُحىً﴾ في الأعراف[97] فقياسُهُ في الوقف الفتح؛ لأنه ثُلاثي من ذوات الواو، خارجٌ عن رؤوس الآي في تلك السُّوَر»[4]، انتهى.

وقال في الأجوبة المحققة:

وأما ضُحىً في وقفهِمْ فالقياسُ يَقْـ ـتَضِي الفتحَ في الأعرافِ فاعلَمْ لتذكرا
لورشٍ من اَجلِ الواوِ في غيرِ آيةٍ وما بَيْنَ بَيْنَ يوجبُ الرَّسمَ فانصُرا[5]

(1) انظر: أنوار التعريف ص: 78.
(2) لم أقف على تقييد الزياتي، وقد سبقت الإشارة لذلك.
(3) الدُّرُّ النثير 2/ 448.
(4) المصدر السابق 3/ 220. تحقيق الدكتور أحمد المُقْري، ولم أقف عليه في تحقيق الدكتور محمد بوطربوش.
(5) الفجر الساطع 3/ 326، 327.

قال (ض): «وظاهرُ كلام (د) في قوله:

واقـــــرأْ ذواتِ الـــــواوِ..... .....البيـــــــــت[1]

الفتح، وفي قوله:

.....وجـــــــــــاءَ إمالـــــــةُ الـــــكلِّ لهُ أداءَ[2]

الإمالة، وبالإمالة أخذنا[3] كما عندَ شيخ الجماعة[4]، وإليه أشرنا:

ضُـــحىً في الاَعـــرافِ على المعـــروفِ لورشِـــهمْ يُمـــالُ في الوقـــوفِ»[5]

انتهى.

وبذا[6] أخذنا عنهُ[7] في غيرِ هذه الطريقة، وأما روايتُنا في هذه الطريقة عـن(خ)[8]

---

(1) والبيتُ بتمـامه:

واقـــرأْ ذواتِ الـــواوِ بالإضـــجاعِ لـــــــدى رُؤوس الآيِ للإتبـــــاعِ

ص: 60، البيت: 152.

(2) والبيت بتمـامه:

نحـــوُ قُـــرىً ظهـــرةً وجـــاءَ إمالـــــةُ الكـــــلِّ لـــــه أداءَ

ص: 62، البيت: 166.

(3) في ت و س: «أخذت»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(4) يقصد بـ: «شيخ الجماعة» أبا عبـد الله القيـسي، شـيخ الجماعـة بفـاس. انظـر: بيـان الخـلاف والتشـهير ص:229.

(5) الفجر الساطع 3/ 264.

(6) في ت و س: «وكذا».

(7) «عنه» ساقطة من ت و س.

(8) في ت و س: «و» بدل: «عن».

حسبَ ما أخذتُ[1] ذلك عنه فبالوجهين كأخواته من الأسماء المقصورة وقفاً.

وفيه قلتُ:

وجهانِ في ضُحىً لَدى الأعرافِ مُصَدِّراً إمالةً يا كافِ

﴿وَجَآءَ﴾ [112]، و﴿جِيْئَتُكُم﴾ [104] وبابه الإمالةُ والتَّحقيق لا يخفيان.

﴿أَرْجِهِۦ وَأَخَاهُ﴾ [110][2].

(د):

واقصُرْ لقالونَ..... .....

إلى قولـه:

..... وأرْجِهِ الحرفَيْنِ.....[3]

ثم شرَّكَ **(ف)** معه غيره فقال:

واقصُرْ لقالونَ وإسحاقَ مَعا يُؤدِّهِ.....الخ[4]

---

(1) في ت و س: «أخذ».

(2) انظر: التعريف ص: 82.

(3) ونصُّه:

واقصُرْ لقالونَ يُؤدّهِ مَعا ونُؤتِهِ منها الثّلاثَ جُمَعا

نُوَلِّهِ ونُصْلِهِ يَتَّقِهِ وأرجِهِ الحرْفينِ مَعْ فألْقِهِ

ص: 44، البيت: 56، 57.

(4) والبيت بتمامه:

واقصُرْ لقالونَ وإسحاقَ مَعا يُؤدِّهِ والأخواتِ جُمَعا

ص: 52، البيت: 25.

ثم:

.....فـــاعمَلنْ بمفهـــومِ اللّقَـــبْ ....

ي: ﴿جَٰثِمِينَ﴾ [90]، ﴿يَضَّرَّعُونَ﴾ [93]، ﴿نَآيِمُونَ﴾ [96]، ﴿يَلْعَبُونَ﴾ [97]، ﴿لَفَٰسِقِينَ﴾ [101].

ربع[1]

﴿مِّنْ خِلَٰفٍ﴾ [123]، و﴿ـَٔايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا﴾ [131] وبابـه، و﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [141] الإخفاءُ والغنةُ بارزان.

﴿وَبَطَلَ﴾ [117] كـ: ﴿أَنْ يُّوصَلَ﴾ [البقرة:26] وصلا[2] ووقفاً، لكن للأزرق فقط[3].

﴿ءَأَمَنتُم بِهِۦ﴾ هنا [122]، وفي طه [70]، والشعراء [48]، و﴿ءَأَلِهَتُنَا﴾ في الزخرف [58] الحكمُ في هذه المواضع لنافع تحقيقُ الأولى وتسهيل الثانية وإبدال الثالثة، ولم يَتعرَّض لها (د) تعييناً، فيُؤخذ التسهيل من قوله:

فنـــافعٌ سَـــهَّل..... .....البيتـــين[4]

---

(1) في ت و س: «ربع: ﴿وَأَوْحَيْنَآ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿وَأَوْحَيْنَآ﴾.

(2) «وصلا» ساقطة من ت.

(3) انظر: التعريف ص: 74.

(4) والبيتان بتمامهما:

فنـــافعٌ ســـهّل أخـــرى الهمـــزتينْ في كِلمـــةٍ فهْـــي بـــذاك بَـــيْنَ بَـــينْ

لكـــنّ في المفتـــوحتينِ أُبـــدلِتْ عـــنْ أهـــلِ مصـــرَ ألفـــاً ومُكّنـــتْ

ص: 49، 50، البيت: 88، 89.

ويُؤخذ من كلامه: إبدالها [للمصريِّين][1] كما هو معلوم في غيرها، وذكرَ الداني في إيجاز البيان الخلاف[2]، والمشهورُ التَّسهيل، وعليه جرى الشاطبي حيثُ قال:

وَحقّقَ ثانٍ صُحْبَةٌ..... .....[3]

فيُؤخذ منه أن الباقين بالتسهيل، وكذا:

ءَآلهتُنا[4] كوفٍ يُحقّقُ ثانياً .....[5]

قال الداني في جامع البيان: «وأنكرَ البدَل آخرون، وقالوا: لـمَّا آلَ إبدالها لالتقاء الساكنين وجبَ العُدول إلى التسهيل بَيْنَ بَيْنَ؛ إذ همزةُ[6] بَيْنَ بَيْنَ كالمتحركة»[7].

قلتُ: وبالتسهيل الأخذُ عندنا بفاس، والحاصل أن العشريِّين كلهم على إبدال الثالثة حرف مدٍّ، والثانية مسهَّلة بَيْنَ بَيْنَ، ويزيد العُتَقي بقراءة الخَبر[8]؛ وهو أن يُسقط الأولى، ويُحقِّق المسهَّلة، فيحصل له وجهان، وبهما قرأتُ له مع تقديم الخبر[9]؛

---

(1) ما بين المعقوفتين من ت و س، وفي النسخة الأصل: «للبصريين»، وهو تصحيف.

(2) انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 258.

(3) والبيت بتمامه:

وحقَّقَ ثانٍ صحبةٌ ولقنبُلٍ بإسقاطِه الأولى بِطاها تُقُبِّلا

حرز الأماني: ص: 16، البيت: 190.

(4) في ت و س: «ءالهتنا»، وهو خطأ.

(5) والبيت بتمامه:

ءَآلِهتُنا كوفٍ يُحقّقُ ثانياً وقلْ ألِفاً للكلِّ ثالثاً ابْدِلا

ص: 82، البيت: 1026.

(6) في ت و س: «همزته»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(7) 2/ 148.

(8) انظر: التعريف ص: 87.

(9) انظر: أنوار التعريف ص: 53، 54.

لأنه هو المشهور لقوله في (ف):

.....والخـــــــــــبَرْ للعُــتَقي في ذي ثــلاثٍ اشْــتَهرْ[1]

والأزرقُ على أصله فيه من التوسط والإشباع والقصر لقوله:

(د):

وبعـــدَها ثَبتَـــتَ اَوْ تَغَـــيَّرَتْ .....البيـــــــــــت[2]

(ف):

واقصُـــــرْ كـــــ: ءامِـــنْ..... .....الـــــــــــخ[3]

ولا إدخالَ فيها[4] إجماعاً عملا بقوله:

وَحيـــثُ تَلْـــتَقي ثَـــلاثٌ تَركـــهْ .....[5]

---

(1) والبيت بتمامه:

أئِمَّـــــةً للأَوَّلَـــــيْنِ والخـــــبَرْ للعُتَقـــي في ذي ثـــلاثٍ اشْـــتَهرْ

ص: 53، البيت 35.

(2) والبيت بتمامه:

وبعـــدَها ثبتـــتَ اَوْ تغـــيَّرَتْ فاقصـــرْ وعـــن ورشٍ توسُّـــطٌ ثَبَـــتْ

ص: 47، البيت: 73.

(3) والبيت بتمامه:

واقصُـــرْ كـــ: ءامِـــنْ وكـــ: شيءٍ أَفْرِطـــا ليوســـفٍ وفـــيهما اخـــترْ وسَـــطا

ص: 52، البيت: 31.

(4) في ت و س: «فيه».

(5) والبيت بتمامه:

وحيـــثُ تَلتقـــي ثـــلاثٌ تَركـــهْ وفي أئِمَّـــةً لِّنقـــلِ الحَركـــهْ

أي: المدّ المفهوم من قوله:

(د):

ومَـــــــدَّ قـــــــالونُ..... .....[1]

(ف):

فـــــــالكلُّ إن ســـــــكتُّ..... .....الخ[2]

﴿جَآءَتْهُمْ﴾ [130]، و﴿جِيْٓـَٔتَنَا﴾ [128] الإمالةُ والتحقيق بارزان.

﴿يُورِثُهَا﴾ [127] لا أصلَ لهُ في الهمز.

﴿وَلَقَدْ اَخَذْنَآ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [129] النقلُ والأوجه الثلاثة في تقدُّم الهمز بارزان، والأصولُ تَقدَّمت.

ي:﴿أَجْمَعِينَ﴾[123]،﴿فَٰهِرُونَ﴾[126]،﴿يَذَّكَّرُونَ﴾[129]،﴿يَنكُثُونَ﴾[134]،﴿عَظِيمٌ﴾[141]

=

الدرر اللوامع ص: 50، البيت: 91.

(1) والبيت بتمامه:

وَمَـــــدَّ قـــــالونُ لِمـــــا تَسَـــــهَّلا بـــــالخلفِ في أَ.شـــــهِدوا لِيفصـــــلا

ص: 50، البيت: 90.

(2) والبيت بتمامه:

فالكـــــلُّ إن ســـــكتُّ فـــــيما أَطلَقـــــا أو عـــــمَّ أو عـــــزا لـــــه كاتَّفقـــــا

ص: 51، البيت: 11.

نصف[1]

﴿وَتَبْصِيلًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ [145] وبابه، و﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [152] وبابه الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿جَآءَ﴾ [143]، و﴿مُوسَىٰ﴾ [143]، و﴿تَرِينِي﴾ [143] الإمالةُ في الأبواب الثلاثة لا تخفى.

﴿وَرَأَوْا﴾ [149] الأخذُ للأصبهاني بالوجهَين مع تقديم التحقيق، وقد تقدَّم الكلام عليهِ في سورة البقرة[2].

﴿جَآءَ﴾ [143]، و﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [146]، و﴿بِرَأْسِ﴾ [150]، و﴿لَوْ شِئْتَ﴾ [155] الإمالةُ والبَدَلُ لا يخفيان.

ي: ﴿يَرْهَبُونَ﴾ [154].

ربع[3]

﴿لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [167]، و﴿أَن لاَّ يَقُولُوا﴾ [169] وبابه، و﴿فِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [166]، و﴿قَوْلًا غَيْرَ﴾ [162] الإخفاءُ والغنةُ بارزان.

﴿شَيْءٍ﴾ [156] بأربعة أوجه وقفاً، وهي جليَّة.

﴿ٱلتَّوْرِيَةِ﴾ [157]، و﴿وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ﴾ [160]، و﴿شِئْتُمْ﴾ [161] لا تخفى.

---

(1) في ت و س: «نصف: ﴿وَوَٰعَدْنَا﴾، وفي هامش الأصل: ﴿وَوَٰعَدْنَا مُوسَىٰ﴾.

(2) انظر: الآية [165].

(3) في ت و س: «ربع: ﴿وَاكْتُبْ لَنَا﴾، وفي هامش الأصل: ﴿وَاكْتُبْ لَنَا﴾.

﴿بِعَذَابٍ بِيسٍ بِمَا﴾ [166].

(د):

والعينَ واللامَ فلا تُبْدِلهُما .....البيت[1]

(ف)

فالكلُّ إن سَكتُّ..... .....الخ[2]

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ﴾ [167] بالتسهيل للأصبهاني هنا فقط، ولا مدخل للثاني بسورة[3] إبراهيم [9] كما في **(ف)**، ونصُّه:

وفي سِوى تعريفِنا اطمأنَّ .....

إلى قوله:

..... تَأذّنَ الأولى ومَنْ هَفا نُبِذْ[4]

---

(1) والبيت بتمامه:

والعينَ واللامَ فلا تُبدِلهما لنافعِ إلاّ لَدى بيسٍ بما

ص: 54، البيت: 113.

(2) والبيت بتمامه:

فالكلُّ إن سكتُّ فيما أطلَقا أو عمَّ أو عزا له كاتَّفقا

ص: 51، البيت: 11.

(3) في ت و س: «في سورة».

(4) ونصُّه:

وفي سِوى تعريفِنا اطمأنّ ثم كأن لّم لا بقيدِ تَغنَ

كذا اطمأنّوا وفأصفيكمْ وإذْ تأذّنَ الأولى ومَنْ هفا نُبذْ

ص: 54، البيت: 49، 50.

الخباز: «واحترز به من الثاني؛ وهو قوله في سورة إبراهيم: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [9]، فهذا ليس فيه إلَّا التحقيق»[1].

(خ) عن شيخه: «يُريد على طريق التعريف[2]، وقد نصَّ ابن الجزري على الخلاف فيه في تقريب النشر[3]، ولكن لم نأخذ فيه إلا بالتحقيق»[4]، انتهى.

ي: ﴿تَهْتَدُونَ﴾ [158]، ﴿يَظْلِمُونَ﴾ [160]، ﴿يَتَّفُونَ﴾ [164]، ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [168].

حزب[5]

﴿قُلُوبٌ لاَّ يَفْقَهُونَ﴾[6] [179] وبابه، ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ﴾ [181] الغنة لا تخفى.

﴿كَأَنَّهُۥ﴾ [171]، و﴿كَأَنَّكَ﴾ [187]، و﴿شَيْءٍ﴾ [185]، و﴿ذَرَأْنَا﴾ [179]، و﴿عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾ [176] لا تخفى.

﴿يَلْهَثْ ذَّلِكَ﴾ [176].

(د):

واركَبْ ويَلهثْ والخلافُ فيهِما .....البيت[7]

---

(1) بذل العلم والودّ ص: 156.

(2) انظر: التعريف ص: 51.

(3) 1/ 291.

(4) حرف (خ) يرمز به المؤلِّف لشيخه، ولم أقف على تقييده، وقد سبقت الإشارة لذلك.

(5) في ت و س: «حزب: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا﴾، وفي هامش الأصل: ﴿وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ﴾.

(6) في ت و س: «قلوبٌ لاَّ يعقلونَ»، وهو خطأ.

(7) والبيت بتمامه:

واركبْ ويَلهثْ والخلافُ فيهِما عنِ ابنِ مينا والكثيرُ أَدغَما

ص: 58، البيت: 138.

(ف):

.....وثـــاءَ يَلْهَـــثِ ادَّغَـــمْ سَـليلُ عَبْـدوسٍ وللجُـلِّ الأَصَـمْ[1]

ثـم:

....فـــاعمَلنْ بمفهـــومِ اللقـــبْ

وقال (ع): «واختلفوا في الثاء عنـد الذال في موضـع واحـد؛ قـوله في الأعـراف: ﴿يَلْهَثْ ذَّالِكَ﴾ [176]، فقرأَه المسـيَّبي وورش وقـالون مـن قـراءتي على أبي الفـتح، وإسماعيل في رواية ابن فرح بالإظهار، وقرأ إسماعيل في رواية أبي الزَّعْـراء، وقـالون مِن رِوايتي[2] على أبي الحسن بن غلبون بالإدغام»[3]، انتهى.

قلتُ: وقد قرأنا لقالون مِن جميع طرقه بالإدغام والإظهار مع تقديم الإدغام[4].

وفي مختصر (ع) تخصيص الخلاف بالمروزيّ، ولم آخُذْ بـه، ثـم بعـد ذلـك ذكـرَ الخلاف المطلق ناقلا عن التعريف، ونصُّه:

وثـــاءَ يَلهـــث ذَّلـــكَ الحُلـــواني يُظهِرُهـــا مَـــعَ الـــرِّضى عُثمـــانِ

وعـــنْ أبي نشـــيطٍ الـــوجهَيْنِ[5] وأظهَـــرَ القـــاضي بِغَـــيْرِ مَـــيْنِ[6]

---

(1) والبيت بتمامه:

لِلْمـــروزي وثـــاءَ يلهـــثِ ادَّغَـــمْ سَـــليلُ عبـــدوسٍ وللجُـــلِّ الأَصَـــمْ

ص: 55، البيت: 69.

(2) في المطبوع: «من قراءتي».

(3) ص: 64.

(4) انظر: أنوار التعريف ص: 73.

(5) في ت و س: «الوجهان»، وهو خطأ.

(6) في المطبوع: «وأدغَمَ القاضي بدون مين». والقاضي من طُرُق قالون، وقد ذكرَ المؤلِّف أنه قرأ لقالون مـن جميع طرقه بالإدغام والإظهار ـ كما في التعريف ـ مع تقديم الإدغام.

وذكَـــرَ الـــوجهينِ في التَّعريـــفِ عـنِ ابـنِ مِينـا العـالمِ المعـروفِ[1]

﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ [179] حكمه الإظهار لجميعهم، ما عدا الأصبهاني [وأبا][2] الزَّعْراء فإنهما يُدغمان[3].

(د):

وقـدْ لأحـرفِ الصّـفيرِ تَسْـتَبينْ ثـــمّ لذالٍ ولجـــيمٍ.....[4]

ثم خصَّصَ هذا الحكم **(ف)** يعني وشرَّك معهما فقال:

وَوَرشُـــهُمْ والقـــاضِ والحلـــواني .....

إلى قوله:

..... والاَصـــبهاني وأبـــو الزّعـــراءِ

في ذالِـــــــــــــها..... .....[5]

---

(1) أرجوزة مختصر التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 49.

(2) ما بين المعقوفتين من ت و س، وفي النسخة الأصل: «وأبي»، وهو خطأ.

(3) انظر: التعريف ص: 62.

(4) والبيت بتمامه:

وقـــدْ لأحـــرفِ الصّـــفيرِ تَسْـــتَبينْ ثـــمّ لـــذالٍ ولجـــيمٍ ولِشـــينْ

ص: 56، البيت: 126.

(5) ونصُّه:

وورشُـــهمْ والقـــاضِ والحلـــواني قـــدْ أدْغَمـــوا في الضّـــاد بالبيـــانِ

وورشـــهمْ وأحمـــدٌ في الظّـــاءِ والاَصـــبهاني وأبـــو الزّعـــراءِ

في ذالِـــــــــــــها..... .....

ص: 55، البيت: 62، 63، 64.

أي: بالإدغام[1]، ثم:

.... فاعمَلنْ بمفهومِ اللّقبْ

وقال (ص):

وفي قد ذرأنا الأصبهانيُّ مُدغِمٌ كذاكَ أبو الزَّعْرا ابنُ عَبْدوسِهِمْ تلا[2]

﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ﴾ [185] يُبدِله الأصبهاني[3].

(ف):

وفيهِ عَنهُ فبأيِّ أبدَلا .....[4]

وَضميرُ «فيه»: يعود على التعريف، و«عنه»: يَعودُ على الحافظ[5].

ولم يذكر (ع) سِوى هذا اللفظ، ونصُّه: «وروى أيضاً عن ورش ترك الهمزة المتحركة في نحو قوله: ﴿كَأَنَّهُۥ﴾ [171]... إلى أن قال: و﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ﴾ [الرحمن:11]»[6]، انتهى.

(ض): «قال ابن الجزري في تقريب النَّشْر: وزادَ الأصبهاني إبدال: ﴿فَبِأَيِّ﴾[185]

---

(1) انظر: بذل العلم والود ص: 174.

(2) قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 359.

(3) انظر: التعريف ص: 51.

(4) والبيت بتمامه:

وفيهِ عنهُ فبِأيِّ أَبْدَلا شانِئَكَ الفؤادُ كيفَما انْجَلا

ص: 54، البيت: 52.

(5) قال الخباز: «وفيهِ عَنهُ فبأيِّ أبدَلا» أي: في التعريف، «عنه» عن الأصبهاني». بذل العلم والود ص:158. وليسَ على الحافظ كما ذكرَ المؤلِّف.

(6) ص: 51.

حيثُ وقعَ بالفاء؛ نحو: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا﴾ [الرحمن:11]، واختلف عنه فيما تجرَّدَ عن الفاء؛ نحو: ﴿بِأَيِّ أَرْضٍ﴾ [33][1]، صَحَّ مِنهُ بلفظه، وإلى هذا أشار بقوله:

للأصبهاني فبأيِّ خَفِّفِ بالفا وغيره بخلفٍ اقْتَفِ»[2]

وأما إن كان باللام؛ نحو: ﴿لِأَيِّ يَوْمٍ اجِّلَتْ﴾ [المرسلات:12] فليسَ إلا التحقيق.

وحاصلُه: أنه لا يَخْلُ[3] إما أن يكونَ مقروناً بالفاء؛ نحو: ﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ﴾[الرحمن:11] فليسَ إلا التخفيف، أو بالباء فقط[4]؛ نحو: ﴿بِأَيِّ ذَنۢبٍ﴾ [التكوير:9] فبالوجهين أخذتُ معَ تقديم التحقيق، أو مجرَّداً منهما؛ نحو: ﴿لِأَيِّ يَوْمٍ اجِّلَتْ﴾ [المرسلات:12] فبالتحقيق قرأتُ ليس إلَّا[5].

وإلى هذا التفصيل[6] أشرتُ بقولي:

للأصبهاني فَبأيِّ خفِّفِ بالفا وغيره بِوجهَيْنِ اعرِفِ
مُقدِّماً تحقيقَهُ ثم البَدَلْ وذا فيما[7] قُرِنَ بالبا لا خَلَلْ
وإن يكُنْ بِلامٍ حَقِّقَنْهُ في جميعِهِ كذا أَخَذْنا فاعرِفِ

﴿مُرْسِيهَا﴾ هنا [187] وفي هود [41] بالإمالة والفتح كأخواته، ولا يدخل في

(1) تقريب النشر 1/ 286، 287.
(2) لم أقف عليه.
(3) «لا يخل» ساقطة من ت.
(4) «فقط» ساقطة من ت و س.
(5) انظر: أنوار التعريف ص: 66، 67.
(6) «التفصيل» ساقطة من ت.
(7) في ت و س: «بما» بدل: «فيما».

المقرون بالهاء، بل هو خاصٌّ بالسورَتَيْن.

قال (غ)[1]:

والحشوُ كـ: اجتَباهُ غير رأسِ إلا بها في السّمكِ أو في الشمسِ[2]

وعنى «بالسّمك»: السورة المحتوية على قوله تعالى:﴿رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّىٰهَا﴾ [النازعات:28].

ي: ﴿تَتَّفُونَ﴾[171]، ﴿يَرْجِعُونَ﴾[174]، ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾[176]، ﴿يَعْمَهُونَ﴾[186].

ربع[3]

﴿وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ﴾[188] وبابه، و﴿مِن رَّبِّىٓ﴾[203] وبابه، و﴿حَمْلًا خَفِيفًا﴾ [189] الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿شَآءَ﴾ [188] إمالتُهُ لا تخفى.

﴿إِنَ اَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾ [188].

---

(1) حرف (غ) ليس ضمن الحروف التي ذكرَ المؤلِّف في أوَّل الكتاب أنه سيرمز بها، وقد قصَدَ به الإمام ابن غازي رحمه الله.

(2) إنشاد الشريد مِن ضوالِّ القصيد ص: 270. قال ابن غازي معلِّقاً على البيت: «أي: ما كانت ألفه القابلة للإمالة حشواً بضمير اتَّصل بها فهو غير رأس آية في السور الإحدى عشرة، إلا المصحوب بهذا اللفظ الذي هو: «ها»، في سورة السمك؛ وهي النازعات من: ﴿بَنَيٰهَا﴾ إلى: ﴿أَرْسَيٰهَا﴾، ومن: ﴿مُرْسَيٰهَا﴾ إلى آخرها، وفي سورة ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَيٰهَا﴾ كلها، ومن هنا يخرج ﴿اِجْتَبٰهُ﴾ [طه: 119] كما مثَّلنا، و﴿فَأَلْقِيهَا﴾ [طه: 19]... وما أشبه ذلك، واحترزنا بقولنا: «إلا بـ: ها» من ضمير غير المؤنث نحو: ﴿إِذْ نَادِيهُ﴾ في النازعات». ص: 270.

(3) في ت و س: «ربع: ﴿قُل لآَّ أَمْلِكُ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿قُل لآَّ أَمْلِكُ﴾».

(د):

وأنـــــا إلا مَـــــدَّهُ بِخُلـــــفِ .....[1]

يعني: قالون، وأما ورشٌ فلا مدَّ له قولا واحداً[2].

ثم خصَّصَ **(ف)** الحكم لقالون[3]:

وأنـــــا إلاّ مُـــــدَّهُ للواســـــطي .....البيـــــــــــــت[4]

ثم:

....فـــاعمَلَنْ بمفهـــومِ اللّقـــبْ

قوله: «وأنا إلا» يعني في السُّور الثلاثة[5].

قوله: «مُدَّهُ»؛ أي: أَثْبِت حرف المدِّ، وليس المراد مدّه مدّاً[6] مشبَعاً؛ لأنـه سـينُصُّ

---

(1) والبيت بتمامه:

وأنـــــا إلا مَـــــدَّهُ بخلـــــفِ وكلُّهـــــمْ يمـــــدُّهُ في الوقـــــفِ

ص: 74، البيت: 233.

(2) انظر: التعريف ص: 88.

(3) في ت و س زيادة: «بقوله».

(4) والبيت بتمامه:

وأنـــــا إلاّ مُـــــدَّهُ للواســـــطي والمـــروزي وصـــلاً وَخُـــذْ بالفـــارطِ

ص: 60، البيت: 121.

(5) في ت و س: «الثلاث». والسُّوَر هي: سورة الأعراف [188]، والشعراء [115]، والأحقاف [8].

(6) «مدا» ساقطة من ت و س.

على الإشباع فيهِ على وجه أو القصر[1]؛ لأنكَ إذا أشبعتَ الألف جاء من باب المنفصل، واحترز بقوله: «وَصْلاً» من الوقف؛ فإنه لا خلاف في مدِّه مدّ الصِّيغة[2]»[3].

(خ): «وخذْ بالفارطِ»[4]، أي: خُذْ حكم من يقصر هنا، ومن له الخلاف مما تقدَّم، في حكم المنفصل في قوله:

ويُشبِعِ المفصولَ..... .....البيت[5]

وتنصيصه على هذا يُؤذن أن من بَقِي ليس عنده إلا الحذف.

وإذا فهمتَ هذا: فقد حصَلَ لكَ للمروزيّ فيه ثلاثة أوجه؛ أحدُها: إسقاط الألف رأساً، ثانيها: إشباعه، ثالثها: مدّه[6] مدّاً طبيعياً، وبهذا قرأتُ له[7].

(خ): «وقرأنا بها على الشيخ بتقديم الحذف، ثم الإشباع، ثم القصر[8]، كما هي مُرتَّبَة في كلام أبي وكيل ميمون[9]، وأنشدَهُ الشيخ لنا في حالِ الإقراء فقال:

---

(1) في ت و س: «على وجه القصر»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(2) أي: المدّ الطبيعي.

(3) ما بينَ علامتَيْ التَّنصيص نصُّ الخباز في بذل العلم والود ص: 248.

(4) في ت و س: «قوله: وخذ بالفارط» بزيادة: «قوله».

(5) والبيت بتمامه:

ويُشبع المفصولَ عبدُ الصّمدِ ويوسفٌ والْمروزي في الأجودِ

ص: 52، البيت: 30.

(6) «مده» ساقطة من ت و س.

(7) انظر: أنوار التعريف ص: 87.

(8) المصدر السابق ص: 88.

(9) الفخار، تقدَّمت ترجمته.

وأنـا إلاَّ خلـفُ عيســى إن وُصِـلْ مَــعْ ثبتِــهِ يمــدُّ مــدَّ المنفصِــلْ
يَقــرأُ بــالثَّلاثِ بــالتَّفريعِ[1] بالقصــرِ والإشـباعِ[2] والطبـيعي»[3]

انتهى بلفظه[4].

قال (ع) ـ بعد كلام ـ ما نصُّه: «وأقرأَني أبو الفتح في رواية أبي نشيط عـن قـالون بإثبات الألف في الوصـل في قـوله:﴿إِنَ اَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾[188]، ﴿وَمَآ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾[5] هنا والشعراء [115]، والأحقاف [8]، وكـذلك روى أبـو عَـوْن عـن الحلـواني، وقـرأَ الباقون بحذف الألف في الوصل في الثلاثـة، ولا خـلافَ في إثباتهـا في الوقـف»[6]، انتهى.

﴿أَثْفَلَت دَّعَوَا اُللَّهَ﴾ [189] مُتَّفقٌ على إدغامه.

(د):

فصــلٌ ومــا قــرُبَ منهــا أدغَمــوا .....إلى آخــــر البيتــــين[7]

---

(1) في ت و س: «في التَّفريع»، وهو الموافق للنسخة المرقونة.
(2) في النسخة المرقونة: «بالتَّركِ والتَّطويل» بدل: «بالقصر والإشباع».
(3) تحفة المنافع ص: 274، البيت: 1414، 1415.
(4) يرمز المؤلف بحرف: (خ) لشيخه أبي عبد الله محمد بن سيدي إدريس، وهو صاحبُ تَقييدٍ على الدرر اللوامع كما ذكرَ المؤلِّف قبلُ، ولم أقِفْ عليه.
(5) ﴿وَمَآ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾ ساقطة من ت و س، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.
(6) ص: 88.
(7) والبيتان بتمامهما:

فصــلٌ ومــا قــرُبَ منهــا أدغَمــوا كقولــــه سُــــبحانهُ إذ ظّلَمــــوا
وقــــد تَّبــــيّنَ وقالــــت طَّائفــــهْ وأثقلــــتْ فــــلا تكــــنْ مخالِفــــهْ

ص: 57، البيت: 132، 133.

(ف):

فـــــالكلُّ إن ســـــكتُّ..... .....الخ[1]

﴿فَلَمَّآ ءَاتَيۡهُمَا﴾ [190] الأوجهُ [الستَّة][2] للأزرق لا تخفى.

﴿ثُمَّ كِيدُونِ﴾ [195] بزيادة الياء وصلا للأنصاري، والباقون بحذفها في الحالين[3].

قال (ف):

كيـــــدونِ في أعرافِهـــــا..... .....[4]

فافهم.

تنبيه:

قال (ض): «وهل يَسجُدُ الشيخ والتلميذ عند تجويد لوحه؟ قلتُ: جرى العمل بعدَم السجود، ومعلومٌ ما لأهلِ المذهب فيه من الخلاف[5].

---

(1) والبيت بتمامه:

فالكـــلُّ إن ســـكتُّ فـــيما أطلَقـــا أو عـــمَّ أو عـــزا لـــه كاتَّفقـــا

ص: 51، البيت: 11.

(2) ما بين المعقوفتين من ت و س، وفي النسخة الأصل: «الثلاثة»، وهو خطأ.

(3) انظر: التعريف ص: 88.

(4) والبيت بتمامه:

كيـــدونِ في أعرافِهـــا وَلْتَـــزِدِ تُوتـــونِ موثِقـــاً لـــه والأسَـــدي

ص: 58، البيت: 105.

(5) سجود التلاوة ـ ابتداء ـ سنةٌ في مذهب مالك رحمه الله، واختلف المذهب في حكم سجود التلاوة بالنسبة لمن يَتكرَّر عليه ذلك غالباً كالمعلِّم معَ من يتعلَّم على يدَيْه على قولين:

القول الأول: أنهما يسجدان عند ورود السجدة أوّل مرة فقط، وهو قول مالك وابن القاسم؛ وذلك لأنهما في أوَّل مرّة على الأصل في الندب إلى السجود، وما زاد على ذلك فهو باب مشقة لِمكان تكرُّر محلّ

قال الجعبري: وبتركه قرأنا، وقال أبو علي الأهوازي: قال أبو الفرج[1]: رأيتُ ابن مُجاهد وأبا بكر بن بَشّار[2] إذا بلَغَ القارئ عليهما السجدة لا يسجدان[3]، ولا يأمُرانه بها، قال: وسألتُ الكسائي[4] عن ذلك فقال: ما فعَلَهُ أحدٌ

=

السجود عليهما.

القول الثاني: أنهما لا سجود عليهما مطلقاً، وهو قول أصبغ وابن عبد الحكم؛ وذلك أنه لما كان ذلك يكثر على المعلِّم والمتعلِّم استخفّ لهما تركه.

انظر: الجامع لمسائل المدوّنة لابن يونس 2/ 690، والتبصرة للَّخمي 2/ 434، والتنبيه على مبادئ التوجيه للتَّنوخي 2/ 512، والتوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب لخليل 2/ 117، والتاج والإكليل للموّاق 2/ 360.

(1) في النسخة المطبوعة من الكنز والإيضاح: «قال لي أبو الفرج» بزيادة: «لي».

وأبو الفرج هو: محمد بن أحمد بن إبراهيم بن ميمون الشَنَبوذي الشَّطوي البغدادي، أستاذ حافظ ماهر حاذق من أئمة القراءة، أخذ القراءة عرضاً عن ابن مجاهد، وأبي بكر النقاش، ومحمد بن هارون التّمّار، وقرأ عليه أبو علي الأهوازي، ومحمد بن الحسين الكارزيني وغيرهما، توفي ـ رحمه الله ـ سنة 388هـ. انظر: معرفة القراء الكبار 2/ 640، وغاية النهاية 2/ 50.

(2) هو: أبو بكر الحسن بن علي بن بشار بن زياد البغدادي بن العلَّاف الضرير، المقرئ الأديب الشاعر النحوي، قرأ على الدُّوري، ولعله آخر من قرأ عليه، وقرأ عليه أبو الفرج الشنبوذي، وأحمد بن نصر الشذائي وغيرهما، توفي ـ رحمه الله ـ سنة 318هـ بعد عمر طويل. انظر: معرفة القراء الكبار 1/ 478، وغاية النهاية 1/ 222.

(3) في النسخة المطبوعة من الكنز: «لا يسجدون»، وفي النسخة المطبوعة من الإيضاح: «لا يسجدانه».

(4) كذا في جميع النسخ، وأيضاً في النسخة المطبوعة من الكنز والإيضاح، وهو تحريف، والصواب: «الكتاني»، وليس «الكسائي»، وقد وردَ ما يدُلُّ على ذلك عند الجعبري في نونيَّته حيث يقول:

سُنَّتْ لِتالٍ ما اقتدى وكذا لِمُسْـ ... ـتَمِعٍ بغيرِ صلاةٍ اسْتَمِعانِ

والمقتدي يَتلو سُجودَ إمامِهِ ... ومشايخُ الطَّبريِّ طائفتانِ

الأفضَلونَ لدى الأداءِ عليهمُ ... لم يسجُدوا وبالِاختِيارِ الثاني

وبتركِهِ قدْ جاءَنا ابنُ مجاهِدٍ ... وحكاهُ لاَهوازي عنِ الكتَّانِي

عقود الجمان ص: 36.

والكتاني هو: أبو حفص عمر بن إبراهيم بن أحمد بن كثير الكتَّاني البغدادي، مقرئ محدِّث ثقة، عرض

مِن شيوخي، ولو فعَلَه لفعلتُه، قال: وسألتُ الطبري[1] فقال: أجلاء شيوخي لا يفعلونه، وبعضهم يَسجُدُ اختياراً لا نقلا، وجميع مَنْ لقيتُه بالحجاز والعراق وديار ربيعة وديار بَكْر والشام ومصر لا يسجدون، ولا يأمرون به، فلذلك لم أقُلْ به[2]»[3]، انتهى.

«قلتُ: وقال أصبغ[4] وابن عبد الحكم[5] من المالكية لا سجود عليه بحال، ولو في أوَّل مرَّة.

= على أبي بكر ابن مجاهد، وقرأ على الأشْنانيّ، ومحمد بن الحسن النقاش، وقرأ عليه عيسى بن سعيد الأندلسي، ومحمد بن جعفر الخزاعي وغيرهما، قال الداني: قال الكتاني: سألتُ من ابن مجاهد أن يَنْقُلني عن قراءة عاصم إلى غيرها فأبى عليَّ، فقرأتُ قراءة ابن كثير على بكّار عن ابن مجاهد عن قنبل، وطالت أيام الكتاني فكان من آخر من قرأ على ابن مجاهد، توفي ـ رحمه الله ـ سنة 390هـ. انظر: معرفة القراء الكبار 2/ 679، وغاية النهاية 1/ 587، 588.

(1) في ت و س: «الطويري» وهو تحريف، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للنسخة المطبوعة من الكنز والإيضاح.
والطبري هو: أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن إسحاق الطبري المالكي البغدادي، ثقة مشهور أستاذ، قرأ على أحمد بن عثمان بن بويان، وأبي بكر النقاش، وأبي بكر بن مِقْسم، وقرأ عليه الأهوازي، وأبو عليٍّ البغدادي صاحب الروضة، والحسن بن علي العطار، قال ابن الجزري: وقفتُ له على كتاب في القراءات سماه: الاستبصار، أحسنَ فيه التحقيق، توفي ـ رحمه الله ـ سنة 393هـ. انظر: معرفة القراء الكبار 2/ 681، وغاية النهاية 1/ 5.

(2) كنز المعاني 1/ 355، 356.

(3) ما بين علامتَيْ التَّنصيص نصُّ ابن القاضي في الإيضاح لما يَنْبَهم عن الورى ص: 133.

(4) هو: أبو عبد الله أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع المصري، مولى عبد العزيز بن مروان، الفقيه المالكي الأصولي، رحلَ إلى المدينة ليسمع من مالك فدخلها يوم مات، وصحب ابن القاسم، وأشهب، وابن وهب، وسمع منهم وتفقَّه معهم، وكان أفقه أهل طبقته بمصر، توفي ـ رحمه الله ـ سنة 224هـ، وقيل: 225هـ. انظر: ترتيب المدارك 4/ 17، والديباج المذهّب لابن فرحون 1/ 299، وشجرة النور الزكية 1/ 99.

(5) هو: أبو محمد عبد الله بن عبد الحَكَم بن أعين بن الليث، مولى عميرة؛ امرأة من موالي عثمان بن عفان رضي الله عنه، ويقال: مولى رافع مولى عثمان، صالح ثِقة فقيه متحقِّق بمذهب مالك، سمع مالكاً، وكان صديقاً للشافعي، انتهت إليه الرئاسة بمصر بعدَ أشهب، توفي ـ رحمه الله ـ سنة 214هـ. انظر: ترتيب المدارك 3/ 363، والديباج المذهب 1/ 420، وشجرة النور الزكية 1/ 389.

وقال الإمام (غ) في تكميل التَّقييد[1]: وحدثنا[2] شيخنا الإمام أبو عبد الله الصُّغَير[3] أنه[4] أراد أن يأخذ بما حكى الجعبري: أن الراجح عند المقرئين ترك السجود، فاستأذن في ذلك شيخَه أبا عبد الله العَبْدوسيّ[5] فقال له: لا تأخذ إلا بالمشهور عند الفقهاء وهو السجود»[6]، انتهى كلامه ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ.

(1) تكميل التقييد وتحليل التعقيد لابن غازي، منه نسخة بخزانة الجامع الكبير بوَزّان بالمغرب.

(2) في ت و س: «وحدثني»، وهو الموافق للمطبوع.

(3) هو: أبو عبد الله محمد بن الحسين بن محمد بن حمامة الأَوْربي النِّيجي، الشهير بالصُّغَير، شيخ ابن غازي، تقدّمت ترجمته.

(4) في ت و س: «إذا» بدل: «أنه»، وهو خطأ. والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(5) كذا في جميع النسخ، وأيضاً في النُّسَخ الخطية للإيضاح كما ذكرَ محقِّقه، والصواب: «أبا محمد عبد الله العبدوسي».

والعبدوسي هو: أبو محمد عبد الله بن محمد بن موسى بن معطي العبدوسي الفاسي، الإمام العلامة، العمدة الفهامة، مفتي فاس وعالمها ومحدثها وصالحها، أخذَ عن والده وجدِّه أبي عمران، وعنه الفقيه القُوري، وعبد الله الوَرْياجْلي وغيرهما، له رسائل وفتاوى كثيرة، توفي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ سنة 849هـ. انظر: جذوة الاقتباس 2/ 425، وشجرة النور الزكية ص: 255.

(6) ما بين علامتَيْ التَّنصيص نصُّ ابن القاضي في الإيضاح لما ينبهم عن الورى ص: 133.

سورة الأنفال

قيل: هي أوَّل المَدَني[1]، ((عو))[2]

﴿زَادَتْهُمْ﴾ [2] إمالتُهُ لا تخفى.

﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [3] بتفخيم اللام للأخوين[3].

ي: ﴿يُخْلَفُونَ﴾[الأعراف:191]، ﴿يَنصُرُونَ﴾ [الأعراف:192]، ﴿صَٰمِتُونَ﴾ [الأعراف:193]، ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [الأعراف:194]، ﴿يَنصُرُونَ﴾ [الأعراف:197]، ﴿مُّبْصِرُونَ﴾ [الأعراف:201]، ﴿تُرْحَمُونَ﴾ [الأعراف:204]، ﴿مُّومِنِينَ﴾ [1]، ﴿يَتَوَكَّلُونَ﴾ [2]، ﴿يُنفِقُونَ﴾ [3].

نصف[4]

﴿مَآءً لِّيُطَهِّرَكُم﴾ [11] وبابه الغنة لا تخفى.

﴿كَأَنَّمَا﴾ [6]، و﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [13]، ﴿وَمَأْوِيهُ﴾ [16]، و﴿جَآءَكُمُ﴾ [19] التسهيلُ والبَدَل والإمالةُ لا تخفى.

﴿مُوَهِّنُ﴾ [18] لا أصلَ له في الهمز.

---

(1) انظر: لطائف الإشارات 5/ 2263. وأما كونها مدنية فقد نصَّت عليه كتب التفسير، قال ابن عطية: «هي مدنية كلُّها، كذا قال أكثر الناس». المحرر الوجيز 2/ 496، وقال القرطبي: «مدنية بَدْرِية في قول الحسن وعكرمة وجابر وعطاء، وقال ابن عباس: هي مدنية إلا سبع آيات». الجامع لأحكام القرآن 7/ 360.

(2) العين: سبعون، والواو: ستة؛ فيكون عدَد آي السورة على مذهب المدنيِّ الأخير 76 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 269، والبَيَان ص: 158.

(3) انظر: التعريف ص: 74.

(4) في ت و س: «نصف: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ﴾.

ي: ﴿يَنظُرُونَ﴾ [6]، ﴿تَسْمَعُونَ﴾ [20].

ربع[1]

﴿خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [23] وبابه الغنة لا تخفى.

﴿دَعَاكُمْ﴾ [24] لا أصلَ له في الإمالة؛ لأنه واوِيّ، والله أعلم.

﴿بَغَاوِيكُمْ﴾ [26] أوجههُ السِّتَّة لا تخفى، والأصولُ تقدَّمت.

ي: ﴿مُّعْرِضُونَ﴾ [23]، ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [26]، ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [27]، ﴿يَسْتَغْبِرُونَ﴾ [33]، ﴿تَكْبُرُونَ﴾ [35].

حزب[2]

﴿وَلَٰكِن لِّيَقْضِيَ ٱللَّهُ﴾ [42] وبابه الغنة[3] والإخفاءُ بارزان، و﴿مَّرَضٌ غَرَّ﴾ [50]، و﴿مَّنْ خَلْفَهُمْ﴾ [58] وبابه.

(ف):

ونجلُ إسحاقَ والاَصبهاني ..... إلى آخر البيتين[4]

---

(1) في ت و س: «ربع: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ﴾.

(2) في ت و س: «حزب: ﴿وَاعْلَمُوٓاْ﴾.

(3) في س زيادة: «لا تخفى».

(4) والبيتان بتمامهما:

ونجلُ إسحاقَ والاَصبهاني ... لِلَّامِ غنَّةً يُبقِّيانِ

وزادَ هذا الراءَ حيثُ تُلفى ... وذاكَ للغينِ ولِلْخا أَخفى

ص: 55، البيت: 74، 75.

وقد تَقدَّم.

﴿مَنْ حَيِيَ﴾ [43].

قال (ف):

وَحيِيَ افْكُكْ وادَّغِمْ لِلْقاضي .....البيت[1]

وقال (ع) ما نصُّه: «قال[2] القاضي عن قالون في كتابه[3]: ﴿مَنْ حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[43] بياء واحدة مُشدَّدة[4] مثل أبي عمرو ومن تَبِعَه[5]، وأقرأني أبو الفتح في روايته بياءَين ظاهرتين، وأنا آخذُ بالوجهَين[6] لصحَّة الرواية عنهُ بالإدغام وورود النَّصّ[7]»[8]، انتهى.

قلتُ: وبالوجهين مع تقديم التَّفكيكِ أخذنا له[9].

---

(1) والبيتُ بتمامه:

وحيِيَ افْكُكْ وادَّغِمْ للقاضي وفُكَّ للباقينَ بالتّراضي

ص: 60، البيت: 122.

(2) «قال» ساقطة من ت و س، وفي المطبوع: «قرأ» بدل: «قال».

(3) أي: كتاب القراءات للقاضي اسماعيل، وهو مفقود. قال ابن الجزري في ترجمة القاضي: «روى القراءة عن قالون...وصَنَّف كتاباً في القراءات جمعَ فيه قراءة عشرين إماماً». غاية النهاية 1/ 162. وفي ت: «كتبيه»، وهو خطأ. والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(4) «مشددة» ساقطة من ت و س. والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(5) في المطبوع: «تابعه».

(6) في المطبوع: «وأنا آخذ له بالوجهين» بزيادة: «له».

(7) في المطبوع: «وورود النصِّ به» بزيادة: «به».

(8) ص: 89.

(9) «له» ساقطة من ت و س.

﴿وَلَوَ اَرٰىكَهُمْ كَثِيراً﴾ [44] وقعَ الخلافُ في إمالته.

(د):

والخلــفُ عنــهُ في أريكَهُــمْ..... .....[1]

أي: عن ورش، ثم:

واقــرأْ جميــعَ البــابِ بــالفتحِ..... .....الخ[2]

ثم خصَّص وشرَّك فقال **(ف)**:

ولهمــا قلِّــلْ وعبــدِ الــرَّحمن .....الــخ البيتــين[3]

---

(1) والبيت بتمامه:

والخلــفُ عنــهُ في أريكَهُــمْ ومــا لا راءَ فيــهِ كــ: اليتــامى وَرَمــى

ص: 60، البيت: 149.

(2) والبيت بتمامه:

واقــرأْ جميــعَ البــابِ بــالفتحِ سِــوى هــارٍ لِقــالونَ فمحضَــها رَوى

ص: 61، البيت: 159.

(3) والبيتان بتمامهما:

ولهــما قَلِّــلْ وعبــدِ الــرّحمن والواســطي والقــاضي وابــنِ ســعدانْ

بــابَ نــرى ورا الفــواتحِ الفتــى رءا ســجى التّوريــةَ والجــارِ مَتــى

ص: 56، البيت: 77، 78.

ثم:

وإن عَـــــزا لواحـــــدٍ..... .....البيـــــــــت[1]

فحصَلَ من هذا: أن للأزرق فيهِ وجهَيْن؛ الفتح والإمالة، وبهما قرأتُ مع تقديم الفتح، والباقونَ على أصولهم، ونحوُ هذا لـ: **(ض)** في تَقْييده[2].

﴿كَدَأْبِ﴾ معاً [53] [55].

..... وأدلْ لهُ[3] جمعَ المُسكَنْ[4]

الخ.

﴿بِأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [54] بتخفيف الهمزِ له[5].

ي: ﴿تُفْلِحُونَ﴾ [46]، ﴿يَذَّكَّرُونَ﴾ [58].

---

(1) ونصُّه:

وإن عـــــزا لواحـــــدٍ خِلافـــــا ولم تجِـــدْ مِنِّـــي لـــه انْعطافـــا

فخُصّـــــــه بـــــــالمروزي والأزرقِ ســـكتُّ أو ذكرتُـــهُ أوْ مَـــنْ بَقـــي

ص: 51، البيت: 13، 14.

(2) ونصُّه: «قوله تعالى: ﴿وَلَوَ ٱرَىٰكَهُمْ كَثِيراً﴾ أخذنا فيه بالوجهين؛ الفتح والإمالة، مع تقديم الفتح للأزرق، والباقون على أصولهم». تقييد ابن القاضي على العشر الصغير ل: 2/ ب، 3/ أ.

(3) أي: للأصبهاني.

(4) والبيت بتمامه:

لـــــدى لِـــيَلاَّ ولَـــــدى مُـــــوَذِّنْ وأبـــدِلَنْ لـــهُ جميـــعَ الـــمُسْكَنْ

تفصيل عقد درر ابن برّي ص: 53، البيت: 43.

(5) أي: للأصبهاني. انظر: التعريف ص: 51.

ربع[1]

﴿وَمِن رِّبَاطِ﴾ [61] وبابه، و﴿فَوْمٌ لاَّ يَفْقَهُونَ﴾ [66] وبابه الغنةُ بارزة.

﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [66] لا يخفى.

﴿أَلَمَ﴾ [67] تقدَّم الكلام عليه في سورة البقرة[2].

﴿أَسْرىٰ﴾[68] و﴿ألدُّنْيا﴾[68] الإمالةُ في البابَيْن لا تخفى.

﴿اِلاَّ تَفْعَلُوهُ﴾ [74] وقعَ من هذه المادَّة خمسةُ ألفاظ بالغنَّةِ للإمامَيْن كسائر الباب[3]، وأولها: هذا، وثانيها: ﴿اِلاَّ تَنفِرُواْ﴾ [التوبة:39]، وثالثها: ﴿اِلاَّ تَنصُرُوهُ﴾ [التوبة:40]، ورابعها: ﴿وَإِلاَّ تَغْفِرْ لِي﴾ [هود:47]، وخامسها: ﴿وَإِلاَّ تَصْرِفْ عَنِّي﴾ [يوسف:33].

وقد جمعتُ [ذلكَ][4] في بيتٍ وهو[5]:

تَفْعَلُوهُ تَنْصُرُوهُ تَنْفِرُوا تَغْفِرْ وتَصْرِفْ[6] خمسةٌ قد ذَكَرُوا

وبالله تعالى التوفيق.

(1) في ت و س: «ربع: ﴿وَأَعِدُّواْ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم﴾.

(2) انظر: الآية [70].

(3) انظر: التعريف ص: 67.

(4) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س.

(5) في ت و س: «وهو هذا» بزيادة: «هذا».

(6) في ت و س: «تَصْرِفْ وتَغْفِرْ».

«سورة التوبة مدنية[1]

قيل: هي آخرُ المدَني[2]، وأهل مكة يُسَمونها الفاضحة[3]، وهي: قل[4]

لا بسملةَ في أولها خطاً ولا لفظاً، بدءاً ولا وصلاً عندَ أهل التلاوة والرسّام، كما رسمَتْها الصحابةُ الكرام، وإنما في موضعها بياضٌ على قَدْرِها، كذا رأيتُه في الإمام مصحف عثمان؛ جامع القرآن بالمدينة المشرفة»، انتهى من الأَزْرَوالي رحمه الله[5].

قال (ش):

ومَهْما تَصِلْها أو بدأتَ براءةً .....البيت[6]

---

(1) قال ابن عطية: «هذه السورة مدنية إلا آيتين». المحرر الوجيز 3/ 3، وقال ابن الجوزي: «هي مدنية بإجماعهم سوى الآيتين اللَّتَيْن في آخرها...فإنها نزلت بمكة». زاد المسير 2/ 230.

(2) عزا السيوطي لابن المنذر عن قتادة رضي الله عنه، وكذا لعَدَدٍ من المصنفين أنهم أخرجوا عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه سأل عثمان بن عفان رضي الله عنه، وفيه: «وكانت الأنفال من أوائل ما نزل بالمدينة، وكانت براءة من آخر القرآن نزولا». الدرُّ المنثور 4/ 119. وضعَّفه الشيخ الألباني في ضعيف سُنَن أبي داوود برقم: 168-169، وضعيف سنن الترمذي برقم: 599.

(3) انظر: الإتقان 2/ 357. وقد ذكرَ أيضاً ما ورد في أسمائها كـ: العذاب، والمُقشقِشة، والمنَقِّرة، والبَحوث، إلى غير ذلك.

(4) القاف: مائة، واللام: ثلاثون؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 130 آية. انظر: البيان ص: 160، وحسن المدد ص: 330.

(5) ما بين علامتَيْ التَّنصيص نصُّ الأزرواليِ في تقريب النشر ل: 82/ أ.

(6) والبيت بتمامه:

ومَهْما تَصِلْها أو بدأتَ براءةً لتنزيلِها بالسيفِ لستَ مُبسمِلا

ص: 9، البيت: 105.

وقال (د):

ولا خِلافَ عندَ ذي قِراءَهْ .....البيت[1]

(ف):

فالكُلُّ إن سَكَتُّ..... .....[2]

قلتُ: وبالسكتِ والوصلِ أخذنا لجميع أهل العشر كأبي يعقوب[3].

وإليه أشارَ (ض) ـ رحمه الله ـ بقوله:

بَراءةٌ بالسكتِ والوصلِ جَرا شَرقاً وغرباً كُلُّهمْ بهِ قَرا[4]

وحكمُ أجزائها كغيرها، خلافاً للعامريّ[5]، وقد تقدَّم نصُّه[6]، وأما الاستعاذة

---

(1) والبيتُ بتمامه:

ولا خِلافَ عندَ ذي قِراءهْ في تركها في حالَتَيْ بَراءَهْ

ص: 42، البيت: 42.

(2) والبيت بتمامه:

فالكُلُّ إن سَكتُّ فيما أطلَقا أو عمَّ أو عزا له كاتَّفقا

ص: 51، البيت: 11.

(3) انظر: أنوار التعريف ص: 26.

(4) لم أقف عليه.

(5) هو: محمد بن محمد بن محمد بن مالك العامري السَّبْتي (ت 765هـ)، تقدَّمتْ ترجمته.

(6) ونصُّه:

وفي حالَتَيْ أمِّ القرانِ لكلِّهمْ كذاكَ لهمْ دَعْها لدى التوبةِ الْعُلا

كأجزائها والكلّ قد خيَّروا بغيـ رِ أجزائِها فافهمْ مقالاً مُحَصَّلا

فكغيرها قولا واحداً.

﴿ٱلْكَٰبِرِينَ﴾ [2]، و﴿شَيْـًٔا﴾ [4] لا يخفيان.

وليس في هذا الجزء شيءٌ مِن الآي[1].

نصف[2]

﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [5]، و﴿قَوْمٌ لاَّ﴾ [6] بالغنة للمحمَّدَين.

قال **(ف)**:

ونجلُ إسحاقَ والأَصبهاني .....الخ[3]

﴿مَامَنَهُۥ﴾ [6]، ﴿وَتَابِىٰ﴾ [8] الإمالةُ والبدَل ظاهران.

(د):

أبدلَ ورشٌ كلَّ فاءٍ سَكنتْ .....[4]

=

قصيدة العامري في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 372.

(1) انظر: تكميل المنافع ص: 132.

(2) في ت: «نصف: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ﴾، وفي س: «نصف: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ ٱلأَشْهُرُ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿فَإِذَا ٱنسَلَخَ﴾.

(3) والبيت بتمامه:

ونجلُ إسحاقَ والأَصبهاني لِلاَّمِ غنةً يُقّيانِ

ص: 55، البيت: 74.

(4) والبيت بتمامه:

أبدَلَ ورشٌ كلَّ فاءٍ سَكنتْ وبعدَ همزٍ للجميعِ أُبدِلتْ

ص: 53، البيت: 110.

(ف):

وواحـــدٌ مِـــن كُلِّ طُرْقِـــهِ انْفـــرَدْ .....الخ[1]

﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [6] يُخَفِّفهُ الأصبهاني[2].

(ف):

ناشـــــئةَ ومُلِئَـــــتْ بِـــــأَنَّ .....[3]

﴿أَيِمَّةَ﴾ [12] حيثُ وقعَ يُدخل فيه[4] ابن فَرَح[5] والْمُسيَّبي[6].

قال (ف):

أئمَّـــــــةً لِلأوَّلَـــــــيْنِ..... .....

ويعني ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ «بالأوّلين» ما ذكر قبلُ في قوله:

---

(1) والبيت بتمامه:

وواحـــدٌ مِـــن كـــلِّ طُرْقـــهِ انْفـــردْ إن خصَّـــهُ ولم أُخـــالفْ مـــا اعتَمـــدْ

ص: 51، البيت: 12.

(2) انظر: التعريف ص: 51.

(3) والبيت بتمامه:

ناشـــــــئةَ ومُلئـــــــتْ بـــــــأنَّ وخاســـــــــئاً زِدْ ونُبَـــــــــوِّئَنَّ

ص: 54، البيت: 53.

(4) «فيه» ساقطة من ت و س.

(5) الـمُفَسِّر.

(6) انظر: التعريف ص: 90.

وقبلَهـــا إســـحاقُ والمفسِّـــرُ[1] .....[2]

ثم:

....فـاعمَلنْ بمفهـومِ اللَّقَـبْ

وقال (ص):

وأئمَّـةً لا فصـلَ فيـهِ[3] لَـهُمْ سِـوى مُفَسِّـرِهِمْ قُـل[4] والمسـيَّبي أدخَـلا[5]

ي: ﴿فَٰسِقُونَ﴾ [8]، ﴿يَنتَهُونَ﴾ [12]، ﴿مُّؤمِنِينَ﴾ [13]، ﴿خَٰلِدُونَ﴾ [17].

ربع[6]

﴿وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ﴾ [21] وبابـه، و﴿مُّقِيمٌ ۝٢١ خَٰلِدِينَ﴾ [22] وبابـه، و﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [27] الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿وَضَافَتْ﴾ [25]، و«جاء»[7] إمالتُهُما لا تخفى.

﴿بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ﴾ [25] مُتَّفَقٌ على إظهارها.

---

(1) انظر: بذل العلم والود ص: 135.

(2) ونصُّه:

وقبلَهـــا إســـحاقُ والمفَسِّـــرُ وقـــدْ وَفَـــتْ بـــالمروزِيِّ الـــدُّرَرُ

أئِمَّـــةً للأوَّلَـــينِ والخـــبَرْ للعُتقـــي في ذي ثـــلاثٍ اشـــتَهَرْ

ص: 53، البيت: 34، 35.

(3) في المطبوع: «فيها».

(4) «قل» ساقطة من ت، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(5) قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 357.

(6) في ت و س: «ربع: ﴿أَجَعَلْتُمْ﴾، وفي هامش الأصل: ﴿أَجَعَلْتُمْ﴾.

(7) كذا في جميع النسخ، ولم يقعْ هذا اللفظ في هذا الربع، وإنما الواقعُ فيه لفظ: ﴿شَآءَ﴾ [28].

(د):

والتّـــاءُ للتّأنيـــثِ حيـــثُ تـــاتي .....

إلى قوله:

.....والثاءِ..... .....[1]

(ف):

فـــــالكلُّ إن سَـــــكتُّ..... .....الخ[2]

﴿عُزَيْرُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [30] في رائهِ خلافٌ.

قال أبو شامة: «وأمَّا ﴿عُزَيْرُ﴾ [30] فلم يتعرَّضوا له معَ كونه أعجمياً، وقيل: هو عربيّ، وعلى هذا يتَّجِهُ الخلاف فيه»[3]. فانظره، انتهى.

وروايتُنا فيه بالوجهَيْن، مع تقديم التَّرقيق لأبي يعقوب فقط[4]، وكذا وُجد بخطِّ (ض)[5].

---

(1) ونصُّه:

والتّـــاءُ للتّأنيـــثِ حيـــثُ تـــاتي مظهـــرةٌ عنـــدَ الصّـــفيريّاتِ

والجـــيم والثـــاءِ ....

ص: 56، البيت: 128، 129.

(2) والبيت بتمامه:

فالكـــلُّ إن ســـكتُّ فـــيما أَطلَقـــا أو عـــمَّ أو عـــزا لـــه كاتَّفقـــا

ص: 51، البيت: 11.

(3) إبراز المعاني ص: 268.

(4) انظر: أنوار التعريف ص: 82.

(5) انظر: الفجر الساطع 3/ 357. وفي ت و س: «كما نصَّ عليه (ض) في تقييد له» بدل: «وكذا وجد بخط (ض)».

وفي تعليلِ الوجهَيْن قيل:

والخلفُ في عُزَيرُ قيلَ عَجَمِيْ ... وقيلَ هُوَ عَرَبِيْ فلْتَعلمِ[1]

فمَنْ يُفَخِّمْهُ يَقُلْ بالأوَّلِ ... ومَنْ يُرقِّقْهُ بالثَّانِ[2] يَقُلِ[3]

ي: ﴿مُّدْبِرِينَ﴾ [25]، ﴿صَٰغِرُونَ﴾ [29].

حزب[4]

﴿عَاماً لِّيُوَاطِـُٔواْ﴾ [37] وبابه، و﴿فَوْماً غَيْرَكُمْ﴾ [39] الغنةُ لا تخفى.

﴿مِّنَ ٱلأَحْبارِ﴾ [34]، و﴿يُحْمىٰ عَلَيْهَا﴾ [35] الإمالةُ في البابَيْن لا تخفى.

﴿إِنَّمَا ٱلنَّسِيٓءُ﴾ [37] يُبدِله أبو يعقوب وعبد الصَّمَد، ويُحقِّقُه مَن بَقي[5].

---

(1) في ت و س: «عربيٌّ فاعلمِ»، وهو الموافق للمطبوع.

(2) في ت و س: «بثان يقلِ»، وفي النسخة المطبوعة من الفجر الساطع وبيان الخلاف والتشهير: «بثانٍ فاقبلِ».

(3) البيتان أوردهما ابن القاضي في الفجر الساطع 3/ 357، وفي بيان الخلاف والتشهير ص: 239. قال قبلهما: «وأنشدنا شيخنا ووالدنا ـ رحمة الله عليه ـ»، ثم أوردهما. كما ذكرهما أيضاً الحامدي في أنوار التعريف ص: 82، والرَّحامني في تكميل المنافع ص: 133، وأيضاً العلامة عبد السلام بن محمد المَدْغَري في أرجوزته التي فرغ منها عام 1130هـ، والموسومة بـ: روض الزهر في الطرق العشر، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 4/ 115.

(4) في ت و س: «حزب: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾»، وفي هامش الأصل: «﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ كَثِيراً﴾».

(5) انظر: التعريف ص: 90.

قال (د):

وإنمـــا النَّسِـــيُّ ورشٌ أَبـــدَلهْ .....[1]

ثم خصَّصهُ (ف) بقوله:

ويـــاءَ رِءْيـــاً أدغـــمَ الحـــرمِيُّ ويوســـفُ والعُـــتَقِيْ النَّسِـــيُّ[2]

ثم:

....فـــاعمَلنْ بمفهـــومِ اللقـــبْ

هذا حكم الوصل.

وأما الوقف فكلٌّ على أصله، فمن يَصِلُ بالياء المثقَّلَة يَقِف بها، ومن يَصِل بالهمز يَقِف به.

﴿عَلَيْهِ﴾ [40] الصِّلَة [لا تخفى][3].

﴿أَلْعُلْيَا﴾ [40] كـ: ﴿اِلدُّنْيَا﴾ [38].

ي: ﴿تَكْنِزُونَ﴾[35]، ﴿تَعْلَمُونَ﴾[41]، ﴿لَكَذِبُونَ﴾[42]، ﴿يَتَرَدَّدُونَ﴾[45].

---

(1) والبيت بتمامه:

وإنـــما النَّســـيُّ ورشٌ أَبدَلـــهْ ولِسُـــكونِ اليـــاءِ قبـــلُ ثقَّلـــهْ

ص: 54، البيت: 115.

(2) ص: 54، البيت: 54.

(3) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س.

ربع[1]

﴿إِيذَن لِّي﴾ [49] وبابه الغنةُ والإخفاء بارزان.

﴿مَّا زَادُوكُمْ﴾[47]، و﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾[48]،﴿بِالْكِبْرِيَ﴾[49]، و﴿تَسُؤْهُمْ﴾[50]، و﴿مَوْلِينَا﴾ [51] الإمالةُ في الأبوابِ الثلاثة والبَدَل لا تخفى.

﴿رَضُوا۟ مَآ ءَاتِيهُمُ﴾ [59] الأوجهُ السِّتَّةُ للأزرق لا تخفى.

﴿وَالْمُؤَلَّفَةِ﴾ [60] كـ: ﴿يُؤَيِّدُ﴾ [13]، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿كَٰرِهُونَ﴾ [48]، ﴿فَرِحُونَ﴾ [50]، ﴿مُّتَرَبِّصُونَ﴾ [52]، ﴿كَٰرِهُونَ﴾ [54]، ﴿كَٰفِرُونَ﴾ [55]، ﴿يَجْمَحُونَ﴾ [57]، ﴿يَسْخَطُونَ﴾ [58].

نصف[2]

﴿خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [61] وبابه الغنةُ لا تخفى.

﴿قُلِ ٱسْتَهْزِءُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ﴾ [64] وبابه مما اجتَمَعَ فيه سَبَبان في الوصل فالمعتبرُ منهما الأقوى؛ وهو الأخير، وفيه قال (ض):

واعتبرَ القُرَّاءُ بالإجماعِ ... السَّببَ الأقوى بِلا نِزاعِ[3]

وقد تقدَّم[4].

---

(1) في ت و س: «ربع: ﴿وَلَوَ ٱرَادُوا۟﴾»، وفي هامش الأصل: ﴿وَلَوَ ٱرَادُوا۟﴾.
(2) في ت و س: «نصف: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلذِينَ﴾»، وفي هامش الأصل: ﴿وَمِنْهُمُ ٱلذِينَ يُوذُونَ ٱلنَّبِيَّ﴾.
(3) الفجر الساطع 2/ 181.
(4) انظر: الآية [3] من سورة المائدة.

وأما في الوقفِ فبثلاثة[1] أوجه للأزرق؛ إذ هوَ مِن باب: ﴿ءَامَنُواْ﴾ [البقرة:8]، واحتَرِزْ مِن الغفلة عنه، وكذا: ﴿مَا يرَىٰٓ﴾ في النجم [11]، فقد كان (خ) يُنبِّهُنا على ذلك كثيراً.

ولذلك أشارَ (ض) بقوله:

قُلِ استَهْزِءوا في الوقفِ جاءَ لورشِهِمْ ... بالاِشباعِ والتَّوسيطِ والقصرِ حُصِّلا

كذاكَ وما رَأى لدى النَّجمِ مثلُهُ ... وإياكَ قَصْرَ الهمزِ تُدْعى مُجَهَّلا[2]

﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [66] البَدَل لا يخفى.

﴿وَالْمُوتَفِكَتِ﴾ [71] مُطلقاً بالبدَل للحلواني كورش[3].

قال (د):

أبدَلَ ورشٌ كلَّ فاءٍ سَكَنَتْ ..... [4]

ثم شرَّك (ف) معه غيره فقال:

وَمالَ أحمدُ مع المسيَّبي .....

---

(1) في ت و س: «وأما الوقف فثلاثة».

(2) لم أقف عليها.

(3) انظر: التعريف ص: 52، 90.

(4) والبيت بتمامه:

أبدلَ ورشٌ كلَّ فاءٍ سَكَنَتْ ... وبعدَ همزٍ للجميعِ أُبدِلتْ

ص: 53، البيت: 110.

إلى قولـه:

.....الموتَفِكـــــتِ مُســـــجَلا .....[1]

أي: مطلقاً؛ فرداً أو جمعاً، والإشارة بـ: «ذاك» تعودُ للبعيد؛ وهو أحمـد الحلـواني[2] من طريقَيْه[3]، ثم:

....فـــاعمَلنْ بمفهـــومِ اللَّقَـــبْ

(ص):

وَمُوتَفِكـهْ جمعـاً وفـرداً[4] فأبـدِلنْ لمصرٍ وحُلوانٍ فَعِ النظـمَ واعقِـلا[5]

﴿وَمَأْوِيهُمْ﴾ [74] رُواةُ ورشٍ فيه على ثلاثة أقسام، وقد تقدَّمتْ[6].

ي: ﴿تَسْتَهْزِءُونَ﴾ [65]، ﴿يَظْلِمُونَ﴾ [71].

---

(1) ونصُّه:

ومـــــالَ أحمـــــدٌ مـــــع المســـــيّبي إلى وِفـــاقِ ورشـــهِمْ في المـــذهبِ

ذاك لـــــدى الموتَفِكـــــتِ مُســـــجَلا .....

ص: 54، البيت: 55، 56.

(2) انظر: بذل العلم والود ص: 163، 164.

(3) أي: من طريق الحسن الجمال، وأبي عون الواسطي.

(4) في المطبوع: «والمؤتفكة فردا وجمعا».

(5) قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 358.

(6) انظر: الآية:[151] من سورة آل عمران.

ربع[1]

﴿حَرَّٰٓ لَّوْ كَانُواْ﴾ [82] وبابه، ﴿فَإِن رَّجَعَكَ﴾ [84] الغنةُ والإخفاء بارزان.

﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [81]، ﴿وَجَآءَ﴾ [91]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [93] البدَل والإمالةُ والصِّلَةُ جليَّات.

تنبيه:

﴿بِأَنْ يَّكُونُواْ﴾ [88] لم أرْو فيه إلا التحقيق، ولم آخذ بما عندَ الأزرَوالي[2]، وقد تقدَّم التنبيهُ عليهِ عندَ قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَاتُواْ ٱلْبُيُوتَ﴾ [البقرة:188]، والأصولُ تقدَّمت.

ي: ﴿مُّعْرِضُونَ﴾ [77]، ﴿فَٰسِقُونَ﴾ [85]، ﴿كَٰفِرُونَ﴾ [86].

حزب[3]

﴿أَلاَّ يَعْلَمُواْ﴾ [98] وبابه، و﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [100] وبابه، ﴿وَرِضْوَٰنٍ خَيْرٌ﴾ [110] الإخفاءُ والغنةُ بارزان.

﴿ءَاخْبَارِكُمْ﴾ [95]، و﴿لاَ يَرْضَىٰ﴾ [97]، ﴿وَمَأْوِيٰهُمْ﴾ [96] الإمالة في البابَيْن والبَدَل لا يخفيان.

﴿ٱلسَّوْءِ﴾ [99] بالوجهين كـ: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة:19] لأبي يعقوب.

---

(1) في ت و س: «ربع: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ﴾»، وفي هامش الأصل: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ﴾.

(2) ونصُّ الأزرواليِ: «﴿بِأَنْ يَّكُونُواْ مَعَ ٱلْخَوَالِفِ﴾ بإبدال الهمزة ياء من جنس حركة ما قبلها للأصبهاني». تقريب النشر ل: 87/ ب.

(3) في ت و س: «حزب: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ﴾»، وفي هامش الأصل: ﴿إِنَّمَا ٱلسَّبِيلُ﴾.

﴿فُرُبَةٌ لَّهُمْ﴾ [100][1].

(د):

وسَكّنَ الراءَ التي في التَّوبةْ .....البيت[2]

وفاعلُ «سكَّن» قالون.

ثم شرَّك (ف) معه[3] فقال:

وَسَكّنَ الضَّمَّ بِراءِ قُرْبَةْ .....البيت[4]

ثم:

....فاعمَلنْ.....الخ[5]

وقال (ص):

وَوَرشٌ تَلا بالضمِّ را قُرْبةٌ لَهُمْ وتابَعهُ الأنصاريُّ فاعلَمْ لِتوصَلا[6]

---

(1) انظر: التعريف ص: 90.

(2) والبيت بتمامه:

وسكّنَ الراءَ التي في التوبةْ في قولهِ عزّ وجلَّ قُرْبَةْ

ص: 74، البيت: 234.

(3) في ت و س زيادة: «غيره».

(4) والبيت بتمامه:

وسكّنَ الضمَّ بِراءِ قُرْبةْ عيسى وإسحاقُ بنصِّ التوبةْ

ص: 60، البيت: 123.

(5) والبيت بتمامه:

فإنْ فهمتَ وجهَ تفصيلِ الذَّهبْ للدُّرِّ فاعمَلَنْ بمفهومِ اللقبْ

ص: 51، البيت: 15.

(6) قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 364.

﴿ضِرَاراً﴾ [108] لا يخفى.

﴿هارٍ﴾ [110].

(د):

والألفـــاتِ الـــلاءِ قبـــلَ الـــراءِ مخفوضةً.....الخ[1]

أي: مـمالة لورش، ثم:

واقـرأْ جميـعَ البـابِ بـالفتحِ سِـوى هارٍ.....البيـــــــــت[2]

ثم خصَّصها **(ف)** بقوله:

ولهمـــا قَلِّـــلْ وعبـــدِ الـــرّحمنْ والواسطى والقـاضي وابـنِ سَـعْدانْ

بابَ نرى..... .....

إلى قوله:

....والجـــــــــارِ.....[3].

---

(1) والبيت بتمامه:

والألفـــاتِ الـــلَّاءِ قبـــلَ الـــراءِ مخفوضـــةً في آخـــرِ الأســـماءِ

ص: 60، البيت: 153.

(2) والبيت بتمامه:

واقـرأْ جميـعَ البـابِ بـالفتحِ سِـوى هـــارٍ لقـــالونَ فمحضَـــها رَوى

ص: 61، البيت: 159.

(3) ونصُّه:

ولهـــما قَلِّـــلْ وعبـــدِ الـــرّحمنْ والواســطي والقــاضي وابــنِ سَــعْدانْ

ثم:

والمحضُ في هارٍ لِعيسى الزُّرَقِي .....الخ البيتين[1]

قال الحافظ (ع) ـ بعد كلامٍ له ما نَصُّه: «[وأقرأني أبو الحسن عن قالون[2] حرف ﴿هارٍ﴾ في التوبة بالإمالة الخالصة][3]، وكذلكَ أقرأني أبو الفتح ذلك في رواية الحلواني خاصة»[4]، انتهى.

قوله:

والمحضُ في هارٍ لِعيسى..... .....

أي: قالون، وقوله في (د)[5]:

واقرأْ جميعَ البابِ بالفتحِ..... .....البيت

ظاهرُ كلامهما: أن له الإمالة المحضة مِن جميع طُرُقه، والرواية بخلاف ذلك، فإن

=

بابَ نرى ورا الفواتحِ الفَتى رءا سَجى التّوريةَ والجارِ مَتى

ص: 56، البيت: 77، 78.

(1) والبيتان بتمامهما:

والمحضُ في هارٍ لِعيسى الزُّرَقي وقَلَّلَ التَّلخيصُ للقاضي التَّقي

وَمَنْ سِوى عيسى على الأصولِ هذا الذي اخترتُ من النُّقولِ

ص: 56، البيت: 80، 81.

(2) في المطبوع: «وأقرأني أبو الحسن في الروايتين عن قالون» بزيادة: «في الروايتين».

(3) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س، وهو الموافق للمطبوع.

(4) ص: 69.

(5) «في د» ساقطة من ت و س.

الجمَّال ليس له إلا الفتح قولا واحداً، وبه أخذتُ[1] له.

وأما المروزي والواسطي فبالمحضِ فقط أخذتُ لهما، وأما القاضي فبالمحض والتقليل قرأتُ له، مع تقديم المحض[2].

وإلى هذا أشار بعضهم بقوله:

وهارٍ لِلْقاضِي بالوجهينِ ... بالمحضِ والتقليلِ دونَ مَيْنِ

وأحمدُ الجمَّالُ بالفتحِ قَرا ... هارٍ كأهلِ الضَّمِّ خُذْ مُقَرَّرا

والواسِطِيُّ وأبو نَشيطِ ... قَدْ قَرَآ بالمحضِ لا تَفْريطِ[3]

والباقون مِن أهل الإمالة مِن غير قالون فبالتَّقليل، وإليه أشارَ بقوله:

ومَن سِوى عيسى..... .....البيت[4]

ي: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [95]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [106]، ﴿لَكَٰذِبُونَ﴾ [108].

ربع[5]

﴿عَدُوٌّ لِّلهِ﴾ [115] وبابه، و﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [118] الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

---

(1) في ت و س: «أخذنا».

(2) انظر: أنوار التعريف ص: 79.

(3) لم أقف عليها.

(4) والبيتُ بتمامه:

ومنْ سِوى عيسى على الأصولِ ... هذا الذي اخترتُ من النُّقولِ

تفصيل عقد درر ابن برّي ص: 56، البيت: 81.

(5) في ت وس: «ربع: ﴿إِنَّ أَللَّهَ إِشْتَرِىٰ﴾»، وفي هامش الأصل: ﴿إِنَّ أَللَّهَ إِشْتَرِىٰ﴾.

﴿بِأَنَّ لَهُمُ﴾[112]، و﴿عَلَيْهِ حَقًّا﴾[112]، و﴿ضَافَتْ﴾[119]معاً، و﴿بِأَنَّهُمْ﴾[121] البَدَلُ والوصل والإمالةُ لا تخفى.

﴿لَّقَد تَّابَ﴾ [118]، و﴿مِرْفَقِهِ﴾ [123] مُتَّفَقٌ عليهما[1].

(د):

فَصْلٌ وما قَرُبَ منها أدْغَموا .....الخ[2]

ثم:

إلاَّ إذا لَقِيَهَا مُسْتَعلِ .....[3]

وقال (ش):

وما حرفُ الاِستعلاءِ بعدُ..... .....البيت[4]

---

(1) في ت و س: «عليها». قال الداني: «وقرأ المسيبي في رواية ابنه بالإظهار عند التاء في موضع واحد في البقرة وهو قوله: ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ﴾ لا غير، فسألتُ فارس بن أحمد عند قراءتي عليه عن نظائر ذلك، نحو قوله: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ﴾...وشبهه، فقال لي: بالإدغام، وذلك على ما قال». التعريف ص: 62، 63.

(2) ونصُّه:

فصلٌ وما قَرُبَ منها أدْغَموا كقولِهِ سُبحانهُ إذ ظَّلَموا
وقد تّبيّنَ وقالت طَّائفَهْ وأثْقَلَتْ فلا تَكُن مخالِفَهْ

ص: 57، البيت: 132، 133.

(3) ونصُّه:

وكلُّهمْ رقّقها إنْ سَكَنتْ مِنْ بعدِ كسرٍ لازمٍ واتّصَلتْ
إلاَّ إذا لقيَها مُسْتعلِ والخلفُ في فِرقٍ لِفَرْقٍ سَهْلِ

ص: 64، 65، البيت: 178، 179.

(4) والبيت بتمامه:

وما حرفُ الاِستعلاءِ بعدُ فراؤُهُ لكلّهِمُ التفخيمُ فيها تذَلَّلا

ص: 29، البيت: 350.

والأصولُ تَقدَّمتْ.

ي: ﴿يَحْذَرُونَ﴾ [123].

نصف[1]

﴿فَوْمٌ لاَّ يَفْقَهُونَ﴾ [128] وبابه، و﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [129] الغنةُ لا تخفى.

﴿زَادَتْهُ﴾ [125]، و﴿فَزَادَتْهُمْ﴾ معـــــــــاً [125][126]، و﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [128]، و﴿جَآءَكُمْ﴾ [129]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [130] لا تخفى، وبالله التوفيق.

(1) في ت و س: «نصف: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ﴾»، وفي هامش الأصل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ فَتِلُواْ﴾.

سورة يونس ـ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ـ مكية[1] (قط)[2]

﴿أَلٓرۚ﴾ [1] مراتبُ المدِّ لا تخفى.

والإمالةُ أشارَ إليها (د) بقوله:

والألفاتِ اللَّاءِ قبلَ الراءِ .....

إلى قوله:

وَرَا..... .....[3]

ثم:

واقرأْ جميعَ البابِ بالفتحِ..... .....البيت[4]

---

(1) قال ابن عطية: «هذه السورة هي مكية، قال مقاتل: إلا آيتَيْن». المحرر الوجيز 3/ 102. وقال القرطبي: «سورة يونس عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ مكية في قول الحسن وعكرمة وعطاء وجابر، وقال ابن عباس: إلا ثلاث آيات». الجامع لأحكام القرآن 8/ 304.

(2) القاف: مائة، والطاء: تسعة، فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 109 آية. انظر: التبيان ص: 172، وحُسن المدَد ص: 334.

(3) ونصُّه:

والألفاتِ اللاءِ قبلَ الراءِ مخفوضةً في آخرِ الأسماءِ
كـ: الدَّارِ والأَبرارِ والفجَّارِ والجارِ لكنْ فيهِ خُلفٌ جارِ
والكفرينَ مَعَ كفرينَ باليـاءِ والخلفُ بـ: جبَّارينَ
وَرا وَهَا يَا ثُمَّ هَا طهَ وَحا وبعضُهُمْ حا مَعَ ها يا فَتَحا

ص: 60، 61، البيت: 153، 154، 155، 156.

(4) والبيتُ بتمامه:

واقرأ جميعَ البابِ بالفتحِ سِوى هَارٍ لقالونَ فمحضَها رَوى

ص: 61، البيت: 159.

ثم خصَّصها **(ف)** فقال:

ولهمـــا قلِّـــلْ وعبـــدِ الـــرّحمنْ .....

إلى قوله:

.....وَرا الفـــــــــــواتحِ..... .....[1]

فافهم.

﴿وَاطْمَأَنُّواْ بِهَا﴾ [7] يُسَهِّله الأصبهاني.

(ف):

وَفي سِـــوى تعريفِنـــا اطمـــأنَّ .....

إلى قوله:

كـــذا اطْمـــأنُّوا[2]..... .....[3]

---

(1) ونصُّه:

ولهـــما قَلِّـــلْ وعبـــدِ الـــرّحمنْ والواسـطي والقـاضي وابـنِ سَـعْدانْ

بـــابَ نـــرى وَرا الفـــواتحِ..... .....

ص: 56، البيت: 77، 78.

(2) قال الخباز: «أخبرَ ـ رحمه الله ـ أن ﴿اطْمَأَنُّواْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَرَضُواْ بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيا وَاطْمَأَنُّواْ بِهَا﴾ تَسهيلُ همزته أيضاً منسوبٌ لغير التعريف». بذل العلم والودّ ص: 156.

(3) ونصُّه:

وفي سِـــوى تعريفِنـــا اطمـــأنَّ ثـــمَّ كـــأن لَّمْ لا بقيـــدِ تَغْـــنَ

كـــذا اطْمـــأنُّوا..... .....

ص: 54، البيت: 49، 50.

أي: في التسهيل[1].

و﴿مَأْوِيهُمْ﴾ [8] حكمهُ لا يخفى، والأصول تقدَّمت.

ي: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [125]، ﴿كَافِرُونَ﴾ [126]، ﴿يَذَّكَّرُونَ﴾ [127].

ربع[2]

﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ﴾ [12] وبابه، و﴿مِن رَّبِّكَ﴾ [19] وبابهُ الغنةُ لا تخفى.

﴿كَأَن لَّمْ يَدْعُنَآ﴾ [12]، ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ﴾ [24] لا يخفى تخفيفُ الهمز فيهما لابنِ عبد الرحيم[3].

قال **(ف)**:

وفي سِوى تعريفِنا اطمأَنَّ ثمّ كأن لّمْ لا بِقَيْدِ تَغْنَ[4]

بابُ: ﴿وَجَآءَتْهُمْ﴾ [13]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [20] لا يخفيان، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [11]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [23].

---

(1) في ت و س: «بالتسهيل».

(2) في ت و س: «ربع: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ﴾»، وفي هامش الأصل: ﴿وَلَوْ يُعَجِّلُ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ﴾.

(3) هو: الأصبهاني.

(4) ص: 54، البيت: 49. قال الخباز: «قوله: «ثمَّ كأن لم» يعني حيثُ وقع وكيفما وقع يُسَهل همزته الأصبهاني؛ سواء كان مع ﴿تَغْنَ﴾ أم لا، وهو أيضاً منسوبٌ لغير التعريف». بذل العلم والودّ ص:154.

حـزب[1]

﴿مُّسْتَفِيمٍ ۝٢٥ لِّلذِينَ﴾ [26] وبابـه، و﴿مِن رَّبِّ﴾ [37] وبابـه الإخفـاء والغنـةُ بارزان.

﴿كَأَنَّمَآ﴾ [27]، و﴿كَأَن لَّمْ يَلْبَثُوٓاْ﴾ [45] تَسهيلُهما لا يخفى.

﴿أَمَّن لاَّ يَهَدِّيٓ﴾ [35] بفتحِ الهاء لورش، وبإخفاءِ حركتها للباقين[2].

(ف):

..... وغـيرُ وَرْشٍ كـ: نِعمَّـا أَخْـفى[3]

(ص):

وفي لا يَهَـدِّي يَفـتَحُ الهـاءَ ورشُـهمْ كذا لا تَعَدُّوا يخْصِمونَ وقـدْ جَـلا[4]

﴿أَبَأَنتَ﴾ معاً [42][43] بالتسهيلِ لابنِ عبد الرحيم[5].

وإليه أشارَ **(ف)** بقوله:

---

(1) في هامش الأصل: ﴿لِّلذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنىٰ﴾.

(2) انظر: التعريف ص: 91.

(3) والبيتُ بتمامه:

وذا: كعيسـى في البُيـوتِ يُلْفَـى وغـيرُ ورشٍ كـ: نِعـمَّا أَخفـى

ص: 59، البيت: 115.

(4) قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 363.

(5) انظر: التعريف ص: 51.

وَسَـــــهِّلن لَّهُ بُعَيْـــــدَ الفـــــاءِ أنـــــــــــتَ.....[1]

﴿جَآءَ﴾ [47]، و﴿لاَ يُظْلَمُونَ﴾ [47]، و﴿مَبتِىٰ﴾ [48] لا تخفى.

ي: ﴿لَغَـٰفِلِينَ﴾ [29]، ﴿صَـٰدِقِينَ﴾ [38]، ﴿يَظْلِمُونَ﴾ [44].

ربع[2]

﴿مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَآءٌ لِّمَا﴾ [57] وبابهُ الغنة لا تخفى.

بـاب: ﴿شَآءَ﴾ [49]، و﴿لَمَّا رَأَوْاْ﴾ [54]، و﴿فِى شَأْنٍ﴾ [61] الإمالـةُ والتسـهيل والبَدَل جليَّات.

﴿جَآءَ اجَلُهُمْ﴾ [49] حكمُ الهمزتَيْن لا يخفى.

﴿قُلْ اَرَءَيْتُمْ﴾ [50] وبابه قرأنـاهُ بالتَّسـهيل والبَـدَل لأبي يعقـوب، وبالتَّسـهيل فقط للباقين.

﴿ءَالـَٰنَ﴾ في الموضعَيْن [51][91].

(د):

ونَقَلـــــوا لنـــــافعٍ مَّنْقـــــولا رِدْءاً وءَالـــــــــــنَ.....[3]

---

(1) والبيت بتمامه:

وسَـــــهِّلن لَّـــــهُ بُعيـــــدَ الفـــــاءِ أنـــــتَ ومـــــاضي الأمـــــنِ باســـــتيفاءِ

ص: 53، البيت: 46.

(2) في ت و س: «ربع: ﴿قُل لآَّ أَمْلِكُ﴾»، وفي هامش الأصل: ﴿قُل لآَّ أَمْلِكُ﴾.

(3) والبيت بتمامه:

ونَقَلـــــوا لنـــــافعٍ مَّنْقـــــولا رِدْءاً وءَالـــــــــــنَ وعـــــــــاداً الأُولى

ص: 55، البيت: 120.

ثم:

فـــــالكلُّ إن ســـــكتُّ..... .....الخ[1]

وزادَ الأنصاري على أصحابه وجهاً بعدمِ النقل[2].

وإليه أشارَ (ف) بقوله:

وخلـفُ الأَنصـاري: بِـذي اسـتفهامِ .....[3]

ثم:

.....وأَبـــدِلْ همـــزَ وَصْـــلِ الـــلاَّمِ مَـــــدّاً.....البيـــــت[4]

قوله: «مدّاً»؛ أي: حرف مدٍّ.

واقتصرَ الناظم على البَدَل، ولم يذكر التَّسهيل كما ذكره أبو القاسم حيثُ قال:

.....ويَقصُـــــــــــرُه الذي يُســـهِّلُ عَـــنْ كُلٍّ كئـــالنَ مُـــثِّلا[5]

لكثرةِ الأخذِ به، وكانَ حقُّهُ أن يذكره.

---

(1) والبيت بتمامه:

فالكـــلُّ إن سَـــكتُّ فـــيما أَطلَقـــا أو عـــــمَّ أو عـــــزا لـــــهُ كاتَّفقـــا

ص: 51، البيت: 11.

(2) انظر: التعريف ص: 55.

(3) والبيت بتمامه:

وخُلـفُ الأَنصـاري: بـذي اسـتفهامِ والواســـــطي: لم يَـــــنْحُ للإمـــــامِ

ص: 54، البيت: 58.

(4) والبيت بتمامه:

فصـــلٌ: وأبـــدِلْ همـــزَ وصـــلِ الـــلاَّمِ مَـــــدّاً بُعَيْـــــدَ همـــــزِ الإســـــتِفهامِ

الدرر اللوامع ص: 52، البيت: 105.

(5) والبيت بتمامه:

ولذا قال الأستاذ ابن آجانا[1] ـ الخ ما تقدَّم من الكلام عند قوله تعالى: ﴿قُلَ ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام: 144]: «**فحصلَ للجميع وجهان**؛ التسهيل والبَدَل، وبهما قرأتُ لهم مع تقديم التسهيل، وبالإشباع أيضاً بناء على عدم الاعتداد بالعارض، مع مُراعاة مراتب المدِّ في وجهِ البَدَل»[2].

(خ): «وحكى شيخنا عن شيخه أنه كان يأخذُ فيه بالإشباع، ولذا كان يأمرُ بنزولِ المدِّ عليه[3]، وهو وجهٌ حَسَن، ورسمه[4] للجميع هكذا: ﴿ءَآلَـٰنَ﴾، ﴿ءَآلَـٰنَ﴾»[5].

قال الزَّرْوالي ـ بعدَ ما ذكرَ الوجه المشهور ـ ما نصُّه: «وما زالَ سيدي الشيخ محمد ابن مُجبر[6] يأخذُ فيه بالقصر، ويعتدُّ بحركة النقل، ويأمرُ به الطلبة، بخلاف: ﴿ءَآللَّهُ﴾ في الموضعَيْن [النمل:59]، و﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾ معاً [الأنعام:144-145] فإن سَببَ المدِّ موجود؛ وهو الساكن المدغم.

=

فَلِلْكُلِّ ذا أَوْلى ويَقصُرُه الذي ... يُسهِّلُ عن كُلٍّ كئالن مُثِّلا

حرز الأماني ص: 16، البيت: 193.

(1) هو: أبو عثمان بن آجانا، سبقت الإشارة إليه.

(2) لم أقف عليه. و«في وجه البَدَل» ساقطة مِن ت و س.

(3) ولا يجعل المطّ على التوسط كما في: ﴿ءَامَنُوٓاْ﴾. نصَّ عليه ابن القاضي في بيان الخلاف والتشهير والاستحسان ص: 60.

(4) لو قال: «وضبطه» لكانَ أوجَه؛ لأن الرسم محلُّ اتفاق الجميع.

(5) لم أقف على تقييد (خ).

(6) هو: أبو عبد الله محمد بن مجبر المسّاري، الأستاذُ الفقيه النَّحْويّ العَروضي الفَرَضي المتَفَنِّن، أخذَ عن الأستاذ النحوي أبي عمران موسى الزَّواوي، وعن الشيخ المتفنن أبي زكريا يحيى السُّوسي، وعن الفقيه أبي محمد عبد الواحد الونْشَريسي، وعن الفَرَضي أبي القاسم الدَّرْعي وغيرهم، كما جوَّدَ على شيخ الجماعة أبي عبد الله ابن غازي ثلاثة أحزاب مِن فاتحة الكتاب بحرف نافع، ختمَ عليه أحمد المَنْجور بالقراءات السبع، وقرأ عليه جُملة من المتون، توفي ـ رحمه الله ـ سنة 983هـ. انظر: فهرس أحمد المنجور ص: 63، 64.

الشاطبي:

....فامْـــــدُدْهُ مُبْـــــدِلا

فَلِلْـــــــــــكُلِّ..... .....البيـــــــــــت[1]

انتهى»[2].

وأما الألفُ التي بعدَ اللامِ فليسَ فيها إلا القصرُ قولا واحداً في حال الوصل، ثم يختصُّ الأنصاري من طريقَيْه بوجهٍ آخر؛ وهو إسكان اللام[3].

فتحصَّلَ له أربعة أوجه، وبها قرأتُ له، وهي: التسهيلُ والبَدَل مع النقل، وهما مع التحقيق[4]، ورسمها هكذا: ﴿ءَاْلَـٰنَ﴾، ﴿ءَآلَـٰنَ﴾، ﴿ءَاْءَلْـٰنَ﴾، ﴿ءَآءَلْـٰنَ﴾.

تنبيه:

قال الشيخ أبو العباس سيدي أحمد بن الحسن بن أطاع الله[5] ـ رحمه الله ـ ما نصُّه:

---

(1) والبيتان بتمامهما:

وإن همـــزُ وصـــلٍ بـــينَ لامٍ مُسَـــكَّنٍ وهمـــزةِ الاِســـتفهام فامـــدُدْهُ مُبـــدِلا

فلِلْكـــلِّ ذا أولى ويقصُـــرُه الـــذي يُســـهِّلُ عـــنْ كُـــلٍّ كـــ:ءآلنَ مُـــثِّلا

حرز الأماني ص 16، البيت: 192، 193.

(2) تقريب النشر ل: 95/ ب.

(3) انظر: التعريف ص: 55.

(4) انظر: أنوار التعريف ص: 69.

(5) لم أقف على ترجمته، وقد ذكرَه أحمد المنجور في فهرسه عند ذِكره لشيوخ شيخه محمد بن عبد الرحمن بن جلال فقال: «وعن الأستاذ المحقق أبي العباس أحمد بن أطاع الله، ممن قرأ على شيخ الجماعة أبي عبد الله ابن غازي وغيره». ص: 78. كما ذكرهُ أيضاً الشيخ محمد بن محمد مخلوف في شجرة النور الزكية عند ذِكره لتلامذة أبي العباس أحمد بن محمد بن ركزي التِّلمساني فقال: «أخذَ عن أئمة منهم ابن مرزوق الحفيد... وعنهُ أئمة منهم أحمد بن أطاع الله». ص: 267.

«من اعتدَّ بحركة اللام في: ﴿ءَالَـٰنَ﴾ في يونس [51][91] جرى لهُ في الهمزة الأولى ثلاثة أوجه الجارية في تقدُّم الهمز، وفي الثانية القصرُ في حالة الوصل.

وفي حالة الوقف تسعة أوجه؛ مِن ضربِ ثلاثةِ أوجه الكائنة في تقدُّم الهمز، في ثلاثة أوجه الجارية فيما سَكَنَ للوقف بتسعة.

ومن لم يعتدّ بحركة اللام مدّ الهمزة الأولى، وجرى له في الثانية ثلاثة أوجه الكائنة في تقدُّم الهمز، وهذا في حالة الوصل، وإن وقفتَ بالسكون فيُراعَ الهمز، إن أخذتَ في تقدُّم الهمز بالإشباع جرى الإشباع في سكون الوقف، وإن أخذتَ في تقدُّم الهمز بالتوسط جرى في الوقف التوسط والإشباع، وإن أخذتَ في التقدُّم بالقصرِ جرى في الوقف ثلاثة.

وإلى هذا أشارَ (ح) بقوله:

فَصلٌ وءالنَ لِمَن يَعتدُّ ... في الألفِ الأولى ثلاثٌ تَبدو
والثاني مقصورٌ إذا ما وُصِلا ... والسَّكْنُ للوقفِ ثلاثةٌ تَلا[1]
هذا لورشٍ وابنُ مِينا مِثلُهُ ... في الثاني والأُولى بِقَصْرٍ أصلُهُ
وَورشٌ اِنْ لَمْ يَرَ الاِعتِدادا[2] ... مَدَّ في الأُولى مُشبِعاً وَزادا
قصراً وتوسيطاً على الإشباعِ ... في الثانِي وَصلاً إنْ تَقِفْ تُراعِ
همزاً وفَصِّلْ إنْ وقفتَ مُسْكِنا ... وإنْ تُجِزْ روماً كوَصْلٍ بَيِّنا[3]

(1) في ت: «جلا»، وهو الموافق للنسخة المرقونة، وفي س: «جرا».
(2) في ت وس: «إن لم يره اعتدادا»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للنسخة المرقونة.
(3) تحفة المنافع ص: 68، البيت: 377، 378، 379، 380، 381، 382.

انتهى»[1].

﴿قُلَ ـآللَّهُ﴾[59] يقرأ أيضاً بالتسهيل والبدل كـ:﴿ـآلذَّكَرَيْنِ﴾ [الأنعام:145،144]، فورشٌ بالنقلِ مع التسهيل والبَدَل، ومن عداه بالتحقيق مع التسهيل والبَدَل، فافهم.

ي: ﴿تَكْسِبُونَ﴾ [52]، ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ [53]، ﴿يَحْزَنُونَ﴾ [62].

نصف[2]

﴿بِتْنَةَ لِّلْفَومِ﴾ [85] بالغنة للمحمَّدَين.

باب: ﴿جَآءَ﴾ [80]، وباب: ﴿أَجِيئْتَنَا﴾ [78]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [78] الإمالةُ والتَّحقيقُ والوَصْل لا تخفى.

ولفظ: ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾[3]، و﴿ءَالَسَ وَقَدْ﴾ [91] لا تخفى.

﴿اجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾ قرأه المسيَّبي في رواية ابنه بالإظهار في يونس [79] لا غير، وبالإدغام لغيره[4].

(ف):

ولا بنِ إسحاقَ أجيبَت أُظْهِرا .....

---

(1) لم أقف عليه.

(2) في ت: «نصف: ﴿وَاتْلُ﴾»، وفي هامش الأصل: ﴿وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ﴾.

(3) يَقصدُ قوله تعالى: ﴿بُيُوتاً﴾ [87].

(4) انظر: التعريف ص: 63، 91.

ي: ﴿مُّلْفُونَ﴾ [80]، ﴿مُّسْلِمِينَ﴾ [84].

ربع[1]

﴿مِن رَّبِّكَ﴾ [94] وبابه، و﴿عَن قَوْمٍ لاَّ يُومِنُونَ﴾ [101] وبابه الغنةُ لا تخفى.

﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا﴾[93]، ولفظ: ﴿جَآءَهُمُ﴾[93]، و﴿شَآءَ﴾[99]، و﴿اَفَأَنتَ﴾[99] البَدَل والإمالةُ والتسهيل لا تخفى.

(1) في ت: «ربع: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا﴾»، وفي هامش الأصل: ﴿وَلَقَدْ بَوَّأْنَا﴾.

سورة هود ـ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ـ مكية[1] (قكا)[2]

﴿أَلَٓرۚ﴾ [1] تقدَّم بسطُ البسملة ومراتب المدِّ والإمالة والأصول.

ي: ﴿بِوَكِيلٖ﴾ [108].

حزب[3]

﴿مَّعۡدُودَةٖ لَّيَقُولُنَّ﴾ [8] وبابه، و﴿مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [17] وبابه الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿وَحَاقَ﴾ [8]، و﴿عَلَيۡهِ﴾ [12] الإمالةُ والوَصْل بارزان، والأصولُ تقدَّمت.

ي: ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [13]، ﴿مُّسۡلِمُونَ﴾ [14]، ﴿كَٰفِرُونَ﴾ [19].

ربع[4]

﴿أَن لَّا تَعۡبُدُوٓاْ﴾ [26] وبابه، و﴿مِّن رَّبِّي﴾ [28] الغنةُ بارزة.

﴿بَادِيَ ٱلرَّأۡيِ﴾ [27]، و﴿أَرَءَيۡتُمۡ﴾ [28]، و﴿عَلَيۡهِ﴾ [29]، و﴿إِن شَآءَ﴾ [33]، و﴿ظَلَمُواْ﴾ [37]، و﴿جَآءَ أَمۡرُنَا﴾ [40] لا تخفى.

---

(1) قال القرطبي: «مكية في قول الحسن وعكرمة وعطاء وجابر، وقال ابن عباس وقتادة: إلا آية». الجامع لأحكام القرآن 9/ 1، وقال ابن الجوزي: «روى ابن أبي طلحة عن ابن عباس أنها مكية كلّها، وبه قال الحسن وعكرمة ومجاهد وجابر بن زَيد وقتادة، ورُوي عن ابن عباس أنه قال: هي مكية إلا آية». زاد المسير 2/ 355.

(2) القاف: مائة، والكاف: عشرون، والألف: واحد؛ فيكون عَدَد آي السورة على مذهب المدني الأخير 121 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 289، والتبيان ص: 176.

(3) في هامش الأصل: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٖ﴾.

(4) في هامش الأصل: ﴿مَثَلُ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ﴾.

ي: ﴿كَٰذِبِينَ﴾ [27]، ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ [33]، ﴿مُّغْرَفُونَ﴾ [37].

نصف[1]

﴿لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [41] وبابه، و﴿بُعْداً لِّلْقَوْمِ﴾ [44] وبابهُ الغنةُ بارزة.

﴿وَمُرْسِيهَآ﴾ [41] الإمالة لا تخفى.

﴿يَٰبُنَيَّ ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ [42].

قال **(د)**:

واركَبْ ويَلهَثْ والخلافُ فيهِما ... عَنِ ابنِ مينا.....البيت[2]

ثم خصَّصه **(ف)** بقوله:

واركَبْ لقاضيهِمْ وعبدِ الصَّمدِ ..... إلى قوله:

لِلمَرْوزي..... .....[3]

---

(1) في هامش الأصل: ﴿وَقَالَ ٱرْكَبُواْ﴾.

(2) والبيت بتمامه:

واركَبْ ويَلهَثْ والخلافُ فيهِما ... عَنِ ابنِ مِينا والكثيرُ أدْغَما

ص: 58، البيت: 138.

(3) ونصُّه:

واركَبْ لقاضيهِمْ وعبدِ الصَّمَدِ ... ولأبي الزَّعراءِ والخُلفَ زِدِ

للمروزي..... .....

ص: 55، البيت: 68، 69.

ثم

....فاعمَلنْ بمفهومِ اللقبْ

قال (ع): «واختلف علينا في الإدغام والإظهار في هود [42]، فأقرأني ذلك أبو الفتح بالإظهار، وأقرأني أبو الحسن بالإدغام، وذلك في رواية قالون مِن طريق أبي نشيط»[1]، انتهى.

فحصلَ مِن كلامه: أن للمروزي وجهَيْن؛ الإدغام والإظهار، وبهما قرأتُ له مع تقديم الإدغام[2].

﴿فَلَا تَسْـَٔلَنِّ﴾ [46] بزيادة الياء وصلا لورش والأنصاري، وبحذفها في الحالَيْن للباقين[3].

(ف):

وما لورشٍ فلَهُ لا ثانِ لكنَّهُ.....

إلى أن قال:

في البادِ تَسْئَلَنِّ ما..... .....البيت[4]

---

(1) ونصُّه: «وأما الذي في هود، فقرأَ المسيَّبي في رِوايَتَيْه، وإسماعيل في رواية ابن فرح، وورش في رواية أبي يعقوب والأصبهاني، وقالون في رواية الحلواني بالإظهار، وكذلك أقرأني أبو الفتح في رواية أبي نشيط بالإظهار، وقرأ الباقون بالإدغام». التعريف ص: 64.

(2) انظر: أنوار التعريف ص: 73.

(3) انظر: التعريف ص: 92.

(4) ونصُّه:

وما لورشٍ فَلَهُ لا ثانِ لكنهُ شُورِكَ في ثمانِ

والاهُ في التَّنادِ والتَّلقِ أحمدُ ذو التفسيرِ باتّفاقِ

(ص):

....والأنصـــاري جمّـــلا

وعنـهُ وعـنْ وَرشٍ فـلا تَسْـئَلنِّ مـا .....[1]

﴿عَلَيْهِ أَجْراً﴾ [51]، و﴿مَا جِيْتَنَا﴾ [53]، و﴿جَآءَ﴾ [57] الوصـلُ والتحقيـق والإمالة أحكامها لا تخفى.

﴿جَآءَ امْرُنَا﴾ [57] بالتسهيل والبَدَل في الثانية ليوسف، وبالأوَّل فقـط للعُـتَقي والأصبهاني، وبإسقاط الأولى لمن بَقِي، ويزيدُ الحلواني مِن طريقَيْه وجهاً آخر بتسهيلِ الثانية كورش، وقد تقدَّم بسطُه[2]، والأصولُ تقدَّمت.

وليس في هذا الجزء شيءٌ من الآي[3].

ربع[4]

﴿مِّن رَّبِّى﴾ [62]، و﴿كَأَن لَّمْ﴾ [67] وبابه، و﴿وَعْدُ غَيْرُ﴾ [64] وبابـه، ﴿وَمِنْ خِزْيِ﴾ [65] الغنةُ لا تخفى.

=

وبـــاختلافٍ أحمـــدٌ والمـــروزي لكـــنَّ ذا لغـــيرِ تَعريـــفٍ عُـــزي

في البـــادِ تَسْـــئَلَنِّ مـــا والـــدَّاعِ مَعـــاً دُعـــاءِ الجعفـــريُّ الـــواعي

ص: 58، البيت: 98، 99، 100، 101.

(1) قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 362.

(2) انظر: الآية [5] من سورة النساء.

(3) انظر: تكميل المنافع ص: 146.

(4) في هامش الأصل: ﴿فَالُواْ يَصَلِحُ﴾.

﴿أَرَءَيْتُمُ إِن كُنتُ﴾[62]، و﴿بِي دِارِكُمْ﴾[64]، و﴿جَآءَ امْرُنَا﴾[65]، ﴿وَمِنْ وَّرَآءِ اسْحَقَ﴾[70]، ولفظ: ﴿جَآءَ﴾[75]، ﴿وَضَاقَ﴾[76]، و﴿كَأَن لَّمْ﴾[67] لا تخفى[1].

﴿بِرءآ أَيْدِيَهُمْ﴾ [69] الأخذُ بالإمالة والإشباع وصلا، وفي الوقف[2] تجري الأوجه الثلاثة الكائنة في تقدُّمِ الهمز، وقد تقدَّمَ بَسْطُه[3].

﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمَبِيذٍ﴾ قرأَه إسماعيل في هود [65] والنمل [91] والمعارج [11] بكسرِ الميم في الثلاثة، والباقون بفتحها[4].

(ف):

والفتحَ في يومَئذٍ لِلْجعفري .....البيت[5]

﴿ءَالِدُ﴾ هنا [71]، وكذا: ﴿ءَامِنتُم﴾ في سورة الملك [17] من باب: ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة:5]، ولم يقعْ بعد الهمزة الثانية من الهمزتَيْن المفتوحتَيْن في كلمة[6] متحرِّك في البابِ إلا هذَيْن الموضعَيْن.

---

(1) من قوله: ﴿أَرَءَيْتُمُ إِن كُنتُ﴾ إلى قوله: «لا تخفى» ساقط من ت.

(2) في ت و س: «وفي الوصل» بدل: «وفي الوقف»، وهو خطأ.

(3) انظر: الآية [77] من سورة الأنعام.

(4) انظر: التعريف ص 92.

(5) والبيت بتمامه:

والفتحَ في يومَئذٍ للجعفري في هودَ والنملِ وَسالَ فاكسِرِ

ص: 60، البيت: 124.

(6) «في كلمة» ساقطة من ت و س.

قال (ح):

ءامِنْـــتُمُ في الملـــكِ جـــا وءالدُ ... في هـــودَ والمـــدّ بحمـــلٍ واردُ

أَعْني على ما جـاءَ قبـلَ مـا سَـكَنْ ... ليُجـرى بـابٌ كلُّـهُ عَلى سَـنَنْ[1]

وراجع ما تَقدَّم تُفَد.

والأخذُ في هذين اللفظين لأبي يعقوب بالتسهيل والبَدَل، ومع البَدَل الأوجه الثلاثة الكائنة في تقدُّم [الهمز][2]، ومن عداه بالتَّسهيل والإدخال ما سوى ورش[3].

قال (ف):

وقبـلَ غـيرِ ضـمّةٍ قـد أدْخَـلا ... حرميُّهمْ.....البيـــــــــت[4]

وفي تقييدِ (خ) ما نصُّه: «قوله تعالى: ﴿يَٰوَيۡلَتَىٰٓ ءَالِدُ﴾ [71] تتَّجِهُ للأزرق فيها ثمانية أوجه: الفتح والإمالة مع التسهيل، والفتح والإمالة مع التوسط، والفتح والإمالة مع الإشباع، والفتح والإمالة مع القصر»[5]، انتهى.

---

(1) ص: 89، البيت: 513، 514.

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س.

(3) في ت و س: «سوى ورش» بدون: «ما».

(4) والبيتُ بتمامه:

وقبـلَ غـيرِ ضَـمَّةٍ قـدْ أدْخَـلا ... حـرميُّهم في ذي اثنتَـيْنِ فَيْصَـلا

ص: 52، البيت: 33.

(5) لم أقف على تقييد (خ).

﴿سۥءَ بِهِمْ﴾ هنا [76]، وفي العنكبوت [33]، و﴿سۥۤءَتْ﴾ في الملك [28]، وليسَ في القرآن غيرُهنَّ بالإشمام لنافع.

(د):

واتَّفقا بعدُ عنِ الإمامِ ... في سينِ سيئَتْ سيءَ.....البيت[1]

(ف):

فالكلُّ إن سكتُّ..... .....البيت[2]

ثم في الإشمام عبارات.

قال في إيجاز البيان: «اعلم أن عبارة العلماء وَرَدت بأربعة ألفاظ؛ بالضم، والرَّوْم، والإشمام، والإمالة»[3]، انتهى.

وزادَ بعضهم: الرفع[4].

---

(1) والبيت بتمامه:

واتَّفقا بَعدُ عنِ الإمامِ ... في سينِ سِيئَتْ سيءَ بالإشمامِ

ص: 74، البيت: 237.

(2) والبيت بتمامه:

فالكلُّ إن سَكتُّ فيما أَطلَقا ... أو عمَّ أو عزا له كاتَّفقا

ص: 51، البيت: 11.

(3) قال: «وكلُّها على اختلاف ألفاظها فدالّةٌ على ما حكَيْناه من حقيقة الإشمام قبلُ». شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 791.

(4) انظر: المصدر السابق 2/ 791، والفجر الساطع 4/ 98.

وإليهنَّ أشارَ (ض) بقوله:

في نحـــو سِيءَ الضـــمُّ [والرفـــعُ][1] وَرَدْ إمالـــــةٌ رَوْمٌ وإشـــــمامٌ فَقَـــــدْ[2]

وكيفية اللفظ: «أن تلفظَ على الفاء[3] بحركة تامة مُركَّبة مـن حـركتَيْن إفـرازاً لا شيوعاً، جزءُ الضمَّة مُقَدَّم وهو الأقَل، يليهِ جزءُ الكسرة مُؤَخَّرٌ وهو الأكثر، ومِـن ثـمَّ تمحَّضَت الياء»[4].

قـال[5] في التلخـيص: «اعلـم أن الأصـلَ في قـوله عزوجـل: ﴿سِۦٓءَ﴾ [76]، و﴿سِيٓـَٔتْ﴾ [الملك:28]، «سُوِئَ، وسُـوِئَتْ»، على وزن «فُعِـلَ»؛ بضـمِّ الفـاء وكسـر العين؛ لأنها[6] من السوء، إلا أنَّ الكسرة استُثقِلتْ على الواو فأُزيلَت عنها، وحرَّكـوا السِّين بها بعدَ أن أزالوا عنهـا الضـمَّة؛ إذ لا تحـرّك بحـركتَيْن، فانقلَبـت الـواوُ يـاءً؛ لانكسارِ ما قبلها، ثم إن نافعاً أراد أن يـدلَّ على أن الأصـل: «فُعِـل»؛ بضـم الفـاء، فأشمَمَ السِّينَ الضمَّ»[7]، انتهى.

﴿وَلَا تُخۡزُونِ فِي ضَيۡفِيٓۖ﴾ [77] بزيادة الياء في الوصلِ للجعفـري[8]، وبحـذفها في الحالَيْن للباقين[9].

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س.

(2) الفجر الساطع 4/ 98.

(3) أي: فاء الكلمة.

(4) ما بين علامتَيْ التَّنصيص نصُّ الجعبري في كنز المعاني 3/ 1108، ونقَلَه أيضاً الأزرواليِ في تقريب النشر ل: 101/ ب، والبَنَّاء في إتحاف فُضلاء البشر 1/ 171.

(5) يريدُ أبا عمرو الدّاني.

(6) في المطبوع: «لأنهما».

(7) شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 789.

(8) هو: إسماعيلُ بن جَعفر الأنصاري.

(9) انظر: التعريف ص: 92.

(ف):

....وخُصَّ ذا بـــ: قَــدْ هَــدينِ

خــافونِ تُخــزونِ بِــنَصِّ هــودِ .....[1]

والإشارةُ بقوله: «ذا» لِلجعفري[2].

ي: ﴿جَٰثِمِينَ﴾ [66].

حزب[3]

﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [85] وبابــــــه، و﴿مِّن رَّبِّي﴾ [88]، و﴿مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾ [83]، و﴿لِّمَنْ خَافَ﴾ [103] الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

(ف):

ونَجْــــــلُ إســــــحاقَ..... .....الــــخ البيتــــين[4]

---

(1) ونصُّه:

والواســــــطي والاهُ في دَعــــــانِ مَــعْ ذا، وخُــصَّ ذا بـــ: قَــدْ هَــدينِ

خــــافونِ تُخــــزونِ بِــــنَصِّ هــــودِ واخْشَــــوْنِ قبــــلَ النَّهْــــي في العُقــــودِ

ص: 58، البيت: 102، 103.

(2) انظر: بذل العلم والود ص: 221.

(3) في هامش الأصل: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ﴾.

(4) والبيتان بتمامهما:

ونجــــلُ إســــحاقَ والاَصــــبهاني لــــــلَّام غُنَّــــــةً يُبَقّيــــــانِ

وزادَ هــــذا الــــراءَ حيــــثُ تُلْفــــى وذاكَ للغَــــيْنِ ولِلْخــــا أَخْفــــى

ص: 55، البيت: 74، 75.

﴿أَرَءَيْتُمْ إِن كُنتُ﴾ [88]، و﴿عَلَيْه﴾ [88]، وبـــاب: ﴿جَآءَ﴾[1] [94]، و﴿جَآءَ امْرُنَا﴾ [94]، و﴿كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَآ﴾ [95] التسهيل والبَدَل والوصلُ والإمالة وحكم الهمزتَيْن لا تخفى.

﴿بَعِدَتْ ثَمُودُ﴾ [95] مُتَّفَقٌ عليه.

(د):

والتـــــاءُ للتأنيـــــثِ..... .....الـــــــــــخ[2]

(ف):

فـــــالكلُّ إن سَـــــكَتُّ..... .....الـــــــــــخ[3]

والأصولُ تقدَّمتْ.

ي:﴿مُّومِنِينَ﴾[85]،﴿بِحَفِيظٍ﴾[86]،﴿بِبَعِيدٍ﴾[89]،﴿رَفِيبٌ﴾[93]،﴿جَٰثِمِينَ﴾[94]

---

(1) ﴿جَآءَ﴾ ساقطة من ت و س.

(2) ونصُّهُ:

والتـــاءُ للتأنيـــثِ حيـــثُ تـــاتي مُظهـــرَةٌ عنـــدَ الصَّـــفيريّاتِ

والجـيمِ والثـاءِ..... .....

ص: 56، البيت: 128، 129.

(3) والبيت بتمامه:

فالكـــلُّ إن سَـــكتُّ فـــيما أطلَقـــا أو عـــمَّ أو عـــزا لـــه كاتَّفقـــا

ص: 51، البيت: 11.

ربع[1]

﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [107] وبابه، و﴿مِن رَّبِّكَ﴾ [110] وبابه، ﴿وَشَهِيقٌ ۝١٠٦ خَٰلِدِينَ﴾ [107]، و﴿عَطَآءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [108] الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿يَوْمَ يَاتِ لاَ تَكَلَّمُ﴾ [105] متَّفقٌ على زِيادَتهِ في الوصل[2].

(د):

لِنـــــافعٍ زَوائـــــدٌ في الوصْـــــلِ ..... إلى قوله:

..... وَقُـــــلْ وَيـــــاتِ لا .....[3]

(ف):

وكُلُّ مـــــا لنـــــافعٍ في الدُّرَرِ .....البيـــــــــــت[4]

باب: ﴿شَآءَ﴾[107]، و﴿عَلَيْهِ﴾[121]، ﴿وَمَا رَبُّكَ﴾[121]، الإمالةُ والوصلُ ظاهران.

---

(1) في هامش الأصل: ﴿يَوْمَ يَاتِ﴾.

(2) انظر: التعريف ص: 92.

(3) ونصُّه:

لنـــافعِ زوائـــدٌ في الوصـــلِ مِـــنهنَّ زائـــدٌ ولامُ فِعـــلِ

أوّلُهُـــنَّ ومـــنِ اتّـــبعَنِ وقـــلْ وَيـــاتِ لا.....

ص: 70، البيت: 212، 213.

(4) والبيت بتمامه:

وكـــلُّ مـــا لنـــافعٍ في الـــدُّرَرِ مِـــنْ زائـــدٍ فكُلُّهـــمْ بـــه حـــرِ

ص: 58، البيت: 97.

﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [118] تقدَّم بسطُهُ في سورة الأعراف[1]، فراجِعْهُ إن شِئت.

﴿بُؤَادَكَ﴾ [119] يُبدِله الأصبهاني حيثُ وقعَ مِن جنس حركة ما قبله[2].

(ف):

....الفـــؤادُ كيفمـــا انْجَـــلا[3]

(ص):

وأبـــدِلْ لهُ حـــرفَ الفـــؤاد وَناشِـــئَهْ .....[4]

قال (ع) ـ بعد كلامٍ له ـ ما نصُّه: «والأصلُ الثامن قوله: ﴿بُؤَادَكَ﴾ في هود [119]، والفرقـــان [32]، ﴿وَالْبُؤَادَ﴾ في: ﴿سُبْحَـٰنَ﴾ [الإسـراء:36]، و﴿بُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ﴾ في القصص [9]، و﴿الْبُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾ في النجم [11].

ثم قالَ أيضاً ـ بعد كلام له ـ ما نصُّه: «وحقيقةُ تسهيلها في الأصل الثامن أن تُبدَل واواً مفتوحةً لانضمام ما قبلها، وهو الذي لا يجوزُ فيهِ التَّسـهيل»[5]، انـتهى. وبـالله التوفيق.

---

(1) انظر: الآية [17].

(2) انظر: التعريف ص: 51.

(3) والبيت بتمامه:

وفيـــــهِ عنـــــهُ فبِـــــأَيِّ أبـــــدَلا شـــــانِئَكَ الفـــــؤادُ كـــــيفما انْجَـــــلا

ص: 54، البيت: 52.

(4) والبيت بتمامه:

وأبـــدِلْ لـــهُ حـــرفَ الفـــؤاد وناشِـــئَهْ كـــذا مُلِئـــتْ ذي حيـــثما جـــاءَ أبـــدَلا

قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 359.

(5) انظر: التعريف ص: 51، وجامع البيان 1/ 267.

سورة يوسف ـ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ـ مكية[1] (قيا)[2]

﴿أَلَٓرٰۚ﴾ [1] تقدَّمَت مراتبُ المدِّ والإمالة.

﴿رَأَيْتُ﴾ [4]، و﴿رَأَيْتُهُمْ﴾ [4]، و﴿رُءْيَاكَ﴾ [5] لا تخفى، والأصولُ تقدَّمت.

ي: ﴿تَعْفِلُونَ﴾ [2].

نصف[3]

﴿بِمُومِنٍ لَّنَا﴾ [17] وبابه، و﴿لَوْلَآ أَن رَّءَا﴾ [24] الغنةُ لا تخفى[4].

﴿لَا تَامَنَّا﴾ [11] الأخذُ فيهِ بالإخفاء فقط على المشهورِ لجميعِ أهل العشر.

(د):

واتَّفقـــا بَعْـــدُ عَـــنِ الإمـــامِ .....إلى آخـــــر البيتـــــين[5]

---

(1) قال القرطبي: «وهي مكية كلها، وقال ابن عباس وقتادة: إلا أربع آيات منها». الجامع لأحكام القرآن 9/ 118، وقال ابن الجوزي: «هي مكية بالإجماع». زاد المسير 2/ 411.

(2) القاف: مائة، والياء: عشرة، والألف: واحد؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 111 آية، وهي كذلكَ في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: البيان ص: 167، وحسن المدد ص: 341.

(3) في هامش الأصل: ﴿قَالَ فَآبِلّ﴾.

(4) في ت و س: «الغنة لا تخفى، والأصول تقدَّمت» بزيادة: «والأصول تقدَّمت».

(5) والبيتان بتمامهما:

واتَّفقـــا بعـــدُ عـــنِ الإمـــامِ في ســـينِ ســـيئَتْ سيءَ بالإشـــمامِ
ونـــونِ تامَنَّـــا وبالإخفـــاءِ أَخَـــذَهُ لـــهُ أولـــوا الأداءِ

ص: 74، البيت: 237، 238.

(ش):

..... وتأمَنُنـــا للـــكُلِّ يَخـــفى مُفَصَّـــلا

وأدغَمَ مَـعْ إشـمامهِ البعـضُ عـنهمُ .....[1]

(ف):

فـــــالكلُّ إن سَـــــكتُّ..... .....البيـــــــــــت[2]

فقد تَحصَّلَ فيه وجهان: إدغام النون الأولى في الثانية، وإشمامها الضم.

قال ابن سفيان[3] في الهادي: «وأجمعَ القراءُ على إشمام الضم في: ﴿تَامَنَّا﴾ [11]، والإشمامُ إنما يَقعُ بعدَ فراغك من الميم، وخروجك إلى النـون السـاكنة المدغمـة في المفتوحة»[4].

---

(1) والبيتان بتمامهما:

غَيَبَـــتِ في الحـــرفَيْنِ بـــالجمعِ نـــافعٌ وتأمَنُنـــا للكـــلِّ يَخفـــى مُفَصَّـــلا

وأدغَـــمَ مـــعْ إشـــامهِ الـــبعضُ عـــنهمُ ويرتَـــعْ ويَلْعَـــبْ يـــاءُ حِصْـــنٍ تَطـــوَّلا

ص: 61، البيت: 773، 774.

(2) والبيت بتمامه:

فالكـــلُّ إن ســـكتُّ فـــيما أطلَقـــا أو عـــمَّ أو عـــزا لـــه كاتَّفقـــا

ص: 51، البيت: 11.

(3) هو: أبو عبد الله محمد بن سفيان القيرواني، الفقيه المالكي، أستاذ حاذق صاحب كتاب الهادي، عرضَ الروايات على أبي الطَّيب بن غلبون، وتفقَّهَ على أبي الحسن علي بن محمد القابسي، قرأَ عليه أبو بكر القَصري، وأبو العباس المهدَوي، توفي ـ رحمه الله ـ بالمدينة، ودفن بالبقيع سنة 415هـ. انظر: معرفة القراء الكبار 2/ 726، وغاية النهاية 2/ 147.

(4) الهادي في القراءات السبع ص: 365.

المِنْتَوْرِيّ: «وقوله: «وخروجك إلى النون الساكنة»؛ يعني أنّكَ إذا نطقتَ بها أشرتَ إلى الضمِّ، لا أنَّكَ تُشيرُ قبلها؛ لأنَّ ذلكَ لا يتأتَّى»[1].

وقالَ أبو شامة في شرح الشاطبية: «جمهورُ القراء على الإشمام بأنَّ النون من ﴿تَامَنَّا﴾ [11] كانت مرفوعة، وصِفَةُ ذلكَ أنكَ تُشير إلى الضمَّة مِن غيرِ [صوت][2]، معَ لفظكَ بالنون المدغمة، وهو شيءٌ يحتاجُ إلى رِياضة»[3]، انتهى.

وقول (د):

.....وبالإخفاءِ .....الخ[4]

هذا هو الوجه الثاني، وهو المشهور.

وحقيقتُه: أن تُسرعَ [في][5] النطق بضمَّة[6] النون مختلسَة دون إجحاف، وتحرّك الثانية مِن غيرِ تَشديدٍ لا لفظاً ولا خطاً، بل تُفكّك الأولى من الثانية وتُبيِّنها.

قال في الكنز: «وقرأَ السبعة: ﴿مَالَكَ لاَ تَامَنَّا﴾[11] بإظهارِ النون الأولى واختلاس»[7].

---

(1) شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 806.

(2) ما بين المعقوفتين من ت و س، وهو الموافق للمطبوع، وفي النسخة الأصل: «صورة» بدل: «صوت».

(3) ص: 547. وعزا أبو شامة نقلَهُ هذا إلى أبي الحسَن الحوفي.

(4) والبيت بتمامه:

ونونِ تامنّا وبالإخفاءِ أخَذَهُ له أولو الأداءِ

ص: 74، البيت: 238.

(5) ما بين المعقوفتين زيادة من ت.

(6) في ت و س: «بحركة» بدل: «بضمة».

(7) كنز المعاني 4/ 1769. وقوله: «بإظهار النون الأولى واختلاس» كذا في النسخة الأصل و س، وفي ت: «بإظهار النون الأولى والاختلاس»، وفي المطبوع: «بإظهار النون الأولى واختلاس حركتها»، وهو الصواب.

قال في التيسير ـ بعدَما ذكرَ الوجه الأول ـ ما نصُّه: «ويجوزُ أن يُبيِّن ولا يدغم، ويُخفي الحركة؛ وهو أن يختلسَها»[1].

وإلى ذلكَ أشارَ الشيخ سيدي عليّ بن عبد الجبَّار[2] ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مجاوباً في قصيدة له تَنيفُ على أربعين بيتاً بقوله:

وهاكَ أيضاً صِفَةَ الإخفاءِ ... إنْ كنتَ باحثاً عنِ الأداءِ

فَصِفةُ الإخفاءِ عندَ النَّاسِ ... أن تُسْرِعَ النطقَ بالاِختلاسِ

بِضَمَّةِ النونِ بِلا إجحافِ ... كذا حكى الدَّانيْ عنِ الأسْلافِ

فهذهِ حَقيقةُ الإخفاءِ ... عندَ المصدّرينَ للإقراءِ

في نُونِ تامنَّا وبالإدغامِ ... رَواهُ بعضُهم معَ الإشمامِ

لَكنْ سَرى الخلافُ في الإشمامِ ... أينَ محلُّهُ مِن الإدغامِ

---

(1) هذا وَهْمٌ من المؤلِّف رَحِمَهُ اللَّهُ تَبِع فيه شيخَه ابن القاضي حيثُ يقول نقلا عن كنز المعاني للجعبري: «وقوله: «وتأمننا للكلِّ يخفى» يُريد به إخفاء الحركة؛ أي: اختلاسها، ومعنى: «مُفَصَّلا» فصلَ إحدى النونَيْن عن الأخرى، وهو حقيقة الإظهار، وهو معنى قول التيسير: يجوز أن يبيِّن ولا يدغم، ويخفي الحركة؛ وهو أن يختلسها». الفجر الساطع 4/ 108. والصواب: أن الجعبري عزا الكلام للفارسي لا للتيسير، ونصُّه: «وقوله: «وتأمننا للكلِّ يخفى» يريد به إخفاء الحركة؛ أي: اختلاسها، ومعنى: «مفصلا» فصلَ إحدى النونين عن الأخرى، وهو حقيقة الإظهار، وهو معنى قول الفارسي: ويجوز أن يبيِّن ولا يدغم، ويخفي الحركة؛ وهو أن يختلسها». كنز المعاني 4/ 1771.

(2) هو: أبو محمد علي بن عبد الجبار الصحيني النفزي، مِن تلامذة أبي عبد الله الصُّغَيّر شيخ ابن غازي، له: أرجوزة في الإشمام وأحكام: ﴿تَامَنَّا﴾ بيوسف. انظر: القراء والقراءات بالمغرب ص: 63، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة 4/ 30.

قـــالَ أُنـــاسٌ: بَعْـــدَ الاِســـتِكمالِ وَهْـــوَ الذي يَســـهُلُ عنـــدَ التَّـــالِ
وقـــالَ قَـــوْمٌ: قبلَـــهُ يُشـــيرُ وذا في الاِســـتعمالِ قُـــلْ عَســـيرُ[1]

انتهى محلُّ الحاجة.

﴿ٱلذِّيبُ﴾ [13] حيثُ وقعَ في هذه السورة.

(د):

وأبـــدَلَ الذِّيـــبُ وبـــيرٍ بِـــيسَ ورشٌ.....[2]

(ف):

وواحـــدٌ مِـــن كلِّ طُرْقـــهِ انْفـــرَدْ .....الخ[3]

ثـم:

....فـــاعمَلنْ بمفهـــومِ اللّقـــبْ

ولفظ: ﴿وَجَآءُوٓ﴾ [16] إمالتهُ لا تخفى.

﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ﴾ [16] بالإشباع وصلا للأزرق، وليس كـ: ﴿ءَامَنُواْ﴾ [البقرة:8]؛

---

(1) أرجوزة في أحكام: ﴿تَامَنَّا﴾، ونصُّها بتمامه في الفجر الساطع 4/ 117، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة 4/ 30.

(2) والبيتُ بتمامه:

وأبـــدَلَ الـــذّيبُ وبـــيرٍ بِـــيسَ ورشٌ ورِيّـــاً بادِّغـــامٍ عيسَـــى

ص: 54، البيت: 114.

(3) والبيت بتمامه:

وواحـــدٌ مِـــن كُـــلِّ طُرْقـــهِ انفـــرَدْ إن خصَّـــهُ ولم أُخـــالفْ مـــا اعتَمـــدْ

ص: 51، البيت: 12.

لأن المعتبر السَّبب الأقوى، والباقون على أصولهم، من يُشبِع المنفصل يُشبِعه، ومن يَقصُره يَقصُره، وقد تقدَّم التَّنبيهُ عليه[1].

﴿رَأَيْنَهُۥ﴾ [31] تقدَّم الكلام عليه في سورة البقرة[2].

﴿أَن بُّوٓا﴾ [24]، وكذا: ﴿بِوا فَمِيصَهُۥ﴾ [28] حيثُ وقعَ فليسَ فيه إلا الإمالة للأزرق كغيره مِن أصحاب الإمالة في الراء والهمزة معاً[3]، وقد سبقَ بيانُهُ[4]، وعيدَ تمريناً، والأصولُ تقدَّمت.

ي: ﴿فَـٰعِلِينَ﴾ [10].

ربع[5]

﴿وَإِلَّا تَصْرِفْ﴾ [33] وبابه، و﴿مِن رَّأْسِهِۦ﴾ [41]، و﴿سُنۢبُلَتٍ خُضْرٍ﴾ [معاً][6] [43][46] الغنةُ بارزة.

﴿مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ﴾ [35] الأخذُ بالوجهَيْن مع تقديم التحقيق، وقد تقدَّم[7].

﴿رَأْسِى﴾ [36]، و﴿مِن رَّأْسِهِۦ﴾ [41]، و﴿فِى رُءْيَـٰىَ﴾ [43]، و﴿لِلرُّءْيَا﴾ [43]، و﴿دَأْبًا﴾ [47] هذه كلها بالتخفيف للأصبهاني عملا بقوله:

---

(1) انظر: الآية [3] من سورة المائدة.
(2) انظر: الآية [165] من سورة البقرة.
(3) انظر: التعريف ص: 69.
(4) انظر: الآية [77] من سورة الأنعام.
(5) في هامش الأصل: ﴿قَالَ رَبِّ ٱلسِّجْنُ﴾.
(6) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س.
(7) انظر: الآية [165] من سورة البقرة.

..... وأَبدِلنْ لهُ جميعَ المُسْكَنْ[1]

﴿نَبِّئْنَا﴾ [36]، و﴿نَبَّأْتُكُمَا﴾ [37] مُستَثْنيان للأصبهاني[2].

قال (ف):

والأمْرَ لا المجزومَ عَنْهُ حَقِّقا .....

إلى أن قال:

رِءْيَاً وَنبَّأْتُكُما بِيوسُفِ .....[3]

﴿ءَابَآءِىَ﴾ [38]، و﴿شَىْءٍ﴾ [38]، و﴿ءَآرْبَابٌ﴾ [39] لا تخفى.

﴿جَآءَهُ﴾ [50]، و﴿عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [51]، و﴿ٱلْأَنَ﴾ [51] لا تخفى، والأصولُ تقدَّمت.

ي: ﴿كَٰبِرُونَ﴾ [37]، ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [46].

---

(1) والبيت بتمامه:

لدى لِيَلاَّ وَلدى مُوَذِّن وأَبدِلنْ لهُ جميعَ المُسْكَنْ

تفصيل عِقد دُرَر ابن برِّي ص: 53، البيت: 43.

(2) انظر: التعريف ص: 50.

(3) ونصُّه:

والأمْرَ لا المجزومَ عنهُ حَقِّقا وكلَّ لُؤلؤٍ وجئتَ مُطلَقا

رِءْياً ونبَّأْتُكما بيوسفِ .....

ص: 53، البيت: 44، 45. وفي المطبوع: «في يوسف» بدل: «بيوسف».

حـزب[1]

﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [53]، و﴿خَيْرٌ لِّلذِينَ﴾ [57] وبابه الإخفاء والغنة بارزان.

﴿بِالسُّوٓءِ الاَّ مَا رَحِمَ﴾ [53].

قال **(د)**:

وَسَـهِّلِ الأُخـرى بـذاتِ الكَسْـرِ .....البيـــــــــت[2]

والمرادُ بـ: «الأخرى» الثانية، ثم:

وقيـلَ: بَـلْ أبْـدَلَ الُاخـرى وَرشُـنا .....البيـــــــــت[3]

فتحصَّلَ له وجهان: التسهيلُ والبَدَل، وقد تقدَّم بَسطُهُ.

وأما الحرميّ[4] فحكمه التفصيل.

---

(1) في هامش الأصل: ﴿وَمَآ اُبَرِّئُ نَفْسِيۚ﴾.

(2) والبيت بتمامه:

وَسَـهِّلِ الأُخـرى بـذاتِ الكسـرِ نحـوُ مـن السّـماءِ إنْ لِّلمِصْـرِ

ص: 50، البيت: 94.

(3) والبيت بتمامه:

وقيـلَ: بَـلْ أبـدَلَ الُاخـرى ورشُـنَا مَـدّاً لـدى المكسـورتَيْنِ وَهُنـا

ص: 51، البيت: 99.

(4) المراد بـ: «الحرمي» قالون من جميع طرقه، وإسماعيل الأنصاري كذلك، وإسحاق المسيَّبي كذلك، قال ابن غازي:

..... ومَـنْ سِـوى وَرْشِـهِمُ حِرْمـيُّ

(د):

وَسَهِّلِ الأولى لقالونَ..... .....الخ البيتين[1]

ثم شرَّك (ف) الحكم معه فقال:

والسُّوءِ الأَ والنَّبيِّ أَدغَمَا .....البيتين[2]

قال (ع): «وقرأ قالون[3] بقلبِ الأولى واواً مكسورة، وإدغام الواو الساكنة التي قبلها فيها، وتحقيق الهمزة التي بعدها، وهذا في حال الوصل، فإن وَقفَ حقَّقَ[4] الهمزة الأولى، وقد رُوي عن قالون أنهُ يُخَفِّف الأولى على حركتها بجعلها بينَ الهمزة والياء، وذلكَ على غير قياس، ولم أقرأ بذلك»[5]، انتهى من الفجر الساطع[6].

=

تفصيل عقد درر ابن بري ص: 51، البيت: 8.

(1) والبيتان بتمامهما:

وسَهِّلِ الأولى لقالونَ وما أدَّى لجمعِ الساكنَينِ أُدغِمَا

في حَرْفِي الأحزابِ بالتَّحقيقِ والخلفُ في بالسُّوءِ في الصِّدِّيقِ

ص: 51، البيت: 96، 97.

(2) والبيتان بتمامهما:

والسُّوءِ الأَ والنّبيِّ أَدغَمَا حِرميُّهمْ على خلافٍ عُلِما

في أوّلٍ لنَجْلِ مِينا ذي السَّنا وقيلَ فيها: أحمدٌ كورْشنَا

ص: 53، البيت: 39، 40.

(3) في المطبوع: «وقرأ الباقون».

(4) في المطبوع: «فإن وقفوا حققوا».

(5) قال قبله: «وقرأ ورش والحلواني عن قالون مِن قراءتي على أبي الفتح: ﴿بِالسُّوٓءِ الأَ مَا رَحِمَ رَبِّيَۚ﴾ بتحقيق الهمزة الأولى وتخفيف الثانية»، ثم قال: «وقرأ الباقون بقلبِ الأولى واواً مكسورة... الخ». ص:93.

(6) 2/ 384.

وفي الـزَّرْوالي: «وقـرأَ ورش والحلـواني عـن قـالون مِـن قـراءتي على أبي الفـتح: ﴿بِالسُّوۤءِ الاَّ مَا رَحِمَ رَبِّیَ﴾ [53] بتحقيـق الهمـزة الأولى وتخفيـف الثانيـة، وقـرأَ الباقون بِقَلْب الأولى واواً مكسورة». الخ ما تقدَّم من النَّقلِ قبله، ثم قال: «انتهى من التعريف»[1].

فتحصَّلَ مما تَقدَّم: أن في الهمزة الأولى لقالون مـن جميـع طرقـه وجهَـيْن: الإدغام والتسهيل كسائرِ الفصل، وبهما قرأنـا له مـع تقـديم الإدغام، ويزيـدُ الحلـواني على أصحابه بتسهيل الثانية بَيْنَ بَيْنَ كورش، فتَتَّجه له فيه ثلاثة أوجه، وبها أخـذنا[2] لهُ مع التَّصديرِ بالإدغام، ثم تسهيل الأولى، ثم تَسهيل الثَّانية بَيْنَ بَيْنَ[3].

ونـحو هذا لابن **(ض)**[4] في تَقْييدِه، ونصُّه: «قوله تعالى: ﴿بِالسُّوۤءِ الاَّ مَا رَحِمَ﴾ في يوسف [53] فقالون[5] مِن جميع طُرُقه في الأولى وجهان؛ أحـدهما: تَسـهيلها بَـيْنَ بَيْنَ، والثاني: الإدغام، وبهمـا قَـرأتُ[6] مـع التَّصـدير بـالإدغام[7]، ويزيـدُ الحلـواني بتسهيلِ الثانية بَيْنَ بَيْنَ، فتَتَّجِهُ لهُ في ذلك ثلاثة أوجه، [وبها][8] قـرأتُ مـع تقـديم الإدغام[9]، ثم تَسهيل الأولى، ثم تَسهيل الثانية بَيْن بَيْن، وأما إسـحاق مِـن طريقَيْـه،

---

(1) تقريب النشر: ل: 104/ ب، 105/ أ.

(2) في ت و س: «أخذت».

(3) انظر: أنوار التعريف ص: 58.

(4) يقصد ابن القاضي.

(5) كذا في النسخة الأصل و س، وهو الموافق لمخطوط تقييد ابن القاضي، وفي ت: «فلقالون»، وهو الأَولى.

(6) في ت و س: «قرأنا»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق لمخطوط تقييد ابن القاضي.

(7) في مخطوط تقييد ابن القاضي: «مع تقديم الإدغام».

(8) ما بين المعقوفتين من س، وفي النسخة الأصل و ت ومخطوط تقييد ابن القاضي: «وبهما».

(9) في مخطوط تقييد ابن القاضي: «مع التصدير بالإدغام».

وإسماعيلُ من طريقَيْه فبالإدغام[1] فقط ليسَ إلَّا»[2]، انتهى.

تنبيه:

إدغام الواو وتشديدُه في: ﴿بِالسُّوٓءِ﴾ [53] إنما يحصلُ في الوصل خاصة، فإذا وقفتَ رجعت الواو همزةً محقَّقة إلى أصلها من غير خلاف عند أحدٍ من القراء، فاحذَرْ ما يفعله جهَلَة الطَّلَبة وأشياخهم من الوقفِ عليه بالإبدال والتَّشديد، فذلكَ باطلٌ لا تجوزُ روايتُه ولا تلاوته، وكيفية ضبطه من غير تشديدٍ أيضاً[3]؛ لعدم المدغَم فيه بدليل الوقفِ كما تقدَّم.

ونحوُ هذا لابن (ض) في الفجر، ونَصُّه: «**تنبيه**: وهذا الإدغام في حرفَيْ الأحزاب [50][53]، وحرف الصِّدِّيق [53]، وكذلك[4] باب اجتماع الهمزتَيْن تسهيلُها إنما هوَ في الوصل خاصَّة، والوقفُ بالهمز مِن غيرِ خلافٍ عندَ أحدٍ من القرّاء، لا كما يعتقدُه الأغبياء، والنصُّ موجودٌ فيها عندَ الجميع، فلا حاجة إلى نَقْلِه؛ إذ هوَ أشهرُ من نارٍ على عَلَم، وقد قاله في الاقتصاد[5] والتعريف[6] والتمهيد والإيضاح[7]، وكذا شُرَّاح الحِرْز[8] والدُّرَر[9]، قلتُ مشيراً إلى ذلك بهذهِ الأبيات:

والسُّوءِ في الصِّدِّيقِ والنَّبيِّ معاً لدى الأحزابِ يا صَفِيِّ

---

(1) في مخطوط تقييد ابن القاضي: «الإدغام» بدل: «فبالإدغام».

(2) تقييد ابن القاضي على العشر الصغير ل: 3/ أ، ب.

(3) نصَّ على ذلك ابن القاضي في بيان الخلاف والتشهير والاستحسان ص: 63، والمارغني في دليل الحيران ص: 228، لكن جرى العملُ بالتّشديدِ في مصاحف قالون المطبوعة.

(4) في ت و س: «فكذلك».

(5) انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 297.

(6) انظر: التعريف ص: 93.

(7) انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 297.

(8) انظر: إبراز المعاني ص: 160.

(9) انظر: القصد النافع ص: 173، وتحصيل المنافع للكرامي ص: 152.

بـــالهمزِ في الوقـــفِ لقـــالونَ وَردْ فـــاقرأْ بـــهِ وَرُدَّ قَـــولَ مَـــنْ جَحَـــدْ
ولا تَضَـــعْ في ضَـــبطِه شَـــدّاً ولا شـــكلاً لِفَقْـــدِ مُـــدغَمٍ فيـــهِ جَـــلا
وُجـــودُه لدى النَّسِـــيُّ[1] حَتْمـــا شـــدّاً وشـــكلاً[2] مُطلقـــاً فَـــرقٌ سَـــما[3]

وقال (ض):

ومـــا سَـــهَّلوهُ أوَ ابْـــدَلوهُ بوصـــلِهِمْ فَحقِّقهُ وقفاً ثـمَّ بَـدْءاً بِـلا امْـتِرا»[4]

انتهى.

﴿أَنِّيَ اُوفِي﴾ [59] قرأَ إسماعيل والمسـيَّبي وورش في روايـة الأصـبهاني بإسـكان الياء، وقرأَ الباقون بفتحها[5].

وإلى ذلك أشارَ (ف) بقوله:

..... وافـــتَحْ لِذَيْـــنِ وَلِعيســـى الـــزُّرَقي
أَنِّيَ أُوفي..... .....[6]

---

(1) في النسخة المطبوعة من الفجر الساطع: «النبي» بدل: «النَّسي»، وهو خطأ، والمثبتُ في الأصل موافق للنسخة المطبوعة من بيان الخلاف والتشهير والاستحسان.

(2) في ت و س: «شكلا وشدا»، وهو الذي في النسخة المطبوعة من الفجر الساطع، والمثبتُ في الأصل موافق للنسخة المطبوعة من بيان الخلاف والتشهير والاستحسان.

(3) ذكرَ ابن القاضي هذه الأبيات أيضاً في بيان الخلاف والتشهير والاستحسان ص: 64.

(4) ما بين علامتَيْ التَّنصيص نصُّ ابن القاضي في الفجر الساطع 2/ 386، 387.

(5) انظر: التعريف ص: 94.

(6) ونصُّه:

لِلجعفـــــري والعُتَقـــــي والأَزرَقِ وافـــتحْ لِـــذَيْنِ وَلِعيســـى الزُّرَقـــي

والإشارة بقوله: «ذَيْن»[1] للأخوين، ثم:

....فاعمَلنْ بمفهومِ اللَّقبْ

﴿حَتَّىٰ تُوتُونِ مَوْثِقاً﴾ [66] قرأ إسماعيل وورش في رواية الأصبهاني بإثبات الياء في الوصل، وحذَفها الباقون في الحالَيْن[2].

(ف):

..... وَلْتَزِدِ تُوتُونِ مَوْثِقاً لهُ والأَسَدي[3]

﴿عَلَيْهِ﴾ معاً [67][88]، و﴿مُؤَذِّنٌ﴾ [70]، و﴿مَّا جِيۡنَا﴾ [73]، و﴿جَآءَ﴾ [72] لا تخفى.

ي: ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [62]، ﴿لَسَرِفُونَ﴾ [70]، ﴿كَـٰذِبِينَ﴾ [74].

ربع[4]

﴿أَخٌ لَّهُۥ﴾ [77] وبابه، و﴿مِن رَّوْحِ ٱللَّهِ﴾[87] الغنَّةُ لا تخفى.

﴿فَلَمَّا ٱسْتَيْـَٔسُواْ﴾[80]، ﴿وَلَا تَاْيْـَٔسُواْ﴾[87]، و﴿لَا يَاْيْـَٔسُ﴾[87] في الثلاثة

= أَنِّيَ أُوفي..... .....

ص: 57، البيت: 93، 94.

(1) انظر: بذل العلم والود ص: 214.

(2) انظر: التعريف ص: 94.

(3) والبيت بتمامه:

كيدونِ في أعْرافِها وَلْتَزِدِ تُوتونِ مَوثِقاً لهُ والأَسَدي

ص: 58، البيت: 105.

(4) في هامش الأصل: ﴿فَالُوٓاْ إِنْ يَّسْرِقْ﴾.

التوسط والإشباع ليوسف كـ: ﴿شَيْءٍ﴾ [19]، و[مَدُّ][1] الصِّيغَة لمن عداه.

(د):

والـــواوُ واليـــاءُ مَـــتى سَـــكَنَتا .....الـــــــــــــخ[2]

(ف):

واقصُـــرْ كـــ: ءامِـــنْ وكـــ: شَيْءٍ..... .....الخ[3]

راجع ما تقدَّم.

﴿عَلَيْهِ﴾ [88]، ﴿وَجِيْئَنَا﴾ [88]، وباب:﴿جَآءَ﴾ [96] الوَصْلُ والتحقيقُ والإمالـةُ لا تخفى.

﴿أَنَّكَ لَأَنتَ﴾ [90] اتَّفَقوا على تَسهيل الثانية، وورشٌ مـن جميـع طرقـه يَقـرأُ بعدم الإدخال، ومَن عداهُ يُدخل.

(د):

فَنـــافعٌ سَـــهّلَ أُخـــرى الهمـــزتَيْنْ .....الخ[4]

---

(1) في النسخة: ت وس، وفي النسخة الأصل: «مدّا» وهو خطأ.

(2) والبيت بتمـامه:

والـــــواوُ واليـــــاءُ متـــــى سَـــــكَنَتا مـــــا بـــــينَ فتحـــــةٍ وهمـــــزٍ مُـــــدَّتا

ص: 48، البيت: 80.

(3) والبيت بتمـامه:

واقصـــرْ كـــ: ءامِـــنْ وكـــ: شيءٍ أَفرِطـــا ليوســـفٍ وفيهمـــا اخـــترْ وسَـــطا

ص: 52، البيت: 31.

(4) والبيت بتمـامه:

(ف):

فـــــــــــالكُلُّ..... .....الخ[1]

ثم:

ومَـــدَّ قـــالونُ لِـــما تَسَـــهَّلا .....[2]

ثم:

وقبـــلَ غـــيرِ ضـــمّةٍ قـــدْ أَدخَـــلا حِـــــــــــــرمِيُّهمْ .....[3]

﴿رُءْيٰىَ مِس قَبْلُ﴾ [100].

(ف):

..... وأبْـــــدِلَنْ لَهُ.....الـــــخ[4]

=

فنـــافعٌ سَـــهَّلَ أُخـــرى الهمـــزَتينْ في كِلْمـــةٍ فهْـــيَ بـــذاكَ بـــينَ بَـــيْنْ

ص: 49، البيت: 88.

(1) والبيت بتمامه:

فالكـــلُّ إن ســـكتُّ فـــيما أَطلَقـــا أو عـــمَّ أو عـــزا لـــه كاتَّفقـــا

ص: 51، البيت: 11.

(2) والبيتُ بتمامه:

ومَـــدَّ قـــالونُ لِـــما تَسَـــهَّلا بـــالخلفِ في أَ.شْـــهِدواْ لِيَفصِـــلا

الدرر اللوامع ص: 50، البيت: 90.

(3) والبيت بتمامه:

وقبـــلَ غـــيرِ ضـــمَّةٍ قـــدْ أَدْخَـــلا حِـــرمِيُّهمْ في ذي اثْنَتَـــيْنِ فَيْصـــلا

تفصيل عِقد درر ابن بري ص: 52، البيت 33.

(4) والبيت بتمامه:

لـــدى لِـــيَلاَّ ولَـــدى مُـــوَذِّنْ وأبـــدِلَنْ لـــهُ جميـــعَ المُـــسْكَنْ

﴿إِخْوَتِىَّ إِنَّ رَبِّى﴾ [100] قرأَ ورشٌ في رِوايَتَيْ الأزرق وعبد الصَّمد والجعفري[1] بفتح الياء، وقرأَ الباقون بإسكانها[2].

وإلى ذلكَ أشارَ (ف) بقوله:

....وافتَحنَّ إخوتي

لِلْجعفري والعُتَقي والأزرقِ .....[3]

ثم:

....فاعمَلنْ.....الخ[4]

ي: ﴿جَٰهِلُونَ﴾ [89]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾[93].

=

ص: 53، البيت: 43. والضمير في: «له» يعود على الأصبهاني.

(1) هو: إسماعيل بن جعفر الأنصاري.

(2) انظر: التعريف ص: 94.

(3) والبيتان بتمامهما:

وَلِيَ فيها مَن مَّعي في الظُّلَّةِ لِلأوَّلَيْنِ وافتَحنَّ إخوتي

لِلْجعفَري والعُتقي والأزرقِ وافتحْ لِذَيْنِ ولعيسى الزُّرَقي

ص: 57، البيت: 92، 93.

(4) والبيت بتمامه:

فإنْ فهمتَ وجهَ تفصيلِ الذَّهبْ للدُّرِّ فاعمَلَنْ بمفهومِ اللَّقبْ

ص: 51، البيت: 15.

نصف[1]

﴿ذِكۡرٌ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [104] وبابه، و﴿مِن رَّبِّكَ﴾ [الرعد:1] الغنةُ لا تخفى.

﴿أَءَامَنتُمۡ﴾ [107] يُسَهِّل همزةُ الأصبهاني[2]، وقد تَقدَّم[3].

﴿عَلَيۡهِ﴾ [104]، و﴿جَآءَهُمۡ﴾ [110]، و﴿بَأۡسُنَا﴾ [110] لا تخفى.

(1) في هامش الأصل: ﴿رَبِّ فَدَ ـ اتَيْتَنِي﴾.

(2) انظر: التعريف ص: 51.

(3) انظر: الآية [96] من سورة الأعراف.

سـورة الرعد مكية[1] (مدا)[2]

﴿أَلَٓمِّرٓ﴾ [1] مراتبُ المدِّ والإمالة لا يخفيان، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿يَمْكُرُونَ﴾ [102]، ﴿مُّشْرِكُونَ﴾ [106]، ﴿تُوفِنُونَ﴾ [2].

ربع[3]

﴿مَغْفِرَةٍ لِّلنَّاسِ﴾ [7]، و﴿قُلْ مَن رَّبُّ﴾ [17] وبابه، ﴿وَمِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [12] وبابهُ الغنةُ لا تخفى.

﴿أَءِذَا كُنَّا تُرَٰباً إِنَّا﴾ [5].

---

(1) قال ابن الجوزي: «اختَلفوا في نزولها على قولين: أحدهما: أنها مكية، رواه علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وبه قال الحسن وسعيد بن جبير وعطاء وقتادة، وروى أبو صالح عن ابن عباس أنها مكية إلا آيتَيْن منها... والثاني: أنها مدنية، رواهُ عطاء الخراساني عن ابن عباس، وبه قال جابر بن زيد، ورُوي عن ابن عباس أنها مدنية إلا آيتَيْن نزلتا بمكة». زاد المسير 2/ 479. وقال القرطبي: «مكية في قول الحسن وعكرمة وعطاء وجابر، ومدنية في قول الكَلْبي ومقاتل، وقال ابن عباس وقتادة: مدنية إلا آيتَيْن منها نزلتا بمكة». الجامع لأحكام القرآن 9/ 278.

(2) كذا في النسخ، وهو خطأ، والصواب: «مد» بدون ألف، فالميم: أربعون، والدال: أربعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 44 آية. انظر: التبيان ص: 184، والبيان ص: 169. وأما حروف «مدا» فترمز للعدد: 45؛ وهو عدد آي السورة على مذهبِ البصريّ لا المدني الأخير المعتمَد في قراءة نافع، والذي التزمَ به المؤلِّف في الكتاب، هذا بالإضافة إلى أنه لو أراد العدد البصري لقال: «مه» وليس: (مدا). قال ابن غازي: «سورة الرعد مكية، خلافاً لقتادة «مد». إنشاد الشريد ص: 236.

(3) في هامش الأصل: ﴿وَإِن تَعْجَبْ﴾.

(د):

فَصْلٌ والاِستِفهامُ إن تَكَرَّرا .....البيت[1]

(ف):

فالكلُّ..... .....الخ[2]

ثم:

ومَدَّ قالونُ لِما تَسَهَّلا .....[3]

ثم:

وقبلَ غيرِ ضَمَّةٍ..... .....الخ[4]

---

(1) والبيت بتمامه:

فصلٌ والاِستفهامُ إنْ تَكرَّرا فصَيِّرِ الثانيَ منهُ خَبرا

ص: 53، البيت: 107.

(2) والبيت بتمامه:

فالكلُّ إن سكتُّ فيما أطلَقا أوْ عمَّ أو عزا لهُ كاتَّفقا

ص: 51، البيت: 11.

(3) والبيتُ بتمامه:

ومَدَّ قالونُ لِما تَسَهَّلا بالخلفِ في أشْهِدوا لِيَفْصِلا

الدرر اللوامع ص: 50، البيت: 90.

(4) والبيتُ بتمامه:

وقبلَ غيرِ ضَمَّةٍ قد أدْخَلا حِرميُّهمْ في ذي اثنتَيْنِ فَيصَلا

تفصيل عقد درر ابن بري ص: 52، البيت: 33.

ثـم:

وَشَـذَّ مَـنْ لِنجْـلِ إسـحاقَ قَـرا .....البيـــــــــت[1]

قال (ع) ما نصُّه: «أجمعوا عن نافع على جعلِ الاستفهام الثاني من الاستفهام[2] خبراً بهمزة واحدةٍ مكسورة في جميع القرآن، إلا في النمل[67]، والعنكبوت[28، 29]، فإنهم جعلوا الأوَّل منهما خبراً، والثاني استفهاماً؛ اتِّباعاً لرسْم ذلك، واختُلف في إدخال ألفٍ في الاستفهام تَقدَّم أو تأخر، فروى ورشٌ تركَ إدخال الألف، وكذلك حدَّثني محمَّد بن أحمد[3]، عن مجاهد[4]، عن محمَّد بن الفرج[5]، عن محمد بن إسحاق[6]، عن أبيه[7]، عن نافع، وبالمدِّ قرأتُ له، وبه آخذُ، وقرأ الباقون بإدخال

(1) والبيت بتمامه:

وشَـذَّ مَـنْ لنجـلِ إسـحاقَ قـرا بالقصـرِ في اسـتفهامِ مـا تَكـرَّرا

المصدر السابق ص: 60، البيت: 125.

(2) كذا في النسخ، وفي المطبوع: «الاستفهامين».

(3) هو: أبو مسلم محمد بن أحمد بن علي بن حسين الكاتب البغدادي، نزيل مصر، مُعمَّر مُسنِد عالي السند، روى القراءات عن أبي بكر بن مجاهد، ومحمد بن أحمد بن قطن، وسمع من ابن دُرَيد، وابن الأنباري، روى القراءة عنه أبو علي الأهوازي، والحافظ أبو عمرو الداني، وسمعَ منه كتاب السبعة لابن مجاهد، وقال: كتبنا عنه كثيراً، توفي ـ رحمه الله ـ في ذي القعدة سنة 399هـ. انظر: معرفة القراء الكبار 2/ 682، وغاية النهاية 1/ 503، 2/ 73.

(4) كذا في النسخة الأصل، وهو خطأ، وفي ت و س: «محمد بن أحمد بن مجاهد»، وهو خطأ، وفي المطبوع: «عن ابن مجاهد»، وهو الصواب.

(5) هو: أبو بكر محمد بن الفرج الخرابي، شيخ مقرئ، روى القراءة عن محمد بن إسحاق المسيَّبي، عن أبيه، عن نافع ونَصْر بن علي الجَهْضَمي، روى القراءة عنه أبو بكر بن مجاهد. انظر: غاية النهاية 2/ 228.

(6) محمد بن إسحاق المسيبي.

(7) إسحاق المسيبي.

الألف بين الهمزة والياء التي هي الهمزة المكسورة[1] على أصولهم»[2]، انتهى.

وبالمدِّ قرأتُ لَهُ فقط، ولم آخُذْ بتركِ الإدخال له.

﴿عَلَيْهِ﴾ [8]، ﴿ءَايَةٌ﴾ [8]، ﴿وَمَأْوِيهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [20] لا يخفيان.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ من الآي[3].

حزب[4]

﴿مِن رَّبِّكَ﴾ [21] وبابه، و﴿أُمَمٌ لِّتَتْلُوَاْ﴾ [31] وبابه الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿أَنْ يُوصَلَ﴾ [23] الوقفُ بالوجهَيْن للأخوين[5]، مع تقديم التَّغليظ كما تقدَّم[6].

﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ [31]، ﴿أَفَلَمْ يَأْيْـَٔسِ﴾ [32] الوصلُ والتوسط والإشباع جليَّات، والأصولُ تَقدَّمَتْ.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن الآي[7].

---

(1) في المطبوع: «التي هي خلف من الهمزة المكسورة».

(2) ص: 95.

(3) انظر: تكميل المنافع ص: 157.

(4) في هامش الأصل: ﴿أَفَمَنْ يَّعْلَمُ﴾.

(5) الأخوان هما: أبو يعقوب يوسف الأزرق، وأبو الأزهر عبد الصمد العُتَقي.

(6) انظر: الآية [247] من سورة البقرة.

(7) انظر: تكميل المنافع ص: 157.

ربع[1]

﴿وَوَيْلٌ لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ [إبراهيم:3] وبابه، و﴿مِن رَّسُولٍ﴾ [إبراهيم:5] وبابه الغنة بارزة.

﴿جَآءَكَ﴾ [38]، ﴿وَهُوَ﴾ [إبراهيم:5] لا يخفيان.

﴿قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ﴾ [44] إمالتهُ لا تخفى.

(1) في هامش الأصل: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ﴾.

سورة إبراهيم ـ عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ـ مكية[1] (ند)[2]

﴿أَلَٓرۚ﴾ [1] مراتبُ المدِّ والإمالة بارزان.

﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ﴾ [9] الأخذُ بتحقيق الهمز عملا بقول (ف):

..... تَـــــــــــأذَّنَ الأولى.....[3]

وذكرَ ابن الجزري في تقريبِ النَّشر الخلاف فيه[4]، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿عَظِيمٌ﴾ [8].

---

(1) قال ابن الجوزي: «وهي مكية من غير خلاف عَلِمناه بينهم، إلا ما روي عن ابن عباس وقتادة أنهما قالا: سوى آيتَيْن منها». زاد المسير 2/ 503. وقال القرطبي: «سورة إبراهيم مكية كلّها في قول الحسن وعكرمة وجابر، وقال ابن عباس وقتادة: إلا آيتَين منها مدنيتَين، وقيل: ثلاث». الجامع لأحكام القرآن 9/ 338.

(2) في النسخ: «قد»، وهو خطأ. فالنون: خمسون، والدال: أربعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 54 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 307، وحسن المدد ص: 347. وأما «قد» فترمز للعدد: 104، وهو خطأ بيِّن.

(3) والبيت بتمامه:

كـــذا اطْمـــأنُّوا أفأَصْـــفيكُمْ وإذْ تـــأذَّنَ الأُولى ومَـــنْ هَفـــا نُبـــذْ

ص: 54، البيت: 50. قال الخباز: «قوله: «ومن هفا نُبذْ» أي: ومن كانت نِسْبته للشيء لغيرِ محلِّه فيسقط ويُطرح ولا يُلتفت إليه، وهفا يهفو: إذا سقط، وفيه أيضاً ردٌّ على ناظم التعريف الذي نَسَب: ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ لغير التعريف، ولا شكَّ أن من نَسَب الأشياء لغير محلِّها سَقَط، ونُبِذ معناه: طُرح». بذل العلم والودّ ص: 156.

(4) ونصُّه: «وكذا سهَّلها في: ﴿تَأَذَّنَ﴾ في الأعراف، واختُلف عنه في موضع إبراهيم». 1/ 291.

نصف[1]

﴿أَلاَّ نَتَوَكَّلَ﴾ [15] وبابه، و﴿لِمَنْ خَافَ﴾[17] وبابه، و﴿عَذَابُ غَلِيظٌ﴾[20] الغنةُ لا تخفى.

﴿إِنْ يَّشَأْ﴾ [22] لا تخفى.

وباب: ﴿وَخَافَ وَعِيدِ﴾ [17] قرأَ ورشٌ بإثباتِ الياء وصلا، وحذَفَها الباقون في الحالَيْن[2].

(ف):

وَمـــا لِـــوَرْشٍ فَلـــهُ لا ثـــانِ .....[3]

﴿أَشْرَكْتُمُونِ مِن قَبْلُ﴾ [24] بزيادةِ الياء في الوصلِ للجعفري[4] خاصَّة[5].

(ف):

....وخُـصَّ ذا بـــ: قَـدْ هَـدينِ

---

(1) نصف: ﴿قَالَتْ رُسُلُهُمْ﴾.

(2) انظر: التعريف ص: 96.

(3) والبيت بتمامه:

ومـــا لـــورشٍ فَلـــهُ لا ثـــانِ لكنَّـــهُ شُـــورِكَ في ثَـــمانِ

ص: 58، البيت: 98.

(4) هو: إسماعيل الأنصاري.

(5) وحذفها الباقون في الحالَين. انظر: التعريف ص: 96.

إلى أن قال:

أَشْرَكْتُمـــــــونِ..... .....[1]

والإشارة بقوله: «ذا» للجعفري[2]، والأصولُ تقدَّمت.

ي: ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ [27].

ربع[3]

﴿أَندَاداً لِّيُضِلُّواْ﴾ [32] وبابـــــه، و﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ ۝٣٨ رَّبَّنَآ﴾ [39]، و﴿بِوَادٍ غَيْرِ﴾ [39] الغنةُ بارزةٌ.

﴿ٱلْبَوَارِ﴾ [30]، و﴿مِن شَيْءٍ﴾ [40] الإمالةُ والتوسُّط والإشباع لأبي يعقوب لا يخفى.

﴿دُعَآءِ ۝٤٢ رَبَّنَا﴾ [43] قرأ إسماعيل وورش بياءٍ في الوَصْل، وحذَفها الباقون في الحالَيْن[4].

---

(1) ونصُّه:

....

خـــــافونِ تُحْـــــزونِ بـــــنصٍّ هـــــودِ ....وخُـــصَّ ذا بـــــ: قـــدْ هـــدينِ

أَشْرَكْتُمـــــــونِ..... واخْشَـــونِ قبـــلَ النَّهْـــي في العقـــودِ

ص: 58، البيت: 102، 103، 104.

(2) انظر: بذل العلم والود ص: 221.

(3) في هامش الأصل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلذِينَ بَدَّلُواْ﴾.

(4) انظر: التعريف ص: 96.

(ف):

وَمـــا لـــورشٍ فَلَـــهُ لا ثـــانِ .....

إلى أن قال:

....دُعاءِ الجَعْفَـــريُّ الـــواعي[1]

ثم:

وَخَصَّـــها بحـــالِ وَصْـــلِ الـــكُلِّ .....[2]

وإذا وصلتَهُ ففيه الأوجه الثلاثة الكائنة في تقدُّم الهمز.

وفيه قلتُ:

دُعاءي وآبـــاءي كـــذاكَ تَبَـــوَّءُو لَدى الوقْـفِ ثَلِّـثَن لأزْرَقٍ المصْـــرِي

---

(1) ونصُّه:

ومـــا لـــورشٍ فَلَـــهُ لا ثـــانِ لكنَّـــهُ شـــورِكَ في ثـــمانِ

والاهُ في التَّنـــــادِ والتَّلـــــٰقِ أحمـــدُ ذو التفســـيرِ باتِّفـــاقِ

وبـــاختلافٍ أحمـــدٌ والمـــروَزي لكـــنَّ ذا لغـــيرِ تَعريـــفٍ عُـــزي

في البـــادِ تَسْـــئَلنِّ مـــا والـــدّاعِ معـــاً دُعـــاءِ الجعفـــريُّ الـــواعي

ص: 58، البيت: 98، 99، 100، 101.

(2) والبيت بتمامه:

وَخَصَّـــها بحـــالِ وَصْـــلِ الكُـــلِّ غـــيرُ ابـــنِ سَـــعْدانَ بـــأولى النَّمـــلِ

ص: 58، البيت: 107.

﴿عَصانِي﴾ [38] بالوجهَيْن للأزرق، وكذا البَواقي مما ذكرَ الخرَّاز مِن الألفاظ السَّبعة[1]، والأصولُ تَقَدَّمت.

ي: ﴿يَشْكُرُونَ﴾ [39]، ﴿هَوَآءٌ﴾ [45]، وبالله التوفيق.

(1) قال الخراز:

فالأحرُفُ السبعةُ منها: الأقْصَا ... ومثلُهُ في الموضِعَينِ أقْصَا

ومَنْ تَوَلاَّهُ، عَصَاني، ثُمَّا ... سيَاهُمُ في الفتحِ، مَعْ طَغا المُا

مورد الظمآن ص: 30، البيت: 363، 364.

حـزب

سورة الحجر مكية[1] (ضط)[2]

﴿أَلٓرٓ﴾ [1] لا يخفى.

﴿لَمَجْنُونٌ ۝٦ لَّوْ مَا﴾ [7] وبابـــه، و﴿مِّن رَّسُولٍ﴾ [11] وبابـــه، و﴿لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُۥ﴾ [23]، و﴿مِّنْ غِلٍّ﴾ [47] الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿شَيْءٍ﴾ [19] التوسط والإشباع لأبي يعقوب لا يخفيان، والأصولُ تقدَّمتْ.

ي: ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [39]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [43].

ربع[3]

﴿مِن رَّحْمَةِ﴾ [56]، و﴿لَأٓيَٰتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ﴾ [75] وبابه الغنةُ بارزة.

﴿نَبِّئْ﴾ [49]، ﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾ [51]، و﴿جِئْنَٰكَ﴾ [63] لا يُخفِّفُها الأصبهاني لأنها مُسْتَثنيات له[4]، وقد تقدَّم بيانُ ذلك.

﴿عَلَيْهِ﴾ [52] وَصْلُ هائِهِ لا يخفى.

---

(1) قال ابن عطية: «هذه السورة مكية». المحرر الوجيز 3/ 349. وقال ابن الجوزي:«وهي مكية كلّها من غير خلاف نعلمه». زاد المسير 2/ 522. وقال الماوردي: «مكية باتِّفاق إلا قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَٰكَ سَبْعًا مِّنَ ٱلْمَثَانِى وَٱلْقُرْءَانَ ٱلْعَظِيمَ﴾ فمدنية». النُّكَت والعيون 3/ 147.

(2) الضاد: تسعون، والطاء: تسعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 99 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: البيان ص: 173، وحسن المدد ص: 350.

(3) في هامش الأصل: ﴿نَبِّئْ عِبَادِىٓ﴾.

(4) انظر: التعريف ص: 50.

﴿جَآءَ ءَالَ لُوطٍ﴾ هنا [61]، وفي القَمَر: ﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [41].

(د):

فَصْلٌ وأسْقَطَ مِن المفتوحتَيْنْ .....البيت[1]

(ف):

واحذِفْ لحرميٍّ..... .....[2]

ثم:

..... وقيلَ: حُلوانيُّهمْ كالْمِصري[3]

الخ ما تقدَّم من حكم الهمزتَين المفتوحتَين مِن كلمتَيْن، لكن الراجح في هذَيْن الموضعَيْن تَسهيلُ الثانية على إبدالها لأبي يعقوب.

قال (ح):

لكنَّ جاء الَ بِتَسْهيلٍ يُرىٰ أوْلىٰ مِن البَدْلِ بحذْفٍ قُرِّرا[4]

---

(1) والبيت بتمامه:
فصلٌ وأسْقَطَ مِنَ المفتوحتيْنْ أولاهُما قالونُ في كَلِمتينْ
ص: 50، البيت: 92.

(2) والبيت بتمامه:
واحذِفْ لحرميٍّ مِن المفتوحتيْنْ أولاهُما وسهِّلنْ بغيرِ تَيْنْ
ص: 53، البيت: 36.

(3) والبيت بتمامه:
واخصُصْ بهِ حرفَيْ خفيفِ الكسرِ وقيلَ: حُلوانيُّهمْ كالمِصري
ص: 53، البيت: 38.

(4) ص: 98، البيت: 568.

وظاهرُ (د) و (ف) في[1] إطلاقهما التسهيل والبَدَل في المفتوحتَيْن أنَّ هذَيْن الموضعَيْن كنظائرهما.

فيحصُلُ فيهما ليوسف الأزرق وجهان: التَّسهيل بَيْنَ بَيْنَ، ومدّها مدّاً متوسّطاً، ثم مُشبعاً، ثم قصراً على قاعدته في بابِ تقدُّم الهمز، وإبدالها حرف مدٍّ، وبالأول قرأتُ، ولم آخذ بالثاني لضعفه[2].

وفي ذلك قلتُ:

وجاءَ ءالَ الحجرِ ثمَّ في القمَرْ ليوسفٍ تَسْهيلُ ثَانٍ اِشْتَهرْ

قال الداني في جامع البيان: «فإن قيل: فهل يُبدِل ورش الهمزة الثانية في هذَيْن الموضعَيْن

التَّلخيصِ أن الإبدالَ ممنوع[1].

وقال مكِّي في التَّبصِرة نحوه[2].

وإلى ذلكَ أشارَ (ض) بقوله[3]:

وجاءَ ءالَ الحجرِ ثمَّ في القَمَرْ ... تَسْهيلُ ثانٍ عندَنا قدِ استقَرْ[4]

وذا هوَ المشهورُ عندَ الدَّاني ... وَعكسُهُ في الدُّرِّ والأماني

إذْ عَمَّمَ الإطلاقَ في المفتوحتَيْنْ ... بالبَدَلِ المحضِ كذاكَ بَيْنَ بينْ

وأغفَلَ التَّسهيلَ بالتَّنصيصِ ... في همزتَيْهِما[5] على التَّخصيصِ

فالمُرتَضى تَسْهيلُها كما خَلا ... فاقرأْ بهِ كما ذكرتُ أوَّلا

وقالَ في التَّلخيصِ ممنوعُ البَدَلْ ... إمامُنا ونحوُهُ المكِّيْ[6] نَقَلْ[7]

وغير أبي[8] يعقوب على حكمه السابق فافهم.

---

(1) قال: «ممنوع لما يلزم من حذف الألف للسّاكنَيْن». المصدر السابق 1/ 286.

(2) ونصُّه: «فأما ﴿جَآءَ﴾ مع ﴿ءَالَ لُوطٍ﴾ ونحوه فإن الثانية لورش بيْنَ بيْن؛ لأنك لو أبدلتَ لوجبَ الحذف لالتقاء الساكنَيْن». ص: 76.

(3) «بقوله» ساقطة من ت و س.

(4) في ت و س: «اشتهر» بدل: «استقر».

(5) في ت و س: «وهمزتيهما» بدل: «في همزتيهما».

(6) في ت و س: «مكي».

(7) لم أقف عليها، ولعلَّ المؤلِّف أخذها من شيخه ابن القاضي مشافهة.

(8) «أبي» ساقطة من ت و س.

﴿وَجَآءَ اهْلُ ٱلْمَدِينَةِ﴾ [67] الإمالةُ وحكمُ الهمزتَيْن بارزان، والأصولُ تقدَّمت.

ي: ﴿وَجِلُونَ﴾ [52]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [59]، ﴿فَٰعِلِينَ﴾ [71]، ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [72]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [92]، وبالله التوفيق.

نصف

سورة النحل مكية[1]

﴿إِلَىٰ بَلَدٍ لَّمْ تَكُونُواْ﴾ [7] وبابه، و﴿لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [7] الغنةُ بارزة.

﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [1]، ﴿وَلَوْ شَآءَ﴾ [9]، و﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [27] الإمالةُ في الأبواب الثلاثة لا تخفى.

ي: ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [9]، ﴿تَشْكُرُونَ﴾[14]، ﴿تَهْتَدُونَ﴾[15]، ﴿يَهْتَدُونَ﴾ [16]، ﴿يُخْلَقُونَ﴾ [20]، ﴿مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ [22]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [28].

ربع[2]

﴿خَيْرًا لِّلَّذِينَ﴾ [30]، و﴿فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾ [36] وبابه الغنةُ لا تخفى.

﴿ظَلَمَهُمْ﴾ [33]، ﴿وَحَاقَ﴾ [34] وبابه، و﴿بَلَىٰ﴾ [38] لا تخفى.

﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ هنا [41] وفي العنكبوت [58] بتخفيفِ الهمزِ للأصبهاني مِن جِنْسِ حركةِ ما قبلَهُ.

---

(1) قال الماوردي: «مكية كلها في قول الحسن وعكرمة وجابر». النكت والعيون 3/ 177. وقال ابن الجوزي: «روى مجاهد وعطية وابن أبي طلحة عن ابن عباس: أنها مكية، وكذلك رُوي عن الحسن وعكرمة وعطاء: أنها مكية كلها... وقال ابن عباس في رواية: هي مكية إلا ثلاث آيات نَزَلْن بالمدينة». زاد المسير 2/ 548.

ورمزها: (قكح)، فالقاف: مائة، والكاف: عشرون، والحاء: ثمانية؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 128 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص:317، والتبيان ص: 194، 195. وقد ذكرَ هذا الرمز ابن غازي في إنشاد الشريد فقال: «سورة النحل مكية إلا ثلاثا؛ ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ﴾ لآخرها، «قكح». ص:242. وفي ت و س: «كح»، وهو خطأ.

(2) في هامش الأصل: ﴿وَقِيلَ لِلذِينَ ٱتَّقَوْاْ﴾.

(ف):

..... وَخاسِـــــــئاً زِدْ وَنُبَـــــــوِّئَنَّ[1]

أي: على ما (ع)[2]، وقد ذكرها الحافظُ في غيره[3].

﴿أَفَأَمِنَ﴾ [45] تَسْهيلُهُ لا يخفى.

ي: ﴿تَعْمَلُونَ﴾[32]، ﴿يَظْلِمُونَ﴾[33]، ﴿يَتَوَكَّلُونَ﴾[42]، ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾[44]، ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ [46]، ﴿دَاخِرُونَ﴾ [48].

حزب[4]

﴿وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ﴾[64] وبابه، ﴿وَدَمٍ لَّبَناً خَالِصاً﴾[66] الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

---

(1) والبيت بتمامه:

ناشِـــــــئَةَ وَمُلِئَـــــــتْ بِـــــــأَنَّ وخاســـــــــــــئاً زِدْ وَنُبـــــــــــــوِّئَنَّ

ص: 54، البيت: 53.

(2) أي: على ما ذكرَ الداني في التعريف. انظر: التعريف ص: 51. قال الخباز: «ومعنى: «زد» أي: زِدهُ زيادة على ما في التعريف... لأنه لم يذكرها في التعريف، قوله: «ونُبوِّئنَّ» كذلك أيضاً هو زيادة على ما في التعريف». بذل العلم والودّ ص: 161.

(3) قال الداني في جامع البيان: «وحدثني الفارسي، عن عبد الواحد بن عمر، عن محمد بن أحمد، عن الأصبهاني، عن أصحابه، عن ورش: أنه سهَّلَ الهمزة من قوله:... ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ في النحل والعنكبوت، وقرأتُ هذه المواضع بتحقيق الهمزة». وقال أيضاً: «وروى الأصبهاني عن ورش... ﴿لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾ ههنا وفي العنكبوت بتسهيل الهمزة وإبدالها ياء مفتوحة». 1/ 267، 268، 2/ 222.

(4) في هامش الأصل: ﴿وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَٰهَيْنِ﴾.

﴿ظَلَّ﴾ [58] بتفخيمِ اللام لأبي يعقوب فقط وصلا[1]، وبالوجهَيْن معَ تقديم التَّغليظ وقفاً، وقد تَقَدَّم[2].

﴿ٱلسَّوْءِ﴾ [60] حكمهُ كـ: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة:19] وَصْلاً ووقفاً.

﴿جَآءَ اجَلُهُمْ﴾ [61] حكمُ الهمزتَيْن لا يخفى.

﴿بُيُوتاً﴾ [68] الطرفان يَضُمَّان، والوسطان يَكْسِران[3].

ي: ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [54]، ﴿تَبْتَرُونَ﴾ [56]، ﴿مُّفْرِطُونَ﴾ [62].

ربع[4]

﴿عَبْداً مَّمْلُوكاً لاَّ يَقْدِرُ﴾ [75] وبابه، ﴿وَمَن رَّزَقْنَاهُ﴾ [75] وبابه الغنةُ لا تخفى.

﴿عَلَىٰ مَوْلِيهُ﴾[76]، ﴿وَأَوْبَارِهَا﴾[80]، و﴿بَأْسَكُمْ﴾[81]، ﴿وَجِيئْنَا﴾ [89] الإمالة في البابَيْن والبَدَل والتَّحْقيق لا تخفى.

ي: ﴿يَكْفُرُونَ﴾[72]، ﴿تَشْكُرُونَ﴾[78]، ﴿تُسْلِمُونَ﴾ [81]، ﴿يَسْتَعْتَبُونَ﴾[84]، ﴿يُنظَرُونَ﴾ [85]، ﴿لَكَاذِبُونَ﴾ [86].

---

(1) «وصلا» ساقطة من ت و س.

(2) انظر: الآية [247] من سورة البقرة.

(3) انظر: التعريف ص: 78. والطَّرَفان: ورش وإسماعيل، والوَسَطان: قالون والمسيَّبي، وأشارَ إليهما بـ: «الطرفان والوسطان» لأن ترتيبَ الرُّواة عندهم في الطرُق النافعية هكذا: ورش، قالون، المسيَّبي، إسماعيل.

(4) في هامش الأصل: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ﴾.

نصف[1]

﴿هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [95] وبابه، و﴿لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [110] وبابه الغنةُ بارزة.

﴿شَآءَ﴾ [93]، و﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [107]، و﴿أَلْكَٰفِرِينَ﴾ [107] الإمالةُ في البابَيْن والبَدَل بارزان.

﴿فَرَأْتَ﴾ [98] مُسْتَثنى بالتَّحقيقِ للأسَدي[2].

قال (ف):

..... ثم قَرَأتَ كاملَ التَّصَرُّفِ[3]

أي: حقِّقَنْ عنه.

ي: ﴿تَذَّكَّرُونَ﴾[90]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾[93]، ﴿تَعْلَمُونَ﴾[95]، ﴿يَتَوَكَّلُونَ﴾[99].

ربع[4]

﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [115] وبابه، و﴿حَرَامٌ لِّتَفْتَرُواْ﴾ [116] وبابه الغنةُ لا تخفى.

---

(1) في هامش الأصل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَامُرُ بِالْعَدْلِ﴾.

(2) هو: الأصبهاني. انظر: التعريف ص: 50.

(3) والبيت بتمامه:

رِءْيـــاً ونبَّـــأْتُكُمَا في يوسُـــفِ ثـــمَّ قـــرأتَ كامـــلَ التَّصَـــرُّفِ

ص: 53، البيت: 45.

(4) في هامش الأصل: ﴿يَوْمَ تَاتِي﴾.

﴿لاَ يُظْلَمُونَ﴾[111]، و﴿ظَلَمْنَاهُمْ﴾[118] بترقيق اللام فيهما للجماعة ما عدا ابن يَسار وحده[1].

﴿وَأَصْلَحُوٓاْ﴾[119] بترقيقِ اللام للجماعة ما عدا الأخَوَيْن[2]، والأصولُ تَقدَّمَتْ.

ي: ﴿ظَٰلِمُونَ﴾[113]، ﴿يَظْلِمُونَ﴾[118]، ﴿مُّحْسِنُونَ﴾[128].

(1) هو: الأزرق. انظر: التعريف ص: 74.

(2) هما: الأزرق، وعبد الصمد العُتَقي. انظر: المصدر السابق ص: 74.

حـزب[1]

سورة الإسراء مكية[2] (قي)[3]

﴿هُـدىً لِّبَـنِيٓ﴾ [2] وبابه، و﴿مِّن رَّبِّكُـمْ﴾ [12] الغنةُ بارزة.

﴿ٱلْأَقْصَا﴾ [1] في المواضع الثلاثة[4] بـالوجهَيْن لـلأزرق وقفـاً، ومَـن عـداهُ على أصولهم.

وفي ذلك قلتُ:

وفي الوقفِ في أقْصَـا بِـوجهَيْنِ قَـدْ عُـرِفْ لأزرقٍ الـمِصْري وغَيْر[5] قَـدِ انْجَـلا

﴿جَآءَ﴾ [5]، و﴿بَأْسٍ﴾[5]، و﴿ٱسَأْتُمْ﴾[7]، و﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾[8]، و﴿ٱقْرَأْ﴾ [14] لا تخفى.

﴿يَصْلَىٰهَا﴾ [18] تقدَّمَ معَ نظائره، وحاصلُهُ أن للأخَوَيْن[6] فيه وجهين؛ التغليظ،

---

(1) في هامش الأصل: ﴿سُبْحَٰنَ ٱلَّذِيٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ﴾.

(2) قال ابن عطية: «هذه السورة مكية إلا ثلاث آيات». المحرر الوجيز 3/ 434. وقال ابن الجوزي: «هي مكية في قول الجماعة، إلا أن بعضهم يقول: فيها مدني، فروي عن ابن عباس أنه قال: هي مكية إلا ثمان آيات... وهذا قول قتادة، وقال مقاتل: فيها مِن المدني». زاد المسير 3/ 7.

(3) القاف: مائة، والياء: عشرة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 110 آية. انظر: التبيان ص: 198، وحسن المدد ص: 355.

(4) هذا أولها، وفي القصص [19]، وفي يس [19].

(5) في ت و س: «غير» بدون واو.

(6) هما: الأزرق، وعبد الصمد العُتَقي.

والترقيقُ مع الإمالة، وبهما جرى الأخذُ معَ تقديمِ التغليظ[1]، والباقونَ على أصولهم.

ي: ﴿مَّشْكُوراً﴾ [19].

ربع[2]

﴿أَلاَّ تَعْبُدُوٓاْ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾ [23] وبابه، و﴿صَغِيراً ۝٢٤ رَّبُّكُمْ﴾ [25]، و﴿حَلِيماً غَفُوراً﴾ [44] وبابه الغنةُ لا تخفى.

﴿أَوْ كِلاَهُمَا﴾ [23] الأخذُ بالوجهَيْن مع تقديم الفتح للأزرق، ومن عَداهُ من أهل الإمالة بالفتح فقط، وكذا: ﴿كِلْتَا﴾ [الكهف:33] في الوقف.

قال في أنوار التعريف: «هكذا حَدَّثنا به الشيخ الدَّرْعي[3]، وحدثنا أن الشيخ المَسْتَغانْمي[4] يُميلهما معاً لجميعِ أهل الإمالة معَ الخلاف للأزرق كما تَقدَّم»[5]. انتهى.

وإلى الرواية أشرتُ بقولي:

وكِلتا في الوقفِ وَأوْ كِلاهُما[6] بالفتحِ والتَّقليلِ قُلْهُ فيهِما

ليوسفَ الأزرقِ ثمَّ مَنْ بَقي بالفتحِ لا غيرُ فَذا عَن التَّقي[7]

---

(1) انظر: أنوار التعريف ص: 83.

(2) في هامش الأصل: ﴿وَقَضىٰ رَبُّكَ أَلاَّ تَعْبُدُوٓاْ إِلاَّ إِيَّاهُ﴾.

(3) هو: أبو محمد الحسن بن أحمد الهدَّاجي، المعروف بالدّراوي الدَّرْعي، تقدَّمت ترجمته.

(4) هو: محمد بن عبد الله بن عمر بن أحمد المستغانْمي، الملقب بالصَّغير، تقدَّمت ترجمته.

(5) ص: 77.

(6) هذا الشطرُ فيه انكسارٌ في الوزن، ويستقيم بحذف الألف مِن كلمة: «وكلتا».

(7) في ت و س: «قد التقى» بدل: «عن التَّقي».

﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا﴾[24] يُظهر اللام عند الراء الواسطي وابن المسيَّبي[1].

(ف):

وبَـلْ وقُـل لِّـلـرَّا كحُكـمِ الفـارِطِ .....البيـــــــــــت[2]

ثم:

....فـــــــــاعمَلَنْ.....الخ[3]

﴿وَالْبُؤَادَ﴾ [36] لا يخفى.

﴿ءَأَصْبِيكُمْ﴾ [40] بتخفيف الهمزة للأصبهاني.

(ف):

وفي سِـــــــوى تَعْريفِنـــــــا..... .....

إلى أن قال:

.....أفَأَصْـــــــــــــفيكُمْ..... .....[4]

---

(1) انظر: التعريف ص: 65.

(2) والبيت بتمامه:

وبــلْ وقــل لِّلــرَّا كَحُكــمِ الفــارطِ لابــنِ المســيّبيِّ ثــمَّ الواسِــطي

ص: 55، البيت: 71.

(3) والبيت بتمامه:

فــإنْ فهمــتَ وجــهَ تفصــيلِ الــذَّهبْ للــدُّرِّ فــاعمَلنْ بمفهــومِ اللَّقــبْ

ص: 51، البيت: 15.

(4) ونصُّه:

وفي سِـــــوى تعريفِنـــــا اطْمَـــــأَنَّ ثــمَّ كــأن لّمْ لا بقيــدِ تَغْــنَ

﴿فَرَأْتَ﴾ [45] يُحقِّقُه الأصبهاني لأنه مُسْتَثنى له[1]، وقد تقدَّم.

﴿أَءِذَا كُنَّا عِظَٰماً وَرُفَٰتاً إِنَّا﴾ [49] تَقدَّم بيانهُ في سورة الرعد[2]، فراجِعهُ إن شِئْت.

ي: ﴿نُفُوراً﴾ [46].

نصف[3]

﴿إِن لَّبِثْتُمْ﴾ [52] وبابه، و﴿مُّبِيناً ۝٥٣ رَّبُّكُمْ﴾ [54] وبابه، و﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾ [51]، و﴿لِمَنْ خَلَفْتَ﴾ [61] الغنةُ لا تخفى.

﴿إِنْ يَّشَأْ﴾ معاً [54] يُبدِله الأصبهاني، ويُثْبِت الألف بعد البَدَل في اللفظ، وقد تقدَّم.

﴿أَلرُّءْيَا﴾ [60]، و﴿ءَاسْجُدُ﴾ [61]، و﴿أَرَءَيْتَكَ﴾ [62] لا تخفى.

﴿لَئِنْ أَخَّرْتَنِ إِلَىٰ﴾ [62] يُزاد[4] للجميع.

= كذا اطْمَأَنُّوا أفأَصْفيكُمْ..... .....

ص: 54، البيت: 49، 50. قال الخباز: «أخبر - رحمه الله - أن ﴿اطْمَأَنُّواْ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَرَضُواْ بِالْحَيَوٰةِ الدُّنْيَا وَاطْمَأَنُّواْ بِهَا﴾ تسهيلُ همزتِه أيضاً منسوبٌ لغير التعريف... وكذلك ما عُطِف عليه؛ وهو قوله تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم﴾». بذل العلم والودّ ص: 156.

(1) انظر: التعريف ص: 50.

(2) الآية: [5].

(3) في هامش الأصل: ﴿فُلْ كُونُواْ حِجَارَةً﴾.

(4) «يزاد» كُتِبت في هامش النسخة الأصل، وعليها «صح»، وفي ت و س: «الزيادة».

(د):

لنـــــافعٍ زَوائـــــدٌ في الوصْـــــلِ .....

إلى أن قال:

....لَـــــئِنْ أخَّـــــرْتَنِ[1]

(ف):

وكُلُّ مـــــــا لنـــــــافعٍ..... .....البيـــــــــــت[2]

﴿أَعْرَضْتُمْ﴾ [67]، و﴿اَمِنتُمْ﴾ [68] بارزان.

ي: ﴿وَكِيلًا﴾ [54]، ﴿رَحِيماً﴾ [66]، ﴿وَكِيلًا﴾ [68].

ربـع[3]

﴿وَإِذاً لاَّتَّخَذُوكَ﴾[73] وبابـه، و﴿مِن رُّسُلِنَا﴾[77] وبابـه، ﴿مِّمَّنْ خَلَفْنَا﴾[70] الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

---

(1) ونصُّه:

لنـــــافعِ زوائـــــدٌ في الوصـــــلِ مِـــــنْهُنَّ زائـــــدٌ ولامُ فِعْـــــلِ

أوَّلُهُـــــنَّ ومَـــــنِ اتَّـــــبَعَنِ وَقُـــــلْ ويـــــاتِ لا لَـــــئِنْ أخَّـــــرْتَنِ

ص: 70، البيت: 212، 213.

(2) والبيت بتمامه:

وكـــــلُّ مـــــا لنـــــافعٍ في الـــــدُّرَرِ مِـــــنْ زائـــــدٍ فكلُّهـــــمْ بـــــهِ حَـــــرِ

ص: 58، البيت: 97.

(3) في هامش الأصل: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾.

﴿وَقُل رَّبِّ﴾ [80]، ولفظ: ﴿جَآءَ﴾ [81]، و﴿شَيْـًٔا﴾ [74]، و﴿مَّأْوِيٰهُمْ﴾[97]، و﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [98] لا تخفى.

﴿وَنَبِّئْ﴾ ههنا [83] وفي الشورى[1] تُتْلى بِستَّة أوجه لأبي يعقوب، وهي لا تخفى.

وفي ذلك قلتُ:

ونحوُ نَبِّئْ يُتْلى بِستَّةِ أوجُهٍ ... لأزرقِ المِصْريِّ قُلْهُ لِمَنْ تَلا

والأصولُ تَقدَّمتْ.

ي: ﴿سَعِيراً﴾ [97].

حزب[2]

﴿أَجَلًا لاَّ رَيْبَ﴾ [99] وبابه، و﴿مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الكهف:16] الغنةُ لا تخفى.

﴿هَـٰٓؤُلَآءِ الا﴾ [102] حُكم الهمزتَيْن لا يخفى.

﴿جَآءَ﴾ [104]، و﴿جِيْئَنَا﴾ [104] الإمالةُ والتحقيق بارزان.

﴿أَيّاً مَّا تَدْعُواْ﴾ [109] إذا اختُبِرته في الوقف فعلى لفظ: ﴿مَّا﴾ تَقِفُ للجميع.

وفي ذلك قلتُ:

وَقِفْ لَدى اخْتِبارٍ في أَيًّا مَّا ... لنافِعٍ على الأخيرِ رَسْمَا

(1) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، والصوابُ أنها في سورة فُصِّلَتْ [50].

(2) في هامش الأصل: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ﴾.

﴿فَأْوُۥٓاْ إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ [16] رُواةُ ورشٍ فيهِ على ثلاثة أقسام:

قِسمٌ يُحقِّق الهمزة: وهو أبو يعقوب.

وقسمٌ يُخَفِّفها: وهو الأصبهاني.

وقِسمٌ بالخلاف: وهو عبدُ الصَّمَد، والروايةُ لهُ بِوجهَيْن معَ تقديمِ التَّحقيق، وقد تقدَّم هذا، وعيدَ تمريناً.

ي: ﴿لَفِيفاً﴾ [الإسراء:104]، ﴿خُشُوعاً﴾ [الإسراء:108]، ﴿هُدىً﴾ [13]، ﴿مَّرْفِقاً﴾ [16].

ربع[1]

﴿بُنْيَٰنٌ رَّبُّهُمْ﴾ [21] وبابه الغنةُ لا تخفى.

﴿وَلَمُلِّيْتَ﴾ [18] يُبدِلُهُ الأصبهاني على قاعدته[2].

﴿قُل رَّبِّى﴾ [22] يُظهِر اللام الواسطي وابن المسيَّبي، ويُدغِم مَن عداهما[3].

قال **(ف)**:

وبَلْ وقُل لِلرَّا كحُكمِ الفارطِ .....البيت[4]

=

قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 358.

(1) في هامش الأصل: ﴿وَتَرَى ٱلشَّمْسَ﴾.

(2) انظر: التعريف ص: 49.

(3) المصدر السابق ص: 65.

(4) والبيتُ بتمامه:

وبَلْ وقُل لِلرَّا كحُكمِ الفارطِ لابنِ المسيَّبيِّ ثم الواسِطي

ص: 55، البيت: 71.

ثم:

....فـــــــاعمَلنْ.....الخ[1]

﴿أَنْ يَّهْدِيَ﴾ [24] بزيادةِ الياء للجميع، وكذا: ﴿فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِ﴾ [17][2].

(د):

والـــــمُهْتَدِ الإسراءِ والكَهْـــفِ وأنْ يَهْـــــدِيَنِ.....البيـــــت[3]

(ف):

وكلُّ مـــــا لنـــــافعٍ في الدُّرَرِ مِـــن زائِـــدٍ.....الـــخ[4]

لفظ: ﴿شَآءَ﴾ [29] لا يخفى، والأصولُ تقدَّمت.

ي: ﴿رُعْباً﴾ [18]، ﴿أَحَداً﴾ [19]، ﴿مَّسْجِداً﴾ [21]، ﴿أَحَداً﴾ [23].

---

(1) والبيت بتمامه:

فـإن فهمـتَ وجـهَ تفصـيلِ الـذَّهبْ للـدُّرِّ فـاعمَلَنْ بمفهـومِ اللَّقـبْ

ص: 51، البيت: 15.

(2) انظر: التعريف ص: 97.

(3) والبيت بتمامه:

والـــمُهْتَدِ الإسراءِ والكهـــفِ وأنْ يَهْـــدِيَنِ بهـــا ونَبْـــغ يُـــونِيَنْ

ص: 70، البيت: 214.

(4) والبيت بتمامه:

وكـــلُّ مـــا لنـــافعِ في الـــدُّرَرِ مِـــن زائـــدٍ فكلُّهـــمْ بـــهِ حَـــرِ

ص: 58، البيت: 97.

نصف[1]

﴿مَّثَلًا رَّجُلَيْنِ﴾[32] وبابه، و﴿ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾[35] وبابه، و﴿ثِيَاباً خُضْراً﴾[31] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [33] في الوقفِ وجهان للأزرق كما تَقدَّم[2].

﴿لَّكِنَّا﴾ [37] بإثباتِ الألف في الحالَيْن لإسحاق[3]، والباقونَ في الوقف ليس إلاَّ[4].

وفي ذلكَ قُلتُ:

لكِنَّا في الكَهْفِ بإثباتِ الأِلِفْ وقفاً وفي الوَصْلِ بِحذفِها عُرِفْ
إلا المسيَّبيْ فقدْ أثْبَتَها وصلاً ووقفاً حُكْمُها قَدِ انْتَهى

قال **(ف)**:

وَمُدَّ للمُسَيَّبيْ في الكهفِ .....البيت[5]

﴿مَا شَآءَ﴾ [38]، و﴿جِيْءَ﴾ [47] بارزان.

---

(1) في هامش الأصل: ﴿إِنَّ ٱلذِينَ ءَامَنُواْ﴾.
(2) انظر: الآية [23] من سورة الإسراء.
(3) إسحاق المسيَّبي.
(4) انظر: التعريف ص: 97.
(5) والبيتُ بتمامه:
وَمُدَّ لِلمُسَيّبيْ في الكهفِ لكنَّا والوقفُ بغيرِ خُلفِ
ص: 60، البيت: 126.

﴿إِن تَرَنِ﴾ [38] يَزيدُه مَن عدا يوسف[1] وعبد الصَّمد[2].

قـال (د):

وزادَ قـــــــالونُ لَهُ إنْ تَـــــــرنِ ..... [3]

وفي ضمنِه أن ورشاً لا يزيده[4].

ثم خصَّصَه وشرَّك مع قالون غيره (ف) بقوله:

وذا وحِـــــــرْمِيُّهُمُ إنْ تَـــــــرَنِ ..... [5]

ثم:

..... فـــاعمَلنْ بمفهـــومِ اللَّقـــبْ

والإشـارة بقوله: «ذا» تَعودُ للأسَدي[6].

---

(1) الأزرق.

(2) قال الداني: «وقرأ ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصَّمَد: ﴿إِن تَرَنِ أَنَآ أَقَلَّ مِنكَ﴾ بحذف الياء في الحالَين، وقرأ الباقون وورش في رواية الأصبهاني بإثباتها في الوصل خاصة». التعريف ص: 97.

(3) والبيتُ بتمامه:

وزادَ قـــالونُ لَـــهُ إنْ تَـــرنِ واتَّبِعـــونِ أهـــدِكُمْ في الـمُـــؤْمِنِ

ص: 71، البيت: 218.

(4) في ت و س: «لا يزيد».

(5) والبيت بتمـامه:

وذا وحِـــــرْمِيُّهُمُ إنْ تَـــــرَنِ واتَّبِعـــونِ أهـــدِكُمْ في الـمُـــومِنِ

ص: 58، البيت: 106.

(6) انظر: بذل العلم والودّ ص: 226.

ي: ﴿أَحَداً﴾ [46]، ﴿مَّوْعِداً﴾ [47].

ربع[1]

﴿مَّوْعِدٌ لَّن يَّجِدُواْ﴾ [57] وبابه الغنةُ لا تخفى.

﴿إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰ﴾ [54] الإظهار والإمالة في البابَيْن بارزان.

﴿هُزُوًا﴾ [55] يُسكن الضم الأنصاري[2]، وقد تقدَّم[3].

﴿أَرَءَيْتَ﴾ [62] الأخذُ بالتسهيل والبَدَل لأبي يعقوب، ولغيره بالتسهيلِ فقط، وقد تَقدَّم[4].

﴿مَا كُنَّا نَبْغِۚ﴾ [63]، و﴿عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِۦ﴾ [65] مُتَّفق على زيادتهما[5].

(ف):

وكلُّ مـــا لنـــافعٍ في الدُّرَرِ .....البيـــت[6]

﴿إِن شَآءَ ٱللَّهُ﴾[68]، و﴿ذِكْراً﴾[69]، و﴿إِمْراً﴾ [70] الإمالةُ والتفخيم والترقيق جَليَّات.

---

(1) في هامش الأصل: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾.

(2) انظر: التعريف ص: 77.

(3) انظر: الآية [66] من سورة البقرة.

(4) انظر: الآية [41] من سورة الأنعام.

(5) انظر: التعريف ص: 97. وفي ت: «زيادتها».

(6) والبيت بتمامه:

وكلُّ ما لنافعٍ في الدُّرَرِ مِنْ زائدٍ فكلُّهمْ بهِ حَرِ

ص: 58، البيت: 97.

﴿جِيئْتَ﴾ معا[1] [70][73] لا تخفى.

﴿نُّكُرًا﴾ هنا [73][85]، وفي الطلاق [8] بإسكان الكاف للأنصاري، وبِضَمِّها في الثلاثة للباقين، وأجمَعوا على ضَمِّها في القمر [6][2]، ومنهُ احتَرَز (ف) باشتراطه النَّصبَ حيثُ قال:

ثـــمَّ سُـــكونُ نُكُـــراً إن نُصِـــبا .....البيـــــــــــت[3]

وابن أبي[4] كثيرهم هو: إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير[5] الأنصاري.

قال الزَّرْوالي: «وكان شَيخُنا يُخبرنا بأن النون من: ﴿نُّكُرًا﴾ [73] هو نِصفُ القرآن الأول، والكاف والرَّاء مِن[6] نصفه الآخر؛ باعتبارِ عَدَد الحروف، وأما باعتبارِ الآي فقوله تبارك وتعالى في سورة الحج: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ ٱخْتَصَمُوا۟﴾ [19] إلى قوله: ﴿وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنْ حَدِيدٍ﴾ [19]؛ فهذا نصفهُ في الآي؛ لأن بعضَ آيات النِّصفِ الأول أطول مِن آي النِّصفِ الثاني»[7]. انتهى بلفظه.

---

(1) «معا» ساقطة من ت و س.

(2) انظر: التعريف ص: 97.

(3) والبيت بتمامه:

ثـــمَّ سُـــكونُ نُكُـــراً إِنْ نُّصِـــبا لابْـــنِ أبي كثـــيرهمْ قَـــدْ نُسِـــبا

ص: 60، البيت: 127. قال في كفاية التحصيل: «واحترز بقوله: «إن نُّصِبا» من المجرور؛ وهو ما وقعَ في القمر». ص: 430.

(4) «أبي» ساقطة من ت و س.

(5) في ت و س: «بكر» بدل: «كثير»، وهو خطأ.

(6) في ت و س: «هو» بدل: «من».

(7) ونصُّ الزروالي كما وقفتُ عليه في سورة الكهف والحج في كتابه تقريب النشر: «فائدة: أخبرني الشيخ بأن

وإلى هذا أشارَ بعضهم بقوله:

[ونِصْفُ ما فيهِ مِن الحروفِ ... النُّون مِن نُكْراً بكَهْفٍ يُوفِ
وقيلَ: كافُهُ، وقيلَ: الفاءُ مِنْ ... وليَتلَطَّفْ ذي ثَلاثٌ يا فطِنْ
ونِصفُ ءاياتِهِ يَأفِكونَ ... في الشُّعراءِ فاسمعِ التَّبْيينَ
وَنِصْفُ عَدِّ السُّورِ الحديدْ ... والبَا وَعَشْر حزبُهُ بِلا مَزيدْ
وآيُهُ مِنَ الألوفِ سِتَّةُ ... مَعْ خَمسَةٍ مِن المبينِ تَثْبُتُ][1]

ي: ﴿مَّوْبِقاً﴾ [51]، ﴿مَّوْعِداً﴾ [58].

حزب[2]

﴿مِن لَّدُنِي﴾[75] وبابه، و﴿رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾[81] وبابه، و﴿سَفِينَةٍ غَصْباً﴾[78] الإخفاءُ والغنَّةُ بارزان.

﴿فَانطَلَقَا﴾ [76] بالتفخيم لأبي يعقوب، وبالترقيق لمن عداه كما تقدَّم[3].

=

آخر هذا الجزء هو نصف القرآن في الأحزاب، وأما في الآي فيأتي بسورة الحج إن شاء الله». ل: 120/ ب. وقال في سورة الحج بعد قوله تعالى: ﴿وَلَهُم مَّقَٰمِعُ مِنْ حَدِيدٍ﴾: «فائدة: هذا آخر نصف القرآن في الآي الموعود به في نصف الحروف بسورة الكهف، على ما حدَّثني به الشيخ رحمه الله». ل:133/ أ.

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س، وفي النسخة الأصل طمسٌ يُقدَّر بسطرَين وثلاث كلمات. ولم أقف عليها.

(2) في هامش الأصل: ﴿قَالَ أَلَمَ اَقُل لَّكَ﴾.

(3) انظر: التعريف ص: 74. وقد ورَدَتْ هذه اللفظة كذلك في الربع الذي قبلَ هذا في الآية: [70] و[73]، ولم يتعرَّض المؤلِّف لذكرها فيه، والحكمُ في الجميع واحد.

﴿شِيبًا﴾ [76]، و﴿عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [76] وبابه الإبدال[1] والصِّلَة بارزان.

﴿ذِكْرًا﴾ [82]، و﴿سِتْرًا﴾ [87] وجهان في الراء؛ التفخيم والترقيق للأخوين كما تقدَّم[2]، و﴿ذِكْرًا﴾ [69] تَقدَّم آنفاً[3].

﴿جَاءَ وَعْدُ رَبِّي﴾ [94]، و﴿لِلْكَافِرِينَ﴾ [98] الإمالةُ في البابَيْن لا تخفى.

﴿فِطْرًا﴾ [92] بالتَّفخيم ليسَ إلَّا عملا بقولِ (د):

إلا إذا سَكَنَ ذو اسْتِعلاءِ بَيْنَهُما.....[4]

وفي الزَّرْوالي[5] ما نصُّه: «﴿هَذَا فِرَاقُ﴾ [77]، و﴿الصِّرَاطَ﴾ [الفاتحة:5]، ﴿وَالِاشْرَافِ﴾ [ص: 17]، و﴿إِعْرَاضًا﴾ [النساء:127] بتفخيم الراء المفتوحة قبلَ حرف الاستعلاء بأيِّ حركةٍ تحرَّك[6]، ولو حال بينها[7] وبينهُ ألف؛ لأنَّ حَيْلولَتَه كَلا حَيلولة، فلا قرارَ لهُ في الفم، ولم يَقَعْ في القرآن غير هذه الثلاثة؛ أعني: الضاد المعجمة، والطاء المهملة، والقاف، والله أعلم»[8]، انتهى. والأصولُ تقدَّمت.

---

(1) في ت و س: «البدل».

(2) انظر: الآية [199] من سورة البقرة.

(3) «آنفا» ساقطة من ت و س.

(4) والبيت بتمامه:

إلَّا إذا سَكَنَ ذو استِعلاءِ بينهما إلَّا سكونَ الخاءِ

ص: 63، البيت: 172.

(5) في ت و س: «وفي الزروالي أيضاً» بزيادة: «أيضاً».

(6) في ت و س: «تحركت»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق لمخطوط تقريب النشر.

(7) في ت و س: «بينهما»، وهو الموافق لمخطوط تقريب النشر.

(8) تقريب النشر ل: 120/ ب. ونهاية نصِّ الزروالي في تقريب النَّشر عند قوله: «كلا حيلولة»، أما قوله: «فلا قرار له في الفم» الخ، فلم أقِف عليه فيه.

ي: ﴿حُسْناً﴾ [84]، ﴿سَدّاً﴾ [90]، ﴿رَدْماً﴾ [91]، ﴿جَمْعاً﴾ [95].

ربع[1]

﴿مِدَاداً لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي﴾ [104] وبابه، و﴿نُزُلًا ۝١٠٧ خَٰلِدِينَ﴾ [103] وبابه الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿هُزُواً﴾ [101] يُسكن الزاي الأنصاري[2]، وَتقدَّم التنبيهُ عليه آنفاً[3].

﴿جِيئْنَا﴾ [104] التحقيقُ لا يخفى.

(1) في هامش الأصل: ﴿أَفَحَسِبَ ٱلذِينَ﴾.

(2) انظر: التعريف ص: 77.

(3) انظر: الآية [55].

سورة مريم عليها السلام مكية[1] (ضط)[2]

﴿كٓهيعٓصٓ﴾[1] قد[3] تقدَّمت مراتبُ المدِّ، وكذلك الوجهان في: (عَيْن).

قال الجعبري: «الوجهان نَقَلَهُما مَكِّي[4]؛ المدُّ والتوسط، وجهُ المدِّ لزوم السكون، والمد[5] مُتَمكّن، ووجهُ التَّوسط قصور حرف اللِّين لعدم المجانسَة عن حرف المدّ، ورجّح المدّ ابن مجاهد[6]، وهو رأيُ الناظم لقوله:

....والطولُ فُضِّلا[7]

فِراراً مِن التقاء الساكنَيْن، ورجَّح التوسيط[8] ابن غلبون[9]، وهو اختياري؛ لأنه [كافٍ][10] في تقديرِ الحركة»[11]. انتهى.

---

(1) قال ابن عطية: «هذه السورة مكية بإجماع إلا السجدة منها، فقالت فرقة: هي مكية، وقالت فرقة: هي مدنية». المحرر الوجيز 4/ 3. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية بإجماعهم من غير خلاف علمناه، وقال مقاتل: هي مكية غير سجدتها فإنها مدنية، وقال هِبَة الله المفسِّر: هي مكية غير آيتَيْن منها». زاد المسير 3/ 116.

(2) الضاد: تسعون، والطاء: تسعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 99 آية. انظر: التبيان ص: 204، والبيان ص: 181.

(3) «قد» ساقطة من ت و س.

(4) انظر: التبصرة ص: 68، 69، والكشف 1/ 67.

(5) في ت و س: «المد» بدون واو، والمثبَتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(6) انظر: السبعة ص: 406.

(7) والبيتُ بتمامه:

ومُـدَّ لـهُ عنـدَ الفـواتحِ مُشـبِعاً وفي عَـينِ الوجهـانِ والطُّـولُ فُضِّـلا

حرز الأماني ص: 15، البيت: 177.

(8) في ت و س: «التوسط»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(9) انظر: التذكرة 1/ 91.

(10) ما بين المعقوفتين من ت و س، وهو الموافق للمطبوع، وفي النسخة الأصل: «كان» بدل: «كاف»، وهو خطأ.

(11) كنز المعاني 2/ 559.

قلتُ: وبهما قرأتُ للجميع مع تقديم التوسط[1].

وأما الإمالةُ فأشارَ إليها[2] **(د)** بقوله:

وَرا وَهَا يَا ثُمَّ هَا طَهَ وَحَا .....البيت[3]

أي: لورش، ثم:

واقرأْ جميعَ البابِ بالفتحِ..... .....إلى آخر البيتين[4]

قال ابن الجزري: «والهاء من فاتحة مريم رواهُ كثير من المغاربة عن الأزرق بالفتح، وهو الذي في الهداية[5] والهادي[6] والتجريد[7]، وأحَد الوجهَيْن في الكافي[8]

---

(1) في ت: «مع تقديم التوسّط ثم الإشباع» بزيادة: «ثم الإشباع»، وفي س: «مع تقديم الإشباع والتوسّط». قال في أنوار التعريف: «وأما (عين) فبالوجهين؛ وهما التوسط والإشباع، مع تقديم الإشباع قرأتُ لجميع أهل العشر». ص: 45.

(2) في ت و س: «وأما حكم الإمالة فأشار إليه».

(3) والبيت بتمامه:

وَرَا وَهَا يَا ثُمَّ هَا طَهَ وَحَا وَبعضُهُمْ حا معَ ها يا فَتَحَا

ص: 61، البيت: 156.

(4) والبيتان بتمامهما:

واقرأ جميعَ الباب بالفتحِ سِوى هارٍ لقالونَ فمحضَها رَوى

وقدْ حَكى قَومٌ من الرُّواةِ تَقليلَ هَا يَا عنهُ والتوريةِ

ص: 61، البيت: 159، 160.

(5) انظر: شرح الهداية 1/ 97.

(6) انظر: الهادي ص: 175. وذكرَ أن لورش الفتح، وبَيْن بَيْن، وأن قراءته بالفتح، وذكرَ بَيْن بَيْن لنافع بتمامه. انظر: ص: 409.

(7) انظر: التجريد ص: 172.

(8) انظر: الكافي 2/ 430.

والتبصرة[1]، ورواها الآخرون عن الأزرق عنهُ بَـيْنَ بَـيْن، وهـو الذي في التَّيسـير[2] والشـاطبية[3] والتَّلخـيص[4] والكامـل[5] والتـذكرة[6]، والوجـه الثـاني في الـكافي[7] والتَّبْصِرة[8]»[9].

وقال في الياء: «أمالها عنهُ مَن أمالَ الهاء، وفتَحَ مَن فتَحَها»[10]، انتهى.

وقـال في الاقتصـاد: «قـرأَ نـافعٌ ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [1] الهـاء واليـاء بَـيْن الفـتح والإمالة»[11]، ونحوه في التَّيسير[12].

وذكـر في التعريـف[13] والمـوَضِّح[14] أنـه قـرأَ في روايـة الجماعة عن قـالـون بَيْنَ بَيْن[15].

---

(1) انظر: التبصرة ص: 255.

(2) انظر: التيسير ص: 424.

(3) قال الشاطبي:

وَذو الـرَّا لِـورشٍ بَـيْنَ بَـيْنَ ونـافِعٌ لـدى مـريمِ هـا يـا و حـا جيـدُهُ حَـلا

حرز الأماني ص: 59، البيت: 741.

(4) انظر: تلخيص العبارات ص: 118.

(5) انظر: الكامل 4/ 106.

(6) انظر: التذكرة 2/ 523.

(7) انظر: الكافي 2/ 430.

(8) انظر: التبصرة ص: 255.

(9) النشر 4/ 1286.

(10) المصدر السابق 4/ 1288، 1289.

(11) انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 485.

(12) انظر: التيسير ص: 424.

(13) انظر: التعريف ص: 70.

(14) الـمُوَضِّحُ لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة.

(15) ونصُّه: «واختلف عن نافع، فروى أصـحاب ورش عنـه غـير الأصـبهاني... الهـاء واليـاء بـين الفـتح

وقال أيضاً: «قرأتُ للجماعة[1] ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [1] بَيْن الفتح والإمالة، وحكى لي فارس بن أحمد[2] عن قراءته على عبد الباقي[3] بإخلاصِ فتحةِ الهاء والياء لهم»[4].

وإلى هذا أشارَ **(ف)** بقوله:

ثم بـ: هـا يـا الفـتحُ والتّقليـلُ لِكلِّهِمْ.....البيـــــــت[5]

قوله: «لكلهم» يُريد أصحاب الإمالة؛ وهم ستَّة، وَزيدَ معهم هنا المروزي.

وإذا فهمتَ هذا: فاعلم أن روايتنا فيهما[6] بوجهَيْن؛ الفتح والتقليل، مع تقديم الفتح[7] كما هو في النظم، يعني: لأصحاب الإمالة، وكذا المروزي، وأما أصحاب الفتح فليسَ لهم غيره، هكذا أخذنا في الطريقة العَشْرِيَّة، خِلافاً لما قالهُ الخبَّاز[8]، فانظُرْه.

=

والكسر، وكذلك قرأتُ في رواية الجماعة عن قالون». 2/ 540، 541.

(1) في ت و س: «قرأت الجماعة»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(2) هو: أبو الفتح فارس بن أحمد بن موسى بن عمران الحمصي الضرير، تقدَّمَت ترجمته.

(3) هو: أبو الحسَن عبد الباقي بن الحسَن بن أحمد بن محمد بن السَّقَّا، تقدَّمَتْ ترجمته.

(4) التعريف ص: 70.

(5) والبيت بتمامه:

ثـم بـ: هـا يـا الفـتحُ والتقليـلُ لكلِّهِـمْ ولْيَغـرمِ الكَفيـلُ

ص: 57، البيت: 84. قال الخباز: «قوله: «وليغرم الكفيل»... فإنَّ الكفيل هو ابن برِّي، لأنه أحالكَ عليه، كما أن الكفيل في غَيْبَته كغَيبة المكفول يغرَم هو». بذل العلم والودّ ص: 205.

(6) أي: في الهاء والياء.

(7) انظر: أنوار التعريف ص: 79، 80.

(8) ونصُّه: «أخبرَ ـ رحمه الله ـ أن الهاء والياء من قوله تعالى: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ فيهما خلاف لكلِّ القراء... وظاهرُ التعريف وكلام الشيخ ـ يقصد ابن غازي ـ أن الأصبهاني يميل؛ لأنه نسبَ الحكم للكلِّ». بذل العلم والود ص: 204، 205.

وإذا حَصَلَ هذا[1]: فتتَّجهُ في هذه الآية للأزرق ثمانية أوجه؛ السكت والوصْل بَيْن السورتين، والإمالة والفتح في: (ها يا)، والتوسُّط والإشباع في: (عَيْن)، فتَضربُ وجهَيْ السورة[2] في وجهَي: (ها يا) تَكُن[3] أربعة، فتضربُ الأربعة في وجهَيْ: (عين) تكن[4] ثمانية.

وكيفيةُ ذلك: أن تأتي بالسكتِ أولاً بين السورتين، وتأتي معه بالأربعة في: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [1]، فتأتي بوجهَيْ الفتح على نَسَق مع التوسط والإشباع في: (عين)[5] أيضاً، ثم بالوصل بَيْن السورتين، وتأتي معه بالأربعة، مُقدِّماً لوجهَيْ الفتح أيضاً مع التوسط والإشباع، ثم بوجهَيْ الإمالة معهما[6]، ولكن لا بُدَّ في هذهِ الأوجه الأربعة مِن إعادة مَدِّ[7] ﴿رَبِّهِۦٓ أَحَدًا﴾ [الكهف: 105]؛ لكي يحصل الوصل، ثم يُزاد لأخيه العُتَقي أربعة أوجه؛ وهي الفتح والإمالة مع التوسط والإشباع، مُقدِّماً لوجهَيْ الفتح، ثم بالأصبهاني؛ بوجهَيْ[8] التوسط والإشباع، ويَندَرجُ معه أهلُ الضمِّ، ووجهَيْ الفتح لأهل الإمالة، ثم تَعطف أهل الإمالة، فتحصل من ذلك أربعة، ثم المروزي بأربعة أيضاً، فالمجموعُ عِشرون ولا بُدّ، فافهم.

---

(1) في ت و س: «وإذا حَصل لك هذا» بزيادة: «لك».

(2) في ت و س: «فتضرب وجهي سكت السورة» بزيادة: «سكت».

(3) في ت و س: «تكون».

(4) في ت و س: «تكون».

(5) في س هنا زيادة: «ثم بوجهي الإمالة مع التوسط والإشباع في عَيْن أيضاً».

(6) في ت و س: «معهما أيضاً» بزيادة: «أيضاً».

(7) «مدّ» ساقطة من ت.

(8) في ت و س: «ثم بوجهي» بزيادة: «ثم».

تنبيه:

اعلم أن نون: (عين) عندَ الصاد في قوله: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [1]، وعندَ السِّين في قوله: ﴿عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: 1]، وكذلكَ نون: (سين) عند القاف في ذلك، وعندَ التاء في قوله: ﴿طسٓ تِلْكَ﴾ [النمل: 1] لا خلافَ بَيْن جميع القُرَّاء أنها مُخفاة غير مُدغمة في المواضع الأربعة.

قال في الإقناع: «قرأَ ورشٌ: ﴿يسٓ وَالْقُرْءَانِ﴾ [يس: 1]، و﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: 1] بإدغام النون في الواو فيهما، ويُبقي الغنَّة، فأما نون: ﴿عٓسٓقٓ﴾ [الشورى: 1]، و﴿طسٓ تِلْكَ﴾ [النمل: 1] فمُخفاةٌ عندَ الجميع»[1].

وقد أشارَ إلى هذا (ض) ـ رحمه الله ـ فقال:

والنونُ مِنْ أوَّلِ شُورى [مريمِ][2] وأوَّلِ النَّمْلِ فَخُذْ [مِنْ حكم][3]
لا بُدَّ فيهنَّ مِن الإخفاءِ لِكُلِّهِمْ قُلْهُ بِلا امْتِراءِ
قُبَيْلَ سينٍ مَعَ صادٍ ثمَّ قافْ[4] كذلكَ التاءُ أتَتْ بِلا خِلافْ
بِغُنَّةٍ واجِبَةٍ في الوَصْلِ لا بُدَّ مِنها عندَ أهْلِ الأَصْلِ
فَلا تَجوزُ عندَنا[5] الرِّوايهْ بِغَيْرِ غُنَّةٍ ولا الدِّرايهْ
وَسَبَبُ الغَفْلَةِ عَنها قَدْ عُلِمْ لكونها في الرَّسْمِ أمرٌ قَدْ عُدِمْ

---

(1) 1/ 245.

(2) ما بين المعقوفتين من ت و س، وفي النسخة الأصل: «مريما».

(3) ما بين المعقوفتين من ت و س، وفي النسخة الأصل طمس.

(4) في ت و س: «قُبَيل صادٍ ثم سينٍ معَ قافْ».

(5) في ت و س: «عنده».

فَوجَـــبَ التَّنْبيـــهُ عنهـــا في الأدا فَـاقرأْ بـهِ واعلَـمْ وقُلْـهُ مُرشِـدا[1]

﴿كٓهيعٓصٓ ذِكْرُ﴾ [1] بإظهارِ الدال مـن: ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [1] عنـدَ الذال مـن: ﴿ذِكْرُ﴾ [1] للجميع ما عدا ابن سَعْدان[2].

قال [(ف):

.....ودالَ صـــــادِ مَـــــرْيم لِنَجْـلِ سَـعْدانَ الإمـامِ العَلَـمِ][3]

يعني: بالإدغام[4].

﴿ٱلرَّأْسُ شَيْبٗا﴾ [3] إبدالُهُ لا يخفى.

﴿عَلَيْهِ يَوْمَ﴾ [14] الوَصْلُ[5] لا يخفى.

﴿لِأَهَبَ لَكِ﴾ [18] قرأهُ الحلواني وورشٌ بالياء، والباقون بالهمز[6].

---

(1) لم أقِفْ عليها.

(2) انظر: التعريف ص: 98.

(3) ص: 55، البيت: 73. وما بين المعقوفتين من ت و س، وفي النسخة الأصل: «قال د:

ودالَ صـــادِ مَـــرْيم لـــ: ذِكْـــرِ .....»

ص: 58، البيت: 137. وهو خطأ؛ لأن الواردَ بعده قول المؤلِّف: «يعني بالإدغام)»، وهذا الشَّطر من البيت معطوفٌ على الإظهار الوارد في قول ابن برِّي قبلُ:

وَأَظْهَـرَا نَخسِـفْ..... .....

ص: 58، البيت: 135.

(4) انظر: بذل العلم والود ص: 187.

(5) في ت و س: «بالوصل».

(6) انظر: التعريف ص: 98.

(د):

وَلأهَـــــبْ هَمَـــــزَهُ ....[1]

أي: قالون، وفي ضمنِه أن ورشاً لا يَهمِزه[2].

ثم خصَّصَه **(ف)** وشرَّك معه غيره فقال:

وَلأهَـــب بِّاليـــاءِ للحُلـــواني .....البيـــــــت[3]

قلتُ: والخلاف الذي ذكرهُ الشاطبي لقالون خاصٌّ بأبي نشيط[4]، وإن كان في الدُّرَر لم يَذكُرْ خِلافاً[5]، فقد ذَكَرَ [ع][6] الهمزَ عن قالون مِن روايةِ أبي نَشيط[7]، وذكرَ في جامع البيان أنه قرأهُ في رواية أبي نَشيط بالهمز، وقد رُوي عن قالون مِن طريق أبي نشيط بالياء[8].

---

(1) والبيت بتمامه:

وَلأهَـــــبْ هَمَـــــزَهُ والئِـــــى مـــــعَ لِـــــئَلاَّ في مَكـــــانِ اليـــــاءِ

ص: 74، البيت: 235.

(2) في ت و س: «لا يهمز».

(3) والبيت بتمامه:

ولأهـــــب بِّاليـــــاءِ للحُلـــــواني ولأبي ســـــــــعيدِهِمْ عُـــــــثْمانِ

ص: 60، البيت: 128.

(4) قال الشاطبي:

وهمـــزُ أَهَـــب بِّالْيـــا جَـــرى حُلْـــوُ بحـــرِهِ بخُلـــــــــفٍ.....

حرز الأماني ص: 68، البيت: 862. والباء من قوله: «بحره» رمز لقالون.

(5) انظر: بذل العلم والودّ ص: 260.

(6) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س.

(7) انظر: التعريف ص: 98.

(8) ونصُّهُ في جامع البيان: «وحدثنا عبد الله بن محمد، قال: حدثنا عُبَيد الله بن أحمد، عن قراءته على ابن

الـمِنْتَوْرِيّ: «ولم يَتعرَّض الناظم له[1]، واقتصَرَ على الهمز؛ لأنـه المشـهور، وبـذلك قرأتُ له»[2].

وليس في هذا الـجزء شيءٌ من الآي[3].

نصـف[4]

﴿مِن تَحْتِهَآ أَلاَّ تَحْزَنِى﴾ [23] وبابه، و﴿مِن رَّحْمَتِنَآ﴾ [53] الغنةُ لا تخفى.

﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾[22] لا يُمال؛ لأنه[5] رُباعي، وقد أخرجَه النـاظم بالمثـال حيثُ قـال:

وبـــــــابَ جـــــــاءَ..... .....[6]

=

بويان، عن أبي حسَّان، عن أبي نشيط، عن قالون: ﴿لِّأَهَبَ لَكِ﴾ بالياء، وقرأ البـاقون بهمـزة مفتوحـة على إخبار المتكلم... وبذلك قرأتُ في رواية القاضي وأبي نشيط والشَّحّام عن قالون». 2/ 254.

(1) أي: لذكر الخلاف.

(2) قال: «وبذلك قرأتُ له على شيخنا الأستاذ أبي عبد الله القيجاطي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وعلى غيره مـمَّن قـرأتُ عليـه، وبه آخذ». شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 778.

(3) انظر: تكميل المنافع ص: 178.

(4) في هامش الأصل: ﴿فَحَمَلَتْهُ﴾.

(5) «لأنه» ساقطة من ت.

(6) والبيت بتمامه:

وبـــــابَ جـــــاءَ قلِّلَـــــنْ وبـــــل زَّانْ لنجـــلِ عبـــدوسٍ ولابـــنِ سَـــعْدانْ

تفصيل عقد درر ابن برِّي ص: 56، البيت: 82.

والشاطبي حيثُ قال:

وكيـــــفَ الثُّـــــلاثي..... .....الخ[1]

﴿فَبَنَادِيهَا﴾ [23] يُمال لأصحاب الإمالة، ولا يُقال: مقرونٌ بالهاء، وقد تقدَّمَ التَّنبيهُ عليه.

﴿جِيئْتِ﴾ [26]، و﴿ءَاتِيَنِىَ﴾ [29] التَّحقيق والأوجُهُ السِّتَّة لا يخفيان.

﴿إِنِّى فَدْ جَآءَنِى﴾ [43] الإظهارُ والإمالةُ بارزان، والأصولُ تَقدَّمَتْ.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن الآي مقروناً بميم الجمع التي يَصِلُها الواسِطي[2].

ربع[3]

﴿مَاتِيّاً ۝٦١ لاَّ يَسْمَعُونَ﴾ [62] وبابه، و﴿نَسِيّاً ۝٦٤ رَّبُّ﴾ [65] الغنةُ لا تخفى.

﴿وَلاَ يُظْلَمُونَ﴾ [60] بتفخيم اللام لأبي يعقوب وحده[4]، وقد تقدَّم.

﴿وَرِءْياً﴾ [74] قرأَ ورشٌ بتحقيق الهمزة، والباقون بتشديد الياء مِن غير همز[5].

---

(1) والبيت بتمامه:

وكيـــفَ الثُّلاثـــي غـــيرَ زاغـــتْ بـــماضي أمِـلْ خـابَ خـافُواْ طـابَ ضـاقَتْ فَـتُجْمِلا

حرز الأماني ص: 26، البيت: 318.

(2) انظر: تكميل المنافع ص: 179.

(3) في هامش الأصل: ﴿فَخَلَفَ﴾.

(4) انظر: التعريف ص: 74.

(5) المصدر السابق ص: 98.

(د):

....وَرِيّـــاً بـــادِّغامٍ عيسَـــى[1]

وفي ضمنِهِ أنَّ ورشاً لا يُدغم.

ثم شرَّك (ف) معهُ غيره بقوله:

وَيـــاءَ رِءْيـــاً أدغَـــمَ الحـــرمِيُّ ..... [2]

ثم:

....فاعمَلنْ.....الخ[3]

فمن همَزَه فهو: مِن رُؤية العَيْن، ومن تَركه فيحتمل أن يكون مِن: ريِّ الشَّارب[4]؛ وهو الأظهر، فيكون أصله: «روْيا»، فاجتَمعت الواو والياء، وسُبِقَت

(1) والبيت بتمامه:

وَأبـــدَلَ الـــذِّيبُ وَبـــيرٍ بِـــيسَ ورشٌ وَرِيّـــاً بادِّغـــامِ عيســـى

ص: 54، البيت: 114.

(2) والبيت بتمامه:

ويـــاءَ رِءْيـــاً أدغَـــمَ الحِرمِـــيُّ ويوسُـــفٌ والعُتَقـــي النَّسِـــيُّ

ص: 54، البيت: 54.

(3) والبيتُ بتمامه:

فـإنْ فهمـتَ وجـهَ تفصـيلِ الـذَّهبْ للـدُّرِّ فـاعمَلَنْ بمفهـومِ اللَّقـبْ

ص: 51، البيت: 15.

(4) فحينئذٍ لا أصلَ له في الهمز.

إحداهما بالسكون، فَقُلِبت الواو ياء، وأُدغِمت الياء في الياء، فصار: «رِيّا»، الثاني: مِن الرُّؤية، وسهَّلهُ تخفيفاً[1].

﴿ءَاوَيْتَ﴾ [78]، و﴿ٱلْكِبْرِيَ﴾ [84]، و﴿جِيءَ﴾ [90] لا تخفى، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿عِزًّا﴾ [82]، ﴿ضِدًّا﴾ [83]، ﴿أَزًّا﴾ [84]، ﴿عَدًّا﴾ [85]، ﴿عَدًّا﴾ [95]، ﴿رِكْزًا﴾ [99].

(1) انظر: الكشف 2/ 91، 92.

سورة طه [مكية[1] قلد[2]]

[حـزب][3]

﴿تَذْكِرَةً لِّمَنْ يَّخْشٰى﴾ [2] وبابه، و﴿مِّن رَّبِّكَ﴾ [46] وبابه الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿طَٰهَٰ﴾ هذهِ السُّورةُ هيَ أوَّل السُّوَر الإحدى عَشرة[4] المشتَمِلة على فواصلِ[5] الآي؛ أي: رُؤوسها[6]، يُميلُها أبو يعقوب الأزرق معَ ذواتِ الرّاء إمالة صُغرى[7] مِن غيرِ خلاف، وما بَقِي فيها وفي غيرها مِن ذواتِ الياء التي تُمال للأزرق فيها الوجهان: الإمالةُ والفَتْح.

قال (د) مُستَثْنياً مِن ذواتِ الياء المختلف فيها ما نَصُّه:

---

(1) قال ابن الجوزي: «وهي مكِّية كلُّها بإجماعهم». زاد المسير 3/ 150. وقال القرطبي: «سورة طه مكية في قول الجميع». الجامع لأحكام القرآن 11/ 163.

(2) القاف: مائة، واللام: ثلاثون، والدال: أربعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 134 آية. انظر: البيان ص: 183، وحسن المدد ص: 365.

(3) ما بين المعقوفتين من ت و س، وفي النسخة الأصل طمس.

(4) وهي: طه، والنجم، والمعارج، والقيامة، والنازعات، وعبس، والأعلى، والشمس، واللَّيل، والضحى، والعلق.

(5) «فواصل» ساقطة من ت و س.

(6) في ت: «أي: رؤوس الآي، رؤوسها»، وفي ت و س بعدها زيادة: «يميلانها الأخوان إمالة كبرى، ويميلها أبو يعقوب... الخ».

(7) الإمالة الصُّغرى: أن تَنْحُوَ بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء قليلا، وذلك بأن يُؤتى بالحرف بين الفتح المتوسط، وبين الإمالة الشديدة، ويُقال لها أيضاً: التَّقليل، وَبَيْن بَيْن. انظر: جمال القراء 2/ 500، والنشر 4/ 1203، وشرح الدُّرَر اللوامع للمنتوري 1/ 449.

إلَّا رُؤوسَ الآي دُونَ هَـــــــاءِ .....البيـــــــــت[1]

أي: لا خلاف في إمالتِها بيْنَ بَيْن عن ورش مِن طريق الأزرق، ثم:

واقـرأْ جميـعَ البـابِ بـالفتحِ سِـوى هَـــــارٍ لقـــــالونَ.....[2]

ثم خصَّصَها (ف) وشرَّك معهما فقال:

وَقلِّلَـــن لِّلعُـــتَقي ويُوســـفِ .....[3]

ثم قـال:

ولـــهُما قَلِّـــلْ وعبـــدِ الـــرَّحمنْ .....

إلى قولـه:

إلا رُؤوسَ الآيِ ذاتِ الهـــــــاءِ .....البيـــــــــت[4]

---

(1) والبيت بتمامه:

إلا رُؤوسَ الآيِ دُونَ هَـــــــــاءِ وحـــرفَ ذِكْريهـــا لأجـــلِ الـــرّاءِ

ص: 60، البيت: 151.

(2) والبيت بتمامه:

واقـرأْ جميـعَ البـابِ بـالفتحِ سِـوى هـــارٍ لِّقـــالونَ فمحضَـــها رَوى

ص: 61، البيت: 159.

(3) والبيت بتمامه:

وَقلِّلَـــن لِّلعُتَقـــي ويُوســـفِ حـــم ثـــمَّ الكفـــرينَ كَـــيْ تَفـــي

ص: 56، البيت: 76.

(4) ونصُّه:

ولهـــما قلِّـــلْ وعبـــدِ الـــرَّحمنْ والواســطي والقــاضي وابــنِ سَــعْدانْ

بـــابَ نَـــرى وَرا الفـــواتح الفَتـــى رءا سَـــجى التوريـــةَ والجـــارِ مَتـــى

إلا رُؤوسَ الآي ذاتِ الهـــــــاءِ لا حـــرفَ ذِكريهـــا لأجـــلِ الـــرَّاءِ

ص: 56، البيت: 77، 78، 79.

ثم:

....فـــاعمَلَنْ بمفهـــومِ اللَّقَـــبْ

وقد نظمَ الأستاذُ المحقِّق[1] سيدي محمَّد بن يوسف[2] ـ رحمه الله ـ السُّوَر المذكورة فقال:

طـهَ وســالَ والضُّــحى الأعْلى العَلَــقْ والنَّجْمُ والشَّـمْسُ وَلَيْـلٌ ذو غَسَـقْ

وَزِدْ لهـــا عَـــبَسَ والقِيامَـــهْ والنَّـــازِعاتِ سَـــلْ بهـــا عَلامَـــهْ

بهـــا الفواصِـــلُ الـــتي تُمـــالُ ولا خـــلافَ عَـــنهُمُ يُقـــالُ[3]

واعلمْ أنَّ هذه السُّوَر عمَّت المختلف فيها، والمتَّفق عليها[4]، والمجاور لها وليسَتْ منها، والبعيد عنها.

والمختلف فيها تِسع كلمات: خمسٌ في سورة طه، وثِنْتان في النجم، وواحدة في العلق، وواحدة في: ﴿وَالنَّـٰزِعَـٰتِ﴾ [النازعات: 1][5].

---

(1) «المحقق» ساقطة من ت و س.

(2) التَّمْلِيّ، تقدَّمت ترجمته.

(3) كفاية التحصيل ص: 347.

(4) «عليها» ساقطة من س.

(5) قال ابن غازي: «هذه التِّسع مختلفٌ فيها، خمسٌ في سورة طه؛ مُبتداها لفظ: ﴿طَـٰهَـٰ﴾، و﴿مِّنِّى هُدىً﴾، و﴿زَهْرَةَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيا﴾، ﴿وَإِلَـٰهُ مُوسىٰ فَنَسِىَ﴾، ﴿وَلَقَدَ ٱوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسىٰٓ أَنِ﴾، واثنتان في النجم: ﴿عَن مَّن تَوَلّىٰ﴾، و﴿إِلاَّ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيا﴾، وواحدة في العلق: ﴿أَلذِى يَنْهىٰ ۝ عَبْداً﴾، وواحدة في النازعات: ﴿فَأَمَّا مَن طَغىٰ﴾». إنشاد الشريد ص: 266.

وقد أشارَ إليها (غ)[1] بقوله:

فَلَـــيْسَ مِـــن رؤوس آيٍ طَـــهَ ... لِـــمَنْ سِـــوى الكـــوفيِّ مُبتَـــداها
وَعكسُـــهُ مِـــنِّي هُـــدىً في الثُّنْيـــا[2] ... كـــذاكَ زَهْـــرَةَ الحيـــوةِ الدُّنْيـــا
ولفـــظ مُـــوسى فَنَسِـــيْ بمعـــزلِ ... لِغـــيرِ مَـــكِّيٍّ وغـــيرِ الأَوَّلِ
وألْـــغِ مُـــوسى أنْ وَمَـــنْ تَـــوَلَّى ... لِـمَنْ سِوى الشَّامِيْ الـرِّضَى الـمُعَلَّى
وعكســـهُ الدُّنيـــا الذي بـــهِ اتَّسَـــقْ ... كـــذا الذي يَـــنْهى بِســـورَةِ العَلَـــقْ
ومَـــنْ طَـــغى لِلْمَـــدَنِيِّ الأوّلِ ... والثـــانِي والمـــكِّيِّ دَعْـــهُ تَعْـــدِلِ[3]

والمتَّفق عليها مائتان وسِتّ وسِتّون كلمة، فمنها في سورة طه: تِسعٌ وثمانون آية، وفي سورة النجم: خمسٌ وخمسون آية، وفي المعارج: أربع آيات، وفي القيامة: عشر آيات، وفي النازعات: إحدى وثلاثون آية، وفي عبس: عشر آيات، وفي سَبِّح[4]: تِسْع عشرة آية، وفي الشمس: خَمْسَ عشْرة آية، وفي الليل: إحدى وعشرون آية، وفي الضحى: ثماني آيات، وفي العلق: تِسْع آيات.

وأنا ـ إن شاء الله تعالى ـ أذكرُ ما وقعَ في كلِّ سورةٍ منها لَفْظاً بعدَ لفظ.

فأمَّا ما في سورةِ طَهَ فهي قولهُ تعالى: ﴿لِتَشْقَىٰٓ﴾[1]، ﴿يَّخْشَىٰ﴾[2]، ﴿اِلْعُلَى﴾ [3]، ﴿إِسْتَوَىٰ﴾[4]، ﴿أَلثَّرَىٰ﴾[5]، ﴿وَأَخْفَى﴾[6]، ﴿اَلْحُسْنَىٰ﴾[7]، ﴿حَدِيثُ مُوسَىٰٓ﴾[8]، ﴿هُدَىٰٓ﴾[9]، ﴿يَـٰمُوسَىٰٓ﴾[10]، ﴿طُوًى﴾[11]، ﴿يُوحَىٰٓ﴾[12]، ﴿بِمَا تَسْعَىٰ﴾ [14]،

(1) يقصد بـ: (غ) الإمام ابن غازي رحمه الله.
(2) قال ابن غازي: «والثُّنْيا: الاستثناء». إنشاد الشريد ص: 266.
(3) إنشاد الشريد ص: 265. وانظر: حسن المدد ص: 235، 448، 500، 523.
(4) يقصدُ سورة الأعلى.

﴿فَتَرْدِىٰ﴾[15]،﴿بِيَمِينِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[16]،﴿أُخْرَىٰ﴾[17]،﴿أَلْقِهَا يَٰمُوسَىٰ﴾[18]، ﴿حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[19]،﴿ٱلْأُولَىٰ﴾[20]،﴿ـ ايَةً اخْرَىٰ﴾[21]،﴿ٱلْكُبْرَى﴾[22]، ﴿طَغَىٰ﴾[23]، ﴿سُؤْلَكَ يَٰمُوسَىٰ﴾[35]، ﴿مَرَّةً اخْرَىٰٓ﴾ [26]، ﴿مَا يُوحَىٰٓ﴾[37]، ﴿عَلَىٰ قَدَرٍ يَٰمُوسَىٰ﴾[40]، ﴿إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾[42]، ﴿أَوْ يَخْشَىٰ﴾[43]، ﴿يَّطْغَىٰ﴾ [44]، ﴿وَأَرَىٰ﴾ [45]، ﴿ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [46]، ﴿وَتَوَلَّىٰ﴾[47]، ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾[48]،﴿ثُمَّ هَدَىٰ﴾[49]،﴿ٱلْفُرُونِ ٱلْأُولَىٰ﴾[50]، ﴿وَلَا يَنسَى﴾[51]، ﴿شَتَّىٰ﴾ [52]، ﴿ٱلنُّهَىٰ﴾ [53]، ﴿تَارَةً اخْرَىٰ﴾ [54]، ﴿وَأَبَىٰ﴾[55]، ﴿بِسِحْرِكَ يَٰمُوسَىٰ﴾ [56]، ﴿سِوًى﴾ [57]، ﴿ضُحًى﴾ [58]، ﴿ثُمَّ أَتَىٰ﴾[59]، ﴿إِفْتَرَىٰ﴾[60]، ﴿ٱلنَّجْوَىٰ﴾[61]، ﴿ٱلْمُثْلَىٰ﴾[62]، ﴿إِسْتَعْلَىٰ﴾[63]،﴿أَوَّلَ مَنْ أَلْقَىٰ﴾[64]، ﴿أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾[65]، ﴿خِيفَةً مُّوسَىٰ﴾[66]، ﴿أَنتَ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[67]، ﴿حَيْثُ أَتَىٰ﴾[68]، ﴿هَٰرُونَ وَمُوسَىٰ﴾[69]، ﴿عَذَاباً وَأَبْقَىٰ﴾[70]، ﴿ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾[71]، ﴿خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ﴾[72]، ﴿وَلَا يَحْيَىٰ﴾ [73]، ﴿ٱلْعُلَىٰ﴾[74]، ﴿تَزَكَّىٰ﴾ [75]، ﴿وَلَا تَخْشَىٰ﴾ [76]، ﴿وَمَا هَدَىٰ﴾ [77]، ﴿وَالسَّلْوَىٰ﴾[78]، ﴿فَقَدْ هَوَىٰ﴾ [79]، ﴿ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ﴾ [80]، ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ [81]، ﴿لِتَرْضَىٰ﴾[82]، ﴿إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾[90]، ﴿أَبَىٰ﴾ [113]، ﴿فَتَشْقَىٰٓ﴾[114]، ﴿وَلا تَعْرَىٰ﴾ [115]، ﴿وَلَا تَضْحَىٰ﴾[116]، ﴿لَّا يَظْمَؤُا۟﴾[117]، ﴿فَغَوَىٰ﴾[118]، ﴿وَهَدَىٰ﴾[119]، ﴿مِّنِّى هُدًى﴾[120]، ﴿وَلَا يَشْقَىٰ﴾[121]، ﴿أَعْمَىٰ﴾ [122]، ﴿تُنسَىٰ﴾ [124]، ﴿وَأَبْقَىٰٓ﴾[125]، ﴿ٱلنُّهَىٰ﴾[126]، ﴿مُّسَمًّى﴾[127]، ﴿تَرْضَىٰ﴾[128]، ﴿ٱلدُّنْيَا﴾[129]، ﴿خَيْرٌ وَأَبْقَىٰ﴾ [130]، ﴿لِلتَّقْوَىٰ﴾[131]، ﴿ٱلْأُولَىٰ﴾[132]، ﴿وَنَخْزَىٰ﴾ [133]، ﴿وَمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ [134].

فإذا تقرَّرَ هذا؛ فاعلم أن قولهُ تعالى: ﴿لِتُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍۭ﴾ [14]، و﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَىْءٍ﴾ [49]، و﴿فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ﴾ [59]، و﴿فَالَ لَهُم مُّوسَىٰ وَيْلَكُمْ﴾ [60]، و﴿اَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ إِسْرِ﴾[76]، و﴿فَالُوا۟ يَٰمُوسَىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِىَ﴾[64]، و﴿فَرَجَعَ مُوسَىٰٓ﴾ [84]، و﴿أَلْقَى ٱلسَّامِرِىُّ﴾[86]، ﴿وَإِلَٰهُ مُوسَىٰ﴾[86]، و﴿فَتَعَلَى ٱللَّهُ﴾[111]، ﴿أَنْ يُفْضَىٰٓ﴾[111]، ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ﴾ [118]، و﴿حَشَرْتَنِىٓ أَعْمَىٰ﴾ [123] فإنَّ أبا يعقوب فيها على أَصْلِهِ

في ذواتِ الياء، وأبا عَمْرو يَفْتَح جميع ذلك؛ لأنَّهُ ليسَ برأس آية، ما عدا ﴿مُوسىٰٓ﴾ فإنهُ يَقرؤُهُ عَلى أصْلِهِ بين اللَّفْظَيْن[1].

وقد أشارَ إليها (ض) ـ رحمه الله ـ فقال:

وَهـاكَ مـا يُفـتَح للبَصْـريِّ ... مُلْتَبِسـاً بـالآيِ[2] يـا صَفِيِّـي
تُجْـزى وأَعْطـى فَتَـوَلَّى بالفـا ... ألْـقَى بِقَيْـدِ السَّـامِرِيِّ يُلْـفى
يُقْضَـى تَعَلَى وَعَصَـى وأعْـمَى ... آخرهـا وَقَبْـلَ أَنْ وَإمّـا[3]
وَقَبْـلَ وَيْلَكُـمْ وَغَضْبَـ وَرَدْ ... وفَنَسِـي كَحَشْـوِها يَـجٌّ[4] فَقَـدْ[5]

وسيأتي الكلام ـ إن شاء الله ـ على باقي المجاور للفواصلِ وليسَتْ مِنها باتِّفاقٍ في كلِّ سُورة مِن السُّوَرِ المذكورة كما ذكرنا هُنا، وقد ذَكرَها أيضاً الإمام ابن غازي رحمه الله، ونَصُّهُ فيها:

والجَـار لا تَأخُـذْ بِحُكْـمِ الجـارِ ... كـإذْ رَءا مِـن قَبْـلِ ذِكْـرِ النَّـارِ
أَعْطـى ثلاثـاً فَتَـوَلَّى ثـمّا ... تُجـزى وقَبْـلَ وَيْلَكُـمْ وإمّـا
وقَبْـلَ ءادمُ وقَـدْ والأنفُـسِ ... ومِـنْ وَيَغْشَـى بَعْـدَ إذْ فـاقتَبِسِ
أَوْحَى بِفـا أَوْلى بِغَـيْرِ فَـاءِ ... يَصْـلى وقَبْـلَ النَّفْـسَ والإقْنـاءِ

(1) انظر: النشر 4/ 1252، 1253.

(2) في ت: «بالياء» بدل: «بالآي».

(3) يقصد بقوله: «وقبل أنْ وإما» كلمة: ﴿موسى﴾ من قوله تعالى: ﴿﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسىٰٓ أَنِ ٱسْرِ﴾ [76]، و﴿قَالُواْ يَٰمُوسىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ﴾ [64].

(4) يريد بقوله: «يج» عدد الكلمات المشار إليها في الأبيات، فالياء: عشرة، والجيم: ثلاثة؛ فيكون عددها 13 كلمة.

(5) كفاية التحصيل ص: 351، 352.

وقَبْـلَ غَضْبَـانَ وَأَلْـقَى السَّـامِري[1] .....[2]

انتهى.

وجملتُها إحدى وعشرون كلمة فافهم. وهذا هو القِسْم الثَّالث.

والبَعيد عنها ما بَقِي، فلا يحتاج لتَقْييدهِ.

(غ): «أَحْرى الذي لَيْسَ مِنَ الـمُجاوِر؛ أي: هوَ أَوْلى ألا يؤخذ بحكـم الفواصـلِ إذ لم يُجاورها، فـاللّبْسُ فيـهِ مَـأمون؛ ومنـه: ﴿لا تَرىٰ فِيهَا عِوَجاً﴾ [104]، ﴿فَمَنِ

(1) في النسخة الأصل بعد كلمة: «السامري» طمسٌ بمقدار الشطر الثاني من البيت. قال ابن غـازي: «هـذه إحدى وعشرون كلمة مجـاورة للفواصـل وليسَـتْ منهـا باتفـاق، وهـي عـلى ترتيـب الـنظم: ﴿إِذْ رءا نَاراً﴾[طــه: 9]، ﴿أَعْطىٰ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [طــه: 49]، ﴿وَأَعْطىٰ فَلِيلًا﴾ [الــنجم: 33]، ﴿اَعْطىٰ وَاتَّقىٰ﴾ [اليل: 5]، ﴿فَتَوَلّىٰ فِرْعَوْنُ﴾ [طـه: 59]، ﴿لِتُجْزىٰ كُلُّ نَفْس﴾ [طـه: 14]، ﴿مُّوسىٰ وَيْلَكُمْ﴾ [طه: 60]، ﴿يَـٰمُوسىٰٓ إِمَّآ أَن تُلْقِيَ﴾ [طه: 64]، ﴿وَعَصىٰٓ ءَادَمُ﴾ [طـه: 118]، ﴿لِمَ حَشَرْتَنِيَ أَعْمىٰ وَقَدْ﴾[طه: 123]، ﴿وَمَا تَهْوَى ٱلاَنفُسُ﴾[النجم: 23]، ﴿لَقَدْ رأىٰ مِنَ ـايَـٰتِ﴾ [النجم: 18]، ﴿إِذْ يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ﴾ [النجم: 16]، ﴿فَأَوْحىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [النجم: 10]، ﴿أَوْلىٰ لَكَ﴾ [القيامة: 33]، ﴿ثُمَّ أَوْلىٰ لَكَ﴾ [القيامة: 34]، ﴿يَصْلَى ٱلنَّارَ﴾ [الأعلى: 12]، ﴿وَنَهَى ٱلنَّفْسَ﴾ [النازعات:39]، ﴿أَغْنِيٰ وَأَقْنِىٰ﴾ [الـنجم: 47]، ﴿مُوسىٰٓ إِلَىٰ قَوْمِهِۦ غَضْبَـٰنَ﴾ [طـه: 84]، ﴿فَكَذَٰلِكَ أَلْقَى ٱلسَّامِرِىُّ﴾ [طه: 86]، ولا يخفاكَ تَصوُّرها مِن النظم بعد». إنشاد الشـريد ص: 266، 267.

(2) المصدر السابق ص: 266. والشطرُ الأخير من البيتِ الأخير فيه غير مقرون بباقي الأبيات كما في المـتن، ونقلها ابن القاضي في الفجر الساطع 3/ 241 أيضاً كذلك؛ أي: من غير ذكرٍ للشطر الأخـير، والسـبب في ذلك اقتصارهم على محلِّ الشاهد، وقد أورده ابن غازي بعدَ أن نصَّ على المواضع التي أشـارَ إليهـا في النظم فقال: «وأشَرْنا إلى ثالثها بقولنا: أحْرى الذي ليسَ مِن المجاور»، فيكون البيت:

وَقبـــلَ غَضْـــبانَ وَألْقـــى السَّـــامِري أحْـــرى الـــذي لـــيسَ مِـــن الـــمُجاورِ

المصدر السابق ص: 268.

إِبْتَغَىٰ﴾ [المعارج: 31]، ﴿وَلَوَ ٱلْفَىٰ مَعَاذِيرَهُۥ﴾ [15]، و﴿بَلَىٰ قَـٰدِرِينَ﴾ [4] وما أشبهَ ذلك مما يَقَعُ في السُّوَر الإحدى عشرة غير مُجاورٍ لفواصلها»[1]. فافهم. والله الموفق.

﴿طَـٰهَٰٓ﴾ [1].

(د):

وَرَا وَهَا يَا ثُمَّ هَا طَهَ وَحَا ..... [2]

ثمَّ:

وَقَدْ رَوى الأزرقُ عَنْهُ المَحْضَا .....البيت[3]

ثمَّ:

وَاقرأْ جميعَ البابِ بالفتحِ سِوى .....البيت[4]

ثم شرَّك مع ورش غيره وخصَّصَه **(ف)**[5] بقوله:

---

(1) المصدر السابق ص: 268.

(2) والبيت بتمامه:

وَرَا وَهَا يَا ثُمَّ هَا طَهَ وَحَا وبعضُهُمْ حا معَ هَا يَا فَتَحا

ص: 61، البيت: 156.

(3) والبيت بتمامه:

وَقَدْ رَوى الأزرقُ عنهُ المَحْضَا فيهَا بِـ: هَا طهَ وَذاكَ أرْضَى

ص: 61، البيت: 158.

(4) والبيت بتمامه:

وَاقْرَأْ جميعَ البابِ بالفتحِ سِوى هارٍ لِّقالونَ فمحْضَها رَوَى

ص: 61، البيت: 159.

(5) «ف» ساقطة من ت و س.

كـــذاكَ هَـــا طَـــهَ لَهُ وَالعُـــتَقي .....البيـــــــــــت[1]

ثم:

....فـــاعمَلنْ بمفهـــومِ اللّقـــبْ

قوله: «لَهُ»، أي: لابن سَعْدان[2].

فَحصَلَ من هذا: أنَّ أبا يعقوب أمالَ الهاء إمالةً مَحْضَة، وأنَّ عبد الصَّمَد وابن سَعْدان أمالاها بَيْنَ بَيْن، وأنَّ مَن بَقِي ليسَ له إلَّا الفتح[3]، وهكذا قرأتُ.

ابن الجزري: «اختُلف عن الأزرق عن ورش، فالأكثرون على إمالتِها مَحْضاً، وهو الذي في **(ش)**[4] والتَّيْسير[5]». إلى أن قال: «وإمالته الأخرى[6] عنهُ بَيْنَ بَيْنَ، وهو الذي في المفيد[7] والتَّجريد[8] مِن قراءتهِ على عبد الباقي»[9]، فانظره.

---

(1) والبيتُ بتمامه:

كـــذاكَ هَـــا طَـــه لَـــهُ والعُتَقـــي والمحـــضُ لِـــلأزرقِ دونَ مَـــنْ بَقـــي

ص: 57، البيت: 83.

(2) انظر: بذل العلم والود ص: 203.

(3) انظر: التعريف ص: 99.

(4) قال الشاطبي:

وكَـمْ صُـحْبةٍ يـا كـافَ والخلـفُ يـاسرٌ وهـا صِـفْ رِضـاً حُلـواً وتحـتُ جنًـى حَـلا

حرز الأماني ص: 58، البيت: 739. قالَ ابن سكَن الأندلسي: «وقوله:... «وتحتُ» يعني: الهاء من: ﴿طَهٰ﴾ أمالها ورش وأبو عمرو... والرمزُ في الجيم والحاء». المُهَنَّد القاضِبي ص: 598.

(5) انظر: التيسير ص: 429.

(6) في ت: «وأماله الآخرون»، وفي س: «وإمالة الأخرى».

(7) انظر: المفيد ص: 397، 398.

(8) انظر: التجريد ص: 179.

(9) ونصُّ ابن الجزري: «وروى بعضهم عنه بيْنَ بَيْن، وهو الذي في تلخيص أبي مَعْشر، والوجه الثاني في

ومذهبُ الحُصريّ الفتح، وإليه أشارَ بقوله:

إمالةُ وَرشٍ كلُّها غيرُ مَحْضَةٍ سوى الهاءِ مِنْ طَهَ وللفتحِ أسْتَجْري[1]

وذكرَ الشيخ[2] أنهُ رُوي عن ورش الفتح، ثم قال: «وبالإمالة قرأتُ على أبي الطَّيِّب»[3].

وقد أشارَ القَيْسِيّ إلى الأوجه الثلاثة بقوله:

لِعُثمانَ في طَهَ ثلاثةُ أوجُهٍ الاِضجاعُ والتَّقليلُ والفَتحُ مَعْ قَصْرِ
والاَوَّلُ مُختارٌ وذاكَ الذي رَوى الاَزرقُ عَن عُثمانَ خُذها بِلا هُجْرِ[4]

﴿وَهَلَ اَتيكَ﴾ [8] بالوجهَيْن لأنهُ حَشْوٌ.

قال (غ):

والحشوُ كـ: اجتَباهُ غيرُ رَأسِ إلا بـ: ها في السّمكِ أو في الشَّمسِ[5]

=

الكافي، وفي التجريد أيضاً مِن قراءته على عبد الباقي». النشر 4/ 1286، 1287. ولم يذكر المفيد.

(1) القصيدة الحصرية ص: 121، البيت: 132.

(2) هو: مكي بن أبي طالب القيسي.

(3) ونصُّه: «وقد رُوي عن ورش الفتح، وبالإمالة قرأتُ لورش على أبي الطيب رحمه الله». التبصرة ص:258.

(4) قصيدة الأجوبة المحققة، ونَصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 450.

(5) إنشاد الشريد ص: 270. قال ابن غازي مُعلِّقاً على البيت: «أي: ما كانت ألفه القابلة للإمالة حشواً بضمير اتَّصل بها فهو غير رأس آية في السُّوَر الإحدى عشرة، إلا المصحوب بهذا اللفظ الذي هو: «ها»، في سورة السّمك؛ وهي النازعات من: ﴿بَنَيٰهَا﴾ إلى: ﴿أَرْسَيٰهَا﴾، ومن: ﴿مُرْسَيٰهَا﴾ إلى آخرها، وفي سورة ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَيٰهَا﴾ كلها، ومن هنا يخرج ﴿اَجْتَبٰهُ﴾ [طه: 119] كما مثَّلنا، و﴿فَأَلْهَمَهَا﴾ [طه: 19]... وما أشبهَ ذلك، واحترزنا بقولنا: «إلا بـ: ها» من ضمير غير المؤنث نحو: ﴿إِذْ نَادَيٰهُ﴾ في النازعات». ص: 270.

﴿إِذْ رءا نَاراً﴾ [9] أوجههُ الثلاثة لا تخفى.

﴿فَقَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوٓاْ﴾ قرأهُ المسيَّبي هنا [9] وفي القصص [29] بضمّ الهاء في الوَصْل ضَمّة مُخْتَلَسَة[1].

(ف)[2]:

وهـــا لأهْلِـــهِ امْكُثُـــوا بالضَّـــمِّ .....البيـــــــــــت[3]

ثم:

....فـــاعمَلَنْ بمفهـــومِ اللَّقَـــبْ

﴿أَتيهَا﴾ [10] حَشْوٌ.

﴿لِتُجْزىٰ﴾ [14] بالوجهَيْن للأزرق، وقد تقدَّمَ التَّنبيهُ عليها.

﴿وَلِيَ فِيهَا﴾ [17] بالفتح للأخوين[4].

قال **(د)** عاطفاً على الألفاظ التي سَكّنها قالون:

..... وَلِيَ فِيهَـــا مَـــن مّـــعِي في الظُّلَّـــةِ[5]

---

(1) انظر: التعريف ص: 99.

(2) (ف) ساقطة من س.

(3) والبيت بتمامه:

وهـــا لأهْلِـــهِ امكُثُـــوا بالضـــمِّ مَعـــاً لإسْـــحاقَ الْغزيـــرِ العِلْـــمِ

ص: 60، البيت: 129.

(4) انظر: التعريف ص: 100.

(5) والبيت بتمامه:

وَلْيُؤْمِنـــواْ بِـــى تُؤْمِنـــواْ لِى إِخْـــوَتِى وَلِيَ فِيهَـــا مَـــن مَّعِـــي في الظُّلَّـــةِ

ص: 69، البيت: 208.

وفي ضِمْنِه أنَّ ورشاً يَفْتَح.

ثم خصَّصَ (ف) الحكم لورش وشرَّك مع قالون غيره بقوله:

وَلِيَ فِيهَا مَن مَّعِي في الظُّلَّةِ لِلأوَّلَيْنِ.....[1]

ويعني بـ: «الأولين» يوسف والعُتَقي[2]، ثم:

....فاعمَلنْ بمفهومِ اللَّقَبْ

قال (ع): «وقرأَ ورش وحده في رواية أبي يعقوب وعبد الصَّمَد ﴿وَلِيَ فِيهَا مَآرِبُ أُخْرَىٰ﴾ [17] بفتح الياء»[3]، انتهى.

﴿فَأَلْفِيهَا﴾ [19] حَشْوٌ.

﴿وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ [31] بالصِّلَة لإسحاق وحدَه، والباقون بتركها.

قال (ع): «وقرأَ المسيَّبي وحده ﴿وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ [31] بصِلَة الهاء بواو، وقرأ الباقون بتركِ صِلَتِها»[4]، انتهى.

(ف):

..... ثمَّ لإسحاقَ وَأَشْرِكْهُ صِلاَ[5]

---

(1) والبيت بتمامه:

وَلِيَ فِيهَا مَن مَّعِي في الظُّلَّةِ لِلأوَّلَيْنِ وافْتَحنَّ إِخْوَتي

ص: 57، البيت: 92.

(2) انظر: بذل العلم والود ص: 213.

(3) ص: 100.

(4) ص: 99.

(5) والبيت بتمامه:

والوَصْلُ عنهُما بـ: يَاتِهْ فُضِّلا ثمَّ لإسحاقَ وأَشْرِكْهُ صِلاَ

ثمَّ:

....فـــــــــاعمَلَنْ.....الخ[1]

﴿سُؤْلَكَ﴾ [35]، و﴿جِيْئْتَ﴾ [40] البَدَل والتَّحقيق بارزان.

﴿أَعْطىٰ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [49] بالوجهَيْن للأزرق.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن الآي التي يَضُمُّها الواسطي[2].

ربــع[3]

﴿مَوْعِداً لَّن تُخْلَفَهُۥ﴾ [95] وبابه، و﴿مِّنْ خِلَفٍ﴾ [70] الغنةُ بارزة.

﴿أَجِيْئْتَنَا﴾ [56]، ﴿وَقَدْ خَابَ﴾ [60] التَّحقيقُ والإمالةُ بارزان.

﴿فَتَوَلّىٰ﴾[59]، و﴿مُّوسىٰ وَيْلَكُمْ﴾[60]، وكذا: ﴿يَٰمُوسىٰٓ إِمَّآ﴾[64] الوجهان فيها[4] لا يخفيان.

﴿فَالَ ءَاْمَنتُمْ لَهُۥ﴾ [70] كلُّهم على قراءته بالاستفهام وتَسهيل الثانية وإبدال

=

ص: 52، البيت: 26.

(1) والبيت بتمامه:

فـــإنْ فهمـــتَ وجـــهَ تفصـــيلِ الـــذَّهبْ للـــدُّرِّ فـــاعملَنْ بمفهـــومِ اللّقـــبْ

ص: 51، البيت: 15.

(2) انظر: تكميل المنافع ص: 190.

(3) في هامش الأصل: ﴿مِنْهَا خَلَفْنَٰكُمْ﴾.

(4) في ت: «فيهما».

الثالثة، ويزيد العُتَقي عليهم بقراءة الخبَر[1]؛ وهو أن يُسقِط الهمزة الأولى، ويُحقِّق الْمُسَهَّلة، فتحصَّل له وجهان، وبهما قرأتُ مع تقديم الخبر؛ لأنهُ المشهورُ عنه[2]، وراجِعْ ما تقدَّم في الأعراف[3].

تنبيه:

قال الخبَّاز عند قوله:

.....والخبرْ لِلْعُتَقي في ذي ثَلاثٍ اشْتَهرْ[4]

ما نصُّه: «أي اشتهر عنهُ هذا وَفشا، وليس المراد المشهور عنهُ الخبر، وغير المشهور الاستفهام، بل ليسَ له خلاف، كذا قال الشيخ»[5]، انتهى.

قال [ض][6]: بل الخلاف موجود، نصَّ عليه في(ع)[7]، وكذا جميع مَن تَكلَّم على هذا الفن[8]، وقد نَصَّ عليه في تَقييدهِ على هذه الطُّرُق، ونَصُّه: «وقرأ ورش في رواية عبد الصَّمد بخلاف عنه ﴿ءَأَمَنتُمْ﴾ في الثلاثة مواضع[الأعراف: 122]، [طه: 70]،

---

(1) انظر: التعريف ص: 87.

(2) انظر: أنوار التعريف ص: 53، 54.

(3) انظر: الآية [122] من سورة الأعراف.

(4) والبيت بتمامه:

أئِمَّةً لِلأوّلِينِ والخبرْ لِلْعُتَقي في ذي ثَلاَثٍ اشْتَهرْ

تفصيل عِقد دُرَر ابن برّي ص: 53، البيت: 35.

(5) بذل العلم والودّ ص: 135. ويقصدُ «بالشيخ» ابن غازي رحمه الله.

(6) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. وقد نقلَ المؤلِّف نَفْس كلامه هذا في كفاية التحصيل فقال: «وقول الإمام الخباز: «وليس المراد المشهور عنه الخبر، وغير المشهور الاستفهام، بل ليس له خلاف» فيه نظر، بل الخلاف موجود، نَصَّ عليه في التعريف، وكذا جميع مَن تَكلَّم عن هذا الفن». ص: 255. فجعلَ الكلام هنا له، وليسَ لـ: (ض)، وسيأتي نَصُّ كلام (ض).

(7) ص: 87.

(8) في ت و س زيادة: «انتهى».

[الشعراء: 49] و﴿ءَاْلِهَتُنَا﴾ في الزخرف [58]، وقد أخذنا فيها بالوجهَيْن للعُتَقي؛ الخبر والاستفهام، مع تقديم الخبر، والباقون على أصولهم»[1].

وقد ذكرَ الزَّرْوالي أيضاً الخلاف[2]، وكذلكَ (ص)، ونصُّه:

وأرْبَعَـــة الألفـــاظِ تَقـــرأُ مُخـــبِراً لِعُتْقٍ بها بالخُلفِ[3] دُونَكَ مـنهَلاَ[4]

﴿جَآءَنَا﴾ [71]، و﴿عَلَيْهِ﴾ مَعاً [72][79] الإمالة والصِّلَة بارزان.

﴿وَمَنْ يَّاتِهِۦ مُومِناً﴾ [74].

قال (ع): «وقرأَ ورش وإسماعيل بِصِلَة الهاء بيـاء في قـوله: ﴿يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: 74] و﴿لاَّ يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ﴾ [آل عمران: 74] إلى آخـرهنَّ، ثـم قـال: وقـرأ قـالون والمسيَّبي باختلاسِ كسرة الهاء في الجميـع، إلا في قـوله تعـالى في طَـهَ: ﴿وَمَنْ يَّاتِهِۦ مُومِناً﴾ [74] فإنَّ فارساً أقرأني لهما بصِلَة الهاء بياء»[5]، انتهى.

---

(1) ونصُّ ابن القاضي كما وقفتُ عليه في تقييده: «قوله تعالى: ﴿ءَاْمَنتُمْ﴾ في ثلاثة مواضع، و﴿ءَاْلِهَتُنَا﴾ في الزخرف أخذنا فيها بالوجهَيْن للعُتَقي؛ الخبر والاستفهام، مع تقديم الخبر، والباقون على أصولهم». ل: 3/ أ.

(2) ونصُّه: «﴿فَالَ ءَاْمَنتُمْ لَهُۥ﴾ متَّفق على قراءته بالاستفهام وتسهيل الهمزة الثانية وإبدال الثالثة، ما عدا عبد الصَّمد، فإنه له فيه وجهان؛ وجه كالجماعة، ووجه بالخبر، حيثُ ما وقعَ هذا اللفظ فَلَهُ فيه الخلاف». تقريب النشر ل: 126/ ب.

(3) في ت و س: «فالخلف»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(4) قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 357.

(5) ص: 82. ومن قوله: «قال (ع): وقرأ ورش وإسماعيل» إلى قوله: «فإنَّ فارساً أقرأني لهما بصِلَة الهاء بياء» ساقط من ت و س.

(د):

وَصِلْ بِطَهَ الْهَا لَهُ مِنْ يَأْتِهِ .....البيت[1]

ثم شرَّك (ف) مع قالون غيره[2]:

واقصُرْ لقالونَ وإسحاقَ مَعا .....

إلى قوله:

.....فُضِّلا .....[3]

وبالوجهَيْن قرأنا لهما؛ الصِّلة وعدمها، معَ تقديم الصِّلَة[4]، والباقون بالصِّلَة فَقط مِن غير خلافٍ على مفهومِ اللَّقَبْ.

و﴿آوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰٓ أَنِ﴾ [76] بالوجهَيْن للأزرق.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ من رؤوس[5] الآي التي يَصِلُها الواسطي[6].

---

(1) والبيت بتمامه:

وَصِلْ بِطَهَ الْهَا لَهُ مِنْ يَأْتِهِ على خِلافٍ فيهِ عَن رُّواتِهِ

ص: 45، البيت: 59.

(2) في ت و س زيادة: «بقوله».

(3) ونصُّه:

واقصُرْ لقالونَ وإسحاقَ مَعا يُؤَدِّهِ والأخواتِ جُمَعَا

والوصْلُ عنهُما بِـ: ياتِهْ فُضِّلاَ .....

ص: 52، البيت: 25، 26.

(4) انظر: أنوار التعريف ص: 31.

(5) «رؤوس» ساقطة من ت و س.

(6) انظر: تقريب النشر ل: 127/ أ.

نصف[1]

﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [85]، و﴿جَسَداً لَّهُۥ خُوَارٌ﴾ [86] وبابه، و﴿وِزْراً ۝٩٨ خَٰلِدِينَ﴾ [99] الغنة[2] لا تخفى.

﴿ٱبْطَالَ عَلَيْكُمْ﴾ [85].

(د):

والخُلْفُ في طالَ وَفي فِصالاَ .....الخ[3]

(ش):

وفي طالَ خُلْفٌ مَعْ فِصالاً..... .....الخ[4]

أي: لورش.

ثم خصَّصه **(ف)** بقوله:

والعُتَقي كيوسفٍ في اللَّامِ .....البيت[5]

---

(1) في هامش الأصل: ﴿وَمَآ أَعْجَلَكَ﴾.

(2) «الغنة» ساقطة من ت و س.

(3) والبيت بتمامه:

والخُلْفُ في طالَ وَفي فِصَالاَ وَفي ذواتِ اليَاءِ إنْ أمَالَا

ص: 66، البيت: 189.

(4) والبيت بتمامه:

وفي طالَ خُلفٌ مَعْ فِصالاً وعِندما يُسَكَّنُ وقفاً والمُفخَّمُ فُضِّلَا

ص: 29، البيت: 361.

(5) والبيت بتمامه:

والعُتَقي كيوسُفٍ في اللَّامِ مِنْ بعدِ صادِها بِلا إعْجامِ

ص: 57، البيت: 87.

فحصلَ من كلامه: أن الخلاف المذكور[1] خاصٌّ بالأزرق.

قال في الدُّرِّ النَّثير: «وذكرَ الحافظ في غير التَّيْسير الوجهَيْن، ورجَّحَ التَّغليظ[2]»[3]، انتهى.

وبالوجهَيْن قرأتُ معَ تقديم التَّغليظ وصلا، وبالتَّرقيقِ فقط وَقْفاً[4].

وفي ذلك قلتُ:

وخُلْفُ أَزْرقٍ في طَالَ مُطلَقا ... والأخذُ بالوجهَيْنِ ذا مُحقَّقا

وَصَدِّرَنْ تَغليظَهُ وإنْ تَقِفْ ... فَرَقِّقَن لَّهُ وَذا الحكمُ عُرِفْ

وقد أخذتُ[5] في غير هذه [الطريقة][6] بالتَّفخيمِ فقط، وإليه الإشارة بقول **(ض)** ـ رحمه الله ـ:

والخلفُ في طَالَ إذا وَصَلْتَا ... كذاكَ يا أخي إذا وَقَفْتَا

وَشَهَّروا التَّفخيمَ في الحالَيْنِ ... لِلأزرقِ المِصريِّ دُونَ مَيْنِ[7]

---

(1) في ت و س: «أن الخلاف المذكور (د) خاص» بزيادة: (د).

(2) قال في جامع البيان: «فإن حالَ بَيْن الصاد والطاء وبين اللام ألف نحو قوله: ﴿بِصَالًا﴾، و﴿أَنْ يَّصَّـٰلَحَا﴾، و﴿ٱبَطَالَ﴾ وما أشبهه فالتَّرقيق لأجلِ الفاصل الذي فَصَلَ بينه وبين اللام، والتغليظ لأجل قوَّة المستعلي، والتغليظ أوجَه». 1/ 397.

(3) 2/ 600.

(4) انظر: أنوار التعريف ص: 84.

(5) في ت و س: «أخذته».

(6) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س.

(7) لم أقف عليها.

تنبيه:

قال بعضهم: «لا بدَّ في الوقف على: ﴿طَالَ﴾ [الأنبياء: 44] مِن تفصيل، فمن اعتدَّ في الوصل بِفَصْلِ الألف ورقَّقَ كان ترقيقه في الوقف أحرى، ووقفَ بثلاثة أوجه، ومن[1] لم يعتدّ بِفَصْل الألف وفخَّمَ في الوصْلِ فَلا يَخْلُ[2] إمّا أن يعتدّ بسكون الوقف أم لا، فإن اعتدَّ بسكون الوقف رقَّقَ وَلزِمه الإشباع، وإن لم يعتدّ غلَّظ ولزِمه القَصْر، وكذا قالوا في الوقف على: ﴿ٱلْأَبْرَارِ﴾ [آل عمران: 193]، و﴿ٱلْأَخْيَارِ﴾ [ص: 46]، و﴿ٱلدَّارِ﴾ [الأنعام: 136] ونحوها، وما ذكر من الإشباع في طُرق والقصر في آخر هو الأَوْلى، وإلا فليسَ الجمع بين الاعتداد وعدمه بمشكل على ما هو عليه من الضَّعف فتأمَّله»[3]، انتهى.

وهنا سُؤال وجواب، وإن أردتَ الاطلاع عليهما فعليكَ بالفجر السَّاطع[4].

﴿أَلْقَى ٱلسَّامِرِيُّ﴾ [86] بالوجهَيْن للأزرق وقفاً.

﴿مُوسَىٰ فَنَسِيَ﴾ [86] بالوجهَيْن أيضاً.

---

(1) «ومن» ساقطة من س.

(2) في ت: «فلا يخلوا» وهو الموافق للمطبوع.

(3) الفجر الساطع 3/ 420.

(4) قال في الفجر الساطع: «وإليه أشارَ بعضهم بهذا السؤال:

أيا مَعشرَ القُرّاءِ إنيَ سَائلٌ بحرفٍ عَدِمتُ النصَّ فيهِ عنِ المَلا»

الخ الأبيات، ثم أوردَ ـ رحمه الله ـ جواباً لابن غازي في سبعة أبيات، ثم قال: «وأجابَ أبو العباس الدّفون بقوله:

جَوابُكمُ في الجعبريِّ محقَّقاً بِوقْفٍ وَوصْلٍ والسَّلامُ على المَلا»

3/ 420، 421.

﴿أَلاَّ تَتَّبِعَنِۖ أَفَعَصَيْتَ﴾ [91] قرأَهُ إسماعيل بفتح الياء في الوَصْل، فإذا وَقَفَ أثبَتَها ساكنة، والباقون بإسكانها في الوَصْل، فإذا وَقَفوا حَذَفوها[1].

قال (ف):

وغيرُ إسماعيلَ في تَتَّبِعَنْ .....البيت[2]

ثم:

....فاعمَلنْ بمفهوم.....الخ[3]

﴿وَلاَ بِرَأْسِيۖ﴾[92]، و﴿عَلَيْهِ عَاكِفاً﴾[95]، و﴿ذِكْراً﴾[97]، و﴿وِزْراً﴾[98] لا تخفى.

ي: ﴿مَّوْعِدِے﴾[4][85]، ﴿فَوْلَا﴾ [87].

ربع[5]

﴿إِنَّ هَـٰذَا عَدُوٌّ لَّكَ﴾ [114] وبابه، و﴿مِن رَّبِّكَ﴾ [127] وبابه الغنةُ لا تخفى.

---

(1) انظر: التعريف ص: 100.

(2) والبيت بتمامه:

وغيرُ إسماعيلَ في تَتَّبِعَنْ والفتحُ في هذا لَهُ في الوَصْلِ عَنْ

ص: 59، البيت: 108.

(3) والبيت بتمامه:

فإنْ فهمتَ وجهَ تفصيلِ الذّهبْ للدُّرِّ فاعمَلنْ بمفهومِ اللَّقبْ

ص: 51، البيت: 15.

(4) ﴿مَّوْعِدِے﴾ ساقطة من ت و س.

(5) في هامش الأصل: ﴿وَعَنَتِ ٱلْوُجُوهُ﴾.

﴿خَابَ﴾ [108]، و﴿ذِكۡرٗا﴾ [110] بارزان.

﴿فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ﴾ [111] كـ: ﴿أَلۡفَى ٱلسَّامِرِيُّ﴾ [86] وقفاً[1].

﴿أَنۡ يُقۡضَىٰٓ إِلَيۡكَ﴾ [111]، ﴿وَقُل رَّبِّ زِدۡنِي﴾ [111] بارزان.

﴿سَوۡءَٰتُهُمَا﴾ [118] الأوجه التِّسعةُ للأزرق لا تخفى[2].

﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ﴾ [118] أوجههُ الستَّةُ لا تخفى.

و﴿حَشَرۡتَنِيٓ أَعۡمَىٰ﴾ [123]، وكذا: ﴿هُدَايَ﴾ [121] لا يخفيان، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿ذِكۡرٗا﴾ [110]، وبالله التوفيق.

(1) أي: بالوجهَيْن للأزرق وقفاً.

(2) تقدَّم بيانها عند الآية [19] من سورة الأعراف.

سورة الأنبياء ـ عليهم السلام ـ
[مكية][1] (قيا)[2]

﴿مِّن رَّبِّهِم﴾ [2] وبابه، و﴿جَسَداً لاَّ يَاكُلُونَ﴾ [8] وبابه، و﴿حَصِيداً خَـٰمِدِينَ﴾ [15] وبابه الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

تنبيه:

إذا وصلتَ: ﴿وَمَنِ إهْتَدَى﴾ [طه: 134]، بـ: ﴿ٱفْتَرَبَ﴾ [1] فعلى قراءة من لَا[3] يُبسمل تَصِل الألف على فتحة الدال؛ لأن الضبطَ عندهم مَبْنِيٌّ على الوصل، ولا تُلحِق الألف لأجل الساكن، وإن وقفتَ رجَعتِ الألف.

قال (د):

ويَمنَعُ الإمالةَ..... .....البيت[4]

فكلُّ قارئ على قاعدته، وعلى من يُبَسمل تَصِل الألف على الميم من: ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾، ولا خلاف في ذلكَ، وراجِعْ ما تَقدَّم في الفاتحة[5] تفد.

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت. قال ابن عطية: «هذه السورة مكية بإجماع». المحرر الوجيز 4/ 73. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية بإجماعهم من غير خلاف نَعلَمُه». زاد المسير 3/ 184.

(2) القاف: مائة، والياء: عشرة، والألف: واحد؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 111 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 348، والتبيان ص: 211. وفي ت و س زيادة: «حزب».

(3) في ت و س: «من لَّمْ».

(4) والبيت بتمامه:

وَيَمنَعُ الإمالةَ السُّكونُ في الوَصْلِ والوقفُ بها يَكونُ

ص: 62، البيت: 163.

(5) في ت: «بالفاتحة».

﴿ظَلَمُواْ﴾ [3]، و﴿فُل رَّبِّي﴾ [4] لا يخفيان.

﴿كَانَت ظَّالِمَةً﴾ [11] بالإدغام للأزرق والعُتَقي، والحلواني بالخلاف[1].

قال (ف):

والتّـــاءَ في الظّـــا أدْغِمـــنْ..... .....البيـــــــــــت[2]

ثم:

....فـــاعمَلنْ بمفهـــومِ اللقـــبْ

والأخذُ للحلواني بالوجهَيْن معَ تقديم الإظهار، هكذا رَوَيتُهُ[3].

﴿وَأَنشَأْنَا﴾ [11]، و﴿بَأْسَنَآ﴾ [12] بارزان.

ي: ﴿يَلْعَبُونَ﴾ [2]، ﴿تُبْصِرُونَ﴾ [3]، ﴿يُومِنُونَ﴾ [6]، ﴿تُسْـَٔلُونَ﴾ [13]، ﴿يُنشِرُونَ﴾ [21]، ﴿يُسْـَٔلُونَ﴾ [23]، ﴿مُّعْرِضُونَ﴾ [24].

ربع[4]

﴿سُبُلًا لَّعَلَّهُمْ﴾ [31] وبابه، و﴿مِّنْ خَرْدَلٍ﴾ [47] الغنةُ لا تخفى.

---

(1) انظر: التعريف ص: 63.

(2) والبيت بتمامه:

والتّـــاءَ في الظَّـــا أَدْغِمـــنْ لـــلأزرقِ وأحمـــــدٍ بخلفِـــــهِ والعُـــــتَقي

ص: 55، البيت: 65.

(3) انظر: أنوار التعريف ص: 73.

(4) في هامش الأصل: ﴿أَوَلَمْ يَرَ ٱلذِينَ﴾.

﴿وَإِذَا بِرءاكَ﴾ [36] الأوجه الثلاثة والتحقيق والتسهيل كلها لا تخفى.

﴿هُزُوٗاً﴾ [36]، و﴿فَحَاقَ بِالذِينَ﴾ [41]، و﴿طَالَ﴾ [44]،

و﴿أَفَأَنتُمْ﴾ [50] لا تخفى.

و﴿وَذِكْرآ لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [48] الأخذُ بالوجهَيْن للأخوين، وقد تَقدَّم[1].

ي: ﴿يَهْتَدُونَ﴾ [31]، ﴿كَٰبِرُونَ﴾ [36]، ﴿صَٰدِقِينَ﴾[38]، ﴿يُنصَرُونَ﴾ [39]، ﴿يُنظَرُونَ﴾ [40]، ﴿مُّعْرِضُونَ﴾ [42].

نصف[2]

﴿إِلاَّ كَبِيرآ لَّهُمْ﴾ [58] وبابه الغنةُ لا تخفى.

﴿أَجِيْتَنَا﴾[55]، و﴿بَل رَّبُّكُمْ﴾[56]، و﴿أَيِمَّةً﴾[72]، و﴿مِّن بَأْسِكُمْ﴾[79] التحقيق والإظهار والإدخال والبَدَل كلها لا تخفى، والأصولُ تقدَّمت.

ي: ﴿يَشْهَدُونَ﴾ [61]، ﴿فَٰعِلِينَ﴾ [67]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [76]، ﴿شَٰهِدِينَ﴾ [77]، ﴿شَٰكِرُونَ﴾ [79]، ﴿حَٰفِظِينَ﴾ [81].

ربع[3]

﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ﴾ [86] وبابه، و﴿مِن رَّوحِنَا﴾ [90] الغنةُ لا تخفى.

---

(1) انظر: الآية [199] من سورة البقرة.

(2) في هامش الأصل: ﴿وَلَقَدَ ـاتَيْنَآ إِبْرَٰهِيمَ﴾.

(3) في هامش الأصل: ﴿وَذَا ٱلنُّونِ﴾.

﴿عَلَيْهِ﴾ [86]، و﴿كَمَا بَدَأْنَآ﴾ [103]، و﴿قُل رَّبِّ ٱحْكُم بِٱلْحَقِّ﴾[111] الصِّلَة والبَدَل والإظهار لا يخفى، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿بَاعْبُدُون﴾[91]، ﴿خَٰلِدُونَ﴾[101]، ﴿تُوعَدُونَ﴾[102]،﴿مُّسْلِمُونَ﴾[107]، وبالله التوفيق.

سورة الحج [مكية][1] (عو)[2]

﴿مُخَلَّفَةٍ لِّنُبَيِّنَ لَكُمْ﴾ [5] وبابه الغنةُ بارزة.

﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُۥ﴾ [4] لا يخفى.

﴿مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُۥ﴾ [4] يَصِلُه ابن سَعْدان[3].

قال (ف):

ومَنْ تَوَلّاهُ عليهِ حيثُما لِنَجلِ سَعْدانَ.....[4]

ثم:

....فاعمَلنْ.....إلخ[5]

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «هذه السورة مكية سوى ثلاث آيات، قوله: ﴿هَٰذَانِ خَصْمَانِ﴾ إلى تمام ثلاث آيات، قاله ابن عباس ومجاهد، ورُوي أيضاً عن ابن عباس أنهنَّ أربع آيات إلى قوله: ﴿عَذَابَ ٱلْحَرِيقِ﴾، وقال الضَّحّاك: هي مدنية، وقال قتادة: سورة الحج مدنية إلا أربع آيات... وقال الجمهور: مختلطة فيها مكي ومدني، وهذا هو الأصح والله أعلم؛ لأن الآيات تَقْتَضي ذلك». المحرر الوجيز 4/ 105.

(2) العين: سبعون، والواو: ستة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 76 آية. انظر: التبيان ص: 215، وحسن المدد ص: 373. وفي ت و س زيادة: «حزب».

(3) انظر: التعريف ص: 101.

(4) والبيت بتمامه:

وَمَنْ تَوَلّاهُ عليهِ حيثُما لِنَجلِ سَعْدانَ إمامِ العُلَمَا

ص: 52، البيت: 27.

(5) والبيت بتمامه:

فإن فهمتَ وجهَ تفصيلِ الذهبْ للدّرِّ فاعملنْ بمفهومِ اللقبْ

ص: 51، البيت: 15.

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [6] يُبدِله الأصبهاني كما تقدَّم.

﴿لَبِيسَ﴾ معاً [13].

(ص):

وبـيسَ ولَفْـظ الذِّيـبُ أبْـدِل لِّوَرْشِـهِمْ ..... [1]

وقد تقدَّم أيضاً.

[﴿إِطْمَأَنَّ﴾ [11] يُسَهِّلُه الأصبهاني.

(ف):

وفي سِـــوى تَعريفِنـــا اطْمَـــأَنَّ ..... [2]

أي: بالتَّسهيل][3].

﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ [15]، و﴿ثُمَّ لِيَقْضُواْ﴾ [27] قـرأَ ورش الـلام فيهمـا بالكسـر، والباقون بإسكانها[4].

---

(1) والبيت بتمامه:

وبـيسَ ولفـظ الـذِّيب أبـدِل لِّورشـهِمْ وإسـحاقُ والمصـريُّ بِـيرٍ قَـد اَبـدَلا

قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 359.

(2) والبيت بتمامه:

وفي سِـــوى تعريفِنـــا اطْمَـــأَنَّ ثـــمَّ كـــأَن لَّـــمْ لا بِقَيـــدِ تَغْـــنَ

ص: 54، البيت: 49.

(3) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س.

(4) انظر: التعريف ص: 101.

قال (د):

ثـــمّ لِيَقْطَـــعْ وَلِيَقْضُـــواْ سَـــاكنَا ..... [1]

أي: لقالون، وفي ضِمْنِهِ أنَّ وَرْشاً يُحرِّك.

ثم شرَّك مع قالون غيره (ف) بقوله:

وَرْشٌ لِيَقْطَـــعْ وَلِيَقْضُـــواْ كَسَـــرَا ..... [2]

ثم:

....فـــاعمَلَنْ بمفهـــومِ اللقـــبْ

وليس في هذا الجزء ما يَصِلُه الواسطي مِن رؤوس الآي[3].

ربع[4]

﴿أَن لاَّ تُشْرِكْ بِي﴾ [24] وبابه، و﴿مِنْ غَمٍّ﴾ [20] الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿وَلُؤْلُؤاً﴾ [21] لا يُبدِله الأصبهاني، بَل يَقرَؤُهُ بالتحقيق[5]، وقد نَبَّهَ عليه (ف)

---

(1) والبيت بتمامه:

ثـــمّ لِيَقْطَـــعْ وَلِيَقْضُـــواْ ســـاكنَا وَلْيَتَمَتَّعُـــــواْ وَ أَوْ ءَابَاؤُنَـــــا

ص: 74، البيت: 236.

(2) والبيت بتمامه:

وَرْشٌ لِيَقْطَـــعْ وَلِيَقْضُـــواْ كَسَـــرَا وَمعْـــهُ فـــوقَ الـــرُّومِ الاَنصَـــاري جَـــرَى

ص: 60، البيت: 130.

(3) انظر: تكميل المنافع ص: 197.

(4) في هامش الأصل: ﴿هَـٰذَا خَصْمَـٰنِ﴾.

(5) انظر: التعريف ص: 49.

بقوله:

وَالأَمْـرَ لا المجـزومَ عَنْـهُ حَقِّقَـا وكَلَّ لُؤْلُـــــــــــؤٍ.....[1]

﴿وَالْبَادِۦ﴾ [23] قرأ ورش وإسماعيل بإثبات الياء في الوَصْل، وحـذَفَها البـاقون في الحالَيْن[2].

قال (د):

وأربَعـــاً نَكـــيرِ ثـــمّ الْبَـــادِ .....[3]

أي: لورش، وفي ضِمنِهِ أن قالون لا يُثبِتها.

ثم شرَّك الحكم معهما (ف) بقوله:

وَمـــا لِـــوَرْشٍ فَلَـــهُ لا ثـــانِ .....

إلى قولـه:

في البـــادِ تَسْـــئَلَنِّ مـــا والدّاعِ مَعاً دُعاءِ.....[4]

---

(1) والبيت بتمامه:

وَالأَمْـــرَ لا المجـــزومَ عَنـــهُ حَقِّقَـــا وكـــلَّ لُؤْلُـــؤٍ وجِئْـــتَ مُطلَقَـــا

ص: 53، البيت: 44.

(2) انظر: التعريف ص: 102.

(3) والبيت بتمامه:

وَأَرْبَعـــاً نَكِـــيرِ ثـــمَّ الْبَـــادِ تُـــرْدِينِ والـــتَّلاقِ والتَّنـــادِ

ص: 72، البيت: 221.

(4) ونصُّه:

ثم:

....فاعمَلَنْ.....الخ[1]

﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا﴾ [24] إبدالُهُ لا يخفى.

﴿ثُمَّ لِيَقْضُواْ﴾ [27] تقدَّم آنفاً[2].

﴿فَكَأَنَّمَا﴾ [29] تَسهيلُه لا يخفى، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿يُنفِقُونَ﴾ [33]، ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [34].

نصف[3]

﴿بِبَعْضٍ لَّهُدِمَتْ﴾ [38] وبابه، و﴿مِن رَّسُولٍ﴾ [50] وبابه الغنةُ بارزة.

﴿بِأَنَّهُمْ ظُلِمُواْ﴾ [37] البَدَل لا يخفى.

=

وما لورشٍ فَلَهُ لا ثانِ ... لكنَّهُ شُورِكَ في ثمانِ

والاهُ في التَّنادِ والتَّلاقِ ... أحمدُ ذو التَّفسيرِ باتِّفاقِ

وباختِلافٍ أحمدٌ والمروَزي ... لكنَّ ذا لغيرِ تَعريفٍ عُزِي

في البادِ تَسْئَلَنِّ ما والدَّاعِ ... مَعاً دُعاءِ الجعفريُّ الواعي

ص: 58، البيت: 98، 99، 100، 101.

(1) والبيت بتمامه:

فإن فهمتَ وجهَ تفصيلِ الذَّهبْ ... للدُّرِّ فاعمَلنْ بمفهومِ اللّقبْ

ص: 51، البيت: 15.

(2) انظر: الآية [15].

(3) في هامش الأصل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُدَافِعُ﴾.

﴿كَانَ نَكِيرِ﴾ [42] حيثُ وقعَ بإثبات الياء لورش في الوصل، وبحذفها للباقين في الحالَيْن[1].

قال (د):

وأربَعـــــاً نَكِـــــيرِ..... .....[2]

(ف):

ومـــا لِـــورشٍ فَلَـــهُ لا ثـــانِ .....[3]

﴿وَبِيرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [43] قرأَ ورشٌ والمسيَّبي بغيرِ همز، والباقون بهمزها[4].

قـال (د):

وآبـــدَلَ الذَّيـــبُ وَبِـــيرٍ بِـــيسَ وَرشٌ.....[5]

---

(1) انظر: التعريف ص: 103.

(2) والبيت بتمامه:

وَأَرْبَعـــاً نَكِـــيرِ ثـــمَّ الْبَـــادِ تُـــرْدِينِ والـــتَّلاقِ والتَّنـــادِ

ص: 72، البيت: 221.

(3) والبيت بتمامه:

وَمَـــا لِـــوَرشٍ فَلَـــهُ لا ثـــانِ لَكِنَّـــهُ شُـــورِكَ في ثـــمانِ

ص: 58، البيت: 98.

(4) انظر: التعريف ص: 102.

(5) والبيت بتمامه:

وأبـــدَلَ الـــذِّيبُ وَبِـــيرٍ بِـــيسَ ورشٌ وَرِيّـــاً بادِّغـــامِ عِيســـى

ص: 54، البيت: 114.

ثم شرَّك معه غيره (ف) بقوله:

ومـــالَ أحمَـــدُ مَـــعَ المســـيَّبي إلى وِفـــاقِ وَرْشِـــهِمْ في المـــذْهبِ

ذاكَ لدى الـــمُوتَفِكتِ مُسْـــجَلا وذا لَدى بِـــــــــيرٍ.....[1]

والإشارة بقوله: «وذا» للقريب؛ وهو: إسحاق المسيَّبي من طريقَيه[2]، فإنه يُوافق ورشاً على إبدال الهمزة في قوله تعالى: ﴿وَبِيرٍ مُّعَطَّلَةٍ﴾ [43][3].

ثم:

....فـــاعمَلَنْ بمفهـــومِ اللقَـــبْ

والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿لَفَدِيرٌ﴾ [37].

ربع[4]

﴿خَيْرٌ لَّهُۥ﴾ [28][5] وبابه، و﴿لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [63] الغنةُ والإدغامُ بارزان[6].

و﴿لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [58]، و﴿لَطِيفٌ خَبِيرٌ﴾ [61] الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

---

(1) والبيت الثاني بتمامه:

ذاكَ لَـــدى الـــمُوتَفِكتِ مُسْـــجَلاَ وذا لَـــدَى بِـــيرٍ وَمِـــلْءُ فَـــانْقُلاَ

ص: 54، البيت: 55، 56.

(2) في ت و س: «طريقَيه معاً» بزيادة: «معاً».

(3) انظر: بذل العلم والود ص: 164.

(4) في هامش الأصل: ﴿ذَٰلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ﴾.

(5) لم يَقَعْ هذا اللفظ في هذا الربع، وإنما وقعَ في الربع الثاني من السُّورة.

(6) «الغنة والإدغام بارزان» ساقطة من ت و س.

﴿بِأَنَّ ٱللَّهَ﴾ معاً [59][60] الإبدالُ فيهما لا يخفى.

﴿ٱلسَّمَآءَ ان تَفَعَ﴾ [63] حكم الهمزتَيْن لا يخفى، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿تُفْلِحُونَ﴾ [75]، وبالله التوفيق.

سورة المؤمنون [مكية][1] (قيط)[2]

﴿وَأَعْنَٰبٍ لَّكُمْ﴾ [19] وبابه، و﴿مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾ [معاً][3][23][32] الإخفاءُ والغنةُ بارزان.

﴿شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [24]، و﴿فَإِذَا جَآءَ﴾ [27] إمالتُهما للنَّجْلَيْن[4] ظاهرة.

﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾ [27] حكمُ الهمزتَيْن لا يخفى.

﴿وَقُل رَّبِّ﴾ [29] إظهارهُ بارز، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿خَٰشِعُونَ﴾ [2]، ﴿حَٰفِظُونَ﴾ [5]، ﴿رَٰعُونَ﴾ [8]، ﴿يُحَافِظُونَ﴾ [9]، ﴿مُّغْرَقُونَ﴾ [27]، ﴿مُّخْرَجُونَ﴾ [35].

ربع[5]

﴿فَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ﴾ [40] وبابه، و﴿أُمَّةً رَّسُولُهَا﴾ [44]، و﴿مِّنْ خَشْيَةِ رَبِّهِم﴾ [58] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿أَنشَأْنَا﴾ [42] إبدالُهُ لا يخفى.

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن الجوزي: «مكية في قول الجميع». زاد المسير 3/ 254. وانظر: تفسير الثعلبي 18/ 421.

(2) القاف: مائة، والياء: عشرة، والطاء: تسعة؛ فيكون عَدَد آي السورة على مذهب المدني الأخير 119 آية. انظر: كتاب عدَد آي القرآن ص: 361، والبيان ص: 191.

(3) «معاً» ساقطة من ت و س.

(4) وهما: ابن سَعْدان، وابن عَبْدوس. انظر: التعريف ص: 70.

(5) في هامش الأصل: ﴿قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِى﴾.

﴿تَتْرًا﴾ [44]، و﴿مُوسَىٰ﴾ [45]، و﴿جَآءَ﴾ [44] الإمالةُ في الأبواب الثلاثة لا تخفى، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿يَهْتَدُونَ﴾ [50]، ﴿فَاتَّقُونِ﴾ [53]، ﴿فَرِحُونَ﴾ [54]، ﴿مُّشْفِقُونَ﴾ [58]، ﴿يُومِنُونَ﴾[59]، ﴿رَٰجِعُونَ﴾ [61]، ﴿يَجْـَٔرُونَ﴾ [65]، ﴿تَنكِصُونَ﴾ [67]، ﴿مُّعْرِضُونَ﴾ [72].

نصف[1]

﴿مِّن ضُرٍّ لَّلَجُّواْ﴾ [76] وبابه، و﴿قُلْ مَن رَّبُّ﴾ [87]، ﴿وَمَنْ خَفَّتْ﴾ [104] الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿وَالنَّهَارِ﴾ [81] وبابه، و﴿فَتَعَـٰلَىٰ﴾ [93]، و﴿جَآءَ﴾ [100] الإمالةُ في الأبوابِ الثلاثة لا تخفى.

و﴿فَالُوٓاْ أَءِذَا مِتْنَا﴾ [83] الإدخالُ لمن عدا ورش[2].

قال **(ف)**:

وَقبــلَ غــيرِ ضَــمَّةٍ قَــدْ أَدْخَــلاَ حِــــــــــــرمِيُّهُمْ.....الخ[3]

﴿قُل رَّبِّ﴾ مَعاً [94][98] إظهارُهُ لا يخفى.

﴿وَهُوَ﴾ [79].

---

(1) في هامش الأصل: ﴿وَلَوْ رَحِمْنَـٰهُمْ﴾.

(2) في ت و س: «الأخذ لمن عدا ورش بالإدخال».

(3) والبيت بتمامه:

وقبــلَ غــيرِ ضــمَّةٍ قَــدْ أَدْخَــلاَ حِــرمِيُّهمْ في ذي اثْنتــينِ فَيْصَــلاَ

ص: 52، البيت: 33.

(ف):

قالونُ في قانونِ وَهْيَ وَهْوَ كَمَنْ حَوى.....الخ[1]

ثم:

....فاعمَلَنْ.....الخ[2]

﴿عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ﴾ [89]، و﴿جَآءَ احَدَهُمُ﴾ [100] الصِّلَة والتَّسهيل والبَدَل والإسقاط كلّها لا تخفى، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [76]، ﴿تَعْلَمُونَ﴾ معاً [85][89]، ﴿لَكَٰذِبُونَ﴾ [91]، ﴿لَفَٰدِرُونَ﴾ [96]، ﴿تَضْحَكُونَ﴾ [111]، ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [115].

ربع[3]

﴿بَيِّنَٰتٍ لَّعَلَّكُمْ﴾ [النور: 1] وبابه، و﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [النور: 5] [وبابه، و﴿أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ﴾ [النور: 9] الغنةُ لا تخفى.

﴿وَقُل رَّبِّ إِغْفِرْ وَارْحَمْ﴾][4][119] بالإظهارِ للواسطي وابن المسيَّبي.

---

(1) والبيت بتمامه:

قالونُ في قانونِ وَهْيَ وَهْوَ كمنْ حَوى التّفسيرَ ثمَّ النَّحوَ

ص: 59، البيت: 111. وأرادَ بقوله: «التفسيرَ ثم النحوَ» ابن فرَح المفسِّر، وابن سَعْدان النَّحْويّ.

(2) والبيت بتمامه:

فإنْ فهمتَ وجهَ تَفصيلِ الذّهبْ للدُّرِّ فاعمَلنْ بمفهومِ اللَّقبْ

ص: 51، البيت: 15.

(3) في هامش الأصل: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ﴾.

(4) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س.

قال (ف):

وَبَـل وَقُـل لِلـرّا كحُكـمِ الفـارِطِ .....البيـــــــــــــت[1]

قال (ع): «واختَلَفوا في اللام مِن: «بل» و«قل» عند الراء نحو قوله: ﴿بَل رَّفَعَهُ ٱللَّهُ إِلَيْهِۖ﴾ [النسـاء: 157]، و﴿بَل رَّبُّكُمْ﴾ [الأنبيـاء: 56]، و﴿بَل رَّانَ﴾ [المطففـين: 14]، ﴿وَقُل رَّبِّ﴾ [80]، و[﴿فَقُل رَّبُّكُمْ﴾][2] [الأنعام: 148] وشبهه، فروى ابـن المسـيَّبي عن أبيه، [وأبو عون الواسطي][3] عن الحلواني عن قالون الإظهار[4]، وقـرأَ البـاقون بالإدغام»[5]، انتهى.

وقوله: «حكم الفارِط» يعني:

وَمَـــــا بإظهـــــارِ[6] ....الخ[7]

وبالله التوفيق.

---

(1) والبيت بتمامه:

وَبَـــل وَقُـــل لِلـــرّا كَحُكـــمِ الفـــارطِ لابـــنِ المســـيَّبيِّ ثـــمَّ الواســـطي

ص: 55، البيت: 71.

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س، وهو الموافق للمطبوع.

(3) ما بين المعقوفتين من ت و س، وهو الموافق للمطبوع، وفي النسخة الأصل: «وأبو عون عـن الواسـطي» بزيادة: «عن»، وهو خطأ.

(4) في المطبوع: «بالإظهار».

(5) ص: 65.

(6) انظر: بذل العلم والود ص: 185.

(7) والبيت بتمامه:

وَمـــا بِإظهـــارِ يُعـــذِّبْ مِـــنْ حَـــرَجْ ليوســـفٍ والأسَـــدي وابـــنِ فـــرَجْ

ص: 55، البيت: 70.

سورة النور [مدنية][1] (صب)[2]

﴿رَأْفَةٌ فِي دِينِ ٱللَّهِ﴾ [2] إبدالُه لا يخفى.

﴿جَآءُو﴾ [11]، و﴿عَلَيْهِ﴾ معاً [7][13] بارزان.

ي: ﴿تَذَكَّرُونَ﴾ [1]، ﴿مُّومِنِينَ﴾ [17].

حزب[3]

﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [22] وبابه، و﴿خَيْر لَّكُمْ﴾ [27] وبابه، و﴿بُيُوتاً غَيْرَ مَسْكُونَةٍ﴾ [29] الغنةُ والإخفاءُ بارزان[4].

﴿زَكَىٰ مِنكُم﴾ [21] لا يُمال؛ لأنه واوي ثُلاثي، وقد اسْتَثْناهُ (د) مع نظائره، ونصُّه:

وفي الَّذي رُسِمَ باليـاءِ عَدَا ..... البيت[5]

قوله: «مِنْكُمْ» ليسَ بِقَيْد؛ لأنهُ لم يَقَعْ ثُلاثياً إلا في النور فقط.

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «هذه السورة كلها مدنية». المحرر الوجيز 4/ 160. وقال ابن الجوزي: «وهي مدنية كلها بإجماعهم». زاد المسير: 3/ 275.

(2) الصاد: ستون، والباء: اثنان؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 62 آية. انظر: التبيان ص: 222، وحسن المدد ص: 379.

(3) في هامش الأصل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تَتَّبِعُواْ﴾.

(4) في ت و س: «الغنة لا تخفى».

(5) والبيتُ بتمامه:

وفي الَّذي رُسِمَ باليـاءِ عَدَا حَتَّى زَكَى مِنْكُمْ إِلى عَلَى لَدَى

ص: 60، البيت: 150.

﴿بُيُوتاً غَيْرَ بُيُوتِكُمْ﴾ [27] وما بعدَه مِن ألفاظه.

قال (ع): «وقرأَ ورش وإسماعيل بِضمِّ الباء من: ﴿ٱلْبُيُوتَ﴾ [البقرة: 188]، و﴿بُيُوتِكُمْ﴾ [آل عمران: 48]، و﴿بُيُوتاً﴾ [الأعراف: 73] في جميع القرآن، وقرأ قالون والمسيَّبي بكسرها»[1]، انتهى، وراجعْ ما تَقدَّم.

﴿أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ [28] بالإمالةِ لأصحابها؛ لأنَّه رُباعيّ بالزيادة.

قال (د):

والخلفُ عَنهُ في أريكَهُمْ وَمَا ... لا راءَ فيهِ.....البيت[2]

الخ ما تقدَّمَ في قوله: ﴿بِالْهُدَىٰ﴾ [البقرة: 15].

تنبيه:

اعلم أن الثلاثي مِن ذوات الواوِ إذا لَحِقَتْهُ زيادةٌ انقلبَت الألف فيه إلى الياء، فصارَ حكمُهُ حكم ذوات الياء، والنصُّ مَبسوطٌ في كتُبِ القُرّاء[3] والنُّحاة[4]، فَلا نُطيلُ به[5].

---

(1) ص: 78.

(2) والبيت بتمامه:

والخلفُ عَنْهُ في أريكَهُمْ وَمَا ... لا رَاءَ فيهِ كـ: الْيَتَامَى وَرَمَى

ص: 60، البيت: 149.

(3) انظر: التيسير ص: 208، وإبراز المعاني ص: 232، والفجر الساطع 3/ 197.

(4) انظر: شرح المفصَّل لابن يعيش 5/ 193، و 5/ 370، و 5/ 478.

(5) «به» ساقطة من ت.

﴿عَلَى أَلْبِغَآءِ انَ اَرَدْنَ﴾ [33] قرأتُ[1] للأزرق في الثانية بالتسهيل والبَدَل ياءً ساكنة؛ أي: مُشْبَعة الكسر، وياء خفيفة الكسر، إلخ ما تقدَّم في سورة البقرة[2]، فراجِعهُ إن شِئْت، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿تَذَّكَّرُونَ﴾ [27]، ﴿تُفْلِحُونَ﴾ [31].

ربع[3]

﴿زَيْتُونَةٍ لاَّ شَرْقِيَّةٍ﴾ [35] وبابه الغنةُ لا تخفى.

﴿كَأَنَّهَا﴾ [35] التَّسهيلُ بارز.

﴿جَآءَهُ﴾ [38]، و﴿فَوَقِيهُ﴾ [38]، و﴿يَرِيهَآ﴾ [39] الإمالةُ في الأبواب الثَّلاثة لا تخفى.

﴿يُوَلِّفُ﴾ [42].

(د):

وإنْ أَتَتْ مَفتوحةً أَبْدَلَها وَاواً.....البيت[4]

---

(1) في ت و س: «قرأته».

(2) الآية [30].

(3) في هامش الأصل: ﴿أَللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالأَرْضِ﴾.

(4) والبيت بتمامه:

وإنْ أَتَتْ مَفتوحةً أَبْدَلَها وَاواً إذا مَا الضَّمُّ جاءَ قبْلَهَا

ص: 53، البيت: 112.

(ف):

وَواحـــدٌ مِـــنْ كُلِّ طُرْقِـــهِ انْفَـــرَدْ ..... [1]

ثـم:

....فـــــــــــاعمَلنْ.....الخ [2]

وقد تقدَّم.

﴿وَيَتَّفِهِۦ بَاۡؤُهَآ﴾ [50] قـرَأَهُ ورشٌ والأنصـاري بصِـلَةِ الهـاء، والبـاقون بِعدَمها[3].

قـال (د):

وَاقْصُـــــرْ لِقَـــالُونَ يُـــؤَدِّهِ..... .....الخ [4]

---

(1) والبيت بتمامه:

وَواحـــدٌ مِـــنْ كُـــلِّ طُرْقِـــهِ انْفَـــرَدْ إنْ خَصَّـــهُ ولمْ أُخـــالِفْ مـــا اعْتَمَـــدْ

ص: 51، البيت: 12.

(2) والبيت بتمامه:

فـإن فَهمـــتَ وَجـــهَ تفصـــيلِ الـــذَّهبْ للـــدُّرِّ فـــاعمَلَنْ بمفهـــومِ اللّقـــبْ

ص: 51، البيت: 15.

(3) انظر: التعريف ص: 82.

(4) ونصُّه:

واقْصُـــــرْ لقـــالونَ يُـــؤَدِّهِ مَعَـــا وَنُوْتِـــهِ مِنْهَـــا الـــثَّلاثَ جُمَعَـــا

نُوَلِّـــــهِ وَنُصْـــــلِهِ يَتَّقِـــــهِ .....

ص: 44، البيت: 56، 57.

ثم شرَّك معه غيره (ف) بقوله:

واقْصُرْ لقالونَ وإسحاقَ مَعا .....الخ[1]

ثم:

....فاعمَلَنْ.....الخ[2]

والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿مُّعْرِضُونَ﴾ [46].

نصف[3]

﴿عَوْرَٰتِ لَّكُمْۖ﴾ [56] وبابه، و﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [60] الغنَّةُ لا تخفى.

﴿عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ﴾[52]، ﴿وَمَأْوِيهُمُ ٱلنَّارُۖ وَلَبِيسَ ٱلْمَصِيرُ﴾[55]، و﴿مِنۢ بُيُوتِكُمْۚ﴾ [59] وبابه أحكامها لا تخفى.

﴿شَأْنِهِمْ فَأْذَن﴾ [60]، و﴿شِئْتَ﴾ [60] البَدَل في البابَيْن لا يخفى، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿تُرْحَمُونَ﴾ [54]، ﴿تَعْقِلُونَ﴾ [59].

---

(1) والبيت بتمامه:

واقصُرْ لقالونَ وإسحاقَ مَعا يُؤَدِّهِ والأخواتِ جُمَعا

ص: 52، البيت: 25.

(2) والبيت بتمامه:

فإنْ فَهِمتَ وَجهَ تفصيلِ الذَّهبْ للدُّرِّ فاعمَلنْ بمفهومِ اللَّقبْ

ص: 51، البيت: 15.

(3) في هامش الأصل: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِاللَّهِ﴾.

ربــع[1]

﴿رَّحِيمٌ ۝ لاَّ تَجْعَلُواْ﴾ [61] وبابه، و﴿غَبُوراً رَّحِيماً﴾ [6] الغنَّةُ بارزة.

﴿مَآ أَنتُمْ عَلَيْهِ﴾ [62]، و﴿تُمْلىٰ عَلَيْهِ﴾ [5] إشباع المنفصل والصِّلَة لا يخفيان.

(1) في هامش الأصل: ﴿لاَّ تَجْعَلُواْ﴾.

سورة الفرقان [مكية][1] (عز)[2]

﴿فَقَدْ جَآءُو﴾ [4]، و﴿إِكْتَتَبَهَا﴾ [4]، و﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ﴾ [8]، و﴿إِن شَآءَ﴾[3] [10] الإمالةُ في الأبواب الثَّلاثة لا تخفى.

﴿ءَأَنتُمْ أَضْلَلْتُمْ﴾ [17] كـ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: 5].

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن الآي[4].

حزب[5]

﴿يَوْمَئِذٍ لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [22] وبابه، و﴿يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ﴾ [24] وبابه الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿أَوْ نَرَىٰ رَبَّنَا﴾ [21]، و﴿يَٰوَيْلَتَىٰ﴾ [28]، و﴿جَآءَنِى﴾ [29] الإمالةُ في الأبواب الثَّلاثة لا تخفى.

﴿حِجْرًا﴾ [22] مِن بابِ: ﴿سِتْرًا﴾ [87]، في رائه التَّفخيم والتَّرقيق للأخوين، وقد تقدَّم التَّنبيهُ عليه معَ نظائره[6].

﴿فُؤَادَكَ﴾ [32]، و﴿إِلا جِئْنَٰكَ بِالْحَقِّ﴾ [33] البَدَل والتَّحقيق بارزان.

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال القرطبي: «مكية كلها في قول الجمهور، وقال ابن عباس وقتادة: إلا ثلاث آيات منها نزلت بالمدينة». الجامع لأحكام القرآن 13/ 1. وانظر: زاد المسير 3/ 311.

(2) العين: سبعون، والزاي: سبعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 77 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: البيان ص: 194، وحسن المدد ص: 381.

(3) ﴿إِن شَآءَ﴾ ساقطة من ت و س.

(4) انظر: تكميل المنافع ص: 206.

(5) في هامش الأصل: ﴿وَقَالَ ٱلذِينَ لاَ يَرْجُونَ﴾.

(6) انظر: الآية [199] من سورة البقرة.

﴿مَطَرَ ٱلسَّوْءِ﴾ [40] في الوقف أربعة أوجه كـ: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: 19]، وقد تَقدَّم.

﴿رَأَتْهُم﴾ [12][1]، و﴿رَأَوْكَ﴾ [41] الأخذُ فيها بالوجهَيْن، مع تقديم التحقيق كما تقدَّم[2].

﴿هُزُوٗا﴾ [41] يخفِّفُه الأنصاري[3].

﴿ءَرَءَيْتَ﴾ [43]، و﴿أَفَأَنتَ﴾ [43] التَّسهيلُ فيهما والبَدَل في الأوَّل لا يخفيان.

﴿عَلَيْهِ﴾ [43] وَصْلُهُ لا يخفى.

ي: ﴿تَدْمِيرٗا﴾ [36].

ربع[4]

﴿طَهُورٗا ۝٤٨ لِّنُحْيِيَ بِهِۦ﴾ [49] وبابه، و﴿غَفُورٗا رَّحِيمٗا﴾ [70] الغنَّةُ بارزة.

وباب: ﴿شَآءَ﴾[57]، و﴿عَلَيْهِ﴾ مَعاً [45][57]، ﴿وَهُوَ﴾[47]، ﴿وَلَوْ شِئْنَا﴾[51] الإمالةُ والصِّلَة والتَّحريك والبَدَل كلّها لا تخفى.

﴿وَحِجْرٗا﴾ [53]، ﴿وَصِهْرٗا﴾ [54] فيها وجهان للأخوين، والأصولُ تَقَدَّمت.

ي: ﴿نُفُورٗا﴾ [60]، وبالله التوفيق.

---

(1) لم يَقَع هذا اللفظ في هذا الربع، وإنما وقعَ في الذي قبله.

(2) انظر: الآية [165] من سورة البقرة.

(3) قال الداني: «وقرأ إسماعيل ﴿هُزُوٗا﴾ حيثُ وقع... بإسكان الزاي». التعريف ص: 77.

(4) في هامش الأصل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾.

نصف[1]

سورة الشعراء [مكية][2] (ركو)[3]

﴿أَلاَّ يَكُونُواْ﴾ [2] وبابه، و﴿إِلَهاً غَيْرِى﴾ [28]، و﴿مِّنْ خِلَفٍ﴾ [49] الغنة والإخفاءُ بارزان[4].

﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ﴾ [3] يُبدِل همزه الأسَدي[5].

قال (ع): «فإن سَكنَت الهمزة بعامل نحو: ﴿إِنْ يَّشَأْ﴾ [النساء: 132]، و﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ [النجم: 35]، و﴿تَسُؤْهُمْ﴾ [آل عمران: 120] وشبهها تَركَ همزها»[6]، انتهى. وقد تقدَّم.

﴿أَلسَّمَآءِ ءَايَةً﴾ [3] مُتَّفقٌ عليه.

﴿جِيْئْتُكَ﴾ [29] تَحْقيقُه لا يخفى.

﴿أَرْجِهِ وَأَخَاهُ﴾ [35] بِوصْلِها لورشٍ والأنصاري، ويَحذِفُها الباقون[7].

---

(1) وردت كلمة: «نصف» في ت و س بعد قوله: «سورة الشعراء مكية، ركو».

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن الجوزي: «وهي مكية كلّها إلا أربع آيات منها نزلت بالمدينة... قاله ابن عباس وقتادة». زاد المسير 3/ 334. وقال القرطبي: «هي مكية في قول الجمهور، وقال مقاتل: منها مدني». الجامع لأحكام القرآن 13/ 86.

(3) الراء: مائتان، والكاف: عشرون، والواو: ستة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 226 آية. انظر: التبيان ص: 228، والبيان ص: 196. وفي ت: «ركز»، وهو خطأ.

(4) في ت و س: «الغنة بارزة».

(5) هو: الأصبهاني.

(6) ص: 50.

(7) في ت و س: «وبحذفها للباقين». انظر: التعريف ص: 82.

قال (ف):

واقصُـــرْ لقـــالونَ وإســـحاقَ مَعَـــا يُـــــــؤَدِّهِ.....الـــــــخ[1]

ثم:

....فـــــــــاعمَلَنْ.....الخ[2]

﴿جَآءَ﴾ [40]، و﴿أَيِنَّ لَنَا﴾ [40] بارزان.

﴿فَالَ ءَاْمَنتُمْ لَهُۥ﴾ [48] الأخذُ بتسهيل الثانية بَيْنَ بَيْن للجميع، ويزيدُ علـيهم العُتَقي بقراءة الخبر[3]؛ وهو أن يُسـقط الأولى ويُحقِّـق الثانيـة، فتحصَّـل له وجهـان؛ وبهما قرأتُ له مع تقديم الخبر، وقد تقدَّم[4]، وَعيدَ تمريناً، والأصولُ تَقدَّمَتْ.

ي: ﴿مُّومِنِينَ﴾ [7]، ﴿مُّسْتَمِعُونَ﴾ [14]، ﴿مُّوفِنِينَ﴾ [23]، ﴿لَمَجْنُونٌ﴾ [26]، ﴿تَعْفِلُونَ﴾ [27]، ﴿مُّجْتَمِعُونَ﴾ [38]، ﴿مُّلْفُونَ﴾ [42]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [49].

---

(1) والبيت بتمامه:

واقصُـــرْ لقـــالونَ وإســـحاقَ مَعـــا يُـــــؤَدِّهِ والأخـــــواتِ جُمَعَـــــا

ص: 52، البيت: 25.

(2) والبيت بتمامه:

فـــإن فهمـــتَ وجـــهَ تفصـــيلِ الـــذَّهبْ للـــدُّرِّ فـــاعمَلنْ بمفهـــومِ اللَّقـــبْ

ص: 51، البيت: 15.

(3) انظر: التعريف ص: 87.

(4) انظر: الآية [122] من سورة الأعراف.

ربع[1]

﴿فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِّيَ﴾ [77] الغنَّةُ بارزة.

﴿أَنِ إِسْرِ﴾ [52] الوقفُ بالتَّفخيم ليس إلا؛ لِعروض الكَسْر.

قالَ ابن غازي في الإنشاد: «نُكِّتَة: سألتُ شيخنا الأستاذ أبا عبد الله الصُّغَيِّر[2] عن حكم راء: ﴿أَنِ إِسْرِ﴾ [52] في الوقف للحَرَميَّين فقال: ما عندي فيها إلا التَّفخيم، انتهى»، «وهو مُقْتَضى النَّظَر»[3]، انتهى كلامه.

وإليه أشارَ (ض) ـ رحمه الله ـ بقوله:

أنِ اسْرِ في الوقفِ بِتَفْخيمٍ بَدا ... لعارِضِ الكَسْرِ فَقُلْهُ[4] مُرشِدا

وَقول مَن يَقولُ بالتّرقيقِ[5] ... مالَ عنِ الصَّوابِ والتَّحقيقِ[6]

﴿كُلٌّ بِرْقٍ﴾ [63].

قال (د):

.... والخلفُ في فِرْقٍ لِّفَرْقٍ سَهْلِ[7]

---

(1) في هامش الأصل: ﴿فَالُواْ لاَ ضَيْرَ﴾.

(2) تقدَّمت ترجمته.

(3) قوله: «وهو مقتضى النظر» من كلام ابن غازي رحمه الله. إنشاد الشريد ص: 281.

(4) في المطبوع: «فخذه» بدل: «فقله».

(5) في ت و س: «وقول من يَعْدل بالترقيق»، وفي المطبوع: «ومن يَقِفْ عليه بالترقيق».

(6) في المطبوع: «خالف أهل العلم والتّحقيق». الإيضاح لما يَنْبَهم عن الورى ص: 209.

(7) والبيت بتمامه:

إلَّا إذا لَقِيَهـا مُسْتَعْلِ ... والخلفُ في فِرْقٍ لِّفَرْقٍ سَهْلِ

ص: 65، البيت: 179.

(ف):

فـالكلُّ إن سَـكتُّ فيمـا أَطْلَقـا .....[1]

قال في النشر: «وقد اختُلف في: ﴿بِرْوٍ﴾ في الشعراء [63]، فذهبَ جمهورُ المغاربة والمصريِّين إلى أن ترقيقه مِن أجل كسْرِ القاف، وذهبَ الأكثرون إلى تفخيمه، وقرأنا بالوجهَيْن»[2]، انتهى.

وذكرَ المجاصي[3] والواريثْني[4] أنَّ المشهور التَّرقيق[5].

الأزَرْوالي: «وقد جمعتُ للجماعة بالوجهَيْن عَمَلا على نَصِّ الدُّرَر[6] والحِرْز[7]

---

(1) والبيت بتمامه:

فالكلُّ إن سَكَتُّ فيما أَطلَقا أو عَمَّ أو عَزا لهُ كاتَّفقا

ص: 51، البيت: 11.

(2) ونصُّه بتمامه: «واختَلفوا في: ﴿بِرْوٍ﴾ من سورة الشعراء، من أجل كسر حرف الاستعلاء؛ وهو القاف، فذهبَ جمهور المغاربة والمصريين إلى ترقيقه، وهو الذي قطعَ به في التبصرة والهداية والهادي والكافي والتجريد وغيرها، وذهبَ سائر أهل الأداء إلى التَّفخيم، وهو الذي يَظهر من نصِّ التيسير، وظاهر العنوان والتلخيصين وغيرها، وهو القياس، ونصَّ على الوجهَين صاحب جامع البيان والشاطبية والإعلان وغيرها، والوجهان صحيحان، إلَّا أن النصوص مُتوافرة على التَّرقيق، وحكى غير واحد عليه الإجماع». النشر 4/ 1371.

(3) انظر: شرح الدُّرَر اللوامع للمجاصي ص: 438.

(4) هو: محمد بن عيسى الواريثْني، له شرح على الدُّرَر اللوامع سماه: جمع المعاني الدّريَّة والمباحث السَّنِيَّة في تقييد البرِّيَّة، وهو في الحقيقة تَقييدٌ عن الشيخ أبي الحسن علي بن عبد الكريم الأغْصاوي، صاحب كتاب: الفصول في شرح الدُّرر اللوامع. انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 187. ولم أقف له على ترجمة.

(5) انظر: الفجر الساطع 3/ 383.

(6) تقدَّم نصُّه.

(7) ونصُّ حِرْز الأماني:

والإيجاز[1]»[2]، انتهى.

قلتُ: وبالترقيق قرأتُ في طُرق[3] الإفراد[4]، وبالوجهَيْن مع تقديم التَّرقيق في الجمع للكلّ، هذا حكم الوصل.

وأما في الوقف فليسَ إلا التَّفخيم قولا واحداً؛ اعتباراً لسكون القاف كما[5] قال الداني في الإبانة[6]: «الوجهان إنما يكونان في حالة الوصل لا غير، فأما إذا وقف على ذلك، ولم يُشر إلى جرّة القاف، ولا قدّرت وسكنت وعومل سكونها ـ وهو الاختيار في مذهب نافع ـ فُخّمت الراء، ولم تُرقّق رأساً كما فُخّمت في قوله: ﴿بِرِجْفَةٍ﴾ [التوبة: 123]؛ لانفتاح حرف الاستعلاء، كذلك حكمه إذا سكن سواء يوجب التّفخيم ويمنع الترقيق[7]»[8]، انتهى.

=

.....وَخُلفُهُمْ بِفِرْقٍ جَرَى بينَ المشايخِ سَلْسَلا

ص: 29، البيت: 351.

(1) ونصُّ الداني في إيجاز البيان: «فإن كان الحرف المستعلي مكسوراً نحو قوله تعالى: ﴿كُلٌّ بِرِجْلٍ﴾ فالراء رقيقة لوقوعها بين كسرتَيْن، وقد فخَّمها بعض أهل الأداء؛ لأجل حرف الاستعلاء، والوجهان فيها جَيّدان». شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 590.

(2) تقريب النشر ل: 143/ أ.

(3) في ت و س: «طريق».

(4) في ت و س هنا زيادة: «وأما في الجمع فبالوجهين، مع تقديم التَّرقيق للجميع وصلا ووقفاً».

(5) من قوله: «وبالوجهين مع تقديم الترقيق» إلى قوله: «اعتباراً لسكون القاف كما» ساقط من ت و س.

(6) في ت و س: «وقال في الإبانة».

(7) في المطبوع: «ويمتنع من الترقيق».

(8) شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 590، 591.

وقد أشارَ إلى حكمه وَصلا ووقفاً (ض) ـ رحمه الله ـ بقوله:

والوَصْـلُ في فِـرْقٍ بِترقيـقٍ شُـهِرْ والوقـفُ بـالتَّفخيمِ للـكُلِّ ذُكِـرْ
نَـصَّ عليـهِ الدَّاني في الإبانـهْ حُجَّتُـهُ السـكونُ خُـذْ بُرهانَـهْ
ولـم أجـدْ نَصّـاً لأهـلِ فـاسِ كيـفَ رَوَوْا لَنـا [بِـلا الْتِبـاس][1]
والظَّـاهرُ التَّرقيـقُ عِنـدَهمْ جَـرَا كـذا حَـكاهُ بَعْـضُ مَـنْ تَـأَخَّرَا[2]

وبالوجهَيْن معَ تقديم التَّرقيق قرأتُ في الجمع، وإلى حُكمه أشرتُ بقولي:

وخلـفٌ لدى فِـرْقٍ لكلّهـم قَـدْ جَـرا .....[3]

﴿تَرَٰٓءَا ٱلْجَمْعَانِ﴾ [61] الأوجهُ السِّـتَّة في الوقـفِ لـلأزرق لا تخـفى، وقـد نبَّـهَ عليها (ض) ـ رحمه الله ـ بقوله:

وَفي تَـرَاءَا الفـتحُ والإمـالَهْ لورشِـهِمْ في الوقـفِ لا مَحـالهْ
لقـوله: وَمـا لا راءَ فيـهِ[4] بـالخلفِ لِـلأزرقِ فاقْتَفيـهِ

(1) ما بين المعقوفتين من ت و س، وهو الموافق للنسخة المطبوعة من الفجر الساطع، وبيان الخلاف والتشهير، وفي النسخة الأصل: «بالإلتباس»، وهو الموافق للنسخة المطبوعة من الإيضاح لما يَنْبهم عن الورى.

(2) الفجر الساطع 3/ 386. وذكرها أيضاً في بيان الخلاف والتشهير ص: 289، والإيضاح لما ينبهم عن الورى ص: 209.

(3) هذا الشَّطر غير موزون، وفي النسخة الأصل بعده طمسٌ يُقدَّر بسطر تقريباً، أما في ت و س فمن قوله: «وبالوجهين مع تقديم التَّرقيق قرأتُ في الجمع» إلى قوله: «لكلّهم قد جرا» ساقط.

(4) يقصدُ قول ابن بري:

والخلـفُ عَنـهُ في أَريكَهُـمْ ومـا لا راءَ فيـه كـ: اليتمـى ورمـى

الدرر اللوامع ص: 60، البيت: 149.

فَقِفْ لَهُ بالسِّتَّةِ المعلومَهْ في غيرِها كما أتَتْ مَرسُومَهْ
نَصَّ على التَّعيينِ شَيخُ فاسِ قُدوتُنا القَيْسيْ إمام النَّاسِ[1]

﴿أَبَرَّيْتُم﴾ [75]، و﴿عَلَيْهِ مِنَ اَجْرٍ﴾ [109] بارزان.

ي: ﴿مُّتَّبَعُونَ﴾ [52]، ﴿مُّشْرِفِينَ﴾ [60]، ﴿مُّومِنِينَ﴾ [67]، ﴿تَعْبُدُونَ﴾ [75]، ﴿تَعْبُدُونَ﴾ [92]، ﴿وَالْغَاوُۥنَ﴾ [94]، ﴿مُّومِنِينَ﴾ [103].

حزب[2]

﴿لَبِثْتُمْ﴾ [116] وبابه الغنةُ لا تخفى.

﴿إِنَ اَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾ [115] قرأ ورشٌ والمسيَّبي والأنصاري والقاضي والجمال عن الحلواني بإسقاط الألف، وقرأ أبو عَوْن[3] بإثباته، وقرأ المروزيّ بثلاثة أوجه: إسقاط الألف، وإشباعه، ومدّه طبيعياً[4]، كما تَقدَّم في نصِّ (ح)[5].

---

(1) في ت و س زيادة:
«والأخْذُ بالوجهَينِ في فِرْقٍ عُلِمْ وإنْ تَقِفْ بوجهَينِ كما فُهِمْ»
ولم أقف عليها.

(2) في هامش الأصل: ﴿قَالُوٓاْ أَنُومِنُ لَكَ﴾.

(3) في س: «الباقون» بدل: «أبو عون».

(4) انظر: التعريف ص: 88، وشرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 770، 771، وأنوار التعريف ص: 87.

(5) تقدَّم عند الآية [188] من سورة الأعراف. ونصُّه:
وأنا إلَّا خُلفُ عيسى إنْ وُصلْ مَعْ ثبتِهِ يَمُدُّ مدَّ المنفَصِلْ
يَقرأُ بالثَّلاثِ في التَّفريعِ بالتَّركِ والتَّطويلِ والطَّبيعي
ص: 274، البيت: 1414، 1415.

قال (د):

وَأَنـــــا إلاَّ مَـــــدَّهُ بِخُلْـــــفِ .....البيـــــــــــت[1]

والمرادُ بالمدِّ إثبات الألـف، ومُقابلـه حـذف الألـف، ولـيسَ المـراد بالمـدِّ هنـا الإشباع؛ لأن ذلكَ تَقدَّم في بابه.

المجراد: «والخلافُ الذي ذَكرَ[2] هو مِن طريق أبي نشيط، نَصَّ على ذلـك الحـافظ في المفردة[3]»[4].

وذكرَ أنه قرأ بالوجهَيْن[5]، ثم قال: «وبالوجهين آخذُ في ذلك»[6].

وذكرَ مَكّي الخلاف، وشهَّر عنه الحذف، قال: «وبـه قـرأتُ»[7]، ولـم يـذكر شُرَيـح غيره[8].

---

(1) والبيت بتمامه:

وَأَنـــــا إلاَّ مَـــــدَّهُ بِخُلْـــــفِ وكلُّهـــــمْ يمُـــــدُّهُ في الوقـــــفِ

ص: 74، البيت: 233.

(2) أي: ابن برّي في الدرر اللوامع.

(3) انظر: مفردة نافع للداني ص: 64، 65.

(4) إيضاح الأسرار والبدائع ل: 314/ ب.

(5) انظر: جامع البيان 2/ 48.

(6) قاله في كتاب رواية أبي نشيط. شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 771.

(7) ونصُّه: «وقد رُوي عن قالون أنه أثبتَ الألفَ في الوصل من: «أنا» إذا أتى بعده همزة مكسورة، وجميع ما وقعَ من ذلك في كتاب الله عزّ وجل ثلاثةُ مواضع، والمشهورُ عنه الحذف، وبه قرأتُ». التبصرة ص:162.

(8) انظر: الكافي 2/ 325، 326.

فإذا فهمتَ ما ذُكر عرفتَ أن له ثلاثة أوجه كما تقدَّم.

قال (ف):

وأنـــا إلاَّ مُـــدَّهُ لِلواسِـــطِي .....البيـــــت[1]

ثم:

وَإنْ عَـــــزا لِواحـــــدٍ..... .....الخ[2]

ثم:

....فاعمَلَنْ.....الخ[3]

﴿تَنتَهِ﴾ [116] لا تَصِلْ هاءَه[4]؛ لأنها ليسَتْ بهاء الكناية، بل هي أصلِية.

﴿وَمَن مَّعِيَ مِنَ ٱلْمُومِنِينَ﴾ [118] قرأَ أبو يعقوب وعبد الصَّمد بفتح الياء، والباقونَ بإسكانها[5].

---

(1) والبيت بتمامه:

وأنـــا إلاَّ مُـــدَّهُ لِلْواسِـــطي والمـــروزي وَصْـــلاً وَخُـــذْ بالفـــارطِ

ص: 60، البيت: 121.

(2) ونصُّه:

وإنْ عـــزا لواحـــدٍ خلافـــا ولمْ تجـــدْ مِنِّـــي لـــهُ انْعطافـــا

فَخُصَّـــهُ بـــالمروزي والأزرَقِ سَـــكتُّ أو ذكرتُـــهُ أوْ مـــنْ بَقِـــي

ص: 51، البيت: 13، 14.

(3) من قوله: «قال (ف)» إلى قوله: «فاعملنْ الخ» ساقط من ت و س. والبيتُ بتمامه:

فـــإن فهمـــتَ وجـــهَ تفصـــيلِ الـــذَّهبْ للـــدُّرِّ فـــاعمَلنْ بمفهـــومِ اللَّقَـــبْ

ص: 51، البيت: 15.

(4) في ت و س: «لاتصال هاؤه»، وهو خطأ.

(5) انظر: التعريف ص: 104.

قال (د):

..... ولِيَ فيهَـا مَـن مَّـعي في الظُّلَّـةِ[1]

أي: سَكنَّها قالون، وفي ضمنِهِ أنَّ ورشاً يفتح.

ثم خصَّصَه وَشرَّك مع قالون غيره (ف) بقوله:

وَلِيَ فيهَـا مَـن مَّـعي في الظُّلَّـةِ لِلأوَّلَـيْنِ.....[2]

أي: بالفتح للأخوين؛ وهما المراد بقوله: «للأوّلَين»[3].

﴿جَبّارِينَ﴾ [130] قرأناهُ بالوجهَيْن للأزرق، مع تقديم [الإمالة ثم الفتح][4]، وليسَ لغيره إلا الفتح مِن غير خلاف؛ لأن الخلاف الذي ذَكر في الدُّرَر[5] خاصٌّ

---

(1) والبيتُ بتمامه:

وَلْيُؤْمِنوا بي تُؤْمِنوا الي إِخْوَتي وَلِيَ فيهَا مَن مَّعي في الظُّلَّةِ

ص: 69، البيت: 208.

(2) والبيت بتمامه:

وَلِيَ فيهَا مَن مَّعِي في الظُّلَّةِ لِلأوَّلَينِ وافتَحَنَّ إِخْوتي

ص: 57، البيت: 92.

(3) انظر: بذل العلم والود ص: 213.

(4) ما بين المعقوفتين من ت و س، وفي النسخة الأصل: «مع تقديم الفتح». وقد تقدَّم بيان حكمه في سورة المائدة عند الآية [24]، ونصُّ المؤلِّف هناك: «وبالوجهَيْن قرأتُ له مع تقديم الإمالة، ولا إمالة لغيره على ما رويناه». وانظر: أنوار التعريف ص: 80.

(5) في ت و س: «ذكر (ف)» بدل: «ذكر في الدرر»، وهو خطأ. قال في الدُّرَر:

والكفِرينَ مَعَ كفِرينَ باليَاءِ والخلفُ بـ: جَبَّارينَ

ص: 61، البيت: 155.

بالأزرق عملا بقوله:

وإنْ عَـــــــــــــزا..... .....الخ[1]

﴿عَلَيْهِ مِنَ اَجْرٍ﴾ [145]، و﴿بُيُوتاً﴾ [149] لا يخفيان، والأصولُ تقدَّمت.

ي: ﴿مُّومِنِينَ﴾ في أربعة مواضع[121]، [139]، [158]، [174]، ﴿تَخْلُدُونَ﴾[129]، ﴿جَبّارِينَ﴾ [130].

ربع[2]

﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ﴾ [197] الغنَّةُ بارزة.

﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ان كُنتَ﴾ [187] حكم الهمزتَيْن لا يخفى.

﴿أَفَرَءَيْتَ﴾ [205] التَّسهيلُ والبَدَل بارزان.

﴿جَآءَهُم﴾ [206]، و﴿مَآ أَغْنَىٰ﴾ [207]، و﴿ذِكْرَىٰ﴾ [209] الإمالةُ في الثلاثة الأبواب[3] لا تخفى، وبالله التوفيق.

---

(1) ونصُّه:

وإنْ عـــــزا لواحـــــدٍ خِلافـــــا ولمْ تجـــدْ مِنِّـــي لـــهُ انْعطافَـــا

فخُصَّـــــهُ بـــــالمروزي والأزرقِ سَـــكَتُّ أو ذكرتُـــهُ أوْ مَـــنْ بَقـــي

تَفصيل عِقد دُرَر ابن برّي، ص: 51، البيت: 13، 14.

(2) في هامش الأصل: ﴿أَوْفُواْ ٱلْكَيْلَ﴾.

(3) في ت: «في الأبواب الثلاثة».

سورة النمل [مكية][1] (ضه)[2]

﴿طَسٓ﴾ [1] تقدَّم بسطُهُ في أوَّل فواتح السُّوَر، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿مُّومِنِينَ﴾[الشعراء: 190]، ﴿سِنِينَ﴾[الشعراء: 205]، ﴿كَـٰذِبُونَ﴾[الشعراء: 222]، ﴿يُوفِنُونَ﴾ [3]، ﴿يَعْمَهُونَ﴾ [4].

نصف[3]

﴿مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ﴾ [6] وبابه، و﴿فَإِنِّى غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [11]، و﴿مِنْ غَيْرِ﴾ [12] الغنةُ والإخفاءُ ظاهران[4].

﴿مُوسَىٰ﴾ [7]، و﴿جَآءَتْهُمْ﴾ [13]، و﴿ٱلْبَارِ﴾ [8] الإمالةُ في الأبواب الثَّلاثة لا تخفى[5].

﴿فَلَمَّا رءاهَا﴾ [10] الأوجهُ الثلاثة لأبي يعقوب معَ الإمالة لا تخفى.

﴿رءاهَا﴾ [10] الأخذُ للأصبهاني بالتَّحقيق ثم التَّسهيلِ كما تقدَّم[6].

﴿كَأَنَّهَا﴾ [10] يُسَهل همزه، وقد تَقدَّم.

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال القرطبي: «مكية كلها في قول الجميع». الجامع لأحكام القرآن 13/ 154.

(2) الضاد: تسعون، والهاء: خمسة؛ فيكون عدَد آي السورة على مذهبِ المدني الأخير 95 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 382، وحسن المدد ص: 387.

(3) نصف: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ﴾.

(4) في ت و س: «الغنة لا تخفى».

(5) من قوله: ﴿مُوسَىٰ﴾ إلى قوله: «لا تخفى» ساقط من س.

(6) انظر: الآية [165] من سورة البقرة.

﴿أَوْزِعْنِيَ أَنَ اَشْكُرَ﴾ هنا [19] وفي الأحقاف [14] بفتح الياء للأخوين، والواسطي عن الحلواني، والمفسِّر عن إسماعيل، والباقون بالإسكان[1].

قال (د):

ويا أَوْزِعْني مَعاً..... .....[2]

أي: سكّنها قالون، وفي ضمنِهِ أن ورشاً يفتح.

ثم خصَّصَها وشرَّك معهما بقوله: (ف):

....وأوزعني معا قد وضحا

ليُوسُفٍ والْعُتَقِيِّ الأشهَرِ والواسطي وأحمد الْمُفَسِّرِ[3]

ومعنى: «وَضَحَا» أي: بانا بالفتح لمن ذكر[4].

(ص)[5]:

ويوسفُ والعُتَقيُّ ثم مُفَسِّرٌ كذا الواسِطي بالفتحِ يَتْلونَ وُصّلاَ[6]

قال (ع) في سورة النمل: «وقرأَ ورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصَّمد وابن فرح

---

(1) انظر: التعريف ص: 104.

(2) والبيت بتمامه:

ويا أَوْزِعْني مَعاً وفي إلى رَبِّي بفُصِّلَتْ خلافٌ فُصِّلا

ص: 70، البيت: 209.

(3) ص: 57، البيت: 90، 91.

(4) انظر: بذل العلم والود ص: 212.

(5) في ت و س: (ض) بدل: (ص)، وهو خطأ.

(6) قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 362.

عن إسماعيل: ﴿أَوْزِعْنِيَ أَنَ اَشْكُرَ﴾ هنا [19] وفي الأحقاف [14] بفتح الياء، وكذلك أقرأني أبو الفتح في رواية أبي عَوْن عن الحلواني عن قالون، وسَكنها الباقون وورش في رواية الأصبهاني»[1]، انتهى.

﴿وَجِيۡتُكَ﴾ [22] تحقيقُ الهمزة لا يخفى.

ي: ﴿تَصْطَلُونَ﴾ [7]، ﴿يُوزَعُونَ﴾ [17].

ربع[2]

﴿أَلاَّ تَعْلُواْ عَلَيَّ﴾ [31] وبابه الغنَّةُ لا تخفى.

﴿فَأَلْقِهِۦٓ إِلَيْهِمْ﴾ [28] قرأَ ورش والأنصاري بِوَصْل الهاء، والباقون بِقَصْرها[3].

قال **(ف)**:

واقصُرْ لقالونَ وإسحاقَ مَعا .....الخ[4]

﴿بَأْسٍ﴾ [33]، و﴿جَآءَ﴾ [37] البَدَل والإمالةُ بارزان.

﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [37] اتَّفَقوا على إثبات الياء في الوَصْل، ما عدا ابن سَعْدان فإنه يُثبِتُها في الحالَيْن[5].

---

(1) ص: 104.

(2) في هامش الأصل: ﴿قَالَ سَنَنظُرُ﴾.

(3) انظر: التعريف ص: 82.

(4) والبيتُ بتمامه:

واقصُرْ لقالونَ وإسحاقَ مَعَا يُؤَدِّهِ والأخواتِ جُمَعَا

ص: 52، البيت: 25.

(5) انظر: التعريف ص: 104.

قال (د):

لِنـــــافعٍ زَوائـــــدٌ في الوَصْـــــلِ .....[1]

إلى أن قال:

وَأَتْـمِـــــــــدُّونَنِ..... .....[2]

قال (ف):

وكُلُّ مـــــــا لنـــــــافعٍ في الدُّرَرِ .....الخ[3]

ثم قال:

وخَصَّـــهَا بحـــالِ وَصْـــلِ الـــكُلِّ .....البيت[4]

(ع): «ورَوى ابن سَعْدان عن المسيَّبي:﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾[37] بنونٍ واحدة مُـخففة»[5].

---

(1) والبيت بتمامه:

لِنـــــافعٍ زَوائـــــدٌ في الوصْـــــلِ مِـــــنهنَّ زائِـــــدٌ ولامُ فِعْـــــلِ

ص: 70، البيت: 212.

(2) والبيت بتمامه:

وَأَتْـمِـــــــــدُّونَنِ والجـــــــوارِ في ثـــمَّ إلى الـــدَّاعِ الـــمُنادِ أضِـــفِ

ص: 71، البيت: 216.

(3) والبيت بتمامه:

وَكُـــلُّ مـــا لِنـــافعٍ في الـــدُّرَرِ مِـــنْ زائـــدٍ فكلُّهـــمْ بـــهِ حَـــرِ

ص: 58، البيت: 97.

(4) والبيت بتمامه:

وخَصَّـــهَا بحـــالِ وَصْـــلِ الكُـــلِّ غَـــيرُ ابـــنِ سَـــعْدانَ بِـــأولَى النَّمْـــلِ

ص: 58، البيت: 107.

(5) ص: 104.

قال (ف):

ولابـنِ سَـعْدانَ تُـمِدُّونِ حُـذِفْ .....البيت[1]

ثم:

....فاعمَلنْ.....الخ[2]

فحصَلَ من كلامه: أن ابـن سَـعْدان يُثبِـت اليـاء في الحـالَيْن، ويحـذفُ النـون، والباقونَ بخلاف ذلك.

﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [37] اتَّفَقـوا على إثبـاتِ اليـاء مَفتوحـةً في الوَصْـل، وأمـا في الوقف فورشٌ يَقِفُ بحذف الياء، والباقون لهم الخلاف؛ هل يَقِفون بحذفها كـورش، أو بإثباتها؟

قال في النَّشر: «واختُلف عن قـالون، فـروى عنـه جمهـور المغاربـة والمصـريين الإثبات، وروى عنه جمهور العراقيين الحذف، والوجهان في التَّيسير[3] والشـاطبية[4]

---

(1) والبيت بتمامه:

ولابـنِ سَـعْدانَ تُـمِدُّونِ حُـذِفْ نُـونٌ بـهِ في عَيْنِهـا قَـدُ اختُلِـفْ

ص: 60، البيت: 131.

(2) «ثم فاعملنْ» ساقطة من ت و س. والبيتُ بتمامه:

فـإن فهمـتَ وجـهَ تفصـيلِ الـذّهبْ للـدُّرِّ فـاعمَلنْ بمفهـومِ اللَّقـبْ

ص: 51، البيت: 15.

(3) انظر: التيسير ص: 463.

(4) قال الشاطبي:

وفي النَّمْـلِ ءَاتيِن ويُفـتَحُ عَـنْ أُوْلي حِمًـى وخـلافُ الوقْـفِ بَـيْنَ حُـلًى عَـلَا

والتَّجريد[1] وغيرها»[2]، انتهى.

وقال التَّازي[3]:

والوقف بالإثبات عند الدانِي ... مُرَجَّحٌ عن عيسى في: ءاتينِ

ورَجَّح الإمام حَذْفَ اليـاءِ[4] ... والشيخ بالإثبات[5] عنه جاءِ[6]

وقال (ع): «وأثبَتوها مفتوحةً في الوصل في قوله تعالى: ﴿فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ﴾ [37]، ووقَفَ ورشٌ بحذفها، ووقَفَ الباقون بإثباتها، وقرأتُ لهم مثل وَرش»[7]، انتهى.

(د):

لنافعٍ زَوائِدٌ في الوَصْلِ ..... [8]

=

حرز الأماني ص: 35، البيت: 429. قال ابن سَكَن: «وعن... قالون خلاف في الوقف؛ الإثباتُ والحذف». المهَنَّد القاضبي ص: 460.

(1) انظر: التجريد ص: 505.

(2) ونصُّه في النشر: «واختُلف عن أبي عمرو وقالون وحفص، فقطعَ لهم في الوقف بالياء أبو محمد مكّي، وأبو علي بن بَلِّيمة، وأبو الحسن بن غلبون وغيرهم، وهو مذهبُ أبي بكر بن مجاهد، وأبي طاهر بن أبي هاشم، وأبي الفتح فارس لمن فتحَ الياء، وقطعَ لهم بالحذف جمهور العراقيين، وهو الذي في الإرشادَين والمستنير والجامع والعنوان وغيرها، وأطلقَ لهم الخلاف في التيسير والشاطبية والتجريد وغيرها». 4/ 1553.

(3) هو: أبو القاسم أحمد التَّازي، تقدَّمت الإشارة إليه.

(4) يقصدُ بالإمام ابن شُريح. انظر: مفردة نافع له ص: 162.

(5) يقصدُ بالشيخ مكي بن أبي طالب القَيْسي. انظر: التبصرة ص: 284.

(6) أرجوزة الدُّرة السَّنيَّة في ترجيح خلاف البرِّيّة، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 244.

(7) ص: 105.

(8) والبيت بتمامه:

إلى أن قال:

.....ءاتـــــــــــــــينِ .....[1]

ثم:

فَهـــذِهِ فـــإنْ وصَـــلْتَ زِدتَّهَـــا .....إلى آخـــــر البيتـــــين[2]

ثم شرَّك الحكم مع قالون (ف) بقوله:

والخلـــفُ لِلْحِـــرميِّ في ءَاتـــينِ وقفاً.....[3]

وقرأتُ لهم بالوجهَيْن مع تقديم الإثبات.

فإذا حصَلَ لك هذا: فاعلم أن قـوله تعـالى: ﴿فَلَمَّا جَآءَ سُلَيْمَٰنَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ ء

=

لنـــــافعٍ زَوائـــــدٌ في الوصْـــــلِ مِـــــنهنَّ زائـــــدٌ ولامُ فعـــــلِ

ص: 70، البيت: 212.

(1) والبيت بتمامه:

تُعَلِّمَـــــنْ تَتَّـــــبِعَنْ ءاتـــــينِ في النَّمـــلِ ذاتُ الفـــتحِ لِلإســـكانِ

ص: 71، البيت: 215.

(2) والبيتان بتمامهما:

فهـــذِهِ فـــإنْ وَصَـــلتَ زدتَّهَـــا وصـــلاً ووقفـــاً لهـــمَا حـــذفْتَها

لكنَّـــهُ وَقَـــفَ في ءاتـــينِ قـــالونُ بالإثبـــاتِ والإســـكانِ

ص: 72، البيت: 225، 226.

(3) والبيت بتمامه:

والخلـــفُ لِلْحِرْمِـــيِّ في ءَاتـــينِ وقفـــاً وَصِـــلْ بـــالفتحِ للإســـكانِ

ص: 59، البيت: 109.

بِمَالٍ فَمَآ ءَاتَىٰنِۦَ ٱللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّآ ءَاتَىٰكُم﴾ [37] فيهِ لأهل العشر أربعة وعشرون وجهاً باعتبارِ الوقف والوصل، وبيانها: أن الأزرق له سِتَّة أوجه من ضَرْب وجهَيْ الإمالة والفتح في رُتَب المدِّ الثلاثة؛ فهذه سِتَّة مع الوصل، ويندرج معه العُتَقي في وجهِ القَصْر والإمالة، ثم الأصبهاني بوجهٍ واحد، هذا[1] باعتبار الوصل.

وأما في الوقف فورشٌ يَقِف بحذف الياء كما تقدَّم، وغيره له وجهان في الوقف؛ الإثباتُ والحذفُ كما تقدَّم أيضاً، ثم المروزي له أربعة أوجه باعتبارِ الوقف؛ لأنهُ يَقِف بإثباتِ الياء وحذفها، والوَصْل فيه وجهان، فهذه أربعة، ثم أهل الضمِّ لهم ثلاثة؛ اثنان في الوقف؛ إثباتُ الياء وحذفها، ووجهُ الوَصْل، ثم الواسطي بثلاثة أيضاً، ثم أهل الإمالة بثلاثة أيضاً، ويزيد ابن عَبْدوس بإمالة: ﴿جَآءَ﴾ [37]، ثم ابن سَعْدان بثلاثة أيضاً معَ حذف نون ﴿أَتُمِدُّونَنِ﴾ [37]، وبالله التوفيق.

﴿بِرِءَاهُ مُسْتَفِرّاً﴾ [41]، و﴿رَأَتْهُ﴾ [45]، ﴿حَسِبَتْهُ﴾ [45]، و﴿ءَآشْكُرُ﴾ [41]، و﴿كَأَنَّهُۥ هُوَ﴾ [43]، و﴿بُيُوتُهُمْ﴾ [54] أحكامُ هذه لا تخفى، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿تَفْرَحُونَ﴾ [37]، ﴿صَٰغِرُونَ﴾ [38]، ﴿تُرْحَمُونَ﴾ [48]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [53]، ﴿تُبْصِرُونَ﴾ [56].

حزب[2]

﴿أَمَّنْ خَلَقَ﴾ [63]، و﴿وَمَا مِنْ غَآئِبَةٍ﴾ [77]، و﴿وَرَحْمَةٌ لِّلْمُومِنِينَ﴾ [79] الغنَّةُ لا تخفى.

---

(1) «هذا» ساقطة من ت و س.

(2) في هامش الأصل: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾.

﴿ءَآللَّهُ خَيْرٌ﴾ [62] التَّسهيلُ والبَدَل للجماعة بارزان.

قال (ش):

وإنْ همـــــزُ وَصْـــــلٍ ....الـــــخ البيتـــــين[1]

وراجع ما تَقدَّم في سورة يونس عليه السلام[2].

﴿أَءِلَٰهٌ مَّعَ ٱللَّهِ﴾ في خمســة مواضــع [62]، [63]، [64]، [65]، [66]، و﴿إِذَا كُنَّا تُرَٰبًا وَءَابَآؤُنَآ أَيِنَّا﴾ [69] قرأَ مَن عدا ورش بالإدخال بين الهمزتين[3].

قال (ف):

وَقبـــلَ غَـــيْرِ ضَـــمَّةٍ..... .....[4]

الخ ما تَقدَّم، والأصولُ تَقَدَّمَت.

ي: ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [66]، ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [73]، ﴿مُّسْلِمُونَ﴾ [83].

---

(1) والبيتان بتمامهما:

وإنْ همـــزُ وَصْـــلٍ بَـــيْنَ لامِ مُســـكَّنٍ وهمـــزةِ الإســـتفهام فامـــدُدْهُ مُبـــدِلاَ

فلِلكُـــلِّ ذا أوْلى ويقصُـــرُهُ الـــذي يُســـهِّل عـــن كـــلِّ كئـــالنَ مُـــثِّلاَ

ص: 16، البيت: 192، 193.

(2) انظر: الآية [59] من سورة يونس.

(3) انظر: التعريف ص: 57.

(4) والبيت بتمامه:

وقبـــلَ غـــيرِ ضـــمَّةٍ قـــدْ أدخَـــلاَ حِـــرمِيُّهُمْ في ذي اثنتَـــيْنِ فَيْصَـــلا

ص: 52، البيت: 33.

ربع[1]

﴿ءَالَـٰتِ لِّقَوْمٍ﴾ [88] وبابه، و﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا﴾ [9] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

بـــاب: ﴿جَآءَ﴾ [91]، و﴿فِى ٱلنَّارِ﴾ [92]، و﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ﴾ [94] الإمالـــةُ في الأبواب الثلاثة بارزة، وكل واحدٍ على قاعدته فيها.

﴿وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ﴾ [91] قـــرأهُ الأنصـــاري بكســـرِ المـــيم، والبـــاقون بفتحها[2].

(ص):

ويَوْمَئِـــذٍ في هـــودَ والنَّمْـــلِ والـــمَعَا رِجِ اكسِرْ لهُ وافتَحْ لباقٍ تَحُـزْ عُـلا[3]

والله الموفق.

(1) في هامش الأصل: ﴿وَإِذَا وَقَعَ ٱلْقَوْلُ﴾.

(2) انظر: التعريف ص: 92.

(3) قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 364.

سورة القصص [مكية][1] (فح)[2]

﴿طَسٓمٓ﴾ [1] تقدَّمَ حُكمه.

﴿أَيمَّةً﴾ [4] بالإدخالِ حيثُ وقعَ لابن فرج والمسيَّبي[3] كما تقدَّم.

﴿عَلَيْهِ﴾ [6]، و﴿فُؤَادُ أُمِّ مُوسىٰ﴾ [9] الصِّلَة والبَدَل بارزان، والأصولُ تَقَدَّمَت.

ي: ﴿يُوزَعُونَ﴾ [النمل: 85]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: 86]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [النمل: 92].

نصف[4]

﴿ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾ [16] وبابه، و﴿مِنْ خَيْرٍ﴾ [24] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

باب: ﴿جَآءَ﴾ [19]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [22] الإمالةُ والصِّلَة بارزان، والأصولُ تَقَدَّمت.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن رؤوس الآي[5].

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س.

قال ابن الجوزي: «وهي مكية كلها غير آية منها، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ﴾ فإنها نزلَت عليه وهو بالجُحْفَة في وقت خروجه للهجرة، هذا قول ابن عباس، ورُوي عن الحسن وعطاء وعكرمة أنها مكية كلها». زاد المسير 3/ 374. وانظر: الجامع لأحكام القرآن 13/ 247.

(2) في ت: «في» بدل: «فح»، وهو خطأ. الفاء: ثمانون، والحاء: ثمانية؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 88 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 236، والبيان ص: 201.

(3) انظر: التعريف ص: 90.

(4) في هامش الأصل: ﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ﴾.

(5) انظر: تكميل المنافع ص: 216.

ربع[1]

﴿ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّيَ﴾ [29] وبابه، و﴿مِن رَّبِّكَ﴾ [32] وبابه الغنَّةُ بارزة.

﴿لِأَهْلِهِ امْكُثُوٓا﴾ [29]، و﴿بِرِدَاءً﴾ [31]، و﴿كَأَنَّهَا﴾ [31] أحكامها لا تخفى.

﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ [34] بالنَّقل للجميع.

قال (د):

ونَقَلُوا لنافعٍ مَنقُولاَ رِدْءاً.....[2]

(ف):

فالكُلُّ إن سَكَتُّ..... .....الخ[3]

﴿أَنْ يُكَذِّبُونِ ۝٣٦ قَالَ﴾ [35] بالزِّيادة لورش[4].

قال (د):

وَوَرشٌ الدّاعِ مَعاً..... .....[5]

---

(1) في هامش الأصل: ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى﴾.

(2) والبيت بتمامه:

ونَقَلُوا لنافعِ مَنقُولاَ رِدْءاً وَءالَ نَ وَعاداً الأُولى

ص: 55، البيت: 120.

(3) والبيت بتمامه:

فالكلُّ إن سكتُّ فيما أَطلَقا أو عَمَّ أو عزا له كاتَّفقا

ص: 51، البيت: 11.

(4) انظر: التعريف ص: 103.

(5) والبيت بتمامه:

إلى أن قال:

وأَنْ يُكـــــــــذِّبُونِ..... .....[1]

قال (ف):

وَمَـــا لِـــورشٍ فَلَـــهُ لا ثَـــانِ .....[2]

﴿جَآءَ﴾ معاً [37]، [48]، و﴿ٱلدّارِ﴾ [37] الإمالةُ في البابَيْن لا تخفى.

﴿مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي﴾ [38]، و﴿أَيِمَّةً يَدۡعُونَ﴾ [41] لا يخفيان، والأصولُ تَقَدَّمت.

ي: ﴿تَصۡطَلُونَ﴾[29]، ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾[43]، ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾[46]، ﴿صَٰدِقِينَ﴾[49].

حزب[3]

﴿مِن رَّبِّنَآ﴾ [53] وبابه، و﴿نُمَكِّن لَّهُمۡ﴾ [57] وبابه، و﴿مَن إِلَٰهٌ غَيۡرُ ٱللَّهِ﴾ معاً [71]، [72] الغنَّةُ لا تخفى.

=

وورشٌ الـــــدَّاعِ معـــــاً دَعَـــــانِ وتَسْـــئَلَنِّ مـــا فخُـــذْ بيـــاني

ص: 71، البيت: 219.

(1) والبيت بتمامه:

وأنْ يُكـــــذِّبونِ قـــــالَ يُنقِـــــذُونْ وتَرْجُمـــــونِ بعـــــدَهُ فـــــاعْتَزِلونْ

ص: 72، البيت: 222.

(2) والبيت بتمامه:

وَمَـــا لِـــورشٍ فَلَـــهُ لا ثـــانِ لكنَّـــهُ شـــورِكَ في ثـــمانِ

ص: 58، البيت: 98.

(3) في هامش الأصل: ﴿وَلَقَدۡ وَصَّلۡنَا﴾.

﴿ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [61] قرأَ ورش وابن عَبْدوس وابن المسيَّبي بتحريك الهاء، والباقون بإسكانها، ويزيدُ أحمَد المفَسِّر وجهاً بتحريكِ الهاء كالأوَّلين[1].

قال (د):

قَرَأَ وَهْوَ وهْيَ بالإسكانِ قالونُ.....الخ البيتين[2]

ثم شرَّك الحكم معه (ف) بقوله:

قالونُ في قانونِ وَهْيَ وهْوَ .....

إلى قوله:

مَعْ ثُمَّ بالضَّمِّ..... .....[3]

ثم:

....فاعمَلنْ.....الخ[4]

---

(1) انظر: التعريف ص: 76.

(2) والبيتان بتمامهما:

قَرَأَ وَهْوَ وهْيَ بالإسكانِ قالونُ حيثُ جاءَ في القرآنِ

ومثلُ ذاكَ فَهْوَ فَهْيَ لَهْوَ وَلَهْيَ أيضاً مِثلُهُ ثُمَّ هْوَ

ص: 73، البيت: 228، 229.

(3) ونصُّه:

قالونُ في قانونِ وَهْيَ وَهْوَ كَمَنْ حوى التَّفسيرَ ثمَّ النحوَ

لكنْ أبو الفتحِ عنِ المفسِّرِ أَقْرأَ دانياً بعكسِ النَّظرِ

مَعْ ثمَّ بالضمِّ..... .....

ص: 59، البيت: 111، 112، 113.

(4) والبيت بتمامه:

قال (ع): «وقرأ ورش وإسماعيل في رواية أبي الزعراء، والمسيَّبي في رواية ابنهِ بِضمِّ الهاء من: (هو)[1]، وكسرها مِن: (هي) مع الواو والفاء واللام وَثُمَّ، نحو قوله تعالى: ﴿وَهُوَ﴾ [البقرة: 28]، و﴿لَهُوَ﴾ [آل عمران: 61]، و﴿فَهُوَ﴾[البقرة: 183]، و﴿ثُمَّ هُوَ﴾ [61]، وقرأَ الباقون بإسكان الهاء في المذكر والمؤنَّث»[2]، انتهى.

وقال: «في رواية أبي الفتح في رواية ابن فَرح[3] عن إسماعيل: ﴿أَنْ يُّمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: 281] بالإسكان، و﴿ثُمَّ هُوَ﴾ [61] بالضمِّ، وتابَعَه على الإسكان في: ﴿أَنْ يُّمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة: 281] أبو عَوْن الواسطي عن الحلواني عَن قالون»[4]، انتهى.

فحصَلَ من هذا: أن لأحمد المفسِّر وجهَيْن؛ الإسكان والضم، وبهما قرأنا[5] لهُ مع تقديم الإسكان، **وفيه قلتُ**:

والأخذُ بالوجهَيْنِ قُل لابنِ فرجْ ... في ثمَّ هُوْ سَكِّنْ وَضُمَّ لا حَرَجْ

﴿تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَ﴾ [63] يُبدِله الأصبهاني، والأصولُ تَقدَّمت.

ي:﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾[51]، ﴿يُنبِفُونَ﴾[54]، ﴿تَزْعُمُونَ﴾[62]، ﴿تَشْكُرُونَ﴾[73]، ﴿تَزْعُمُونَ﴾[74].

=

فإن فهمتَ وجهَ تفصيلِ الذَّهبْ ... للدُّرِّ فاعملنْ بمفهومِ اللَّقبْ

ص: 51، البيت: 15.

(1) في ت و س زيادة: «كورش»، والمثبتُ في الأصلِ هو الموافق للمطبوع.

(2) ص: 76.

(3) في المطبوع: «وأقرأني أبو الفتح في رواية ابن فرح»، وهو الصواب.

(4) التعريف ص: 76.

(5) في ت و س: «قرأت».

ربع[1]

﴿خَيْرٌ لِّمَنۡ ءَامَنَ﴾ [80] وبابه، و﴿مِّن رَّبِّكَ﴾ [86] الغنَّةُ بارزة.

﴿وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [82]، ﴿وَيْكَأَنَّهُۥ﴾ [82] يَقْرَؤُهما ابن عبد الرحيم[2] بالتَّسهيل.

قال (ف):

فَقَدْ أحالَ فيهِ وَيْكَأَنَّ ..... البيت[3]

وقال (ص):

وفي وَيْكَأنَّ اللهُ مَعْ وَيْكَأَنّهُ لدى قَصَصٍ سَهِّلْ حَييتَ مُفَضَّلا[4]

﴿جَآءَ﴾ [84]، و﴿قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ [85] الإمالةُ والإظهارُ بارزان، والأصولُ تَقَدَّمت.

(1) في هامش الأصل: ﴿إِنَّ فَارُونَ﴾.

(2) هو: الأصبهاني.

(3) والبيت بتمامه:

فقدْ أحالَ فيهِ وَيْكَأَنَّ مَعاً لدى الفرشِ على كأنَّ

ص: 54، البيت: 51. وانظر: بذل العلم والود ص: 157.

(4) قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 359.

سورة العنكبوت [مكية][1] (صط)[2]

﴿أَلٓمٓ ۚ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ [1] تَقَدَّم بَسْطُه[3].

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ من رؤوس[4] الآي التي يَصِلُها الواسطي[5].

نصف[6]

﴿نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ﴾ [9] وبابه، و﴿ءَايَةً لِّلْعَٰلَمِينَ﴾ [14] وبابه الغنَّةُ والإدغامُ بارزان.

﴿جَآءَ﴾ [9]، ﴿فَأَنجِيهُ ٱللَّهُ﴾ [23]، و﴿مِنَ ٱلنَّارِ﴾ [23] الإمالةُ في الأبواب الثلاثة لا تخفى.

﴿وَمَأْوِيكُمُ﴾ [24] يُبدِله ابن عبد الرحيم[7] وعبد الصَّمد في أحَد وجهَيْه، والباقون على أصولهم في الهمزة الواقعة في الفاء[8] من التَّحقيق، وقد تقدَّمَ بَسْطُه غير ما مرّة.

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن الجوزي: «روى العوفيّ عن ابن عباس أنها مكِّيَّة، وبه قال الحسن، وعطاء، وقتادة، وجابر بن زيد، ومقاتل، وفي روايةٍ عن ابن عباس أنها مدنيّة، وقال هِبَة الله بن سلامة المفسّر: نزلت مِن أوّلها إلى رأس العشرِ بمكّة، وباقيها بالمدينة، وقال غيره عكس هذا: نزلت العشر بالمدينة، وباقيها بمكّة». زاد المسير 3/ 398.

(2) الصاد: ستون، والطاء: تسعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 69 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: البيان ص: 203، وحسن المدد ص: 392.

(3) في أول سورة آل عمران.

(4) «رؤوس» ساقطة من ت و س.

(5) انظر: تكميل المنافع ص: 220.

(6) في هامش الأصل: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلِانسَٰنَ﴾.

(7) هو: الأصبهاني.

(8) في ت: «الياء» بدل: «الفاء»، وفي س: «الباء».

وحاصله: أن ورشاً له ثلاثة طرق في: (الإيواء)، فمن طريق أبي يعقوب التَّحقيق، ومِن طريق الأصبهاني البَدَل مُطْلَقاً، والإدغام في: ﴿وَتُـْٔوِۦٓ﴾ [الأحزاب: 51]، ومِن طريق عبد الصَّمد يُفَصِّل؛ في غير: ﴿وَتُـْٔوِۦٓ﴾ [الأحزاب: 51] وجهان، والتَّحقيق في: ﴿وَتُـْٔوِۦٓ﴾ [الأحزاب: 51] فافهَم، والأصولُ تَقَدَّمت.

ي: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [7]، ﴿لَكَٰذِبُونَ﴾ [11]، ﴿ظَٰلِمُونَ﴾ [13]، ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [15].

ربع[1]

﴿بَيِّنَةٌ لِّقَوْمٍ﴾ [35] وبابه، و﴿مَّنْ خَسَفْنَا﴾ [40] الغنةُ والإخفاءُ بارزان[2].

﴿جَآءَتْ﴾ [31]، و﴿فِى ٱلدُّنْيَا﴾ [26]، و﴿بِٱلْبُشْرَىٰ﴾ [31] الإمالةُ في الثلاثة الأبواب لا تخفى.

﴿أَيِّنَّكُمْ﴾ [28] بالإدخالِ للحرميّ[3].

قال (ص):

.....وغيرُ ورْ شِهِمْ[4] قُلْ قُبَيْلَ الفتحِ والكَسْرِ أدخَلاَ[5]

---

(1) في هامش الأصل: ﴿فَقَامَ لَهُۥ لُوطٌ﴾.

(2) في ت و س: «الغنة بارزة».

(3) انظر: التعريف ص: 57. والمراد بـ: «الحرمي» قالون من جميع طرقه، وإسماعيل كذلك، وإسحاق كذلك، قال ابن غازي:

..... ومَنْ سِوى ورشِهِمُ حِرْميُّ

تَفصيل عِقد درر ابن بري ص: 50، البيت: 8.

(4) في ت و س: «ورش»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(5) والبيت بتمامه:

يُمُدُّون بَيْن الهمزتَين وغيرُ ورْ شِهِمْ قُلْ قُبَيْلَ الفتحِ والكسرِ أدخَلاَ

قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 357.

﴿سِيٓءَ بِهِمْ﴾ [33]، و﴿وَلَقَد تَّرَكْنَا﴾ [35]، و﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم﴾ [39] لا تخفى.

﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ﴾ [41]، و﴿مِن شَيْءٍ﴾ [42] بارزان، والأصولُ تَقَدَّمت.

ي: ﴿جَٰثِمِينَ﴾ [37]، ﴿يَظْلِمُونَ﴾ [40].

حزب[1]

﴿إِذَا لَّارْتَابَ﴾ [48] وبابه، و﴿مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [50]، و﴿مَّنْ خَلَقَ﴾ [61] الغنة والإخفاءُ بارزان[2].

﴿ظَلَمُواْ﴾ [46]، و﴿عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ﴾ [50]، و﴿لَّجَآءَهُمْ﴾ [53][3]، و﴿لَهِىَ﴾ [64] أحكامها لا تخفى.

﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ [66] قرأ إسماعيل وورش بكسر اللام، والباقون بإسكانها[4].

قال (د):

ثُمَّ لِيَقْطَعْ ولِيَقْضُوا سَاكِنَا .....البيت[5]

وفي ضمنِهِ أن ورشاً يُحرك.

---

(1) في هامش الأصل: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ﴾.

(2) في ت و س: «الغنة لا تخفى».

(3) في ت و س زيادة: «و﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾» [58].

(4) انظر: التعريف ص: 105.

(5) والبيت بتمامه:

ثُمّ لِيَقْطَعْ وَلِيَقْضُوا سَاكِنَا وَلْيَتَمَتَّعُوا وَأَوْ ءاباؤُنَا

ص: 74، البيت: 236.

ثم شرَّك الحكم معه لغيره (ف) بقوله:

وَرشٌ لِيَقْطَعْ وَلِيَقْضُواْ كَسَرَا .....البيت[1]

ثم:

....فاعمَلَنْ.....الخ[2]

قال (ع): «وقرأ إسماعيل وورش[3] في العنكبوت: ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ [66] بكسرِ اللام، وقرأ الباقون بإسكانها»[4]، انتهى، وبالله التوفيق.

❁ ❁ ❁

(1) والبيت بتمامه:

ورشٌ لِيَقْطَعْ وَلِيَقْضُواْ كَسَرَا وَمعْهُ فوقَ الرُّومِ الأنصاري جَرَى

ص: 60، البيت: 130.

(2) والبيت بتمامه:

فإن فهمتَ وجهَ تفصيلِ الذَّهبْ للدُّرِّ فاعمَلَنْ بمفهومِ اللَّقَبْ

ص: 51، البيت: 15.

(3) في ت و س: «وقرأ ورش وإسماعيل»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(4) ص: 105. وفي المطبوع: «وقرأ المسيبي وقالون بإسكانها».

سورة الروم [مكية][1] (نط)[2]

﴿أَلٓمٓ﴾ [1] تقدَّمَ بَسْطُه.

ي: ﴿تَعْمَلُونَ﴾[العنكبوت: 55]، ﴿يَتَوَكَّلُونَ﴾[العنكبوت: 59]، ﴿يُشْرِكُونَ﴾ [العنكبوت: 65]، ﴿سَيَغْلِبُونَ﴾ [1]، ﴿غَٰفِلُونَ﴾ [6]، ﴿لَكَٰفِرُونَ﴾ [7].

ربع[3]

﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُم﴾ [12] وبابه، و﴿أَنْ خَلَقَكُم﴾ [19] وبابهُ الغنَّةُ بارزة.

﴿وَجَآءَتْهُمْ﴾ [8]، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ [9]، و﴿كَٰفِرِينَ﴾ [12] الإمالةُ في الأبواب الثَّلاثة لا تخفى.

﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [26] لا تخفى، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿يَظْلِمُونَ﴾ [8]، ﴿كَٰفِرِينَ﴾ [12]، ﴿تَخْرُجُونَ﴾ [24].

نصف[4]

﴿ءَايَٰتِ لِّقَوْمٍ﴾ [36] وبابه، و﴿مِّن رِّبَآ﴾ [38] وبابه، و﴿مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ [47] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «هذه السورة مكية، ولا خلاف أحفظُه في ذلك». المحرر الوجيز 4/ 327. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية كلّها بإجماعهم». زاد المسير 3/ 415.

(2) النون: خمسون، والطاء: تسعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 59 آية. انظر: التبيان ص: 242، وحسن المدد ص: 395.

(3) في هامش الأصل: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ﴾.

(4) في هامش الأصل: ﴿فَأَفِمْ﴾.

﴿فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ﴾ [43]، و﴿فَجَآءُوهُم﴾ [46]، [﴿فَرَأَوْهُ﴾][1] [50] الصِّلَة والإمالة [والتَّحقيق والتَّسهيل][2] بارزان، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿فَرِحُونَ﴾[31]، ﴿يُشْرِكُونَ﴾[32]، ﴿يَفْنَطُونَ﴾[35]، ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [40]، ﴿مُّشْرِكِينَ﴾ [41]، ﴿يَمْهَدُونَ﴾ [43]، ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [45]، ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [47]، ﴿مُّسْلِمُونَ﴾ [52].

ربع[3]

﴿فَيَوْمَئِذٍ لاَّ تَنفَعُ﴾[56] وبابه، و﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾[لقمان: 4]، و﴿مِّن خَرْدَلٍ﴾[لقمان: 15] وبابه الغنةُ والإخفاءُ بارزان[4].

﴿وَلَقَد ضَّرَبْنَا﴾ [57] يُدغِمُهُ ورش والقاضي والحلواني كما تَقدَّم[5].

﴿جِيْءَتَهُم﴾ [57] يُحقِّقُه ابن عبد الرحيم لقوله:

(ف)[6]:

....وَجِئْـــتَ مُطْلَقَـــا[7]

وبالله التوفيق.

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س.

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س.

(3) في هامش الأصل: ﴿ٱللَّهُ ٱلذِى خَلَقَكُم﴾.

(4) في ت و س: «الغنة لا تخفى».

(5) انظر: التعريف ص: 62.

(6) (ف) ساقطة من ت و س.

(7) والبيت بتمامه:

والأمـــرَ لا المجـــزومَ عنـــهُ حقِّقَـــا وكـــلَّ لُؤْلُـــؤٍ وَ جِئْـــتَ مُطْلَقَـــا

ص: 53، البيت: 44.

سورة لقمان [مكية][1] (لج)[2]

﴿أَلٓمٓ﴾ [1] تَقدَّمَ بَسْطُه.

﴿هُزُوًا﴾ [5]، ﴿كَأَن لَّمْ﴾ [6]، و﴿كَأَنَّ فِيٓ أُذُنَيْهِ﴾ [6]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [20] أحكامها لا تخفى، والأصولُ تَقَدَّمت.

ي: ﴿يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [الروم: 56]، ﴿يُوفِنُونَ﴾ [3]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [14].

حزب[3]

﴿عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ [23]، و﴿مَّنْ خَلَقَ﴾ [24] وبابه الإخفاءُ والغنةُ بارزان[4].

و﴿ءَايَـٰتِ لِّكُلِّ﴾ [30] وبابه، و﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [السجدة: 1] وبابه الغنَّةُ والإدغام[5] لا يخفيان.

﴿بِأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [29] لا يخفى.

﴿بِأَيِّ أَرْضٍ﴾ [33] الأخذُ بالوجهَيْن لابن عبد الرحيم، معَ تقديم التَّحقيق، وقد سَبَقَ التَّنبيهُ عليه[6]، وبالله التوفيق.

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «هذه السورة مكية غير آيتين، قال قتادة: أولهما: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ﴾ إلى آخر الآيتَين، وقال ابن عباس: ثلاث آيات، أولهن: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَـٰمٌ﴾». المحرر الوجيز 4/ 345.

(2) اللام: ثلاثون، والجيم: ثلاثة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 33 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 402، والتبيان ص: 246.

(3) في هامش الأصل: ﴿وَمَنْ يُّسْلِمْ﴾.

(4) «الإخفاء والغنة بارزان» ساقطة من ت و س.

(5) في ت و س: «الإخفاء» بدل: «الإدغام»، وهو خطأ.

(6) انظر: الآية [185] من سورة الأعراف.

سورة السجدة [مكية][1] (ل)[2]

﴿الٓمٓ﴾ [1] حكمُهُ لا يخفى.

﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ اِلَى ٱلاَرْضِ﴾ [4] حكمُ الهمزتَيْن لا يخفى.

﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا﴾ [9] الإدخالُ لمن سِوى ورش فافهَم، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿يَهْتَدُونَ﴾ [2]، ﴿كَٰبِرُونَ﴾ [10].

ربع[3]

﴿مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ [23] وبابه الغنةُ بارزة.

﴿وَلَو شِئْنَا﴾ [13] إبدالُهُ لا يخفى.

﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ [13] في تخفيف همزتَيْه وعدمه أربعة أوجه[4].

﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [19]، و﴿فَمَأْوِيهُمُ﴾ [20]، و﴿أَئِمَّةً﴾[24] لا تخفى، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿تُرْجَعُونَ﴾ [11]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [14]، ﴿يُنفِقُونَ﴾ [16]، ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [21]، ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [28]، ﴿يُنظَرُونَ﴾ [29].

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن الجوزي: «وهي مكيَّة بإجماعهم، وقال الكلبيّ: فيها من المدنيّ ثلاث آيات... وقال مقاتل: فيها آية مدنيّة... وقال غيرهما: فيها خمس آيات مدنيّات، أوّلها: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ﴾». زاد المسير 3/ 437.

(2) اللام: ثلاثون، وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 406، وحسن المدد ص: 400.

(3) في هامش الأصل: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم﴾.

(4) انظرها عند الآية [17] من سورة الأعراف.

نصف[1]

سورة الأحزاب [مدنية][2] (عج)[3]

﴿مِن رَّبِّكَ﴾ [2] وبابه، ﴿فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓاْ﴾[4] [5] وبابه، و﴿مِّيثَٰقاً غَلِيظاً ۝٧ لِّيَسْـَٔلَ﴾[5] [8] الإخفاءُ والغنَّةُ بارزان[6].

﴿أَلَمْ تَظَّهَّرُونَ﴾[7] [4]، وفي: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [2]، والطلاق [4].

قال (د):

وَلأَهَـــبْ هَمَـــزَهُ وَالِّـــئِ .....البيـــــــــــت[8]

أي: هَمَز قالونُ ذلك، وفي ضِمنِهِ أنَّ ورشاً لا يَهْمِزُ ذلكَ، بل يَقرأُ جميع ذلك بياء خالصة، وهو كذلك، كما هو مَفهومُ كلام المصنِّف.

---

(1) نصف: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾.

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «هذه السورة مدنية بإجماعٍ فيما علمت». المحرر الوجيز 4/ 367. وقال ابن الجوزي: «وهي مدنيّة بإجماعهم». زاد المسير 3/ 446.

(3) العين: سبعون، والجيم: ثلاثة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 73 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 252، والبيان ص: 208.

(4) في ت و س: «تَفْعَلُوا» بدل: ﴿تَعْلَمُوٓاْ﴾ وهو خطأ.

(5) ﴿لِّيَسْـَٔلَ﴾ ساقطة من ت و س.

(6) في ت و س: «جليان» بدل: «بارزان».

(7) في ت و س زيادة: «هنا».

(8) والبيت بتمامه:

وَلأَهَـــبْ هَمَـــزَهُ والَّـــئِ مَـــعَ لِـــيلاً في مَكـــانِ اليـــاءِ

ص: 74، البيت: 235.

قال المِنْتَوري ـ بعد كلام له ـ ما نصُّه: «وظاهرُ قول الناظم: أنَّ ورشاً يَقرأ: ﴿ٱلۡـَٔانَ﴾ [4] في الوَصْلِ بياء مكسورة خالصة، وهو مذهبُ ابن سفيان[1]، وابن شُرَيح[2] وغيرهما[3]، فلم يَسْلُك الناظم في هذا الموضع طريق الداني[4]، حسبَ ما شَرَطَ ذلكَ في الخطبة فتأمَّلْهُ»[5]، انتهى.

قلتُ: وقد وَقَفتُ على نَصِّ طاهر ابن غلبون في تَذْكِرَته، ولفظُه: «بياء مكسورةٍ كسرةً خفيفةً مِن غَيْر هَمْز»[6].

وقال في النَّشر: «سَهَّلها بَيْنَ بَيْن وَرْش»[7]، فإذا وَقَفَ أبدَلَ الهمزة ياءً ساكنة[8]، وقد نَصَّ على التَّسهيل في إرشادِ المُتَمَسّكين والتَّهذيب وغيرهما[9].

قلتُ: [وهو][10] اختيارُ أبي القاسم حيثُ قال:

---

(1) انظر: الهادي ص: 464.

(2) انظر: الكافي 2/ 475.

(3) كالمهدوي في شرح الهداية 2/ 473، ومكي في التبصرة ص: 460، وابن بَلِّيمة في تلخيص العبارات ص: 136.

(4) قال الداني في التيسير: «وورش بياء مختلسة الكسرة خَلَفاً من الهمزة». ص: 476.

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 785.

(6) 2/ 615.

(7) انظر: النشر 3/ 971.

(8) انظر: التيسير ص: 476.

(9) قال الداني في إرشاد المتمسكين في قراءة ورش: «وقرأ ﴿ٱلۡـَٔانَ﴾ حيثُ وقعَ بتخفيف الهمزة، فجعلها كالياء المختلسة». وقال في التَّهذيب: «وقرأ في الأحزاب والمجادلة والطلاق ﴿ٱلۡـَٔانَ﴾ بياء مكسورة مختلسة الكسرة». شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 781.

(10) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س.

(ش)[1]:

وكاليـــاءِ مَكســـوراً لـــورشٍ.... .....[2]

ثم خصَّصَه **(ف)** وشرَّك مع قالون غيره بقوله:

والوَصْـــلُ بالتســـهيل أو باليـــاء ليوسُـــفٍ والْعُـــتَقِي في الَّـــئ

والأوَّل الْمَشْـــــــــهُورُ..... .....إلـــــــــخ[3]

ثم:

....فـــــــاعمَلَنْ.....الخ[4]

فتحصَّـلَ إذن[5] **في**: ﴿ألٓمٓ﴾ [4] وجهَـيْن للأخـوين: التَّسـهيلُ بَـيْنَ بَـيْن، واليـاء الخالصة[6]، وبهما قرأتُ معَ تقديم التَّسهيل، وبالإشباع فيهمـا وصـلاً ووقفـاً، وأمـا

---

(1) «ش» ساقطة من ت و س.

(2) والبيت بتمامه:

وكاليـــاءِ مكســـوراً لِّـــورشٍ وَّعـــنهُمَا وَقِـــفْ مُسْـــكناً وَّالهمـــزُ زاكيـــهِ بُجِّـــلاَ

ص: 77، البيت: 966.

(3) والبيتان بتمامهما:

والوصـــــلُ بالتّســـــهيلِ أو باليـــــاءِ ليوســـــفٍ والعُتَقـــــي في الَّـــــئِ

والأوَّلُ المشـــــهورُ والوقـــــفُ بِيَـــــا بِـــــلاَ خِـــــلافٍ عَـــــنهُما قـــــدْ رُوِيَـــــا

ص: 60، البيت: 132، 133.

(4) والبيت بتمامه:

فـــإنْ فهمـــتَ وجـــهَ تفصـــيلِ الـــذَّهبْ للـــدُّرِّ فـــاعمَلنْ بمفهـــومِ اللَّقـــبْ

ص: 51، البيت: 15.

(5) في ت و س: «أن» بدل: «إذن».

(6) في س: «خالصة».

غيرهما فليسَ إلا التَّحقيق على مفهوم اللَّقبْ، فإذا وقفتَ للأخوين في رواية التَّسهيل فإنَّك تَقِفُ بياء ساكنة معَ تمكين الألف قبلها[1]؛ مِن أجلِ الساكنَيْن[2] لقوله:

(ف)[3]:

.....والوقفُ بِيَا بِلاَ خِلافٍ عَنهُما قَدْ رُوِيَا[4]

وقال التَّازي:

والَّئ عن ورش بتسهيلٍ ذُكِرْ[5] وقيل: بالياء، وأوَّلُ شُهِرْ

وإن وَقَفْتَ فقِفَنْ بالياءِ له بلا شَكٍّ[6] ولا امتراءِ[7]

وأما الأصبهاني والحرميّ فالوقفُ بالهمز بلا خلاف كالوَصْل[8]، فافهَم.

وقد نَبَّهَ على هذا **(ض)** ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ فقال:

وَقِفْ بِيَا لورشِهِمْ في الَّئِ وَاهمِزْ لِقالونَ بِلا امْتِراءِ[9]

---

(1) انظر: التعريف ص: 106. وفي ت و س: «قبل».

(2) في ت و س: «الساكن».

(3) في ت: «د» بدل: «ف»، وهو خطأ.

(4) والبيت بتمامه:

والأوَّلُ المشهُورُ والوقفُ بِيَا بِلاَ خِلافٍ عَنهُما قَدْ رُوِيَا

ص: 60، البيت: 133.

(5) في المطبوع: «وَالَّئِ بالتَّسهيلِ عَن ورشٍ ذُكِرْ».

(6) في المطبوع: «بلا خلف».

(7) الدُّرّة السَّنِيّة في ترجيح خلاف البرِّيّة، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 244.

(8) انظر: التعريف ص: 106.

(9) الفجر الساطع 4/ 92.

وقلتُ[1]:

وَالَّــيءِ في الوَقــفِ بِيــاءٍ قَــدْ قَــرَا أزرَقُهُــمْ كــذاكَ عُــتَقِيْ جَــرَا

وَاهمِــزْ لحــرمِيٍّ والاَصــبهاني كالوَصْــلِ فيــهِ ثــمَّ خُــذْ بَيَــانِي

فإذا فَهِمتَ هذا: فاعلم أن مدَّ: ﴿ٱلٓمٓ﴾ [4] مَبنيٌّ على التحقيق والتسهيل والبَدَل، فمَن وَصَلَهُ بالهمزة المحقَّقَة وَقَفَ كذاك، والإشباع وصلاً ووقفاً لا غَيْر[2]، وَمن وَصَلَهُ بالتَّسهيلِ بَيْنَ بَيْن فَلَهُ فيه وجهان؛ القصرُ والإشباع، نصَّ على ذلك الحافظ في جامع البيان وغيره[3]، والمشهورُ الإشباع[4].

قال في إرشاد الْمُتَمَسِّكين: «واختَلف أصحابنا في تمكين الألف[5]، فقال بعضهم: تُمكّن[6]، وقال بعضهم: لا تُمكّن[7]، والقولُ الأوّل أَقْيَس، وبه آخذُ، يعني المد»[8].

وفي الوقفِ ليس إلا المطوَّل؛ لأنه يَقِف بالياء الساكنة المُستَجلَبة[9] من الهواء،

---

(1) «وقلت» ساقطة من س.

(2) «لا غير» ساقطة من ت و س.

(3) انظر: جامع البيان 2/ 315.

(4) «الإشباع» ساقطة من ت و س.

(5) في المطبوع: «واختلف أصحابنا في تمكين مدِّ الألف قبلها، وفي تَرك ذلك».

(6) قال: «تُمكَّن الألف؛ لأن تَسهيل الهمزة عارض».

(7) قال: «لا تمكَّن إلا على مقدار ما يُوصَل به إليها؛ لأن تمكينها إنما كان من أجل الهمزة، فلما سُهِّلت زال التمكين».

(8) شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 186.

(9) في ت و س: «المجتلبة».

وهذه إحدى المسائل المستَثْنَيات مِن عموم قوله[1]:

..... ولســـــكونِ الوقـــــفِ.....[2]

قال ابن آجرُّوم ـ بعد ما ذَكر الوجهَين الجائزَيْن في الوَصْل في ذلك ـ ما نَصُّه: «هذا حكمها وصلاً، وأما في الوقف فقال الحافظ: لا بُدَّ مِن تمكينها، فقوله: لا بُدَّ مِن تمكينها[3]؛ أي: مِن مَدِّها مدّاً مُشبَعاً، وقد نَصَّ على ذلك في التَّلخيص[4]، وقوله: مِن أجل الساكن؛ أي: مِن أجل أن الحرف الساكن الذي يمدُّ لأجله الألف في الوقف ـ وهو الياء ـ سكونه لازمٌ له؛ لأنه حرف لم يكن حالة الوَصْل، وإنما كان في الوصل همزةً مُسهَّلة، وإذا لم يكن في الوصل لم تكن له حركة أصلا، فكان سُكونهُ لازماً، بخلاف نحو: ﴿ٱلْكِتَٰبُ﴾ [البقرة: 1]، و﴿ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الفاتحة: 1] فإن الحرف الموقوف عليهِ هو الذي كان مُحرَّكاً في الوصل، فالسكونُ عارض، فجازَ فيه المدُّ وتركه كما تَقدَّم في باب المد»[5].

ومَن وَصَلَهُ بالياء المتحرِّكة بالكسرِ فيجري فيه خلاف ما تَغَيَّر سببه وصلاً، فمَن أشبَعَ وصلاً أشبَعَ وقفاً، سواء وقفَ بالسكون أو بالروم، ومن قَصَرَ وصلا[6] فالثلاثة مع السكون، وواحدٌ مع الرَّوم فافهم.

---

(1) في ت و س: «من عمومه» بدل: «من عموم قوله».

(2) والبيت بتمامه:

والخلـــفُ في المـــدِّ لِمـــا تَغَـــيَّرا ولِسُـــكونِ الوقـــفِ والمـــدَّ أرى

الدرر اللوامع ص: 47، البيت: 72.

(3) «فقوله: لا بُدَّ مِن تمكينها» ساقطة من ت و س، والمثبتُ في الأصلِ هو الموافق للمطبوع.

(4) انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 781.

(5) الفجر الساطع 4/ 88.

(6) في ت و س: «وقفا» بدل: «وصلا».

قال في[1] (ح):

لكـــنَّ مَـــن يَعْتَـــدُّ بالإبـــدالِ ... يَقـــرأُ بالقصـــرِ لَدى اتِّصـــالِ
والخلـفُ في الوقـفِ على مـا تـدْري ... مِـنْ طُـولٍ اَوْ تَوسُّـطٍ أوْ قَـصْرِ
والقصـرُ مَـعْ رَومٍ ومَـن لا يَعْتَـدِدْ ... أَشْـبَعَهُ وَصْـلاً وهمـزاً يَعتَقـدْ
كـذاكَ مَـعْ وقفـكَ بالإسـكانِ ... والـرَّوم أشْـبِعهُ بـلا تَـوانِ
والياءُ إنْ لـمْ يَـكُ مِـن همـزٍ فَصِـلْ ... بالقصـرِ والوقـفُ[2] بِتَثْليـثٍ عُمِـلْ
والقصـرُ مَـعْ رَوْمٍ كَمِثْـلِ الوَصْـلِ ... وقدْ مَضـى القـولُ بـهِ في الفَصْـلِ[3]

ومن وصَلَه بالياء الساكنة فلا شكَّ في وَقْفِه بها كذلك، والإشباع وصلاً ووقفاً ليس إلا.

قال القَيْسيّ في الأجوبة المحقَّقَة[4]:

وفي الّيءِ حالَ الوقفِ أشبِعْ لورشِهمْ ... وبَـزِّيّهِمْ وابـنِ العـلاءِ أبي عمـرِو
ولا رَوْمَ حـالَ الوَقـفِ للهمـزِ[5] ... وَلا بَيْنَ بَيْنَ اسأَلْ نَبيلاً عَسى يَدري
وَيَجري هُنا ما قَدْ جَرى في الصَّلاةِ ... سريعاً كما تَجْني[6] مِن العلمِ ذا صَبْرِ

---

(1) «في» ساقطة من ت و س.

(2) في ت و س: «والوقف بالقصر»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للنسخة المرقونة.

(3) ص: 276، 277، البيت: 1429، 1430، 1431، 1432، 1433، 1434.

(4) «المحققة» ساقطة من ت و س.

(5) في ت و س: «لا همز» بدل: «للهمز»، وهو الموافق للمطبوع.

(6) في المطبوع: «لما تجني».

وفي رسمِها سَبعونَ وَجهاً لنافعٍ وَثِنْتانِ أيضاً قُلْ وما الأمرُ بالإمْرِ[1]

تنبيه:

اعلم أن أصلَ: ﴿ألِۦ﴾ [4] بهمزة وياء بعدها على وزن: (فَعالي)، فَحُذفت الياء تخفيفاً؛ لوقوعها في الطَّرَف، كما تُحذف في: (الغازي)، وكُتب بالياء[2] في جميع المصاحف عوضاً من الهمزة على رواية التَّسهيل والبَدَل وصورة الهمزة على رواية التَّحقيق[3].

قال (ض) ـ رحمه الله ـ ونفع به[4]:

وَكَتبُوا وَالّيءِ في المَكْنونِ بِاليَا عَلى إرادةِ التَّلْيِينِ

فَهذهِ اليا خَلَفٌ عَنْ همزةِ ولن تراها[5] خَلَفاً عَنْ كَسْرةِ

ضَعْ تحتَ تِلكَ الياءِ نَقْطاً أحمرَا إذْ هوَ كَسْرُ الهمزِ حينَ ظَهَرَا

وَدارةً مِن فوقِها دَلالَهْ على سُكونِ الياءِ لا محالَهْ[6]

﴿أَخْطَأْتُم بِهِۦ﴾ [5]، وباب: ﴿جَآءَ﴾ [9]، و﴿بُيُوتَنَا﴾ [13] لا تخفى.

﴿وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ﴾[7] [10]، و﴿أَمْ زَاغَتْ عَنْهُمُ﴾ بسورة ص [62] فظاهرُ

---

(1) قصيدة الأجوبة المحققة، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 450.

(2) في ت و س: «بياء».

(3) انظر: المقنع ص: 185، ومختصر التبيين 4/ 998، 5/ 1209.

(4) «ونفع به» ساقطة من س.

(5) في المطبوع: «وإن تراها».

(6) هذه الأبيات ليسَت لابن القاضي كما ذكر المؤلِّف، وإنما هي لأبي وكيل ميمون الفخار في منظومته: الدُّرَّة الجليَّة ص: 52، البيت: 599، 600، 601، 602.

(7) في ت و س زيادة: «هنا».

التَّعريف أنهُ غير مـمال؛ لأنه لما عدَّ الألفاظ الممالة لم يَذكُره[1]، وقـد اسـتَثْناه أبـو القاسم[2].

وحاصلُ ما فيه ثلاثة أقوال: الفتح مُطلقاً؛ وهـو الظـاهرُ مِـن كلام الحـافظ (ع)، والإمالةُ مُطلقاً، والثالث: التَّفصيل؛ وهو إمالةُ ذا، وفتح ذاك[3]، وهما للحافظ أيضـاً في كتاب الإمالة[4]، والأخذُ فيهما بالوجهَيْن، معَ تقديم الفتح للإمامَيْن[5]، حسبَ ما تَقدَّم التَّنبيهُ عليه.

وليسَ في هذا الجزء شَيءٌ مِن رُؤوس[6] الآي[7].

---

(1) ونصُّه: «وقرأ إسماعيل من رواية أبي الزعراء، والمسيبي من رواية ابن سعدان بالإمالـة بَـيْن بَـيْن في قولـه تعالى: جاء، وشاء، وزاد، وزاغوا، وما زاغ، وحاق، وخاف، وطاب، وضاق، وخـاب، وبـل ران، فهـذه العشرة الأفعال، سواء اتصلَتْ بضميرٍ أو لم تَتَّصِل، وقرأ الباقون بـإخلاصِ الفـتح في ذلـكَ كلِّـه حيـثُ وقع». التعريف ص: 70.

(2) ونصُّه:

وكيــفَ الثُّلاثــي غــيرَ زاغــتْ بــماضٍ أمِلْ خابَ خـافوا طـابَ ضـاقتْ فَـتُجمِلاَ

حرز الأماني ص: 26، البيت: 318.

(3) في ت و س: «وهو إمالة ذلك وفتح ذا»، وهو خطأ. قال ابن غازي: «ثالثها إمالة ذا وفـتح ذاك للحـافظ في كتاب الإمالة». إنشاد الشريد ص: 340. وقال الزَّرْوالي: «ثالثها إمالة ذا وفتح ذلك». تقريب النشـر ل: 160/ أ.

(4) يريد به: الْوَضّح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة، وانظره: 2/ 421، 422، 423.

(5) ابن سعدان، وابن عبدوس. قال الحامدي: «غير أنَّ: ﴿زَاغَتِ﴾ روايته بالوجهَين مـع التصـديرِ بـالفتح لهما». أنوار التعريف ص: 79.

(6) «رؤوس» ساقطة من ت و س.

(7) انظر: تكميل المنافع ص: 230.

ربع[1]

﴿إِلاَّ قَلِيلًا ۝٢١ لَّقَدْ﴾ [21] وبابه، و﴿غَفُوراً رَّحِيماً﴾ [24] الغنَّة لا تخفى.

﴿ٱلْبَأْسَ﴾ [18]، و﴿جَآءَ﴾ [19]، و﴿رَأَيْتَهُمْ﴾ [19]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [19]، ﴿وَمَا زَادَهُمْ﴾ [22]، و﴿شَآءَ﴾ [24] لا تخفى.

﴿إِن شَآءَ اوْ يَتُوبَ﴾ [24] حكمُ الهمزتَيْن لا يخفى.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ من رؤوس[2] الآي[3].

حزب[4]

﴿مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ [40] وبابه، و﴿لَطِيفاً خَبِيراً﴾ [34] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ انِ إِتَّقَيْتُنَّ﴾ [32] حكمُ الهمزتَيْن بارز.

﴿فِي بُيُوتِكُنَّ﴾[33]، و﴿عَلَيْهِ﴾[37]، و﴿ذِكْراً﴾[41]،و﴿بِأَنَّ﴾[47]لا تخفى.

﴿فَقَد ضَّلَّ﴾[36] تَقدَّم غير ما مرَّة، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿تَطْهِيراً﴾ [33].

ربع[5]

﴿خَالِصَةً لَّكَ﴾ [50] وبابه، و﴿غَفُوراً رَّحِيماً﴾[50] الغنةُ لا تخفى[6].

---

(1) في هامش الأصل: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ﴾.

(2) «رؤوس» ساقطة من س.

(3) انظر: تكميل المنافع ص: 231.

(4) في هامش الأصل: ﴿وَمَنْ يَّقْنُتْ﴾.

(5) في هامش الأصل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ﴾.

(6) في ت و س: «الغنة والإخفاء بارزان».

﴿لِلنَّبِيءِ انَ اَرَادَ﴾ [50]، وكذا: ﴿بُيُوتَ ٱلنَّبِيءِ ٱلاَّ﴾ [53].

قال (د):

وَسَهِّلِ الأُخْرَى بِذاتِ الكَسرِ ..... [1]

إلى أن قال:

وقيلَ: بَلْ أبدَلَ الاخْرَى وَرشُنَا مَدّاً لَدى الْمَكْسورتَيْنِ وَهُنَا [2]

قال (ف):

.....وَوَرْشٌ سَهَّلا أُخرَاهما ويوسفٌ قَدْ أبدَلاَ [3]

فَتحصَّلَ مِن كلامه: أن في الهمزة الأخيرة مِن هذا النوع وجهَيْن لأبي يعقوب؛ التسهيلُ والبَدَل، وَيَتعيَّن توسيط المدِّ في وجه الإبدال؛ لأجلِ تَحرُّك الحرفِ الذي بَعدهُ حسبَ ما تَقدَّم ذلك، وفي اللفظِ الأوَّل خلاف.

قال ابن آجرُّوم في فرائده: «إن حُرِّك ما بعد الهمزة الثانية بعارض نحو: ﴿أَلْبِغَآءِ انَ اَرَدْنَ﴾[النور: 33]، فمن اعتدَّ بهِ جوَّز الثلاثة، ومن لم يَعتدَّ أَشبَعَ لا غير»[4].

---

(1) والبيت بتمامه:

وَسَهِّلِ الأُخْرَى بِذاتِ الكَسرِ نحوُ مِنَ السماءِ إِنْ لِّلْمِصْرِ

ص: 50، البيت: 94.

(2) ص: 51، البيت: 99.

(3) والبيت بتمامه:

إِنْ بانَتا وَفْقاً وَوَرْشٌ سَهَّلا أُخراهما ويوسفٌ قَدْ أبدَلاَ

ص: 53، البيت: 37.

(4) انظر: فرائد المعاني 3/ 686، 687.

وقال (ح) ـ بعد ما ذَكرَ الساكن والمتحرك الأصليَّ ـ ما نَصُّهُ:

وَإِنْ تُحَرِّكْهُ بِتَحريكٍ طَرَا وَجهانِ أَشْبِعْهُ وَوَسِّطْ مُشْهِرَا[1]

هذا حُكمُ المصريّ.

وأما الحرميّ فقال (د):

وَسَهِّلِ الأُولى لِقالونَ..... .....

إلى قوله:

.....حَرْفَيِ الأَحْزابِ بالتَّحقيقِ .....[2]

أي: بِلا خِلافٍ مِن رُّواتِهِ، قالهُ المجراد[3].

ثم شَرَّك مَعهُ غيره (ف) بقوله:

وَالسُّوءِ إلا والنَّبيِّ أَدْغَمَا حِرْمِيُّهُمْ.....

---

(1) ص: 98، البيت: 566.

(2) ونصُّه:

وَسَهِّلِ الأُولى لِقالونَ وَما أَدَّى لجمعِ السَّاكِنَيْنِ أُدْغِمَا

في حَرْفَيِ الأحزابِ بالتّحقيقِ .....

ص: 51، البيت: 96، 97.

(3) انظر: إيضاح الأسرار والبدائع ل: 192/ ب.

إلى أن قال:

..... وَقيـــلَ: فيهَـــا أحمَـــدٌ كورْشِـــنَا[1]

فحصَلَ مِن كلامه: أن لأحمدَ الحلواني وجهَيْن؛ الإدغام كالحرميّ، وَتَسهيلُ الثانية كورش، وبهما قَرأتُ لَهُ مِن طَريقَيْه[2]، معَ تَقديم الوجهِ الأوَّل[3]؛ إذ هو المكثَّر عن إمامه، هذا حكمُ الهمزتَيْن في حال الدَّرج.

وأما إن وَقَفوا فَلا بُدَّ مِن رَدِّ الهمزة إلى أصلها، وكذلكَ إذا ابْتَدَؤوا.

قال (ض):

وَمـــا سَـــهَّلوهُ أوَ اَبـــدَلوهُ بِوصْـــلِهِمْ فَحَقِّقـــهُ وَقفـــاً ثـــم بَـــدْءاً بِـــلا امْـــتِرا[4]

وإياكَ والوقف عليه بالإبدالِ والتَّشديد، فذلكَ باطلٌ لا يجوز[5].

وتُرسَم الياء مَعْقوصَة لا مَوْقوصَة[6]، وقدْ نَبَّهَ على ذلكَ (ض) ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بقوله:

---

(1) ونصُّه:

والسُّـــــوءِ إلا والنَّبـــــيِّ أَدْغَـــــمَا حِـــرْميُّهمْ عـــلى خـــلافٍ عُلِـــمَا

في أوَّلٍ لنجـــــلِ مِينَـــــا ذي السَّـــــنَا وَقيـــلَ فيهَـــا: أحمـــدٌ كورْشِـــنَا

ص: 53، البيت: 39، 40.

(2) أي: مِن طريق الحسن الجمّال، وأبي عَوْن الواسطي.

(3) انظر: أنوار التعريف ص: 58، 59.

(4) الفجر الساطع 2/ 387.

(5) تقدَّم بيان ذلك عند الآية [53] من سورة يوسف.

(6) الياء المعقوصة: هي الياء الـمُتطَرِّفة المـردودة إلى خَلْـف، أو: هـي المـردودة إلى اليمـين؛ كـما في اليـاءات الزوائد في نحو: ﴿ يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيراً وَيَهْدِے بِهِۦ كَثِيراً﴾، والياء الموقوصـة: هـي اليـاء المتطرفـة الـمُعَرَّقة إلى قُدَّام هكذا: (ى) نحو: ﴿هُدايَ﴾، أو: هي الياء المتطرِّفة المردودة إلى الشمال، قال بعضهم:

الـــوَقْصُ رَدُّ اليـــاءِ للشَّـــمالِ والعَقْـــصُ عَكسُـــهُ بِـــلا إشـــكالِ

وَيَـــائَيِ النّـــبيِّ في الأحـــزابِ مَعقوصَـــتانِ قُـلْ بِـلا ارْتِيـابِ[1]

وكيفيةُ ضَبْطِهِ مِن غَيرِ شَدٍّ ولا شَكْل؛ لعدمِ الـمُدغَم فيـه، وَقـدْ نَبَّهنـا عَليـهِ في سُورَة الصِّدِّيق[2]، فَراجعهُ إِن شِئتَ.

﴿وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ﴾ [51]، و﴿تُـٔۡوِيهِ﴾ [المعارج: 13] قرأتُـهُ للأصـبهاني بـالإدغام فَقط[3].

قال (ف):

وأَبْـدَلَ الإيـوا رِجـالُ الأَسَـدي وأدغَمـوا تُئْـوي.....[4]

وذكرَ الوجهَيْن (ض)[5]، وكذلكَ صاحبُ مختصر (ع)، وقد تَقدَّم نَصُّهُ[6].

=

انظر: مختصر التبيين 2/ 224، والإيضاح الساطع للطالب عبد الله ص: 236، ومعجم مُصطلحات علم القراءات القرآنية ص: 350.

(1) لم أقف عليه.

(2) تقدَّم التنبيهُ عليه عند الآية [53] من سورة يوسف.

(3) انظر: التعريف ص: 50.

(4) والبيت بتمامه:

وأَبْـدَلَ الإيـوا رجـالُ الأَسَـدي وأدغَمُـوا تُئْـوي وعبـدُ الصَّـمَدِ

ص: 53، البيت: 41.

(5) كذا في جميع النسخ، ولعله تحريف؛ لأن نَصَّ (ض) سيذكره المؤلِّف بعدُ، والصواب: (ص)؛ ونصُّه:

وَتُئْـوي لَـهُ أبـدِلْ وأدغِـمْ.....

قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 358.

(6) تقدَّم عند الآية [151] من سورة آل عمران، ونصُّه:

والبَـدَلُ والإدغـامُ في تُئْوِيـهِ وَتُئْـوِي وجهـانِ بِـلا تَمويـهِ

أرجوزة مختصر التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 46.

وقال (ض) في تَقييدِهِ ما نصُّهُ: «قوله تعالى: ﴿وَتُـٔۡوِيهِ﴾ [51] و﴿تُـٔۡوِيهِ﴾ [المعارج: 13] أخذنا فيه للأصبهاني بالإدغامِ على المشهور فَقط»[1]، انتهى.

﴿بُيُوتَ﴾ [53]، ﴿وَلَآ أَبۡنَآءِ اخۡوَٰنِهِنَّ﴾ [55]، و﴿عَلَيۡهِ﴾ [56] لا تخـــــــفى، والأصولُ تَقَدَّمت.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن رُؤوس[2] الآي[3].

نصف[4]

﴿رَّحِيمَۢا ۝٥٩ لَّبِيس لَّمۡ يَنتَهِ﴾ [60] وبابـــه، و﴿غَفُورَۢا رَّحِيمَۢا﴾ [73] وبابـــه[5] و﴿سَعِيرًا ۝٦٤ خَٰلِدِينَ﴾ [65] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان، وبالله التوفيق.

(1) تَقييد ابن القاضي على العشر الصغير ل: 5/ أ.

(2) «رؤوس» ساقطة من ت.

(3) انظر: تكميل المنافع ص: 233.

(4) في هامش الأصل: ﴿لَّبِيس لَّمۡ يَنتَهِ﴾.

(5) «و﴿غَفُورَۢا رَّحِيمَۢا﴾ وبابه» ساقطة من ت و س.

سورة سبإ [مكية][1] [ند][2]

﴿إِن نَّشَأْ﴾ [9] يُبدِله الأصبهاني، ويُثبِتُ ألفَهُ بعدَ البَدَل مع الجازم على المشهور[3]، هكذا قرأنا.

﴿أَلسَّمَآءِ انَّ﴾ [9] حكمُ الهمزتَيْن لا يخفى، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿سَعِيراً﴾ [الأحزاب: 64].

ربع[4]

﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَتٍ﴾[13] وبابه، و﴿أَن لَّوْ كَانُواْ﴾[14] وبابه، ﴿وَرَبُّ غَفُورٌ﴾[15]، و﴿اكُلٍ خَمْطٍ﴾[5] [16] الغنةُ والإخفاءُ بارزان[6].

﴿عَيْنَ أَلْقِطْرِ﴾ [12] المشهورُ اعتبارُ حرف الاستعلاء في الوقف؛ وهو: الطاء، فإذا وقَفْتَ فليسَ إلا التفخيم، وبه الأخذُ، وأما في الوصلِ فَتُرقّق لأجلِ الكسر.

وقد أشارَ **(ض)** ـ رحمه الله ـ إلى حكم راء: ﴿أَلْقِطْرِ﴾ [12] وصلاً ووقفاً بقوله:

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن الجوزي: «وهي مكّيّة بإجماعهم، وقال الضّحّاك وابن السّائب ومقاتل: فيها آية مدنيّة». زاد المسير 3/ 489.

(2) ما بين المعقوفتين تصويبٌ مِن ت و س، وفي النسخة الأصل: «قد»، وهو خطأ. فالنون: خمسون، والدال: أربعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 54 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 412، وحسن المدد ص: 404.

(3) انظر: التعريف ص: 50.

(4) في هامش الأصل: ﴿وَلَقَدَ ـاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾.

(5) ﴿وَرَبُّ غَفُورٌ﴾، و﴿اكُلٍ خَمْطٍ﴾ ساقطة من ت و س.

(6) في ت و س: «الغنة لا تخفى».

وَرَقَّـــقَ القُـــرَّاءُ راءَ القِطْـــرِ في حالَـةِ الوَصْـلِ لأجْـلِ الكَسْـرِ
والوقـفُ بـالتَّفخيمِ للطَّـاءِ يُـرَى عِنـدَ جمـيعِهِمْ بِـذا الدَّانيْ قَـرَا[1]

﴿كَالْجَوَابِ﴾ [13] قرأَ ورش وحده بإثباتِ الياء وَصْلاً، والباقون بِحذفها في الحالَيْن[2].

قال (د):

وَوَرشٌ الدَّاعِ مَعـــــــاً دَعانِ .....[3]

إلى أن قال:

.....كالجـــــوابِ نُـــــذُرِ .....[4]

(ف):

وَمَـــا لِـــورشٍ فَلَـــهُ لا ثَـــانِ .....[5]

---

(1) الفجر الساطع 3/ 403، وبيان الخلاف والتَّشهير ص: 303.

(2) انظر: التعريف ص: 107.

(3) والبيت بتمامه:

وورشٌ الـــدَّاع مَعـــاً دَعـــانِ وتَسْـــئَلَنِّ مـــا فخُـــذْ بَيَـــاني

ص: 71، البيت: 219.

(4) والبيت بتمامه:

وَمَـــعْ نَـــذِير كـــالجوابِ نُـــذُرِ في سِـــتَّةٍ قَـــدْ أشرَقَـــتْ في القَمَـــرِ

ص: 72، البيت: 223.

(5) والبيت بتمامه:

وَمَـــا لِـــورشٍ فَلَـــهُ لَا ثَـــانِ لَكِنَّـــهُ شُـــورِكَ في ثَـــمانِ

ص: 58، البيت: 98.

﴿مِنسَاتَهُۥ﴾ [14] لا همزَ فيه لنافع.

قال الجادِري[1]:

والعَـــينَ واللَّامَ فَـــلاَ تُبْـــدِلْ لِنـــافِعٍ خَـــلاَ
مِنْسَـــاتَهُ بِـــيسٍ بِمَـــا وَسَـــالَ فِي وَجْـــهٍ سَـــمَا[2]

انتهى.

﴿فُرِىَّ ظَهِرَةً﴾ [18] حكمهُ تَقدَّم، والأصولُ تَقدَّمَت.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن رُؤوسِ الآي[3].

حزب[4]

﴿كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [28] وبابه الغنَّةُ لا تخفى.

﴿جَآءَ﴾ [32]، و﴿مَثْوًى﴾ [29]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ [31] الإمالةُ في الأبواب لا تخفى.

و﴿رَأَوُا۟﴾ [33] التَّحقيقُ والتسهيلُ لابن عبد الرحيم[5] لا يخفيان.

---

(1) هو: أبو زيد عبد الرحمن بن أبي غالب محمد بن عبد الرحمن بن يوسف بن عَطيّة السَمَدْيوني الفاسي، المعروف بالجادري، كان عالماً واسع المعرفة بالنحو والعربية والحساب، مُشاركاً في غير ذلك من العلوم، مبرّزاً في القراءة وعلومها، وإن كان قدْ غلبَتْ عليه الشُّهرة بعلمِ التَّوقيت، قرأَ بالسبعة على عثمان الزَّرْوِيلي، وأبي عبد الله السُّماتي، الشهير بالفخار، وأبي عبد الله محمدَ بن سليمان القَيْسي، كما تتلمذَ عن غيرهم، له: شرح على الدرر اللوامع، والدرة المفيدة في شرح الفريدة، والنافع في أصل حرف نافع، ورَوْضة الأزهار في علم وقتَيْ الليل والنهار، توفي ـ رحمه الله ـ بفاس سنة 818هـ. انظر: جذوة الاقتباس 2/ 404، وقراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 541.

(2) أرجوزة النافع في أصل حرف نافع، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 563.

(3) انظر: تكميل المنافع ص: 234.

(4) في هامش الأصل: ﴿قُلْ مَنْ يَّرْزُقُكُم﴾.

(5) هو: الأصبهاني.

﴿أَهَـٰٓؤُلَآءِ اِيَّاكُمْ﴾ [40] حكم الهمزتَيْن لا يخفى.

﴿نَكِيرِ﴾ [45] يَزيدُه ورشٌ في الوَصْل، ويحذفها الباقون في الحالَيْن[1] كما تَقدَّم.

ي: ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [29]، ﴿مُّجْرِمِينَ﴾ [32]، ﴿مُّومِنُونَ﴾ [41].

ربع[2]

﴿نَذِيرٌ لَّكُم﴾ [46]، و﴿مِن رَّحْمَةٍ﴾ [فاطر: 2]، و﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: 3] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿جَآءَ﴾ [49] لا يخفى.

(1) انظر: التعريف ص: 103.

(2) في هامش الأصل: ﴿قُلِ اِنَّمَآ أَعِظُكُم﴾.

سورة فاطر [مكية][1] (مو)[2]

﴿فَرَءَاهُ حَسَنًا﴾[8] الأخذُ بالوجهَيْن للأسَدي، وقد تَقدَّم[3].

ي: ﴿تَشْكُرُونَ﴾ [12].

نصف[4]

﴿عَزِيزُ غَفُورٌ﴾ [28]، و﴿تِجَرَةٌ لَّن تَبُورَ﴾ [29] وبابه الغنَّةُ بارزة.

﴿إِنْ يَشَأْ﴾ [16]، و﴿جَآءَتْهُمْ﴾ [25]، و﴿فَعَلَيْهِ﴾ [39]، و﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ﴾ [40] لا تخفى.

﴿نَكِيرِ﴾ [26] قَد تَقَدَّم[5].

﴿وَلُؤْلُؤًا﴾ [33] مُسْتَثنى للأصبهاني بالتحقيق كالجماعة[6]، والأصولُ تَقَدَّمت.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن رُؤوس الآي[7].

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن الجوزي: «وهي مكّيّة بإجماعهم». زاد المسير 3/ 505. وانظر: المحرر الوجيز 4/ 428.

(2) الميم: أربعون، والواو: ستة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 46 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 417، وحسن المدد ص: 406.

(3) انظر: الآية [165] من سورة البقرة.

(4) في هامش الأصل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ﴾.

(5) تقدَّم عند الآية [45] من سورة سبإ. وانظر: التعريف ص: 103.

(6) المصدر السابق ص: 49.

(7) انظر: تكميل المنافع ص: 236.

ربع[1]

﴿حَلِيماً غَفُوراً﴾ [41]، و﴿نَذِيرٌ لَّيَكُونُنَّ﴾ [42] وبابـــــه، ﴿وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾ [يس:8] الغَنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

باب: ﴿جَآءَ﴾ [46] لا يخفى.

وحكمُ الهمزتَيْن في: ﴿جَآءَ اجَلُهُمْ﴾ [46] بارِزٌ، والله الموفق.

(1) في هامش الأصل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ﴾.

سورة يَس [مكية][1] [فب][2]

﴿يَسٓ﴾ [1] مراتبُ المدِّ تَقَدَّمَتْ.

﴿يَسٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [1].

قال (د):

وَعَنْهُ نُونَ نُونَ مَعْ ياسِينَا أَظْهِرْ.....البيت[3]

أخبرَ أن قالون يُظهِر النون مِن: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ [القلم: 1]، و﴿يَسٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [1]، ومفهومهُ أنَّ وَرْشاً يُدغِمها بِغُنَّة، والخلافُ له في: (نون)، ولم يتعرَّض لترجيح واحدٍ مِن الوجهَيْن[4]، وقد اختارَ أبو عمرو الإظهار[5]، قالهُ الشَّارح[6].

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قالِ القرطبي: «وهي مكية بإجماع... إلا أن فرقة قالت: إن قوله تعالى: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُواْ وَءَاثَـٰرَهُمْ﴾ نزلَتْ في بني سَلَمَة من الأنصار حين أرادوا أن يتركوا ديارهم وينتقلوا إلى جوار مسجد الرسول ﷺ». الجامع لأحكام القرآن 15/ 1. وقال ابن الجوزي: «وفيها قولان: أحدهما: أنها مكية، قاله ابن عباس والحسن وعكرمة وقتادة والجمهور، ورُوي عن ابن عباس وقتادة أنهما قالا: إنها مكّيّة إلّا آية منها، وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُواْ﴾، والثاني: أنها مدنيّة، حكاه أبو سليمان الدِّمشقي، وقال: ليسَ بالمشهور». زاد المسير 3/ 516.

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. الفاء: ثمانون، والباء: اثنان؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 82 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 421، وحسن المدد ص: 408.

(3) والبيت بتمامه:

وَعَنْهُ نُونَ نُونَ مَعْ ياسِينا أظْهِرْ وخلْفُ وَرشِهِمْ بِنونَا

ص: 58، البيت: 139.

(4) أي: لم يُرجِّح ابن برّي رحمه الله واحداً من الوجهَيْن لورش في: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾. انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 418.

(5) قال في الاقتصاد: «وقد روى المصريون عن ورش الإظهار في: ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ خاصة، قال: وبه قرأتُ على أكثر شيوخي». وقال في إيجاز البيان: «وهو الذي يأخذ به أكثر أهل الأداء من مَشيَخة المصريين... وبه آخذُ». المصدر السابق 1/ 419، 420.

(6) يقصدُ بالشارح المنتوري رحمه الله. انظر: المصدر السابق 1/ 419.

ثم خصَّصَها (ف) بقوله:

ونُــونَ نــونَ أَدْغِمَــن لِّلعُــتَقي .....

إلى قوله:

وَأَحْمَــــــــــــدٍ..... .....[1]

ثم:

....فــاعمَلَنْ بمفهــومِ اللَّقَــبْ

قال (ع): «واختَلفوا في نون الهجاء عنـد الـواو في قـوله: ﴿يَسٓ وَالْقُرْءَانِ﴾[1]، و﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: 1]، فقــرأَ ورشٌ في روايــة عبــد الصَّــمد بــإدغام النــون في السورتَيْن، وفي رواية الأصبهاني بإظهارهـا في السـورتَيْن، وروى أبـو يعقـوب عنـه، والحلــواني عــن قــالون الإدغام في: ﴿يَسٓ وَالْقُرْءَانِ﴾ [1]، وبالإظهــار[2] في: ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: 1]، وقرأ الباقون بالإظهارِ في السورتَيْن»[3]، انتهى مِن الخبَّاز[4].

والخلافُ المنسوب (د) لورشٍ خاصٌّ بأبي يعقوب[5]، على القاعدة المعهـودة، وقـد

---

(1) ونصُّه:

وَنــــونَ نــــونَ أَدْغِمــــن لِّلْعُتَقــــي ونــــونَ ياســــينَ لَــــهُ وَالأزرقِ

وَأَحْمــــــدٍ..... .....

ص: 55، البيت: 72، 73.

(2) في ت و س: «والإظهار»، وهو الموافق للنسخة المطبوعة من التعريف وبذل العلم والودّ.

(3) ص: 66.

(4) بذل العلم والودّ ص: 186، 187.

(5) يقصدُ أن الخلاف المنسوب في الدرر اللوامع لورش في قوله:

صَرَّحَ بذكرِهِ الحافظُ في بَعضِ كُتُبِه، ونصُّه: «وفي: ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: 1] خِلافٌ عَن أبي يعقوب، والمشهورُ عنهُ الإظهار»[1]، انتهى.

قلتُ: وبهِ قرأتُ له.

قال ناظم الخلاف:

لِورشٍ هُمْ يَسٍ بالإدغامِ مَعْ غُنّةٍ عَن سَائِرِ الأعْلامِ
والخلفُ عَنْ وَرْشٍ أَتى بِـ: نُونِ فَاثْلُ على المشهورِ بالتَّبْيينِ[2]

فإذا ثَبَتَ هذا فاعلَم أنَّ الواو بعد النون من: ﴿يَسٓ﴾ [1]، وبعد النون من: ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: 1] اختُلف فيها على رواية الإدغام، هَل تُشَدَّدُ أم لا[3]؟ **قلتُ**: الذي جرى به الأخذُ عندنا بفاس عدمُ وَضعِ الشَّدِّ.

=

وعنهُ نونَ نونَ معْ ياسينا أظهِرْ وخُلْفُ ورشٍ هُمْ بِنونَا

ص: 58، البيت: 139. خاصٌّ بأبي يعقوب.

(1) ذكرَ ذلكَ الداني في كتاب رواية ورش مِن طريق المصريين. انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 419.

(2) البيت الثاني في أرجوزة الدُّرة السَّنِيّة في ترجيح خلاف البرِّية للتازي، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 242، وذكرهُ أيضاً ابن القاضي في الفجر الساطع 3/ 112، وبيان الخلاف والتشهير ص: 339. أما البيتُ الأوَّل فَلم أَقِف عليه.

(3) نَصَّ العلامة ميمون الفخار على عدم التشديد على قراءة الإدغام، ونصُّه:

والواوُ بعدَ النونِ مِن يَاسينا لا تَقْتَضي الشَّدَّ وَبعدَ نُونا

وقال:

وَتَرْكُ شَدِّ الواوِ للإظهارِ فَحَصَلَ الأمرانِ عَنْ إخبارِ

الدُّرة الجليَّة ص: 34، البيت: 304، 311.

وقال القَيْسِيّ في منظومتهِ المسمَّاة بالميمونة ما نَصُّه:

والــواوُ بَعــدَ النُّــونِ مِــنْ يَاســينَا فَهَــلْ يُشَــدَّدُ وبَعْــدَ نُونَــا[1]

الخ.

قالَ تِلميذُه[2] الجادِرِيّ رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذه المسألة تَوقَّف فيها النـاظم، ولـم يُجِـب فيهـا بحكم لعدم النَّصِّ عليها، والذي يَظْهَرُ فيها وما ارتضاه الناظم ما أذكرهُ ــ إن شـاء اللهـ فأقول: فأما قوله تعـالى: ﴿يَسٓ وَالْقُرْءَانِ﴾ [1]، و﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ [القلم: 1] فعـلى روايةِ الإظهار لا إشكالَ في تَعْرِية الواو مِن الشّدِّ، وعلى روايةِ الإدغام الظاهرُ أنه يُشَدّ قولاً واحداً، ولا يكونُ فيه الوجهان اللَّذان في إدغام النون في الواو والياء، كما يـأتي بَعْدُ في بابه؛ لعدم شرط الوجهِ الثاني؛ وهو: تَعْرِيَة الحرفَيْن مَعاً؛ النون مِن السـكون، والواو من التَّشديد، وهنا لا نون يُعَرّى، فقد بطلَ هذا الوجه الذي هُو التَّعْرِية، وقـال لي الناظم: يحتمل أن يكون فيه الوجهان مِن طريقـة أخـرى، وذلـكَ لعـدم النـون المدغم، ويكون ذلك بالحملِ على المدِّ في فواتح السور، هَـل يُـنزّل أم لا؟ فقلـتُ له: ذلكَ يَظهَرُ، لكنَّا وَجدْنا مِن نظائرِ هذا كثيراً، ولم يُختَلف في تَشديده؛ وذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَإِلَّمْ يَسْتَجِيبُواْ لَكُمْ فَاعْلَمُوٓاْ﴾ [هود: 14]، ونحو: ﴿ٱلذِے﴾ [البقرة: 16]، و﴿ألتِے﴾ [23]، و﴿أَلْيْلِ﴾ [البقـرة: 186]، و﴿مِّمَّا﴾ [البقـرة: 22]، و﴿مِمَّ﴾ [الطـارق: 5]، و﴿وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ﴾ [يونس: 46] وَشِبهه»[3]، قِفْ على بَقِيَّة كلامه.

---

(1) الميمونة الفريدة ص: 13. وقد أوردَ مقاطع منها ومنها هذا البيـت في قـراءة الإمـام نـافع عنـد المغاربـة 3/ 433.

(2) في ت و س زيادة: «الإمام العالم».

(3) لم أقف عليه، وللجادري شرحٌ على الميمونة الفريدة، سماهُ كما في مختصره لشرح البُردة بـ: الدُّرة المفيدة في

﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾ [9]، وكذا: ﴿أَيِن ذُكِّرْتُم﴾ [18]، وكذا: ﴿ءَاتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ﴾ [22] أحكامها باعتبارِ مَن يُبدِل الثانية في المفتوحتَيْن ويُسَهِّل وهو: أبو يعقوب، ومَن يُسَهِّلها فقط وهو: غيره ممَّن بَقِي، وتَقدَّم حكمُ الهمزتَيْن في كلمة مُتَّفقتَيْن أو مختلِفتَيْن، وأنَّ حكمهما الإدخالُ لمن عدا ورش.

﴿يُنفِذُوا۟﴾ [22] بإثباتِ الياء في الوَصْلِ لورش، وحذفها للباقين في الحالَيْن[1].

قال (د):

وَوَرْشٌ الدَّاعِ..... .....[2]

إلى أن قال:

.....يُنْقِذُونْ .....[3]

قال (ف):

وَمَا لِوَرشٍ فَلَهُ لا ثَانِ .....[4]

=

شرح الفريدة. انظر: قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 430، 548. وهو في عداد المفقود، ويغلبُ على الظنِّ وجود النَّصِّ فيه.

(1) انظر: التعريف ص: 103.

(2) والبيتُ بتمامه:

وَوَرْشٌ الدَّاعِ مَعاً دَعَانِ وَتَسْئَلَنِّ مَا فَخُذْ بَيَانِي

ص: 71، البيت: 219.

(3) والبيتُ بتمامه:

وأَنْ يُكَذِّبونِ قَالَ يُنقِذونْ وتَرجُمُونِ بعدَهُ فَاعْتَزِلونْ

ص: 72، البيت: 222.

(4) والبيت بتمامه:

ي: ﴿غَـٰفِلُونَ﴾[5]، ﴿مُّفْمَحُونَ﴾[7]، ﴿مُّرْسَلُونَ﴾[13]، ﴿لَمُرْسَلُونَ﴾[1] [15]، ﴿مُّهْتَدُونَ﴾ [20]، ﴿فَاسْمَعُونِ﴾ [24].

حـزب[2]

﴿مِّن رَّسُولٍ﴾ [29] وبابه، ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا﴾ [31] وبابه الغنَّةُ لا تخفى.

﴿وَإِن نَّشَأْ﴾ [42]، و﴿يَخَصِّمُونَ﴾[48] لا يخفيان، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿خَـٰمِدُونَ﴾[28]، ﴿مُّظْلِمُونَ﴾[36]، ﴿يُنفَذُونَ﴾[42]، ﴿تُرْحَمُونَ﴾[44]، ﴿صَدِفِينَ﴾ [47]، ﴿يَخَصِّمُونَ﴾[48]، ﴿يَرْجِعُونَ﴾[49]، ﴿يَنسِلُونَ﴾ [50]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [53].

ربع[3]

﴿أَن لاَّ تَعْبُدُواْ﴾ [59] وبابه، و﴿لَوَٰحِدٌ ۝٤ رَّبُّ﴾ [الصافات:4-5]، و﴿إِلاَّ مَنْ خَطِفَ﴾ [الصافات:10] وبابه الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿فَأَنَّىٰ﴾ [65]، و﴿أَلْكَبِرِينَ﴾ [69] الإمالةُ في البابَيْن بارزة، وبالله التوفيق.

❁ ❁ ❁

=

وَمـــا لِـــورشٍ فَلَـــهُ لا ثَـــانِ لكنَّـــهُ شُـــورِكَ في ثَـــمانِ

ص: 58، البيت: 98.

(1) ﴿لَمُرْسَلُونَ﴾ ساقطة من ت.

(2) في هامش الأصل: ﴿وَمَآ أَنزَلْنَا﴾.

(3) ربع: ﴿أَلَمَ اَعْهَدِ اِلَيْكُمْ﴾.

سورة اليقطين[1] [مكية][2] [قفب][3]

﴿ذِكْراً﴾ [3] لا يخفى.

و﴿رَأَوَاْ ءَايَةً﴾ [14]، و﴿ءَاِذَا مِتْنَا﴾ [16] بارزان.

﴿أَوَ ءَابَآؤُنَا﴾ هنا [17] وفي الواقعة [51].

قال (د):

ثُمَّ لِيَقْطَعْ وَلِيَقْضُواْ سَاكِنَا وَلْيَتَمَتَّعُواْ وَأَوْ ءَابَاؤُنَا[4]

أي: لقالون، ونِسبَةُ الحكم لهُ يوضح أنَّ وَرْشاً يُحركه.

ثم خصَّصَهُ وشرَّك مع قالون غيره (ف) بقوله:

.....أَوْ ءَاباؤُنَا قَدْ فَتَحَا .....البيت[5]

---

(1) في ت و س: «سورة ﴿وَالصَّٰٓفَّٰتِ﴾». ولم أَقِف على تَسمِيَتها بـ: «اليقطين» في كتب التفسير وعلوم القرآن، لكن سماها بهذا الاسم الدَّنْفاسي في منظومته في الرسم والمتشابه ص: 40، البيت: 301، وص:42، البيت: 318، وكذا المخلّلاتي في شفاء الصدور ص: 701.

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن الجوزي: «وهي مكّيّة كلّها بإجماعهم». زاد المسير3/ 535. وقال القرطبي: «مكية في قول الجميع». الجامع لأحكام القرآن 15/ 61.

(3) ما بين المعقوفتين زيادة من ت، وفي س: «قفت»، وهو خطأ. فالقاف: مائة، والفاء: ثمانون، والباء: اثنان؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 182 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 425، والتبيان ص: 263.

(4) ص: 74، البيت: 236.

(5) والبيت بتمامه:

وَوَاوَ أَوْ ءَاباؤُنَا قَدْ فَتَحَا وَالأَسَدي بِنقْلِهِ قَدْ أَفْصَحَا

ص: 60، البيت: 134.

وألف: «فَتَحَا» للتَّثْنِية، وهو عائدٌ [على الأخوين[1]؛ لأنَّهما قَد تقدَّما][2] فِي البيتِ قبلَ هذا[3].

ثم:

....فاعمَلنْ.....الخ[4]

قال (ع): «وقرأَ ورشٌ في رواية أبي يعقوب وعبد الصَّمَد: ﴿أَوَ ءَابَآؤُنَا﴾ [17] في: ﴿وَالصَّـٰٓفَّـٰتِ﴾ [1] والواقعة [51] بفتحِ الواو وتحقيقِ الهمزة بعدها، وقرأَ الباقون وورشٌ في رواية الأصبهاني بإسكان الواو وتحقيق الهمزة بعدها في الموضعَيْن، إلا أنَّ الأصبهاني يُلقي حركتها على الواو[5]، فتَتَحرَّك بها وَتَسقُطُ هي مِن اللَّفظ»[6]، انتهى على نَقْلِ الخبَّاز[7].

قال مكي: «مَن سَكّن الواو وأثبتَ قبلها همزة لأنه جَعَلَها «أوْ» التي للعطف، على

---

(1) انظر: بذل العلم والود ص: 270.

(2) ما بين المعقوفتين تصويبٌ من ت و س، وفي النسخة الأصل: «وهو عائد لأنها قد تقدم».

(3) وهو:

والوصلُ بالتَّسهيلِ أوْ باليـاءِ لِيُوسُفٍ والعُتَقي في الَّئِ

ص: 60، البيت: 132.

(4) والبيت بتمامه:

فإنْ فهمتَ وجهَ تفصيلِ الذّهبْ للدُّرِّ فاعمَلَنْ بمفهومِ اللَّقبْ

ص: 51، البيت: 15.

(5) جملة: «وتحقيق الهمزة بعدها في الموضعين، إلا أن الأصبهاني يلقي حركتها على الواو» ساقطة من ت و س، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(6) ص: 107.

(7) بذل العلم والودّ ص: 271.

معنى الإباحة في الإنكار[1]، أي: أنكَروا بَعثَهم وَبَعْثَ آبائهم بعدَ الموت. قال: وحجَّةُ مَن فتحَ الواو أنه جعلها[2] واو العطف، دَخلَتْ عليها همزةُ الاستفهام[3] التي معناها الإنكارُ لِلبَعْثِ بعدَ الموت، وهو وجهُ الكلام»[4].

فإذا فهمتَ هذا: [فاعلم أن مَن قرأ بإسكان الواو صَحَّ له الوقف على: «أو»، ومَن قرأَ بفتح الواو لم يَصِحَّ له الوقف، وإلى هذا أشارَ شيخنا (ض) ـ رحمه الله ـ بقوله:

وما كِلمةٌ جاءتْ لعيسى وَورشِهمْ ... وخلفُهمَا وَصْلاً لَدَيْها نَعَمْ تَجري
وَقَدْ مَنَعوا وَقْفاً عليها لورشِهِمْ ... وقالونُ قالوا: بالْجَوازِ لَهُ فَادْرِ
جوابُكَ في اليَقْطينِ والْمُزنِ وَارِدٌ ... بِكِلْمةِ أوْ ءاباؤُنا عندَ مَنْ يَدْرِي

وقال (ح) ـ رحمهُ الله تعالى:

وَسَكَّنَ الواوَ بأوْ ءاباؤُنَا ... مَعاً وَوَرْشٌ فيهِما الفَتحَ عَنَا
بالواوِ مُفرَداً لِورشٍ تَعْطِفُ ... والهمزُ زائِدٌ عَلَيْهِ يُوقَفُ

---

(1) في المطبوع: «أنه جعلها «أو» التي للإباحة في الإنكار».

(2) في المطبوع: «وحجَّة من فتح الواو وقبلها همزة أنه جعلها».

(3) في المطبوع: «ألف الاستفهام».

(4) الكشف 2/ 223، 224.

(5) ما بين المعقوفتين من ت و س، وفي النسخة الأصل ثلاثة أسطُر غير مقروءة. والبيتُ الأخير في الفجر الساطع، وفيه: «والمزن قد بدا» بدل: «والمزن وارد»، وقبله قوله: «وألغزتُ فيها بقولي:

وما موضِعيْنِ جوَّزوا الوقفَ فيهِما ... لعيسى وورشٍ قُلْ بمعناهما يُقرِي»

4/ 94. وذكرَ المؤلِّف هذه الأبيات أيضاً في كفاية التحصيل ص: 441، والجامع في شرح الدرر اللوامع 2/ 310.

وأَوْ لقـــــالونَ الذي سَـــــكَّنَهُ برَوْمتــه[1] حــرفُ الذي ضَــمَّنهُ[2]

والأصولُ تَقَدَّمتْ.

ي: ﴿تُوعَدُونَ﴾ [يس: 62]، ﴿تَكْفُرُونَ﴾ [يس: 63]، ﴿يُنصَرُونَ﴾ [يس: 73]، ﴿لَوَٰحِدٌ﴾ [4]، ﴿دَٰخِرُونَ﴾ [18]، ﴿يَنظُرُونَ﴾ [19].

نصف[3]

﴿لَذَّةٍ لِّلشَّٰرِبِينَ﴾[46] وبابهُ الغنَّةُ لا تخفى.

﴿أَيِنَّا لَتَارِكُوٓاْ﴾[36]، و﴿أَئِنَّكَ﴾[52]، و﴿أَءِذَا مِتْنَا﴾ [53]، هــذه الثلاثــة يُقرأ فيها بالإدخال بين الهمزتَيْن لمن عدا ورش كما تَقَدَّم.

﴿بِكَأْسٍ﴾ [45]، و﴿كَأَنَّهُنَّ﴾ [49]، و﴿كَأَنَّهُۥ﴾ [65]، و﴿فَرِيهُ﴾ [55]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [78] لا تخفى.

﴿لَتُرْدِينِ﴾[56] [بإثباتِ الياءِ لورشٍ في الوصْلِ، وبحذفها للباقين في الحالَيْن[4].

(د):

وَوَرْشٌ الـدَّاعِ..... .....[5]

---

(1) كذا في النسخة الأصل، وفي ت و س: «فرمته»، وفي النسخة المرقونة: «بِرُمَّتِهْ»، وهو الصواب.

(2) ص: 278، البيت: 1439، 1440، 1441.

(3) في هامش الأصل: ﴿ٱحْشُرُواْ ٱلذِينَ﴾.

(4) انظر: التعريف ص: 103.

(5) والبيت بتمامه:

وَورشٌ الدَّاعِ مَعــــــــــــــاً دَعانِ وتَسْــــئَلَنِّ مــــا فخُــــذْ بَيَــــاني

ص: 71، البيت: 219.

إلى أن قال:

..... تُـــــــــــرْدِينِ.....][1]

(ف):

وَمـــا لِـــوَرِثٍ فَلَـــهُ لا ثـــانِ .....[2]

﴿وَلَقَد ضَلَّ﴾ [71] تَقدَّمَ حُكمُهُ.

ي: ﴿مَّسْـُٔولُونَ﴾ [24]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [39]، ﴿مُّكْرَمُونَ﴾ [42]،﴿مُّطَّلِعُونَ﴾ [54]، ﴿ضَآلِّينَ﴾ [69]، ﴿يُهْرَعُونَ﴾ [70]، ﴿مُّنذِرِينَ﴾ [72].

ربع[3]

﴿وَظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ﴾ [113] وبابه الغَنَّةُ لا تخفى.

﴿جَآءَ﴾ [84]، و﴿أَيِبْكَاً﴾ [86]، و﴿شَآءَ﴾ [102]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [108]، و﴿ٱلرِّيَّآ﴾ [105] لا تخفى، والأصولُ تَقدَّمَتْ.

ي: ﴿لَمُحْضَرُونَ﴾ [127]، ﴿لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ﴾ [137].

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. والبيت بتمامه:

وأربَعـــاً نكـــيرِ ثـــمَّ البَـــادِءِ تُـــرْدينِ والـــتَّلاقِ والتَّنـــادِءِ

ص: 72، البيت: 221.

(2) والبيت بتمامه:

وَمَـــا لـــورثٍ فَلَـــهُ لا ثـــانِ لكنَّـــهُ شُـــورِكَ في ثَـــمانِ

ص: 58، البيت: 98.

(3) في هامش الأصل: ﴿وَإِنَّ مِن شِيعَتِهِۦ﴾.

حـزب[1]

﴿كُلٌّ لَّهُۥ﴾ [ص: 18] الغَنَّةُ لا تخفى.

﴿ذِكْرًا﴾ [168]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [162] بارزان.

﴿أَصْطَفَى﴾ [153] قرأَ إسماعيل وورش في رواية الأصبهاني بوَصْلِ الألف، وَيَبْتَدِآنها بالكسر، وقرأَ الباقون وورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصَّمَد بِقَطْعِها في الحالَيْن[2].

(ف):

وَذا وإسماعيلُ بالوَصْلِ اصْطَفَى ..... [3]

والإشارةُ بقوله: «ذا» لأقرب مذكور؛ وهو: الأسَدي[4]، ثم:

..... فاعمَلَنْ.....الخ[5]

وبالله التوفيق.

---

(1) في هامش الأصل: ﴿فَنَبَذْنَهُ﴾.

(2) انظر: التعريف ص: 107.

(3) والبيت بتمامه:

وَذا وإسماعيلُ بالوَصْلِ اصْطَفى والخِفُّ في عُرْباً لهُ قدْ عُرِفا

ص: 61، البيت: 135.

(4) انظر: بذل العلم والود ص: 272.

(5) والبيت بتمامه:

فإن فهمتَ وجهَ تفصيلِ الذَّهبْ للدُّرِّ فاعمَلَنْ بمفهومِ اللَّقَبْ

ص: 51، البيت: 15.

سورة ص [مكية][1] (فو)[2]

﴿صٓ﴾ [1] مراتبُ المدِّ لا تخفى.

﴿جَآءَهُم﴾ [3]، و﴿ءَأُنزِلَ﴾[7]، و﴿هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّا﴾ [14] أحكامُ الجميع لا تخفى.

﴿وَٱلِٱشْرَاقِ﴾ [17] بتفخيم الراء للجميع بأيِّ حركة تحرَّك حرفُ الاستعلاء، ولا عِبْرَة بالألفِ الهاوي.

قال (د):

وَقبلَ مُسْتَعْل وَإنْ حالَ أَلِفْ ..... [3]

والأصولُ تَقدَّمتْ.

ي: ﴿شَٰهِدُونَ﴾[الصافات: 150]، ﴿لَيَقُولُونَ﴾ [الصافات: 151][4]، ﴿لَكَٰذِبُونَ﴾ [الصافات: 152]، ﴿صَٰدِقِينَ﴾[الصافات: 157]، ﴿لَمُحْضَرُونَ﴾[الصافات: 158].

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «هذه السورة مكية بإجماع من المفسرين». المحرر الوجيز 4/ 491. وقال ابن الجوزي: «وهي مكّيّة كلّها بإجماعهم». زاد المسير 3/ 557.

(2) الفاء: ثمانون، والواو: ستة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 86 آية. انظر: التبيان ص: 267، وحسن المدد ص: 414.

(3) والبيت بتمامه:

وَقبلَ مُسْتَعْلٍ وَإنْ حالَ أَلِفْ وَبابُ سِتراً فَتحُ كُلِّهِ عُرِفْ

ص: 64، البيت: 175.

(4) ﴿لَيَقُولُونَ﴾ ساقطة من ت و س.

ربـع[1]

﴿وَيۡلٞ لِّلذِينَ﴾ [26] وبابه الغنَّةُ بارزة.

﴿لَقَد ظَّلَمَكَ﴾ [23]، و﴿عَلَيۡهِ﴾ [30] بارزان.

﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ [45].

قال (د):

والخلـفُ في وَصْـلِكَ ذِكْـرَى الدّارِ .....البيت[2]

أخبر ـ رحمه الله ـ أن الخلاف في وصل: ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ [45]، وأنَّ المختار هو الترقيق.

قال بعض الشيوخ: «والخلافُ فيها هل تُرقَّق الراء من: ﴿ذِكۡرَى﴾ [45] في الوصل أو تُفخَّم؟ وليس الخلاف في الإمالة وعدمها؛ لأن الألف التي تكون فيها الإمالة تَسقُطُ في الوَصْل لا محالة، فإذا سَقَطَتْ تَسقُطُ ضَرورة الإمالة[3].

قال أبو شامة: «وهاهنا أمرٌ، لم نَرَ أَحداً نَبَّهَ عليه؛ وهو أن:﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾[45] وإن امتَنَعت إمالةُ ألفِها وصلا، فلا يَمتَنِعُ تَرقيقُ رَائها في مذهبِ وَرشٍ على أَصْلِه؛ لوجود مُقتَضى ذلك، وهو الكسرُ قبلها، ولا يمنع ذلك حَجْز الساكن بينهما، فَيتَّحدُ

---

(1) في هامش الأصل: ﴿وَهَلۡ أَتَىٰكَ نَبَؤُاْ ٱلۡخَصۡمِ﴾.

(2) والبيت بتمامه:

والخلـفُ في وَصْـلِكَ ذِكْـرَى الـدّارِ وَرُقِّقَـتْ في المـذهبِ المختـارِ

ص: 62، البيت: 164.

(3) كفاية التحصيل ص: 376.

لفظ الترقيق وإمالة بَيْنَ بَيْن في هذا، فكأنهُ أمالَ الألف وَصْلا»[1].

وقال القيجاطي: «ذهبَ الناس[2] أنَّ وَرْشاً إنّما أمال: ﴿ذِكْرَى﴾ [45] لأنها ألفُ تأنيثٍ على حدِّ إمالتها في: ﴿بُشْرىٰ﴾ [آل عمران: 126]، فلا تأثير لكسرة[3] الذَّال هنا، فلمَّا سَقطت الألف في: ﴿ذِكْرَى﴾ [45] بَقِيت الكسرةُ في الذال على ما كانت[4] قبلَ حذف الألف مِن عدم التَّأثير في إمالةِ فتحة الراء»[5].

المِنْتَوْريّ: «وهذا ليسَ بشيء؛ لأنَّ الكسرة إنما لم يَكن لها تأثيرٌ في إمالة فتحة الراء إذا كانت الألف موجودة؛ لأنَّ القَصْدَ هنا بالإمالة الألفُ لا الفتحة قبلها، فإذا سَقَطت الألف وانفَرَدت الفتحة صارَ حكمها كحكم الفتحة المنفردة في قوله: ﴿لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكْرَ﴾ [ن: 51]، ولا خلافَ في إمالةِ هذه، وتلكَ مِثلُها»[6]، فافهم.

ثم خصَّصَه **(ف)** بقوله:

وبابَ مُنذِرٌ وَخَيرٌ رَقِّقِ .....البيت[7]

---

(1) إبراز المعاني ص: 257.

(2) في المطبوع: «ذهب بعض الناس».

(3) («لكسرة» ساقطة من ت و س، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(4) في المطبوع: «على ما كانت عليه» بزيادة: «عليه».

(5) شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 509.

(6) المصدر السابق 2/ 509، 510.

(7) والبيت بتمامه:

وبابَ مُنذِرٌ وخيرٌ رَقِّقِ كـ: شَرٍ ليوسفٍ والعُتَقي

ص: 57، البيت: 86.

ثم:

....فـــــــــاعمَلنْ.....الخ[1]

فَحصَلَ مِن كلامـه: أنَّ في: ﴿ذِكۡرَى ٱلدَّارِ﴾ [45] وَصْـلاً ليوسـف وَجهَـيْن[2]؛ الترقيق والتفخيم، وبهما قَرأتُ لَهُ معَ تَقديم التَّرقيق[3].

قالَ بَعضُهُم:

وَجْهــانِ في الــراءِ بِــذِكْرى الدَّارِ دونَ إمـــــالةٍ فـــلا تُـــــمارِ

ليوسُــفٍ وحُكْــمُ تَرقيــقٍ عَــلا تَقديمُـــهُ يَتْلـــوهُ تَفْخـــيمٌ وِلاَ[4]

وأما العُتَقي فليسَ له إلا التَّرقيق، والقاعدةُ تَقْتَضـي أن الخـلاف لهمـا مَعـاً، ولا إمالة فيهِ لأحدٍ وَصْلا[5]، وأما وَقْفاً فَلا إشكال.

قال **(د)**:

ويَمنَـــعُ الإمالـــةَ السُّـــكونُ في الوَصْـــــــلِ.....البيت[6]

---

(1) والبيت بتمامه:

فـــإن فهمـــتَ وجـــهَ تفصـــيلِ الـــذَّهبْ للـــدُّرِّ فـــاعمَلنْ بمفهـــومِ اللَّقـــبْ

ص: 51، البيت: 15.

(2) في ت و س: «فحصل من كلامه أن في الراء وصلا ليوسف وجهين».

(3) انظر: أنوار التعريف ص: 82.

(4) كفاية التحصيل ص: 376. قال قبلها: «وإليه أشارَ الشيخ بقوله». ثم أوردها.

(5) انظر: أنوار التعريف ص: 82.

(6) والبيت بتمامه:

ويمنـــــعُ الإمالـــــةَ السُّـــــكونُ في الوصـــلِ والوقـــفُ بهـــا يَكـــونُ

ص: 62، البيت: 163.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن رُؤوس الآي[1].

نصف[2]

﴿مِن رَّوحِ﴾ [71]، و﴿ذِكۡرٌ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [85] وبابه الغنةُ لا تخفى.

﴿ٱمۡ زَاغَتۡ﴾ [62] الأخذُ بالوجهَيْن كما تَقدَّم[3].

﴿لَأَمۡلَأَنَّ﴾ [83] في همزتَيْه أربعة أوجه، وقد تَقدَّم بيانها[4]، وبالله التوفيق.

(1) انظر: تكميل المنافع ص: 244.

(2) في هامش الأصل: ﴿وَعِندَهُمۡ قَٰصِرَٰتُ ٱلطَّرۡفِ﴾.

(3) انظر: الآية [10] من سورة الأحزاب.

(4) انظر: الآية [17] من سورة الأعراف.

سورة الزُّمَر [مكية][1] (عب)[2]

﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾[8] قرأه إسماعيل والمسيَّبي في رواية ابن سَعْدان بِصِلَةِ الهاء بواو، والباقون بحذفها[3].

قال (ف):

وَيَرْضَهُ لَهُ ولابنِ جَعْفرِ ..... [4]

وضميرُ: «له» عائدٌ على ابن سَعْدان[5]؛ لِتَقَدُّمهِ في البيتِ قبلَه[6]، ثم:

....فاعمَلنْ.....الخ[7]

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال الماوردي: «مكية في قول الحسن وعكرمة وعطاء وجابر، وقال ابن عباس: إلا آيَتَيْن نزلتا بالمدينة». النكت والعيون 5/ 113. وقال ابن الجوزي: «روى العوفي وابن أبي طلحة عن ابن عباس أنها مكِّيَّة، وبه قال الحسن ومجاهد وعكرمة وقتادة وجابر بن زيد، ورُوي عن ابن عباس أنه قال: فيها آيتان نزلتا بالمدينة». زاد المسير 4/ 7.

(2) العين: سبعون، والباء: اثنان؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 72 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 439، والتبيان ص: 272.

(3) انظر: التعريف ص: 108.

(4) والبيت بتمامه:

وَيَرْضَهُ لَهُ ولابنِ جَعْفرِ ومَن أُحيلَ فَرَضي لَمْ يُخْفَرِ

ص: 52، البيت: 28.

(5) انظر: بذل العلم والود ص: 127، وكفاية التحصيل ص: 232.

(6) وهو:

وَمَنْ تَوَلاّهُ عليهِ حيثُما لنجلِ سعدانَ إمامِ العُلَمَا

ص: 52، البيت: 27.

(7) والبيت بتمامه:

ي: ﴿أَجْمَعُونَ﴾ [72]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [81]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [83].

ربع[1]

﴿أَندَاداً لِّيُضِلَّ﴾ [9] وبابه، و﴿مِّن رَّبِّهِۦ﴾ [21] وبابه الغنَّةُ بارزة.

﴿مَا شِيۡتُم﴾ [14]، و﴿ٱلۡبُشۡرَىٰ﴾[16]، و﴿أَبَأَنتَ﴾[18] البَدَل والإمالةُ والتَّسهيلُ لا تخفى.

﴿عَلَيۡهِ﴾ [18]، ﴿وَلَقَد ضَّرَبۡنَا﴾ [26] بارزان، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿تَكۡسِبُونَ﴾[23]، ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾[26]، ﴿يَتَّقُونَ﴾[27]، ﴿مَّيِّتُونَ﴾[29]، ﴿تَخۡتَصِمُونَ﴾[30].

حزب[2]

﴿مَثۡوىً لِّلۡكَٰفِرِينَ﴾ [31] وبابه، و﴿مِن رَّحۡمَةِ﴾ [50]، و﴿مَّنۡ خَلَقَ﴾ [36] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان[3].

﴿جَآءَهُۥ﴾ [31]، و﴿عَلَيۡهِ﴾ مَعاً [36][37]، ﴿وَحَاقَ﴾ [45] الإمالةُ والصِّلَة بارزان.

﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُم﴾ [36] قرَأَهُ أبو يعقوب بالتَّسهيل والبَدَل، والباقون بالتَّسهيل

=

فإن فهمتَ وجهَ تفصيلِ الذَّهبْ ... للدُّرِّ فاعملَنْ بمفهومِ اللَّقبْ

ص: 51، البيت: 15.

(1) ربع: ﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلۡإِنسَٰنَ ضُرٌّ﴾.

(2) في هامش الأصل: ﴿فَمَنۡ أَظۡلَمُ﴾.

(3) في ت و س: «الغنة لا تخفى».

فقط، والأصولُ تَقَدَّمت.

ي: ﴿بِوَكِيلٍ﴾ [38]، ﴿يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [42]، ﴿بِمُعْجِزِينَ﴾ [48].

ربع[1]

﴿مِّن رَّبِّكُم﴾ [52]، و﴿مَثْوىً لِّلْمُتَكَبِّرِينَ﴾ [57] وبابه الغنَّةُ لا تخفى[2].

﴿يَٰحَسْرَتَىٰ﴾ [53]، و﴿جَآءَتْكَ﴾ [56]، و﴿مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [56] الإمالةُ في الأبواب الثَّلاثة لا تخفى، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿يَحْزَنُونَ﴾ [58][3].

(1) في هامش الأصل: ﴿وَأَنِيبُوٓاْ﴾.

(2) في ت و س: «الغنة والإخفاء ظاهران».

(3) في ت و س زيادة: «نصف».

سورة حم غافر [مكية][1] (فد)[2]

نصف[3]

﴿حمٓ﴾ [1] تَقدَّمَت مَراتبُ المدِّ.

وأما الإمالةُ فقال (د):

وَرَا وَهَا يَا ثُمَّ هَا طَهَ وَحَا .....البيت[4]

المِنْتَوْريّ ـ بعدَ كلامٍ له ـ ما نَصُّه: «وأما الحاء[5] فإنَّ المشهور المعمول بهِ لورش الإمالة بَيْنَ بَيْن، وعلى ذلك اقتَصَر الدَّاني في الاقتصاد والتيسير[6] وإرشاد المُتَمَسِّكين والتَّلخيص والموجز، وقال في جامع البيان[7]: قرأتُ على ابن خاقان وابن غلبون في رواية ورش مِن طريق الأزرق نحوه»[8].

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «هذه السورة مكية بإجماع، وقد رُوي في بعض آياتها أنها مدنية، وهذا ضعيف، والأوَّل أصح». المحرر الوجيز 4/ 545. وقال ابن الجوزي: «وهي مكّيّة؛ قاله ابن عباس والحسن ومجاهد وعكرمة وقتادة، وحُكي عن ابن عباس وقتادة أنَّ فيها آيتَيْن نزلتا بالمدينة». زاد المسير 4/ 29.

(2) الفاء: ثمانون، والدال: أربعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 84 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 444، وحسن المدد ص: 420.

(3) كلمة: «نصف» وردت في ت و س قبل اسم السورة كما سبقت الإشارة إليه.

(4) والبيت بتمامه:

وَرَا وَ هَا يَا ثُمَّ هَا طَهَ وَحَا وَبعضُهُمْ حَا مَعَ هَا يَا فَتَحَا

ص: 61، البيت: 156.

(5) في المطبوع: «وأما الحاء من ﴿حمٓ﴾».

(6) انظر: التيسير ص: 499.

(7) 2/ 351.

(8) وتَتِمَّةُ كلامه: «قرأتُ على ابن خاقان وابن غلبون في رواية ورش مِن طريق الأزرق بإمالة فتحة الحاء يسيراً بيْنَ بَيْن». شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 485.

وذكرَ في الموضح أنَّ أبا الفَتْح قَرَأَهُ بالفتح[1].

ثم خَصَّصَ (ف) عموم (د) بقوله:

وَقَلِّلَـــن لِّلعُـــتَقي وَيوسُـــفِ حـــــــــــم.....[2]

ثم:

....فـــــــــاعمَلَنْ.....الخ[3]

ثم:

وإنْ عَـــزَا لِوَاحـــدٍ خِلاَفَـــا .....الـــخ البيتـــين[4]

---

(1) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ، والصواب: «أقرَأَه»، قال في الموضح: «وبذلك أقرأني أبو الفتح». 2/ 551. وقال المنتوري: «وذكر الداني في الموضح أنَّ أبا الفتح أقرَأَهُ عن قراءته في رواية أبي يعقوب ﴿جِمّٓ﴾ بالفتح». شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 485.

(2) والبيت بتمامه:

وَقَلِّلَـــن لِّلعُتَقـــي وَيُوســـفِ حـــم ثـــمَّ الكفـــرينَ كَـــيْ تَفِـــي

ص: 56، البيت: 76.

(3) والبيتُ بتمامه:

فـــإن فهمـــتَ وجـــهَ تفصـــيلِ الـــذّهبْ للـــدُّرِّ فـــاعمَلنْ بمفهـــومِ اللَّقـــبْ

ص: 51، البيت: 15.

(4) والبيتان بتمامهما:

وإنْ عَـــزا لواحـــدٍ خِلافـــا وَلَمْ تَجـــدْ مِنّـــي لَـــهُ انْعِطافـــا

فَخُصَّـــهُ بـــالمروزي والأزرقِ سَـــكتُّ أو ذكرتُـــهُ أوْ مَـــنْ بَقـــي

ص: 51، البيت: 13، 14.

فَتحصَّلَ مِن هذا: أن في: «الحاء» مِن: ﴿حمٓ﴾ في المواضع السَّبْعة[1] وجهَيْن ليوسف الأزرق؛ الإمالة والفتح، وبهما قرأتُ لهُ مع تقديمِ الإمالة، وأما العُتَقي فبالإمالة فَقط[2]، والباقون بالفتح ليسَ إلَّا[3].

﴿بِأَنَّهُۥ﴾ [11] إبدالُهُ لا يخفى.

﴿ٱلتَّلَاقِ ۝١٤ يَوْمَ﴾ [14-15] يُثبِت ياءه في الوصلِ وَرْش والمفسِّر، والباقون يحذفونها في الحالَيْن، وَنحوُ هذا في: (ع)[4].

قال (د):

وورشٌ الدَّاعِ..... .....[5]

إلى أن قال:

..... تُرْدِينِ والتَّلاقِ والتَّنادِ[6]

---

(1) وهي: فاتحة سورة غافر، وفصلت، والشورى، والزخرف، والدخان، والجاثية، والأحقاف.

(2) انظر: أنوار التعريف ص: 80.

(3) انظر: التعريف ص: 70.

(4) قال في التعريف: «وقرأ إسماعيلُ في رواية ابن فرح وورش ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾ [14] و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [32] بإثبات الياء في الوَصْل، وقرأ الباقون بحذفها فيهما في الحالَيْن». ص: 108.

(5) والبيت بتمامه:

وورشٌ الدَّاعِ معـــــــاً دَعَانِ وتَسْـــئَلَنِّ مـــا فخُـــذْ بَيَـــاني

ص: 71، البيت: 219.

(6) والبيت بتمامه:

وأربَعـــاً نَكِـــيرِ ثـــمَّ الْبَـــادِ تُـــرْدِينِ والـــتَّلاقِ والتَّنـــادِ

ص: 72، البيت: 221.

.....وفي التَّنـــــــــــادِءِ مَعَ التَّـلاقِءِ خُلـفُ عِيســى بَـادِ[1]

الـمِنْتَوري: «والمشهورُ عَن قالونَ الحذف»[2]، ونحوُهُ في الإقناع[3].

وقال ابن آجرُّوم في التَّبْصير[4]:

وَفِي التَّنـــادِ والتَّـــلاقِ[5] الخلـــفُ عنِ ابْـنِ مِينَـا والكثـيرُ[6] الحَـذْفُ[7]

وقال الدَّاني في التَّيْسير: «واختُلف فيهِما[8] عَن قالون، فقرأتُهمـا لَهُ بـالوجهَيْن»[9]، وفي الاقتصاد نحوه؛ ثم قال: «وبهما آخذُ»[10].

---

(1) والبيت بتمامه:

وَالـــــوادِ في الفجـــــرِ وفي التَّنَـــــادِءِ مَـعَ التَّـــلاَقِءِ خُلـفُ عِيسَـــى بَـادِ

ص: 72، البيت: 224.

(2) شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 754.

(3) قال في الإقناع: «والمشهورُ عنه حذفها». 1/ 546.

(4) في ت و س:«التبصرة»، وهو تحريف، وقد ذكرَ اسمه كاملاً ابن القاضي في بيان الخلاف والتشهير فقال: «وإليه أشارَ ابن آجرّوم في التَّبصير في نظم التَّيسير». ص: 311. وذكرهُ المنتوري أيضاً باسم «التَّبصير» فقال: «وقال ابن آجروم في التَّبصير». شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 755. وهو في عداد المفقود.

(5) في النسخة المطبوعة من شرح الدرر اللوامع للمنتوري، والفجر الساطع، وبيان الخلاف والتشهير: «وفي التَّلاق والتَّناد».

(6) «والكثير» في هامش النسخة الأصل، وعليها حرف: «خـ» هكذا، وفي النَّص: «والمشهور»، وهو الذي في ت و س، وفي النسخة المطبوعة من شرح الدرر اللوامع للمنتوري، والفجر الساطع، وبيان الخلاف والتشهير: «والصحيح».

(7) شرح الدرر اللوامع للمنتوري2/ 755، والفجر الساطع4/ 62، وبيان الخلاف والتشهير ص: 311.

(8) أي: في ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ و﴿ٱلتَّنَادِ﴾.

(9) ص: 501.

(10) شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 754.

وقال التَّازي في أرجوزته:

والخلفُ في زِيادَةِ الياءِ لَدَى ... عِيسى ابنِ مِينَا بالتَّلاقِ قَيِّدَا
وفي التَّنَادِ ثمَّ قُل لِّلدَّاني ... مِنْ غَيْرِ تَرْجيحٍ لهُ وَجْهانِ
وَلَمْ يَعِ الإمامُ[1] فيهِمَا سِوى ... تَرْكَ الزِّيادةِ كَذا مَكِّ[2] رَوَى[3]

ثم شرَّك (ف) مَع ورشٍ غيره وخصَّصَ الحكم لقالون بقوله:

وَما لِوَرْشٍ فَلَهُ لا ثَانِ ... لَكِنَّهُ شُورِكَ في ثَمَانِ
وَالاهُ في التَّنَادِ والتَّلاَقِ ... أحمَدُ ذو التَّفْسيرِ بِاتِّفَاقِ
وَبِاختلافٍ أحمدٌ والمِرْوَزي ... لَكنَّ ذا لِغَيْرِ تَعريفٍ عُزي[4]

ثم:

وَخَصَّها بِحالِ وَصْلِ الكُلِّ ... .[5]

ثم:

....فاعمَلَنْ.....الخ[6]

---

(1) يقصدُ بالإمام ابن شريح. انظر: مفردة نافع له ص: 161.
(2) انظر: التبصرة ص: 317. وفي المطبوع: «كذا المكي».
(3) أرجوزة الدُّرة السَّنِيّة في ترجيح خلاف البرِّيّة، ونَصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 244.
(4) ص: 58، البيت: 98، 99، 100.
(5) والبيت بتمامه:
وَخَصَّها بحالِ وَصْلِ الكُلِّ ... غيرُ ابنِ سَعْدانَ بِأُولى النَّمْلِ
ص: 58، البيت: 107.
(6) والبيت بتمامه:
فإن فهمتَ وجهَ تفصيلِ الذَّهبْ ... للدُّرِّ فاعمَلنْ بمفهومِ اللَّقبْ
ص: 51، البيت: 15.

فَتَحصَّلَ مِن كلامه في: ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ [14] و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ [32] وجهان للمروزي وأحمد الحلواني مِن طريقَيْه، وبهما قرأتُ معَ تَقديم الحذف[1].

قوله: «لكنَّ ذا» الخ[2]؛ يعني: أنَّ هذا الخلاف لقالون مَنْسوبٌ لغيرِ التَّعريف كالتَّيسير وغيره[3]، وأما (ع) فَلم يَذكُر لهما إلا الحذف، كما تَقدَّم نَقْلُه.

ي: ﴿بَٰرِزُونَ﴾ [15][4].

ربع[5]

﴿مُتَكَبِّرٍ لَّا يُومِنُ﴾ [27] وبابه، و﴿مِن رَّبِّكُمْ﴾ [28] الغنةُ لا تخفى.

بـــاب: «جـــاء»[6] و﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [22]، و﴿فَعَلَيْهِ﴾ [28]، و﴿مِنۢ بَأْسِ﴾[29]، و﴿دَأْبِ﴾ [31] لا تخفى.

---

(1) انظر: أنوار التعريف ص: 86.

(2) يقصدُ بيتَ ابن غازي المتقدم:

..... لَكـــنَّ ذا لغـــيرِ تَعريـــفٍ عُـــزي

تفصيل عِقد دُرَر ابن بري ص: 58، البيت: 100.

(3) انظر: بذل العلم والودّ ص: 219.

(4) هذا سَهْوٌ مِن المؤلِّف رحمه الله. قال الزروالي: «﴿يَوْمَ هُم بَٰرِزُونَ﴾ عدَّها الشامي ولم يعدّها الباقون، والعملُ عندنا بمغربنا على المدني الأخير، فهي ليست برأس آية، فلا يَصِلُها الواسطي». تقريب النشر ل: 175/ ب. وقال الرّحامني: «وليس في هذا الجزء شيء من رؤوس الآي الواقعة بعد الميم، وأما: ﴿بَٰرِزُونَ﴾ فلم يعدّها أحد إلا الشامي، والمراعى عندهم عدد المدني الأخير، فلا يَصِلُ عندها الواسطي لذلك». تكميل المنافع ص: 248. وانظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 446، والبيان ص: 218.

(5) في هامش الأصل: ﴿أَوَلَمْ يَسِيرُواْ﴾.

(6) يدخل فيه في هذا الربع لفظ: ﴿جَآءَهُم﴾ [25]، و﴿جَآءَكُم﴾ [28][34]، و﴿جَآءَنَا﴾ [29].

﴿إِنِّي عُذْتُ﴾ [27].

قال (د):

وَأَظْهَرا نَخسِفْ نَبَذْتُ عُذتُ ..... [1]

ثم:

فالكُلُّ إنْ سَكَتُّ..... .....الخ [2]

ثم استَثْنى منهُ إسماعيل فإنهُ يُدغِمهُ فقال (ف)[3]:

..... وأدغِمَنْ عُذْتُ لِنَجْلِ جَعْفَرِ [4]

ثم:

....فاعمَلَنْ.....الخ [5]

---

(1) والبيت بتمامه:

وَأَظْهَرَا نَخسِفْ نَبَذْتُ عُذْتُ أُورِثْتُموها وَكَذا لَبِثْتُ

ص: 57، البيت: 135.

(2) والبيت بتمامه:

فالكُلُّ إن سكتُّ فيما أَطْلَقا أوْ عَمَّ أوْ عَزَا لَهُ كاتَّفَقَا

ص: 11، البيت: 51.

(3) «ف» ساقطة من ت و س.

(4) والبيت بتمامه:

وَلَيسَ الإِظهارُ لَهُ بالأَظهَرِ وَأَدغِمَنْ عُذْتُ لنجلِ جَعْفَرِ

ص: 55، البيت: 67.

(5) والبيت بتمامه:

فإنْ فهمتَ وجهَ تَفصيلِ الذَّهبْ للدُّرِّ فاعمَلنْ بمفهومِ اللَّقبْ

ص: 51، البيت: 15.

﴿أَلتَّنَادِ﴾ [32] تَقدَّم آنفاً بحسب اتِّفاقهِ في الحكم مع: ﴿أَلتَّلَاقِ﴾ [14].

﴿إِتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾ [38] قرأَ وَرشٌ في رواية الأخوين بحذفِ الياء في الحالَيْن، وأثبتَها الباقون في الوَصْل[1].

قال (د):

وَزادَ قَالونُ لَهُ إنْ تَرَنِ ... وَاتَّبِعُونِ أهْدِكُمْ في المُؤْمِنِ[2]

ونِسبَةُ الحكم لقالون يوضح أنَّ وَرْشاً لا يزيده[3].

ثم خصَّصَهُ وشرَّك مع قالون غيره (ف) بقوله:

وَذَا وَحِرمِيُّهُمُ إنْ تَرَنِ ... واتَّبِعونِ أهْدِكُمْ في المُومِنِ[4]

والإشارةُ بقوله: «ذا» لأقربِ مذكور؛ وهو الأسَدي[5]، ثم:

....فاعمَلنْ.....الخ[6]

---

(1) انظر: التعريف ص: 108.

(2) ص: 71، البيت: 218.

(3) في ت و س: «لا يزيد».

(4) ص: 58، البيت: 106.

(5) وقد ذُكر في البيت الذي قبله، ونصُّه:

كِيدُونِ في أعرافِها وَلْتَزِدِ ... تُوتُونِ مَوْثِقاً لَهُ والأَسَدِي

ص: 58، البيت: 105. وانظر: بذل العلم والود ص: 226.

(6) والبيت بتمامه:

فإن فهمتَ وجهَ تفصيلِ الذَّهبْ ... للدُّرِّ فاعمَلنْ بمفهومِ اللَّقبْ

ص: 51، البيت: 15.

والأصولُ تَقدَّمَت.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن رُؤوس الآي[1].

حزب[2]

﴿ءَلآتِيَةٌ لاَّ رَيْبَ﴾ [59] وبابه، و﴿مِنْ خَلْقِ ٱلنَّاسِ﴾ [56] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان[3].

﴿إِلَى ٱلنّارِ﴾ [41]، و﴿فَوَقِيهُ ٱللَّهُ﴾ [45]، ﴿وَحَاقَ﴾ [45] الإمالةُ في الأبواب الثلاثة لا تخفى.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن رُؤوس الآي[4]، والأصولُ تَقَدَّمت.

ربع[5]

﴿مِن رَّبِّي﴾ [66]، و﴿مَّن لَّمْ﴾ [77] وبابه الغنَّةُ لا تخفى[6].

باب: ﴿جَآءَ﴾ [77]، و﴿رَأَوْاْ بَأْسَنَا﴾ [84] لا تخفى.

﴿جَآءَ امْرُ ٱللَّهِ﴾ [77] حُكم الهمزتَيْن لا يخفى، وبالله التوفيق.

(1) انظر: تكميل المنافع ص: 249.

(2) في هامش الأصل: ﴿وَيَـٰقَوْمِ مَالِيَ﴾.

(3) في ت و س: «الغنة لا تخفى».

(4) انظر: تكميل المنافع ص: 249.

(5) في هامش الأصل: ﴿قُلِ إِنِّي نُهِيتُ﴾.

(6) في ت و س: «الغنة والإخفاء بارزان».

سورة فصلت [مكية][1] (نج)[2]

﴿جمٓ﴾ [1] تقدَّم حكمهُ قريباً.

تـجويد:

إذا قرأَ القارئ: «حا»[3] مِن[4] فواتح السُّوَر ونحوها؛ وهي الخمسةُ المتقدِّمةُ فيأخـذُ بمدِّ[5] الصِّيغة، وَليَحذَرْ ما يَفعَلُهُ بعضهم مِن الإشباع، وبعضهم بحذفِ حـرفِ المـدِّ رَأساً، وهو ممنوعٌ لا[6] تَحِلُّ تلاوته ولا روايته، وكذا يَحذَرُ مِن المدِّ قبل: «عين»[7] كما تَقدَّم في: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: 19]، وليحْذَرْ مِن[8] كسـرِ العين كما يَفعَلهُ أيضاً بعضـهم، ولله دَرُّ القَيْسِي حيثُ قال:

سَمعتُ أنا مَن يُسـقِط المـدَّ بَعْـدَ حـا ... بحاميم جنبْهُ[9] وَلَـوْ كُنـتَ ذا حَـدْرِ[10]

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «هذه السورة مكية بإجماع من المفسـرين». المحـرر الوجيز 5/ 3. وقال ابن الجوزي: «مكية كلّها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 45. وقـال القرطبـي: «سـورة فُصِّلت مكية في قول الجميع». الجامع لأحكام القرآن 15/ 337.

(2) النون: خمسون، والجيم: ثلاثة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 53 آيـة. انظـر: كتـاب عدد آي القرآن ص: 450، والتبيان ص: 279.

(3) في ت: «حاميم» بدل: «حا»، وفي س: «حم»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(4) «من» ساقطة من ت و س، والمثبت في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(5) «بمد» ساقطة من س، والمثبت في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(6) في ت و س: «ولا»، والمثبت في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(7) في ت و س: «وكذا يحذر المدَّ قبل ياء عين»، وفي المطبوع: «وكذا يحذر من المدَّ قبل ياء عين».

(8) «من» ساقطة من ت و س، والمثبت في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(9) في النسخة المطبوعة من قراءة الإمام نافع عند المغاربة: «جانبه».

(10) قال ابن القاضي: «قلتُ: وقوله: «ولـو كنـت ذا حـدر» أي: ولـو كنـت آخـذاً بطريقـة الحـدْرِ مُقابـل الترتيل». الفجر الساطع 2/ 280.

عنِ البعضِ يحكي شَيخُنا في جوابِهِ[1] يمدُّ قُبَيلَ اليا فكونَا[2] عَلى حَذْرِ
وَما قيلَ في شَيْءٍ مِنَ اللَّحنِ واردٌ لَدى عَيْنِ كافٍ ثمَّ شُورى لَدى الأَمْرِ[3]

ي: ﴿تَعْفِلُونَ﴾ [غافر: 67]، [﴿تَمْرَحُونَ﴾][4] [غافر: 74]، ﴿كَٰفِرُونَ﴾ [6].

نصف[5]

﴿سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾ [9] وبابه الغنةُ بارزة.

﴿فُلَ ءَاينَّكُمْ﴾ [8]، وباب: «جاء»[6]، ﴿وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾ [13] لا تخفى، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿يُوزَعُونَ﴾ [18].

ربع[7]

﴿أَلاَّ تَخَافُواْ﴾ [29] وبابه، و﴿غَفُورٍ رَّحِيمٍ﴾ [31] وبابه، و﴿مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [41] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

---

(1) يريدُ جواب الخِلِّ الأَوَدّ في كيفية أداء المدّ لشيخه أبي عبد الله الصَّفّار، وقد عرَّف به الدكتور عبدالهادي حميتو في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 320.

(2) في النسخة المطبوعة من قراءة الإمام نافع عند المغاربة: «فكونن».

(3) قصيدة الأجوبة المحققة، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 446. وما نَقَلهُ المؤلِّف مِن قوله: «تجويد: إذا قرأ القارئ...» إلى آخر الأبيات، هو لابن القاضي في الفجر الساطع 2/ 280.

(4) ما بين المعقوفتين تصويبٌ من ت. وفي النسخة الأصل و س: ﴿تُرْحَمُونَ﴾، وهو خطأ؛ لأن هذا اللفظ لم يَرد في هذا الربع، ولا في سورة غافر وفُصِّلت. وانظر: تكميل المنافع ص: 250.

(5) في هامش الأصل: ﴿فُلَ ءَاينَّكُمْ﴾.

(6) يدخل فيه في هذا الربع لفظ: ﴿جَآءَتْهُمْ﴾ [13]، و﴿شَآءَ﴾ [13]، و﴿جَآءُوهَا﴾ [19].

(7) في هامش الأصل: ﴿وَفَيَّضْنَا﴾.

﴿كَأَنَّهُۥ﴾ [33]، و﴿مَا شِيئْتُمْۖ﴾[39]، و﴿جَآءَهُمْۖ﴾[40]، و﴿بِظَلَّٰمٍ﴾[45] لا تخفى، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿تَغْلِبُونَ﴾ [25]، ﴿تُوعَدُونَ﴾ [29].

حزب[1]

﴿وَلَبِّى رَّجِعْتُ﴾[49]، و﴿مِّن مَّحِيصٍ ۝٤٧ لاَّ يَسْـَٔمُ﴾ [47-48] الغَنَّةُ بارزة.

﴿إِلَىٰ رَبِّىٓ إِنَّ﴾[49].

قال **(د)**:

سَكَّنَ قالونُ منَ الياءاتِ ..... [2]

إلى أن قال[3]:

.....وَفي إِلى رَبِّي بِفُصِّلَتْ خِلافٌ فُصِّلا[4]

---

(1) في هامش الأصل: ﴿إِلَيْهِ يُرَدُّ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِۖ﴾.

(2) والبيت بتمامه:

سَكَّنَ قالونُ منَ الياءاتِ تِسْعاً أَتَتْ في الخطِّ ثَابِتاتِ

ص: 69، البيت: 207.

(3) في ت زيادة: (ف)، وهو خطأ.

(4) والبيت بتمامه:

وَياءَ أَوْزِعْني مَعاً وَفي إِلى رَبِّي بِفُصِّلَتْ خِلافٌ فُصِّلا

ص: 70، البيت: 209.

المِنْتَوري: «والمشهورُ الفتح، قاله الداني في [التذكير][1]»، قال: «قرأتُها على أبي الفتح بالوجهَيْن»[2].

وقال الجعبري: «وبالفتح قَطَع أكثرُ النَّقَلة كأبي العلاء[3]، والأهوازي[4]، وقلَّ مَنْ ذَكرَ الإسكان لأبي نَشيط»[5]، انتهى.

قال (ح):

والخلفُ عَنْ قالونَ في رَبِّي إِلى ... بِفُصِّلَتْ والفتحُ عنهُ فُضِّلا[6]

وقال التَّازي:

وفي إلى رَبّي بِفُصِّلَتْ ذُكِرْ ... خُلفٌ بِيا النَّفْسِ وَعنْ عِيسى أُثِرْ[7]

لِلشَّيخِ[8] والدَّاني مَعاً وَجْهانِ ... وَرَجَّحا[9] الفَتْحَ عَلى الإسكانِ

---

(1) ما بين المعقوفتين من ت و س، وفي النسخة الأصل: «التذكيرة»، وفي المطبوع: «التَّذكّر لتراجم القراء»، ونصُّه: «قال الداني في التذكر لتراجم القراء: وقد اختُلف في هذه الياء عن قالون، والمشهور عنه الفتح». شرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 734. والنصُّ في تذكرة الحافظ للداني في باب: تراجم الاثنين، باب: اجتماع نافع وأبي عمرو، ونصُّه: «وقد اختُلف في هذه الياء عن قالون، والمشهور عنه الفتح، فهذا جميع ما اتَّفَقا عليه مِن فتح ياءات الإضافة». ل: 7/ أ.

(2) انظر: جامع البيان 2/ 361، وشرح الدرر اللوامع للمنتوري 2/ 734.

(3) انظر: غاية الاختصار 1/ 347، 348.

(4) انظر: الوجيز ص: 321، والموجز ص: 355.

(5) كنز المعاني 5/ 2262.

(6) ص: 260، البيت: 1341.

(7) في ت و س: «شهر»، والمثبت في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(8) هو: مكي بن أبي طالب القيسي.

(9) في ت و س: «ورجح»، وهو الموافق للمطبوع.

في الكشفِ[1] والتَّيسيرِ[2] والإمامُ[3] الفتحُ عَنْهُ[4] وانْتَهى الكَلامُ[5]

ونِسْبَةُ الخلاف لقالون يُوضح أن ورشاً يَفتح.

ثم خصَّصَ الحكم لقالون (ف) بقوله[6]:

وَالقَاضِ والمُسَيَّبِيُّ في إِلى رَبِّي بِفُصِّلتْ سُكوناً قُوِّلا[7]

قال (ع): «وقرأَ المسيبي وقالون مِن رواية القاضي: ﴿إِلَىٰ رَبِّيَ إِنَّ لِي عِندَهُۥ﴾ بفصِّلَت [49] بإسكان الياء، وفَتَحها الباقون»[8]، انتهى.

وأما أبو نَشيط فحكمه[9] وهو الخلاف على قاعدته؛ وهي:

وَإِنْ عَزَا لِواحِدٍ..... .....الخ[10]

---

(1) قال في الكشف: «قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّيَ إِنَّ﴾ فتحها نافع وأبو عمرو، وهو الأشهر عن قالون». 2/ 249.

(2) قال في التيسير: «﴿إِلَىٰ رَبِّيَ إِنَّ لِي﴾ فتحها نافع باختلاف عن قالون». ص: 504.

(3) هو: ابن شريح.

(4) انظر: مفردة نافع لابن شريح ص: 159.

(5) أرجوزة الدرة السَّنية في ترجيح خلاف البرِّية، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة3/ 243.

(6) في ت و س: «ثم خصَّص حكم عموم قوله:

سَكَّنَ قالونُ..... .....

(ف) بقوله».

(7) ص: 58، البيت: 95.

(8) ص: 108.

(9) في ت و س زيادة: (د)؛ أي: حكمه في (د) الخلاف، وقد تَقدَّم بيت الدُّرَر اللوامع.

(10) ونصُّه:

وإنْ عَزَا لِواحِدٍ خِلافَا وَلَمْ تجِدْ مِنّي لَهُ انْعِطافَا

فَخُصَّهُ بِالمروزي والأزرقِ سَكَتُّ أوْ ذكرتُهُ أوْ مَنْ بَقِي

فَتحصَّلَ له وجهان؛ الفتحُ وَالإسكان، وبهما قَرأتُ مَع تقديم الفتح[1]، والقاضي والمسيَّبي بالإسكان ليس إلا، كما تَقدَّم في نَصِّه[2]، والباقون بالفتحِ على مَفهوم اللَّقَبْ.

وإذا فَهِمتَ ما ذُكر عَلمتَ أنَّ قالون له ثلاثة طُرق في ياء: ﴿رَبِّىَ﴾ [49]، فَمِن طريق أحمد الحلواني الفتح ليسَ إلَّا، وَمِن طريق القاضي الإسكان ليسَ إلَّا، ومن طريق أبي نَشيط الفتح والإسكان فافهم.

﴿وَنَبِّـَٔا بِجَانِبِهِۦ﴾ [50] يُتلى لأبي يعقوب بِستَّة أوجه، وَقد تَقدَّم[3].

﴿ءَارَءَيْتُمُ﴾ [51]، و﴿شَىْءٍ﴾ [52] بارزان، وبالله التوفيق.

=

تفصيل عقد درر ابن بري ص: 51، البيت: 13، 14.

(1) انظر: أنوار التعريف ص: 85.

(2) يقصد قوله:

وَالقَاضِ والمُسَيِّبِيُّ في إِلى رَبِّي بِفُصِّلتْ سُكوناً قُوِّلا

ص: 58، البيت: 95.

(3) انظر: الآية [83] من سورة الإسراء.

سورة الشورى [مكية][1] [ن][2]

﴿حمٓ عٓسٓقٓ﴾ [1] تَقدَّم حُكمُ الإمالة والمدِّ والتوسط[3].

﴿أُمَّ ٱلْقُرىٰ﴾ [5]، و﴿شَآءَ ٱللَّهُ﴾ [6]، و﴿ٱلْمَوْتىٰ﴾ [7] الإمالةُ في الأبواب الثلاثة لا تخفى.

﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ﴾ [8]، و﴿شَيْءٌ﴾ [9] الصِّلَة والأوجه الأربعة وَقْفاً بارزان، والأصولُ تَقَدَّمَت.

ي: ﴿بِوَكِيلٍ﴾ [4].

تنبيه:

قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُۥ بِكُلِّ شَيْءٍ مُّحِيطٌ ۝٥٣ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ حمٓ عٓسٓقٓ﴾ [1] للأزرق فيهِ ستَّة عشر وجهاً[4]؛ التوسط والإشباع في: ﴿شَيْءٍ﴾ [53]، والسَّكت والوَصْل بين السورتَيْن، والإمالة والفتح في: «حا»[5] ﴿حمٓ﴾ [1]، والإشباع

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «هذه السورة مكية بإجماع من أكثر المفسرين، وقال قتادة: فيها مدني». المحرر الوجيز 5/ 25. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية، رواه العوفي وغيره عن ابن عباس، وبه قال الحسن وعكرمة ومجاهد وقتادة والجمهور، وحُكي عن ابن عباس وقتادة قالا: إلّا أربع آيات نزلن بالمدينة». زاد المسير 4/ 58.

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. النون: خمسون؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير. انظر: التبيان ص: 283، وحسن المدد ص: 425.

(3) انظر: الآية [1] من سورة غافر، والآية [1] من سورة البقرة.

(4) انظر: تكميل المنافع ص: 253، وتقييد ابن القاضي على العشر الصغير ل: 4/ ب.

(5) «حا» ساقطة من ت وس.

والتَّوسط في: «عين»، فَتَضْرب وجْهَيْ: ﴿شَيْءٍ﴾ [53] في وَجهَيْ السورة تكن أربعة، فتضربُ الأربعة في وجهَيْ: ﴿جٓمٓ﴾ [1] تكن ثمانية، فتضرب الثَّمانية في وَجْهَيْ: «عين» تَكن سِتَّة عشر وجهاً، ولا بُدَّ مِنها للقارئ.

وكيفيةُ ذلك أن تأتي في: ﴿شَيْءٍ﴾ [53] بالتَّوسط، وتَقِف على آخر السورة، ثم تأتي بوجهَيْ: «عين» مع إمالة الحاء، ثم بوجهَيْ: «عين» مع فتح الحاء، فهذه أربعة، ثم تأتي بالوَصْل مُبين الإعراب مع الأوجه الأربعة، وتَصِل آخر السورة بأوَّل الثمانية معَ كل من الأوجه الأربعة، وهكذا تَفعَل في وجهِ الإشباع في: ﴿شَيْءٍ﴾ [53]، فتكمل للأزرق سِتَّة عشر وَجْهاً، ثم تأتي بمدِّ: ﴿أَآلَـٰٔنَ﴾ [53] وقصر: ﴿شَيْءٍ﴾ [53]، وتَقِف وتُبَسمِل للعُتَقي، ثم بالتقليل في: «حا» ﴿جٓمٓ﴾[1] [1] فقط، وبالوجهَيْن في: «عين»، ثم تأتي بالأصبهاني مع قصر: ﴿أَآلَـٰٔنَ﴾ [53] و﴿شَيْءٍ﴾ [53]، وتَقِف وَتُبَسمل، ثم بالفتح في: «حا»[2] ﴿جٓمٓ﴾ [1]، وبالوجهَيْن في: «عين»، فَتَنْدَرجُ الصُّغرى معه، ثمَّ تأتي بالمروزي بوجهَيْ: ﴿أَآلَـٰٔنَ﴾ [53] وقصر: ﴿شَيْءٍ﴾ [53]، وتَقِف وتُبَسمل، ثم بفتحِ الحاء ووجهَيْ: «عين»، وليقس على هذه الآيات في الكيفية المذكورة ما أشبهَها مما تَعدَّدَت فيه القراءات، فإن قرأَ القارئ جميع ما حَصَلَ لهُ بالضَّرب عَلِم أنهُ لم يترك قراءة، وقد وفَّى بجميعها، وإن خالفهُ فقد أخَلَّ ببعض القراءات، فليُعِد[3] نَظراً، والله الموفق.

---

(1) في ت و س: «ثم التقليل في: ﴿جٓمٓ﴾».

(2) «حا» ساقطة من ت و س.

(3) في ت و س: «وليعد».

ربع[1]

﴿مِن رَّبِّكَ﴾ [12]، و﴿مُّسَمًّى لَّفُضِيَ﴾ [12] الغنَّةُ بارزة.

﴿جَآءَهُمُ﴾ [12]، و﴿فِي ٱلْفُرْبَىٰ﴾ [21]، و﴿ٱبْتَرَىٰ﴾ [22] الإمالةُ في الأبواب الثَّلاثة لا تخفى.

﴿نُوتِهِۦ مِنْهَا﴾ [18] تَقَدَّم حُكمه[2].

﴿عَلَيْهِ﴾ [21] وَصْلُه لا يخفى، والأصولُ تَقدَّمَت.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن رُؤوس الآي[3].

نصف[4]

﴿ءَايَـٰتِ لِّكُلِّ﴾ [30] وبابه، و﴿مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾ [42] الغنةُ والإخفاءُ بارزان[5].

﴿ٱلْجَوَارِ فِي ٱلْبَحْرِ﴾ [30] مُتَّفق على زيادة الياء فيه وصلاً.

قال (د):

لِنَافِعٍ زوائدٌ في الوَصْلِ .....الخ[6]

---

(1) في هامش الأصل: ﴿شَرَعَ لَكُم﴾.

(2) انظر: الآية [145] من سورة آل عمران.

(3) انظر: تكميل المنافع ص: 254.

(4) في هامش الأصل: ﴿وَلَوْ بَسَطَ ٱللَّهُ ٱلرِّزْقَ لِعِبَادِهِۦ﴾.

(5) في ت و س: «الغنة بارزة».

(6) والبيت بتمامه:

لنافعٍ زوائدٌ في الوَصْلِ مِنْهنَّ زائدٌ ولامُ فِعْلِ

وقال (ف):

وَكُلُّ مَا لِنَافِعٍ ....البيت[1]

﴿إِنْ يَّشَأْ يُسْكِنِ﴾ [30]، و﴿لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ﴾ [41] جليَّان، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿يَتَوَكَّلُونَ﴾[33]، ﴿يَغْفِرُونَ﴾[34]، ﴿يُنفِقُونَ﴾[35]، ﴿يَنتَصِرُونَ﴾[36].

ربع[2]

﴿عَرَبِيّاً لَّعَلَّكُمْ﴾ [2] وبابه الغنَّةُ بارزة، وبالله التوفيق.

=

ص: 70، البيت: 212. وقال بعده:

وَأَتْمِمُّدُّونن وَ الجَوارِ في ثُمّ إلى الدّاع المُنَادِء أَضِفِ

ص: 71، البيت: 216.

(1) والبيت بتمامه:

وَكُلُّ مَا لِنَافِعٍ في الدُّرَرِ مِنْ زائِدٍ فكلُّهمْ بِهِ حَرِ

ص: 58، البيت: 97.

قال الخباز: «لما فرغ من الفصل الأول في الباب؛ وهو ياءات الإضافة، أخذ يتكلم على الفصل الآخر؛ وهو الزوائد، فأخبرَ أن كل ما ذكر في الدرر مِن زوائد منسوبة لنافع فكل العشرة يزيدونها». بذل العلم والودّ ص: 217.

(2) في هامش الأصل: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ﴾.

سورة الزخرف [مكية][1] (فط)[2]

﴿حمٓ﴾ [1] حكمُه بارز.

﴿عَلَيۡهِ﴾ [12]، و﴿ظَلَّ﴾ [16]، و﴿شَآءَ﴾ [19]، و﴿ءَاثَٰرِهِم﴾ [22] لا تخفى.

﴿ٱشۡهَدُواْ﴾ [18] حُكمُهُ[3] تَسهيل الثانية، والإدخال عندَ مَن يُدخل كما تقدَّم في نظائره[4].

قال (ف):

وَقبلَ غَيْرِ ضَمَّةٍ قَدْ أَدْخَلاَ .....

إلى قوله:

..... وَقَدْ وَفَتْ بالمروَزِيِّ الدُّرَرُ[5]

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن الجوزي: «وهي مكية بإجماعهم، وقال مقاتل: هي مكية إلَّا آية». زاد المسير 4/ 72. وقال القرطبي: «مكية بإجماع، وقال مقاتل: إلا قوله: ﴿وَسۡـَٔلۡ مَنۡ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رُّسُلِنَآ﴾». الجامع لأحكام القرآن 16/ 61.

(2) الفاء: ثمانون، والطاء: تسعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 89 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 458، والتبيان ص: 286.

(3) «حكمه» ساقطة من ت و س.

(4) انظر: التعريف ص: 58.

(5) ونصُّه:

وقبلَ غيرِ ضمَّةٍ قدْ أدْخَلاَ ... حِرْمِيُّهمْ في ذي اثنتينِ فيصَلاَ

وَقبْلَهَا إسحاقُ والمفسِّرُ ... وَقَدْ وَفَتْ بالمروزيِّ الدُّرَرُ

ص: 52، 53، البيت: 33، 34.

والذي أحالَ[1] عليه هو قول (د):

وَمَـــدَّ قـــالونُ لِـــا تَســـهَّلا .....البيـــــــــت[2]

قال الشارح[3]: «قال أبو عمرو: وفي رواية أبي نَشيط عن قالون اختُلف علينا في قوله: ﴿ٱشْهِدُواْ﴾ في الزخرف[18]، فقرأتُهُ على أبي الفتح بالمدِّ، طَرداً للقياس في نظائره، وقرأتُه على أبي الحسن بغير مدٍّ كورش سواء، نقضاً لمذهبه في نظائره[4]، ولم يُرجِّح واحداً مِن الوجهَيْن[5]، وتابَعهُ الناظم على ذلك[6]، وكان شيخُنا أبو

(1) في ت و س: «أحاله»، وهو خطأ.

(2) والبيت بتمامه:

وَمَـــدَّ قـــالونُ لِـــا تَســـهَّلَا بـــالخلفِ في أَشْـــهِدوا ليَفْصِـــلَا

ص: 50، البيت: 90.

(3) يقصد المنتوري رحمه الله.

(4) قال ذلك الداني في كتاب رواية أبي نشيط، وقال في الاقتصاد والتمهيد نحوه. شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 269. وانظر: التيسير ص: 507.

(5) في ت و س: «المذهبين» بدل: «الوجهين». قال الداني في كتاب رواية أبي نشيط: «وبالوجهين آخذ». شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 269.

(6) قال المنتوري: «وقوله:

..... بـــالخلفِ في أَشْـــهِدوا.....

أخبر أنه اختُلف عن قالون في مدّ قوله تعالى: ﴿ٱشْهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾ في الزخرف، وتبع في ذلك الشاطبي حيثُ قال:

....وفيـــهِ المـــدُّ بـــالخلفِ بَلَّـــلا

المصدر السابق 1/ 269. وبيت الشاطبي بتمامه:

وَسَـــكِّنْ وَزِدْ همـــزاً كـــواوٍ أَشْـــهِدُواْ أمينـــاً وفيـــهِ المـــدُّ بـــالخلفِ بَلَّـــلا

حرز الأماني ص: 82، البيت: 1022.

قال الجعبري: «أي: قرأ ذو همزةِ «أميناً» نافع: ﴿ٱشْهِدُواْ خَلْقَهُمْ﴾ بهمزة ثانية مُسهَّلة كالواو وسكون الشين، ولذي باء: «بلَّل» قالون في الفصل بينها وبين المحقَّقة وجهان». كنز المعاني 5/ 2277.

عبدالله[1] يأخذُ بالفصلِ ويَسْتَحسِنُهُ، ويَرى أنهُ أَوْلى؛ ليجري الباب عَلى سَنَنٍ واحد، فَمَن فَصَلَ أَجراهُ على نظائره، ومَن ترَكَ فلا وجهَ له إلا الجمع بَيْن اللُّغَتَين»[2]، انتهى.

قال (ح) ـ رحمه الله ـ:

قـالَ أبُـو عَمْـرو الـرَّضِيُّ الدَّاني ... القصـرُ والإدخـالُ جَيِّـدانِ
وَبعضُـهُمْ يُـرَجِّحُ الإدْخـالا ... حَمْـلاً على البَـابِ كمَـا قَـدْ قَـالا
وَعِلَّـةُ التَّخْصِـيصِ جَمْـعُ اللُّغَتَـيْنْ ... أوْ كونُهـا مِـن همـزةٍ لا همزتَـيْنْ[3]

وقال ناظم الخلاف:

فَصْـلٌ وَفي أَشْـهِدُوا قَـد اختُلِـفْ ... عـنِ ابـنِ مِينـا فاسـتَمِعْ لِمـا أَصِـفْ
فـالبعضُ بَـيْنَ الهمـزتَيْنِ أدْخَـلا ... مَـدّاً كمـا في بابِـهِ لِيَفْصِـلا
واختـارَ بَعْـضٌ تَركَـهُ والدَّاني ... مِـنْ غـيرِ تَرجيـحٍ لهُ وَجْـهانِ
والـتّركُ مُختـارٌ لَدى الـمَكِّيِّ[4] ... وَللإمـامِ العـالِمِ الـزَّكِيِّ[5]
وَكُلُّ مـا ذَكَـرْتُ مِـنْ خُلـفٍ هُنـا ... فَعَـنْ أبي نَشـيطِهِمْ تَـبَيَّنَا[6]

---

(1) القيجاطي.

(2) انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 269، 273.

(3) ص: 94، البيت: 539، 540، 541.

(4) انظر: التبصرة ص: 323، 324.

(5) يقصد بالإمام: ابن شريح. قال في مفردة نافع: «وخالف أصله في: ﴿ءَاشْهِدُواْ﴾ في الزخرف، فقرأه كورش سواء، بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية، ولم يدخل بينهما ألفاً». ص: 143.

(6) أرجوزة الدّرة السَّنية في ترجيح خلاف البرِّية للتازي، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 241.

قلتُ: وبالوجهَيْن[1] قَرأتُ له، معَ تَقديم الإدخال[2].

ي: ﴿تَعْفِلُونَ﴾ [2]، ﴿تَهْتَدُونَ﴾ [9]، ﴿وَيُسْـَٔلُونَ﴾ [18]، ﴿مُّهْتَدُونَ﴾ [21]، ﴿مُّفْتَدُونَ﴾ [22].

حزب[3]

﴿دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ﴾ [31] وبابه، و﴿مِن رُّسُلِنَآ﴾ [44]، و﴿فَوْمُ خَصِمُونَ﴾ [58] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿جِيْتُكُم﴾ [23]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [23]، وباب: ﴿جَآءَ﴾ [53]، و﴿أَبَأَنتَ﴾ [39] لا تخفى.

﴿جَآءَنَا﴾ [37] الأوجهُ الثَّلاثة لا تخفى.

﴿وَقَالُوٓاْ ءَاْلِهَتُنَا﴾ [58] فكلُّهم على تحقيق الأولى، وتسهيل الثانية، وإبدال الثالثة مدّاً طبيعياً ليس إلا لغير الأزرق، وأما هوَ فأوجُهُه الثلاثة لا تخفى، ويَزيدُ العُتَقي قراءة[4] الخبر؛ وهو أن يُسقِط الأولى ويُحقِّق المسهَّلة، فيحصل له وجهان؛ الاستفهام كالجماعة، والخبر[5]، وبهما قرأتُ له، مع تقديم الخبر[6]، وقد تَقدَّم الكلام عليه[7]، وعيدَ تمريناً.

---

(1) أي: الإدخال وعدمه.
(2) انظر: أنوار التعريف ص: 50.
(3) في هامش الأصل: ﴿قُلَ اَوَلَوْ جِيْتُكُم﴾.
(4) في ت و س: «بقراءة».
(5) انظر: التعريف ص: 87.
(6) انظر: أنوار التعريف ص: 53، 54.
(7) انظر: الآية [122] من سورة الأعراف.

﴿وَاتَّبِعُوا هَذَا﴾ [61] يَزيدُ ياءَهُ الأنصاري[1] وحده[2].

قال (ف):

....وخُصَّ ذا بـ: قَدْ هَدَينِ[3]

إلى أن قال:

.....اتَّبِعُونِ زُخرُفِ .....[4]

والإشارة بقوله: «ذا» تعودُ على الأنصاري[5]، ثم:

....فاعْمَلَنْ.....الخ[6]

والأصولُ تَقدَّمت.

---

(1) في ت و س: «يزيده الأنصاري».

(2) انظر: التعريف ص: 109.

(3) والبيت بتمامه:

وَالواسِطي وَالاهُ في دَعَانِ مَعْ ذا وخُصَّ ذا بـ: قَدْ هَدَينِ

ص: 58، البيت: 102.

(4) والبيت بتمامه:

أَشرَكتُمُونِ اتَّبِعُونِ زُخرُفِ ثُمَّ اتَّقُونِ يا أُولي فلْتَعرِفِ

ص: 58، البيت: 104.

(5) انظر: بذل العلم والودّ ص: 221.

(6) والبيت بتمامه:

فإنْ فَهِمتَ وَجهَ تَفصيلِ الذَّهبْ للدُّرِّ فاعمَلَنْ بمفهومِ اللَّقبْ

ص: 51، البيت: 15.

ي: ﴿يَرْجِعُونَ﴾[27]، ﴿مُّهْتَدُونَ﴾[36]، ﴿مُّنتَفِمُونَ﴾[40]، ﴿مُّفْتَدِرُونَ﴾[41]، ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [47]، ﴿يَنكُثُونَ﴾ [49]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [55].

ربع[1]

﴿فَوَيْلٌ لِّلذِينَ﴾ [65] وبابه، و﴿مِّن رَّبِّكَ﴾ [5] وبابه الغنةُ بارزة[2].

و﴿مَّنْ خَلَفَهُمْ﴾[87][3]، ﴿جَآءَ﴾[63]، و﴿جِيْتُكُم﴾[63]، و﴿لَقَدْ جِيْتُمُونَا﴾[78]، و﴿ظَلَمُواْ﴾ [65] أحكام الجميع لا تخفى.

﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ [72] مُتَّفق عليه.

﴿فِي السَّمَآءِ اللَّهُ﴾ [84] حُكمُ الهمزتَيْن بارز.

قال **(ف)**:

وَاحـــذِفْ لحِـــرْمِيٍّ..... .....

إلى قوله:

..... وقيـــلَ: حُلـــوانِيُّهُمْ كالـــمِصْري[4]

---

(1) في هامش الأصل: ﴿وَلَمَّا جَآءَ عِيسىٰ﴾.

(2) «الغنة بارزة» ساقطة من ت و س.

(3) في ت و س هنا زيادة: «الغنة بارزة».

(4) ونصُّه:

وَاحـــذِفْ لحرمـــيٍّ مـــن المفتـــوحتيْنْ أولاهمـــا وَسَـــهِّلَنْ بغـــيرِ تَـــيْنْ

إنْ بانَتَـــا وَفْقـــاً وَورشٌ سَـــهَّلا أُخراهُمَـــا ويوســـفٌ قَـــدْ أَبـــدَلا

وَاخصُـــصْ بـــهِ حـــرْفيْ خفيـــفِ الكســـرِ وَقيـــلَ حُلـــوانِيُّهُمْ كالـــمِصري

ص: 53، البيت: 36، 37، 38.

ثم:

وَمَـنْ سَـهَّل الأولى فَـفِي المـدِّ خُلفُـهُ وَلكنَّـــهُ اخْتـــاروا لَهُ أن يُّطَـــوَّلا

ثم:

وَمَـا سَـهَّلوا أوْ أَبْـدَلوهُ بِوَصْـلِهِمْ .....البيـــــــــــت[1]

وبالله تعالى التوفيق.

(1) والبيتان بتمامهما:

وَمَـــنْ سَـــهَّل الأولى فَفِـــي المـــدِّ خُلفُـــهُ وَلكنَّـــهُ اخْتـــاروا لَـــهُ أن يُّطَـــوَّلا

وَمَـــا سَـــهَّلوا أوْ أَبْـــدَلوهُ بِوَصْـــلِهِمْ فحقِّقـهُ وقفـاً دونَـكَ الحكـمُ مُسـجَلا

قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 358.

سورة الدخان [مكية][1] (نو)[2]

﴿جٓمٓ﴾ [1] تَقدَّمَ بَسطُهُ.

﴿جَآءَهُمْ﴾ [12]، و﴿ٱلذِّكْرَىٰ﴾ [12] الإمالةُ في البابَيْن بارزة.

﴿و إِنِّي عُذْتُ﴾ [19] قرأ إسماعيل مِن طَريقَيْه بالإدغام، والباقون بالإظهار[3].

(ف):

..... وَأَدْغِمْ عُذْتُ لِنَجْلِ جَعْفَرِ[4]

وقد تَقدَّم[5]، وعيدَ تمريناً.

﴿أَن تَرْجُمُونِ﴾ [19]، و﴿فَٱعْتَزِلُونِ﴾ [20] قرأ ورش بزيادة الياء فيهما وصلا، والباقون بحذفها في الحالَيْن[6].

قال (د):

وَوَرْشٌ الدَّاعِ..... .....[7]

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «هذه السورة مكية لا أحفظ خلافاً في شيء منها». المحرر الوجيز 5/ 68. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية كلّها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 87.

(2) النون: خمسون، والواو: ستة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 56 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 462، وحسن المدد ص: 430.

(3) انظر: التعريف ص: 65.

(4) والبيت بتمامه:

وَلَيسَ الإِظهارُ لَهُ بِالأَظْهَرِ وأَدْغِمْ عُذْتُ لنجلِ جَعْفَرِ

ص: 55، البيت: 67.

(5) انظر: الآية [27] من سورة غافر.

(6) انظر: التعريف ص: 103. و«في الحالين» ساقطة من س.

(7) والبيت بتمامه:

إلى أن قال:

..... وَتَرْجُمُونِ بَعْدَهُ فَاعْتَزِلونْ[1]

(ف):

وَمَا لِوَرْشٍ فَلَهُ لا ثَانِ ..... [2]

﴿وَإِن لَّمْ تُومِنُواْ لِيَ﴾ [20] قرأهُ ورش بالفتح، والباقون بالإسكان[3].

(ف):

وَلْيُومِنُواْ بي تُومِنُواْ لي فَتَحَا ورشٌ..... [4]

=

وورشٌ الدَّاعِ معاً دَعَانِ وَتَسْئَلَنِّ ما فخُذْ بَيَانِي

ص: 71، البيت: 219.

(1) والبيت بتمامه:

وأن يُكَذِّبونِ قالَ يُنقِذُونْ وَتَرْجُمونِ بَعْدَهُ فَاعْتَزِلونْ

ص: 72، البيت: 222.

(2) والبيت بتمامه:

وَمَا لِوَرشٍ فَلَهُ لا ثَانِ لَكنَّهُ شُورِكَ في ثَمانِ

ص: 58، البيت: 98.

(3) انظر: التعريف ص: 109.

(4) والبيت بتمامه:

وَلْيُومِنُواْ بي تُومِنُواْ لي فَتَحَا وَرشٌ و أوْزِعْني مَعاً قَدْ وَضَحَا

ص: 57، البيت: 90.

ثم:

....فاعمَلنْ.....الخ[1]

ي: ﴿تَحْزَنُونَ﴾[الزخرف: 68]، ﴿تُحْبَرُونَ﴾[الزخرف: 70]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾[الزخرف: 72]، ﴿مَّاكِثُونَ﴾[الزخرف: 77]، ﴿يَكْتُبُونَ﴾[الزخرف: 80]، ﴿يَعْلَمُونَ﴾[الزخرف: 86]، ﴿مُّوقِنِينَ﴾ [6]، ﴿عَآبِدُونَ﴾ [14]، ﴿مُّتَّبَعُونَ﴾ [22].

نصف[2]

﴿مَن رَّحِمَ ٱللَّهُ﴾ [40] وبابه، و﴿ءَايَٰتٍ لِّلْمُومِنِينَ﴾ [الجاثية: 2] وبابه الغنَّةُ لا تخفى[3].

﴿رَأْسِهِۦ﴾ [45] إبدالُهُ جَلِيٌّ، وبالله التوفيق.

---

(1) والبيت بتمامه:

فإنْ فهمتَ وجهَ تفصيلِ الذَّهبْ للدُّرِّ فاعمَلنْ بمفهومِ اللَّقبْ

ص: 51، البيت: 15.

(2) في هامش الأصل: ﴿كَمْ تَرَكُواْ﴾.

(3) في ت و س: «الغنة والإخفاء ظاهران».

سـورة الـجاثية [مكية][1] (لو)[2]

﴿جمٓ﴾ [1] الإمالةُ والفتح والمدُّ كلها لا تخفى.

﴿فَبِأَيِّ﴾ [5]، و﴿كَأَن لَّمْ﴾ [7]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [7]، و﴿هُزُوًاۚ﴾ [8] البَـــــــــدَل والتَّسهيل والصِّلَة والإسكان أحكامها لا تخفى، والأصولُ تَقَدَّمَتْ.

ي: ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [الـدخان: 34]، ﴿أَجْمَعِينَ﴾ [الـدخان: 38]، ﴿يُنصَرُونَ﴾ [الـدخان: 39]، ﴿يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الدخان: 55]، ﴿مُّرْتَقِبُونَ﴾ [الدخان: 56].

ربع[3]

﴿مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٍ﴾ [10]، و﴿ءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [12] وبابه الغنَّةُ بارزة.

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن الجوزي: «روى العوفي وابن أبي طلحة عن ابن عباس أنها مكية، وهو قول الحسن وعكرمة ومجاهد وقتادة والجمهور، وقال مقاتل: هي مكية كلّها، وحُكي عن ابن عباس وقتادة أنهما قالا: هي مكية إلّا آية». زاد المسير 4/ 96. وقال القرطبي: «سورة الجاثية مكية كلها في قول الحسن وجابر وعكرمة، وقال ابن عباس وقتادة: إلا آية». الجامع لأحكام القرآن 16/ 156.

(2) اللام: ثلاثون، والواو: ستة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 36 آية. انظر: التبيان ص: 293، وحسن المدد ص: 432.

(3) في هامش الأصل: ﴿هَٰذَا هُدًىۖ﴾.
قال الصفاقسي: «و﴿أَلِيمٍ﴾ تام، وفاصلة بلا خلاف... و﴿عَظِيمٌ﴾ قبله لجميع المغاربة». غيث النفع 2/ 1119.
فعلى قول الصفاقسي: «و﴿عَظِيمٌ﴾ قبله لجميع المغاربة». تكون بداية الربع من قوله تعالى: ﴿هَٰذَا هُدًىۖ﴾. لكن الذي عليه العمل في مصاحف المغاربة ـ كما في المصحف المحمدي ـ أنّ قوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ﴾ بداية الربع. وفي مصاحف المشارقة ــ كما في مصحف المدينة النبوية: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِي سَخَّرَ لَكُمُ ٱلْبَحْرَ﴾ بداية الربع.

باب: «**جاء**»[1]، و﴿أَفَرَءَيْتَ﴾ [22][2]، ﴿وَمَأْوِيكُمُ﴾ [33]، و﴿هُزُوًا﴾ [34] لا تخفى، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿تَشْكُرُونَ﴾[11]، ﴿تُرْجَعُونَ﴾[14]، ﴿صَٰدِقِينَ﴾[24]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾[27]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [28]، ﴿يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [34]، وبالله التوفيق.

(1) يدخل فيه في هذا الربع لفظ: ﴿جَآءَهُمُ﴾ [16]، و﴿وَحَاقَ﴾ [32].

(2) في ت و س زيادة: ﴿وَحَاقَ﴾.

حـزب[1]

سـورة الأحقاف [مكية][2] (لد)[3]

﴿مَن لاَّ يَسْتَجِيبُ لَهُۥ﴾ [4] وبابه الغنَّةُ لا تخفى.

﴿جمٓ﴾ [1] تَقدَّم حكمهُ[4].

﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُم﴾ معاً [3][9]، و﴿جَآءَهُمۡ﴾ [6]، و﴿ٱبۡتَرِيهُۖ﴾ [7] أحكامها جَليَّة.

﴿إِيتُونِي﴾ [3] مُتَّفق على إبدالـه في حال الابتداء، عملا بقوله:

(د)[5]:

..... وَبعـدَ همـزٍ للجميـعِ أُبـدِلتْ[6]

---

(1) في هامش الأصل: «حزب: ﴿مَا خَلَفْنَا﴾».

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «هذه السورة مكية لم يختلف منها إلا في آيتَين». المحرر الوجيز 5/ 91. وقال ابن الجوزي: «روى العوفي وابن أبي طلحة عن ابن عباس أنها مكية، وبه قال الحسن ومجاهد وعكرمة وقتادة والجمهور، ورُوي عن ابن عباس وقتادة أنهما قالا: فيها آية مدنيّة، وقال مقاتل: نزلت بمكة غير آيتَين». زاد المسير 4/ 102. وقال الماوردي: «مكية في قول الجميع، إلا رواية تَشذّ عن ابن عباس وقتادة أنها كذلك، إلا آية منها مدنية». النكت والعيون 5/ 270.

(3) اللام: ثلاثون، والدال: أربعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 34 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 470، والتبيان ص: 296.

(4) انظر: الآية [1] مِن سورة غافر.

(5) (د) ساقطة من ت و س.

(6) والبيت بتمامه:

أَبـدَلَ ورشٌ كُـلَّ فـاءٍ سَـكَنَتْ وَبعـدَ همـزٍ للجميـعِ أُبـدِلتْ

ص: 53، البيت: 110.

وعلى مدِّ الصِّيغة عَمَلا بقول (د):

وَمـا أتى مِـنْ بعـدِ همـزِ الوصـلِ .....البيـــــــــــت[1]

وأما حكمُ الوَصْل فمختلف فيه، فورشٌ يُبدِل على قاعدته في فاء الفعل، والباقون يُحقِّقونها، وقد تَقدَّم، وعيدَ تمريناً.

﴿وَمَآ أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾ [8] الأخذُ للمروزي بثلاثة أوجه، مع تَصدير إسقاط الألف رأساً، ثم مدّه مدّاً مُشبَعاً، ثم طبيعياً كما تقدَّم، وروى أبو عون عن الحلواني إثبات الألف في الوَصْل، وقرأ الباقون بحذف الألف في الوَصْل، ولا خلاف في إثباتها في الوقف[2]، وقد تقدَّم الكلام عليه في سورة الأعراف[3]، وعيد تمريناً.

«ثم اعلم أنه يُتصوَّر هنا للمروزي أربعة أوجه، بحسب المدِّ المنفصل الأول، وبيانها: أنك تمدُّه أولا على حسب روايتنا فيه، ثم تُثَنِّي بقصره، ومع كلِّ واحدٍ من هذين الوجهَيْن إسقاطُ ألف: ﴿أَنَا﴾، ثم تُثَلِّث بإشباعهما معاً، ثم تُربِّع بمدِّهما مدّاً طبيعياً، فينتظمُ لك أربعة أوجه، ولا يَصِحُّ مدُّ الأول وقَصْر الثاني، ولا عكسه، فاعلَمْهُ وَتَنَبَّه لَه»[4].

[خ][5]: «وسألتُ الشيخ[6] عنهُ فأجاب بأنه إنما لم يصحّ مَدُّ الأول وقَصْر الثاني

---

(1) والبيت بتمامه:

وَمـا أتـى مِـنْ بعـدِ همـزِ الوصـلِ كـــ: اِيـتِ لانْعِدامِـهِ في الوَصْـلِ

ص: 48، البيت: 78.

(2) انظر: التعريف ص: 88.

(3) انظر: الآية [188] من سورة الأعراف.

(4) ما بَيْن علامَتَي التَّنصيص نَصُّ الحامدي في أنوار التعريف ص: 89.

(5) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. و(خ) يرمز به المؤلِّف لشيخه أبي عبد الله محمد بن سيدي إدريس، كما سبقت الإشارة لذلك، ولم أقف على تقييده.

(6) لعلَّ المراد عبد الله الكيري، أو ابن القاضي، وهما شيوخ شيخ المؤلِّف كما أشار إلى ذلك في مقدمة الكتاب.

ولا عكسه؛ لأنه بمنزلة نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَآ أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ﴾ [البقرة: 3]، فلو أشبَعْتَ الأوَّل وقصَرتَ الثاني لم يصح؛ إذ لا موجب للدخول بالقَصْرِ فافهم».

﴿أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ﴾ [14] قرَأَهُ الأخوان والمفسِّر وأبو عَوْن بفتح الياء، والباقون بإسكانها[1]، والأصولُ تَقدَّمَتْ.

ي: ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [3]، ﴿غَٰفِلُونَ﴾ [4]، ﴿كَٰفِرِينَ﴾ [5]، ﴿يَحْزَنُونَ﴾ [12]، ﴿تَبْسُفُونَ﴾ [19].

ربع[2]

﴿أَلَّا تَعْبُدُوٓاْ إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [20] وبابه، و﴿مِن رَّبِّهِمْ﴾ [محمد: 2-3] وبابه، ﴿وَمِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [20] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿أَجِيئُتَنَا﴾ [21]، و﴿أَرِيكُمْ﴾ [22]، و﴿رَأَوْهُ﴾ [23]، ﴿وَحَاقَ﴾ [25]، و﴿كَأَنَّهُمْ﴾ [34] لا تخفى.

﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ [31] حُكمُ المضمومتَيْن كالمكسورتَيْن، أبو يعقوب بالتَّسهيل والبدَل في الثانية، وبالتَّسهيل فقط لعبد الصَّمد والأصبهاني، والباقون بتسهيل الأولى، إلَّا الحلواني فإن له وجهاً آخر في الثانية كورش، فيحصل له وجهان، وبهما قرأتُ[3] معَ تقديم الوجه الأوَّل[4]، وراجِعْ ما تقدَّم في المكسورتَيْن، هذا حكم الوصل[5].

---

(1) انظر: التعريف ص: 104.
(2) في هامش الأصل: ﴿وَاذْكُرَ أَخَا عَادٍ﴾.
(3) في ت و س: «قرأت له» بزيادة: «له».
(4) وهو: تَسْهيلُ الأولى. انظر: أنوار التعريف ص: 59، 60.
(5) انظر: التعريف ص: 58، 59.

وأما الوقفُ والابتداءُ فليسَ إلا التَّحقيق.

وَمـــا سَـــهَّلوهُ أوَ اَبْـــدَلوهُ بِوصْـــلِهِمْ .....[1]

الخ مـا تقدَّم.

(1) والبيت بتمامه:

وَمـــا سَـــهَّلوهُ أوَ اَبْـــدَلوهُ بِوصْـــلِهِمْ فَحقِّقـــهُ وَقْفـــاً ثـــمَّ بَـــدْءاً بِـــلا امْـــتِرا

الفجر الساطع 2/ 387. والبيتُ لابن القاضي.

سـورة القتال[1] [مدنية][2] (لط)[3]

﴿بِأَنَّ ٱلذِينَ﴾ [3] وبابه إبدالُهُ لا يـخفى، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿يَرْجِعُونَ﴾ [الأحقاف: 26]، ﴿مُّنذِرِينَ﴾ [28]، ﴿تَكْفُرُونَ﴾ [33].

نصـف[4]

﴿مَثْوىً لَّهُمْ﴾[13] وبابه، و﴿مِّن رَّبِّهِۦ﴾[15] وبابه، و﴿مِّن مَّآءٍ غَيْرِ ءَاسِنٍ﴾[16]، و﴿مِّنْ خَمْرٍ﴾ [16] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿بِأَنَّ ٱللَّهَ﴾[12] وبابه، وباب: ﴿جَآءَ﴾[19]، و﴿رَأَيْتَ ٱلذِينَ﴾[21]، و﴿عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾[21]، و﴿جَآءَ اشْرَاطُهَا﴾[19] أحكامُ الجميع لا تخفى، والأصولُ تَقدَّمَت.

---

(1) هي: سورة محمد ﷺ، وتسمى: سورة القتال. انظر: الجامع لأحكام القرآن 16/ 223، وجمال القراء 1/ 37، ولطائف الإشارات 8/ 3756.

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «هذه السورة مدنية بإجماع، غير أن بعض الناس قال في قوله تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ ٱلتِي أَخْرَجَتْكَ﴾ إنها نزلت بمكة في وقتِ دخول النبي فيها عام الفتح، أو سنة الحديبية، وما كان مثل هذا فهو معدود في المدني؛ لأن المراعى في ذلك إنما هو ما كان قبل الهجرة أو بعدها». المحرر الوجيز 5/ 109. وقال الماوردي: «مدنية في قول الجميع إلا ابن عباس وقتادة فإنهما قالا: إلا آية منها نزلت بعد حجة حين خرج ـ عليه السلام ـ من مكة جعل ينظرُ إلى البيت وهو يبكي حُزناً عليه: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ﴾ الآية». النكت والعيون 5/ 290. وقال ابن الجوزي: «وفيها قولان: أحدهما: أنها مدنيّة، قاله الأكثرون، منهم مجاهد ومقاتل، وحُكي عن ابن عباس وقتادة أنها مدنية، إلّا آية منها نزلت عليه بعد حجّهِ حين خرج من مكة وجعل ينظر إلى البيت، وهي قوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِّن قَرْيَتِكَ﴾، والثاني: أنها مكية، قاله الضحاك، والسُّدّي». زاد المسير 4/ 115.

(3) اللام: ثلاثون، والطاء: تسعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 39 آية. انظر: التبيان ص: 299، وحُسن المدد ص: 436.

(4) في هامش الأصل: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ﴾.

ي: ﴿تَفْوِيهُمْ﴾[18]، ﴿ذِكْرِيهِمْ﴾[19]، ﴿وَمَثْوِيكُمْ﴾[20]،﴿وَأَدْبَرَهُمْ﴾[28].

ربع[1]

﴿مُّبِيناً ۝ لِّيَغْفِرَ﴾ [الفتح: 1-2] وبابه، و﴿غَفُوراً رَّحِيماً﴾ [الفتح: 14]، و﴿فَوْماً غَيْرَكُمْ﴾ [39] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿هَآنتُمْ﴾ [39] قرَأَهُ غَيْر الأصبهاني بالتَّسهيلِ حيثُ وقع، إلا أنَّ أبا يعقوب له وجهٌ بالبَدَل، والإدخال لمن سوى ورش[2]، راجِعْ ما تَقدَّم في سورة آل عِمْران[3]؛ تُفَدْ، والله الموفق.

(1) في هامش الأصل: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾.

(2) انظر: التعريف ص: 80، 81.

(3) انظر: الآية [65] من سورة ءال عمران.

سورة الفتح [مكية][1] (كط)[2]

﴿بَلْ ظَنَنتُمْ﴾ [12] مُتَّفَق على إظهاره.

قال (د):

ويُظهِـــرانِ هَـــلْ وبَـــل لِّلطَّـــاءِ والظـــــــــاءِ.....[3]

(ف):

فـــــالكُلُّ إن سَـــــكتُّ..... .....الخ[4]

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. والصواب: أنها مدنية. قال ابن عطية: «هذه السورة نزلت على رسول الله ﷺ منصرَفَه من الحديبية... وهي بهذا في حكم المدني، وقال الزّهراوي عن مجاهد وعن ابن عباس: إنها نزلت بالمدينة، والأوَّل أصح». المحرر الوجيز 5/ 125. وقال ابن الجوزي: «وهي مدنيّة كلّها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 125. وقال القرطبي: «مدنية بإجماع... ونزلت ليلا بين مكة والمدينة في شأن الحديبية». الجامع لأحكام القرآن 16/ 260. وقال القسطلاني: «مدنية، وعن ابن عباس: أنها نزلت بالمدينة... والصحيحُ أنها نزلت بالطريق منصرَفَه من الحُدَيبية سنة ستّ من الهجرة، فهي تُعَدُّ في المدني». لطائف الإشارات 8/ 3777، 3778.

(2) الكاف: عشرون، والطاء: تسعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 29 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 476، والتبيان ص: 301، وحسن المدد ص: 439.

(3) والبيت بتمامه:

ويُظهِـــرانِ هَـــلْ وبَـــل لِّلطَّـــاءِ والظَّـــاءِ والتَّـــاءِ مَعـــاً والثَّـــاءِ

ص: 56، البيت: 130.

(4) والبيت بتمامه:

فالكـــلُّ إن سَـــكتُّ فـــيما أَطلَقَـــا أوْ عـــمَّ أو عـــزا لـــه كاتَّفقَـــا

ص: 51، البيت: 11.

﴿ٱلسَّوْءِ﴾ [6] كـ: ﴿شَيْءٍ﴾ [البقرة: 19].

﴿بَأْسٍ شَدِيدٍ﴾ [16].

(ف):

..... وَأبـدِلَنْ لَهُ جميـعَ الـمُسْكَنْ[1]

والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿أَعْمَٰلَكُمْ﴾ [محمد: 36]، ﴿أَمْوَٰلَكُمْ﴾ [محمد: 37].

حزب[2]

﴿ءَالِيمًا ۝١٧ لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ﴾ [17-18] وبابه، و﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [29] الغنَّةُ والإخفاءُ جليَّان.

﴿وَءَاخَرِينَ﴾ [21]، و﴿ٱلتَّقْوَىٰ﴾ [26]، و﴿شَآءَ﴾ [27] الإمالةُ في الأبواب الثَّلاثة لا تخفى.

﴿ٱلرِّيَٰحَ﴾ [27] إبدالُهُ لا يخفى.

﴿سُوقِهِۦ﴾ [29] لا همزَ فيه لنافع، والأصولُ تَقَدَّمَت.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن رُؤوس الآي[3]، وبالله التوفيق[4].

---

(1) والبيت بتمامه:

لَـــدى لِـــئَلاَّ وَلَـــدى مُـــؤَذِّنْ وَأبـدِلَنْ لـهُ جميـعَ الـمُسْكَنْ

ص: 53، البيت: 43.

(2) في هامش الأصل: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُومِنِينَ﴾.

(3) انظر: تكميل المنافع ص: 265.

(4) في ت و س هنا زيادة: «ربع».

سورة الحجـرات [مدنية][1] (يح)[2]

ربع[3]

﴿خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [5] وبابـه، و﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [5] وبابـه، و﴿عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ [13] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان[4].

﴿لِلتَّقْوَىٰ﴾ [3]، و﴿جَآءَكُمْ﴾ [6]، و﴿ٱلأُخْرَىٰ﴾ [9] الإمالـةُ في الأبـواب الثلاثة بارزة، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿نَـٰدِمِينَ﴾ [6]، ﴿تُرْحَمُونَ﴾ [10].

تنبيه:

﴿بِئْسَ ٱلِاسْمُ ٱلْفُسُوقُ﴾ [11] إذا ابتدأت: ﴿ٱلِاسْمُ﴾ بهمزة الوَصْل التي بعدَ اللام فلا خلافَ في حذفها إجماعاً، وأما التي قبلها فالقياسُ يَقْتَضي الإثبات والحذف كالنَّظائر، والذي يترجَّح[5] حذفها؛ لأنَّ الحركة العارضة لازِمةٌ لا تُفارقه، ولكن جرى الأخذُ بالابتداء بها، والرَّسْم عليه، انتهى[6].

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «وهي مدنية بإجماع من أهل التأويل ـ رضي الله عنهم ـ». المحرر الوجيز 5/ 144. وقال ابن الجوزي: «وهي مدنيّة بإجماعهم». زاد المسير 4/ 141.

(2) الياء: عشرة، والحاء: ثمانية؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 18 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 479، وحسن المدد ص: 441.

(3) ربع: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ﴾. وفي ت و س ذُكرت كلمة: «ربع» قبلَ اسم السورة، وقد سبقت الإشارة لذلك.

(4) في ت و س: «الغنة بارزة».

(5) في ت و س: «والتي ترجح» بدل: «والذي يترجح»، وهو خطأ.

(6) أصلُ هذا الكلام عند الجعبري في كنز المعاني 2/ 676، ونقلهُ أيضاً ابن القاضي في الفجر الساطع 3/ 19، وقد تَصرَّف فيه المؤلِّف.

نصـف[1]

﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [14] وبابـــه، و﴿بَاسِقَٰتٍ لَّهَا﴾[ق: 10] وبابـــه، و﴿مِّنْ خَلْوٍ﴾ [ق:15] الغنةُ والإخفاءُ بارزان[2].

(1) في هامش الأصل: ﴿فَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ﴾.

(2) في ت و س: «الغنة بارزة».

سورة ق [مكية][1] (مه)[2]

بـــاب: «جـــاء»[3]، و﴿ءَاذَا﴾ [3]، ﴿وَعِيدِۚ ﴿١٤﴾ أَفَعَيِينَا﴾ [14-15] لا تخـــفى، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿صَٰدِفِينَ﴾ [الحجرات: 17].

ربع[4]

﴿بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [29] وبابه، و﴿مَّنْ خَشِيَ﴾ [33] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿وَجَآءَ﴾ [33]، و﴿إِمْتَلْأَتِ﴾ [30] الإمالةُ والبَدَل بارزان.

﴿ٱلْمُنَادِ﴾ [41] مُتَّفَق على زيادة يائه.

قال (د):

لِنـــــافِعٍ زَوائـــــدٌ في الوَصْـــــلِ .....[5]

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت وس. قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع من المتأوِّلين». المحرر الوجيز 5/ 155. وقال ابن الجوزي: «رَوى العوفي وغيره عن ابن عباس أنها مكية، وكذلك قال الحسن ومجاهد وعكرمة وقتادة والجمهور، وحُكي عن ابن عباس وقتادة أنَّ فيها آية مدنية». زاد المسير 4/ 156.

(2) الميم: أربعون، والهاء: خمسة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 45 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 480، والتبيان ص: 305.

(3) يدخل فيه في هذا الربع لفظ: ﴿جَآءَهُم﴾ [2][5]، و﴿وَجَآءَتْ﴾ [19][21].

(4) في هامش الأصل: ﴿قَالَ قَرِينُهُۥ﴾.

(5) والبيت بتمامه:

لِنـــــافِعٍ زَوائـــــدٌ في الوصـــــلِ مِـــــنهنَّ زائـــــدٌ ولامُ فِعـــــلِ

ص: 71، البيت: 212.

إلى أن قال:

....المُنادِءِ أضِفِ[1]

(ف):

وكلُّ ما لنافعٍ في الدُّرَرِ .....البيت[2]

﴿وَعِيدِءِ﴾ [45] لا يخفى.

❁ ❁ ❁

(1) والبيتُ بتمامه:

وأَتْمِمْ الدُّونَنِ والجوارِ في ثمَّ إلى الدَّاعِ المنادِءِ أَضِفِ

ص: 72، البيت: 216.

(2) والبيت بتمامه:

وكلُّ ما لنافعٍ في الدُّرَرِ مِنْ زائدٍ فكلُّهمْ بهِ حَرِ

ص: 58، البيت: 97.

سـورة الذاريات [مكية][1] (ص)[2]

﴿وِقْراً﴾ [2] ليسَ مِن باب: ﴿سِتْراً﴾ [87][3].

﴿مَآ ءَاتيٰهُمْ﴾ [16] الأوجهُ السِّتَّةُ للأزرق لا تخفى.

﴿عَلَيْهِ﴾ [25]، و﴿فَجَآءَ﴾ [26] لا يخفيان، والأصولُ تَقَدَّمَت.

ي: ﴿بِالْوَعِيدِ﴾ [ق: 28]، [﴿يَسْتَغْفِرُونَ﴾][4] [18]، ﴿تَنطِقُونَ﴾ [23].

حـزب[5]

﴿ءَايَةً لِّلذِينَ﴾ [37] وبابه، و﴿مِّن رَّسُولٍ﴾ [52] وبابـه، و﴿شَيْءٍ خَلَقْنَا﴾ [49] الغنَّةُ والإخفاءُ جَليَّان.

﴿عَلَيْهِ إِلاَّ﴾ [42] الصِّلَة لابن سَعْدان[6].

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع من المفسرين». المحرر الوجيز 5/ 171. وقال ابن الجوزي: «مكية كلّها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 167.

(2) الصاد: ستون؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير، وكذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 307، وحسن المدد ص: 444.

(3) وباب: ﴿سِتْراً﴾ فصَّلَ فيه المؤلِّف عند الآية [199] من سورة البقرة.

(4) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. وانظر: تكميل المنافع ص: 268.

(5) في هامش الأصل: ﴿قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ﴾.

(6) انظر: التعريف ص: 78.

سورة الطور [مكية][1] (مز)[2]

﴿كَأْساً﴾ [21] إبدالُهُ جَلِيٌّ، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿يَنظُرُونَ﴾ [الذاريات: 44][3]، ﴿تَذَّكَّرُونَ﴾ [الذاريات: 49]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [14]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [17].

ربع[4]

﴿غِلْمَانٌ لَّهُمْ﴾ [22]، و﴿ مِّن رَّبِّهِمْ﴾[5] [النجم: 23]، و﴿مِنْ غَيْرِ﴾ [33] وبابه الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿كَأَنَّهُمْ﴾ [22] تَسْهيلُهُ بارز.

﴿لُؤْلُؤٌ مَّكْنُونٌ﴾ [22] مُسْتَثنى للأصبهاني عملا بقول (ف):

والأمرَ لا المجزومَ عَنْهُ حَقِّقا وكلَّ لُؤْلُؤٍ.....[6]

وبالله التوفيق.

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة مِن ت و س. قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع من المفسرين والرُّواة». المحرر الوجيز 5/ 185. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية كلّها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 175.

(2) الميم: أربعون، والزاي: سبعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 47 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 485، والتبيان ص: 309.

(3) في ت و س: ﴿تَنطِفُونَ﴾ بدل: ﴿يَنظُرُونَ﴾، وهو خطأ، والمثبتُ في الأصلِ هو الصواب. وانظر: تكميل المنافع ص: 269.

(4) في هامش الأصل: ﴿وَيَطُوفُ﴾.

(5) ﴿مِّن رَّبِّهِمْ﴾ ساقطة من ت و س.

(6) والبيت بتمامه:

والأمرَ لا المجزومَ عنهُ حَقِّقَا وكلَّ لؤلؤٍ وجِئْتَ مُطلَقا

ص: 53، البيت: 44.

سورة وَالنَّجْمِ [مكيـة][1] (صا)[2]

هذه ثانيةُ السُّوَرِ الإحدى عشـرة التي احتَوَت على رُؤوس الآي التي تُمال لأبي يعقوب وأصحابه مِن غير خلاف، وجـملةُ الوارد منها في هذه السُّورَة خمسٌ

فإذا تَقرَّرَ هذا فاعلم أن قوله تعالى: ﴿فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ [10]، و﴿يَغْشَى ٱلسِّدْرَةَ﴾ [16]، ﴿وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [23]، و﴿عَن مَّن تَوَلَّىٰ﴾ [28]، ﴿وَأَعْطَىٰ قَلِيلًا﴾ [33]، و﴿أَغْنَىٰ﴾ [47]= ليستْ برؤوس الآي التي تُمال مِن غَيْر خِلافٍ لأبي يعقوب، وإليه[1] أشارَ (ض) -رحمه الله- بقوله:

أَوْحى بِـ: فا يَغْشى بـ: إذْ وَتَهوَى ... بالنَّفْسِ مَقرونـاً وَمَنْ تَوَلَّى

أعْطى وَأَغْنَى النَّجْم سِتٌّ تُعْتَمَدْ ..... [2]

﴿ثُمَّ دَنَا﴾ [8] لا أصلَ لهُ في الإمالة؛ لأنهُ وَاوِيّ، واللهُ أعلم.

﴿مَا رَأَىٰ﴾ [11]، و﴿لَقَدْ رَأَىٰ﴾ [18] لا يُسهِّلهما الأصبهاني؛ لكونهما طرفاً.

﴿ٱلْفُؤَادُ﴾[11]،و﴿رِءْيَاهُ﴾[13]،و﴿مَا زَاغَ﴾[17]، و﴿جَآءَهُمُ﴾[23]، و﴿أَفَرَءَيْتُمُ﴾ [19] أحكامُها لا تخفى.

﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ [15] رُواةُ وَرْشٍ فيهِ على ثلاثة طُرُق، وقد تَقدَّم بَسْطُهُ[3]، والأصولُ تَقَدَّمَت.

ي: ﴿يَكْتُبُونَ﴾ [الطور: 39]، ﴿يُنصَرُونَ﴾ [الطور: 44].

---

(1) في ت و س: «وإليها».

(2) مُشكلات السبع ص: 408. وقد نَسَبَ ابن القاضي الأبيات لشيخه فقال: «وقد بيَّنها شيخنا في هذه الأبيات فقال ـ رحمه الله تعالى ـ». وفي النسخة الأصل بَياض يُقدَّر بشطر البيت الثاني، والبيتُ بتمامه كما في مشكلات السبع:

أعطى وَأَغْنَى النَّجم سِتٌّ تُعْتَمَدْ ... مَنِ ابْتَغَى لَدى المعارِج انْفَرَدْ

(3) انظر: الآية [151] مِن سورة ءال عمران.

[نصف][1]

﴿أَلاَّ تَزِرُ﴾ [37] وبابه، و﴿نُّكُرٍ ۝ خُشَّعاً﴾ [القمر: 6-7] الغنَّةُ لا تخفى والإخفاء[2].

﴿أَفَرَءَيْتَ ٱلذِى﴾ [32] قرَأَهُ الأزرق بالتَّسْهيل والبَدَل، والباقون بالأوَّل، وقد تَقدَّم[3].

﴿أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ﴾ [35] يُبدِلهُ الأصبهاني لقوله:

(ف)[4]:

..... وأَبْدِلَنْ لَهُ جميعَ المُسْكَنْ

والأمرَ لا المجزومَ عَنْهُ حَقِّقَا .....[5]

فافهم.

و﴿فَبِأَيِّ﴾ [54] إبدالُهُ جَلِيٌّ.

---

(1) ما بين المعقوفتين من ت و س، وفي النسخة الأصل: «ربع» بدل: «نصف»، وهو خطأ. والمراد نصف: ﴿وَكَم مِّن مَّلَكٍ﴾.

(2) في ت و س: «الغنة بارزة».

(3) انظر: الآية [41] من سورة الأنعام.

(4) (ف) ساقطة من ت و س.

(5) والبيتان بتمامهما:

لَدى لِئَلاَّ ولَدَى مُؤَذِّنْ وأبدِلنْ لَهُ جميعَ المُسْكَنْ

والأمرَ لا المجزومَ عَنْهُ حَقِّقَا وكلَّ لُؤْلُؤٍ وَجئْتَ مُطلَقَا

ص: 53، البيت: 43، 44.

﴿ثُمَّ يُجْزِيهُ﴾ [40]، و﴿فَغَشِّيهَا﴾ [53] مِن الحشْوِ الواقع فيها[1]، ولله دَرُّ (غ) حيثُ قال:

والحَشْوُ كـ: اجتَبَاهُ غَيْرُ رَأْسِ إلا بـ: ها في السّمكِ أوْ في الشَّمْسِ[2]

﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ [49].

الأزرواليّ: «وأجمعوا عن نافع على إلقاء الحركة على اللام في قوله في:﴿وَالنَّجْمِ﴾[1] ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ [49]، إلا أن قالون وَحدَهُ يَهمزُ همزة ساكنة بعدَ ضَمَّة اللام، والباقونَ لا يَهْمِزون»[3]، انتهى.

قال (د):

وَنَقَلُوا لِنَافِعٍ مَّنقُولا .....البيت[4]

قوله: «وَنَقَلوا»؛ أي: رَوَوا، فهو مِن نَقْلِ الرِّواية[5].

ابن الجزري: «واتَّفَقَ ورشٌ وقالون على النَّقل في: ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ [49] في النجم، وإذا نَقَلوا أدغَموا التَّنوين في اللَّام حالةَ الوَصْل»[6].

---

(1) في ت و س: «فيه».

(2) إنشاد الشريد ص: 270. وتَقدَّم بيان معنى البيت عند الآية [8] من سورة طه.

(3) تقريب النشر ل: 195/ أ.

(4) والبيت بتمامه:

وَنَقَلُوا لنافعٍ مَّنقولا رِدْءاً وءَالنَ وَعاداً الأُولى

ص: 55، البيت: 120.

(5) انظر: القَصْد النافع ص: 206.

(6) ونصُّ ابن الجزري: «واتَّفق ورش وقالون... في: ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ في النجم على نقل حركة الهمزة المضمومة بعد اللام، وإدغام التنوين قبلها فيها حالة الوَصْل». النشر 3/ 984.

الـمِنْتَوري: «وكان حـقّ النـاظم أن يَـذكُرَ إدغام التنـوين في الـلام، كمـا فَعَـلَ الشَّاطِبي»[1].

(ف):

فـــالكُلُّ إنْ سَـــكَتُّ..... .....الخ[2]

ثم قال **(د)**:

وَفي يُوَاخِـــذُ الخـــلافُ وَقَعَـــا وَعاداً الأُولَى.....[3]

ذكر الخلاف في: ﴿عَاداً ٱلأُولَىٰ﴾ [49] تَبَعاً للشاطبي[4] على عادته، ويعني لورش من طريق الأزرق، والمشهورُ القَصْر، وبه الأخذُ.

---

(1) في المطبوع: «كما قال الشَّاطبي في قصيدته: «وأدغَمَ باقيهِم». شرح الـدرر اللوامـع للمنتـوري 1/ 374.
وبيتُ الشاطبي بتمامه:

وَأدغَـــمَ بَـــاقيهمْ وبالنَّقْـــلِ وَصْـــلُهمْ وَبَـــدْؤُهمُ والبَـــدْءُ بالأصْـــلِ فُضِّـــلَا

حرز الأماني ص: 19، البيت: 231.

(2) والبيت بتمامه:

فالكـــلُّ إن سَـــكتُّ فـــيما أَطلَقَـــا أو عَـــمَّ أو عَـــزا لـــهُ كاتَّفقـــا

ص: 51، البيت: 11.

(3) والبيت بتمامه:

وَفي يُوَاخِـــذُ الخـــلافُ وَقَعَـــا وَعـــاداً الأُولَى وءالـــنَ مَعَـــا

ص: 48، البيت: 79.

(4) يَقصِدُ قول الشاطبي رحمه الله:

ومـا بعـدَ همـزِ الوصـلِ إيـتِ وبعضُـهُمْ يُؤاخِـذُكُمْ ءَالـنَ مُسـتَفهِماً تَـلا
وَعـاداً الأُولى وابـنُ غلبـونَ طـاهرٌ بقصـرِ جميـعِ البـابِ قـالَ وَقَـوَّلا

حرز الأماني ص: 15، البيت: 174، 175.

المِنْتَوري: «وبالقصرِ قرأتُ، وبه آخذُ، وعلى القَصْر لورش في ذلكَ اقتَصَر مَكِّي في التَّنبيهِ[1] والتَّبصرة[2] والكشف[3]، وابن سفيان في الهادي[4]، والمهدوي في الهداية[5]، وابن عبد الوهاب[6] فِي الْمُفيد[7]، وابن شُريح فِي الكافِي[8] والتَّذكير[9] والْمُفردات[10]، وابن البَيَّاز[11] في النُّبَذ

(1) كتاب التَّنبيه لمكّي ذكرَهُ ابن أبي السَّداد في الدُّر النَّثير فقال: «وأما الشيخ فقال في التَّبصرة... وقال في كتاب التنبيه». 1/ 311. وقال في موضع آخر: «ذكرَ الشيخ في ترجمة: ﴿ءَآلذَّكَرَيْنِ﴾... وذكرَ في كتاب التنبيه». 2/ 686. وذكرَ اسمه كاملاً القفْطِيّ عند ذِكره لتصانيف مَكي بن أبي طالب فقال: «كتاب التنبيه على أصول قراءة نافع وذِكر الاختلاف عنه». إنباه الرواة 3/ 316.

(2) انظر: التبصرة ص: 61.

(3) انظر: الكشف 1/ 51، 52.

(4) انظر: الهادي ص: 519.

(5) انظر: شرح الهداية 1/ 53،51،40،39.

(6) هو: أبو القاسم عبد الوهاب بن محمد بن عبد الوهاب بن عبد القدوس القرطبي، مُقرئ مُحرِّر أستاذ متقن، صاحب كتاب المفتاح في القراءات، رحلَ وقرأ على أبي علي الأهوازي بدمشق، وعلى أحمد بن نفيس بمصر، وعلى الكارزيني بمكة، قرأَ عليه أبو القاسم خلف بن النحاس، وأبو الحسن يحيى بن البَيَّاز وغيرهما، توفي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في ذي القعدة سنة 461هـ. انظر: معرفة القراء الكبار 2/ 866، وغاية النهاية 1/ 482.

(7) المفيد لابن عبد الوهاب مفقود، وكثيراً ما يُحيل عليه في كتابه: المفتاح في اختلاف القراء السبع. انظر مثلا: ص: 301، وص: 331، وص: 344، وص: 871.

(8) انظر: الكافي 2/ 524.

(9) التذكير لابن شُريح مفقود، وقد نَسَبهُ له الذهبي، وكذا ابن الجزري، قال الذهبي: «محمد بن شريح... مُصَنِّف كتاب الكافي، وكتاب التذكير». معرفة القراء الكبار 2/ 824. وقال ابن الجزري: «محمد بن شريح... مُؤلف الكافي والتذكير». غاية النهاية 2/ 153.

(10) انظر: مفردة نافع لابن شُريح ص: 61.

(11) هو: أبو الحسن يحيى بن إبراهيم بن أبي زيد اللّواتي المرسي، المعروف بابن البيَّاز، شيخ الأندلس، إمام كبير، صاحب كتاب النُّبَذ النَّامِية، قرأَ على أبي عمرو الداني، وعبد الرحمن بن الخَرْزَجي، وأحمد بن محمد

النَّامية[1]، والحُصري في قصيدته[2]، وابن مهْلَب[3] في التَّمهيد[4]، وابن الباذش في الإقناع[5]، وابن عَتيق[6] في الموجز[7]، وابن عبد الملك[8] في الاعتماد وفي الاقتصاد[9]»[10].

=

الطَّلَمَنْكي، ومَكّي بن أبي طالب، وسمع الحروف مِن عبد الجبار الطَّرسوسي بمصر، قرأ عليه أبو الحسن علي بن الباذش، ومحمد بن الحسن بن غلام الفرس وغيرهما، توفي ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بمُرْسِيَة سنة 496هـ. انظر: معرفة القراء الكبار 2/ 860، وغاية النهاية 2/ 364.

(1) النُّبَذُ النَّامية في القراءات الثمانية لابن البيَّاز في عداد المفقود، وقد ذكرهُ غير واحد ممن تَرجم لابن البيَّاز.

(2) ونصُّه:

يُواخـــــذكمُ الآن مُســـــتفهماً بـــــهِ وقولكَ: الأُولى وَصفُ عادٍ ذوي الخُسْرِ

القصيدة الحصرية ص: 101، البيت: 55.

قال الجعبري: «واستثنى من ذلك البعض ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ بالنجم... وهو معنى قول الحصري: «وقولكَ: الأُولى وصفُ عادٍ ذوي الخُسْرِ». كنز المعاني 2/ 550، 551.

(3) ذكرَ اسمه كاملا المنتوري في موطن آخر فقال: «المقرئ أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن مهلب الثَّقفي». شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 198. ولم أقف على ترجمته.

(4) في المطبوع: «في التبيين» بدل: «في التمهيد». ولم أقف عليه.

(5) انظر: الإقناع 1/ 473.

(6) ذكرَ اسمه كاملا المنتوري في موطن آخر فقال: «الشيخ أبو زكريا يحيى بن أحمد بن عتيق القُرطبي». شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 198. ولم أقف على ترجمته.

(7) لم أقف عليه.

(8) ذكرَ اسمه كاملا المنتوري في موطن آخر فقال: «المقرئ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن عبد الملك الخَولاني». المصدر السابق 1/ 198. ولم أقف على ترجمته.

(9) لم أقف عليهما.

(10) شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 219.

وقد أشارَ إلى هذا (ض) ـ رَحِمَهُ اللَّهُ ـ بقوله:

وَقُل[1] عاداً الأولى بقصرٍ لِورشِهمْ ... بِذا أخذَ الأشياخُ قَدْ قالهُ مَلا
وَحجَّتُهُ إدغامُ تنوينِهِ جَرا ... بلامٍ ورعي عارض عِندَهم[2] عَلا
بِذا صرَّحَ المكِّيْ بِكشفٍ وَتَبصِرهْ ... كذلِكَ في التَّنْبيهِ أيضاً لهُ خَلا
وَكافي شُرَيحٍ ثمَّ تذكرةٍ لهُ ... كذا الْمُفرداتُ القَصْرُ فيها تَأصَّلا
وَهادي هدايةٌ مُفيدٌ وَموجزٌ ... وفي الاقتصادِ قُلْ والاقناع أعملا
وفي نُبَذٍ والاعتمادِ بِقصرِها ... وللحُصَري الأسنَى تَنبَّه بها[3] جلا[4]

فَحجَّةُ مَن قَصَرَهُ أنهُ اعتدَّ بحركة اللام وجعلها كاللازمة، نحو قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلهِ أَندَاداً لِّيُضِلُّواْ﴾ [إبراهيم: 32]، و﴿مَآءً لَّكُم﴾ [النحل: 10] فلم يمدّوا واوها لذلك، ويُقَوِّي[5] اعتدادهم بحركة اللام إدغامهم فيها التَّنوين، والإدغام لا يكون إلا في المتحرِّك، وحجَّةُ مَن مَدَّهُ اعتبارُ الأصل، وعدم الاعتداد بالعارض؛ إذ الأصلُ فيه: «الأولى» بإسكان اللام وهمزة بعدها، فراعى كونه مهموزاً في الأصل، ولم يعتبر النَّقل فيه، ولا شكَّ أن [مدَّهُ][6] ضعيفٌ روايةً وتعليلاً، أما الروايةُ

(1) في ت و س: «وفي» بدل: «وقل»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للنسخة المطبوعة من الفجر الساطع، وبيان الخلاف والتشهير.

(2) كذا في جميع النسخ، وأيضاً في النسخة المطبوعة من الفجر الساطع، وبيان الخلاف والتشهير، والظاهرُ أنها: «بلام وَرُوعِيْ عارضٌ عِندهمْ»، سَكنَت الياء للضَّرورة، وسقطت الواو من: «وروعي»، ولا بُدَّ منها حتى يَتَّزِن البيت.

(3) كذا في النسخة الأصل، وهو خطأ، وفي ت و س: «وتنبيهها»، وهو خطأ أيضاً، وفي النسخة المطبوعة من الفجر الساطع: «بتبيينها»، وفي النسخة المطبوعة من بيان الخلاف والتشهير: «وتبيينها»، وهو الصواب؛ لأنَّ المراد: كتاب التَّبيين لابن مهلب، وقد سَبقت الإشارة إليه.

(4) الفجر الساطع 2/ 225، وبيان الخلاف والتشهير ص: 328، 329.

(5) في ت: «ويقويه»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(6) ما بين المعقوفتين من ت و س، وهو الموافق للمطبوع، وفي النسخة الأصل: «من مدَّه» بزيادة: «من».

فجماعةٌ مِن العلماء لم يَذكُروا إلا القَصْر لا غَيْر، كما تَقدَّم نَقلُه[1]، وأما التَّعليلُ فضعيفٌ أيضاً؛ لأن إدغامه التَّنوين في اللام دليل الاعتداد بالعارض، فمدّه يُؤدي[2] إلى الاعتداد وعدمه في فَوْر[3] واحد، وهذا فيه ما فيه»، انتهى من الفجر الساطع[4].

ثم قال (د):

وَهَمَـــزوا الـــواوَ لقـــالونَ..... .....البيـــــــــــت[5]

ثم (ف):

وَواحـــدٌ مِـــن كُلِّ طُرْقـــهِ انْفَـــرَدْ .....البيـــــــــــت[6]

لكن خالف بإخراجه أبا عَوْن حيثُ قال:

(ف)[7]:

..... والواسِـــطي لـــمْ يَـــنْحُ لِلإمـــامِ

---

(1) «نقله» ساقطة من ت و س، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(2) في ت: «فمد ليؤدي»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للمطبوع.

(3) في ت: «حوز» بدل: «فور».

(4) 2/ 225، 226.

(5) والبيت بتمامه:

وَهَمَـــزوا الـــواوَ لقـــالونَ لَـــدى نَقلِهِـــمُ في الوَصْـــلِ أَوْ في الِابْتِـــدا

ص: 55، البيت: 121.

(6) والبيت بتمامه:

وواحـــدٌ مِـــن كُـــلِّ طُرْقـــهِ انْفَـــرَدْ إنْ خَصَّـــهُ ولمْ أُخـــالفْ مـــا اعتَمَـــدْ

ص: 51، البيت: 12.

(7) (ف) ساقطة من ت و س.

قالونَ في الواوِ بـ: الأُولى النَّجمِ .....[1]

أي: لم يَتبع الإمام قالون على همز الواو، وإنما قَرأَ بغيرِ همزٍ كورش[2].

قال (ع): «وقرأَ قالون وحده: ﴿عَاداً ٱلأُولىٰ﴾ [49] بهمزةٍ في مَوْضِع الواو، وقرأَ الباقون بغيرِ همز، وبذلكَ أقرأني أبو الفتح في رواية أبي عَوْن عنِ الحُلواني»[3]، انتهى.

وإذا علمتَ هذا فأصلُ: «الأولى» «وُوْلى»؛ على وزن: «فُعْلَى»، فأبدل الواو الأولى همزة[4].

قال في الخلاصة:

.....وهمزاً أوَّلَ الواوَيْنِ رُدَّ .....البيت[5]

---

(1) والبيتان بتمامهما:

وَخلفُ الأَنصاري بِذي اسْتِفهامِ والواسطي لَمْ يَنْحُ لِلإمامِ

قالونَ في الواوِ بـ: الأُولى النَّجمِ ويوسفٌ كِتبِيَهْ كالحِرْمي

ص: 54، البيت: 58، 59.

(2) انظر: بذل العلم والودّ ص: 168.

(3) ص: 109.

(4) في ت و س: «فأبدل الواو همزة» بدون كلمة: «الأولى».

(5) والبيت بتمامه:

واواً وَهمزاً أوَّلَ الواوينِ رُدّ في بدْءِ غيرِ شِبْهِ: وُوفِيَ الأَشُدّ

ص: 128، البيت: 948.

قال ابن عقيل: «وأشار بقوله: «وهمزاً أوَّل الواوَين رُدّ» إلى أنه يجب رَدّ أوَّل الواوَين المصدّرتين همزة، ما لم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل، نحو: أواصِل، في جمع واصِلة، والأصل: وواصل؛ بواوَين؛ الأولى: فاء الكلمة، والثانية: بَدَل مِن ألف فاعلة، فإن كانت الثانية بَدَلا مِن ألف فاعل لم يجب الإبدال، نحو: وُوفى، و: وُوري، أصله: وافى، و: وارى، فلما بُني للمفعول احتيج إلى ضمّ ما قبل الألف، فأبدلت الألف واواً». شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك 4/ 214.

فصار: «أولى» على وزن: «فُولى»، فدخَلت عليه الألف واللام فصار: «الأُولى»، فَنقَلَ نافع حركة الهمزة إلى اللام فَحُذِفت تخفيفاً فصار: «الأُولى»، وهمَزَ قالون الواو.

وقال (ح) ـ بعد ما ذكر أنَّ أصله: «وُوْلى» ـ ما نَصُّهُ:

وَقيلَ: وُوْلى أصلُهُ وَاوانِ ... أُولاهما مَضْمومَةٌ والثاني[1]

مُسكَّنٌ فعادَ[2] همزاً[3] أوَّلُ ... ثمَّ لِسَكْن[4] اللاَّمِ أيضاً يُنقَلُ

وَهمْزُ قالونَ بِغَيْرِ مَيْنِ ... يَحُلُّ في الواوِ التي في العَيْنِ[5]

هذا حكم الوصل[6].

وأما في الابتداء به على قراءة قالون فيحتمل ثلاثة أوجه:

ألأُوْلى: بإثبات ألف الوصل، وضم اللام، وهمز الواو.

وَلُؤْلَى: بحذف ألف الوصل، وضم اللام، وهمز الواو.

والأولى: بإثبات ألف الوصل، وإسكان اللام، وتحقيق همزة فاء الفعل، وهذا الوجهُ أوجَهُ وأقيَس، وقال في التَّيْسير: «وهو عندي أحسَن الوجوه وأقْيَسها»[7].

---

(1) في النسخة المرقونة: «أولاهما مضموم قل والثاني».

(2) في ت و س: «فصار» بدل: «فعاد»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق للنسخة المرقونة.

(3) في النسخة المرقونة: «همز».

(4) في ت: «لكسر»، وفي س: «بكسر»، والمثبتُ في الأصلِ هو الموافق للنسخة المرقونة.

(5) ص: 72، البيت: 408، 409، 410.

(6) في ت و س: «هذا في الوصل».

(7) ص: 522.

وإليه أشارَ بقوله:

(د)[1]:

لَكِنَّ بَدْأَهُ لَهُ بالأَصْلِ أَوْلى.....البيت[2]

وأما الابتداء لورش ففيه وجهان:

الأول: أن تبتدئ: «الأُولى»، فتثبت ألف الوصل، وتضمُّ اللام بِضمَّة الهمزة.

الثاني: أن تبتدئ: «لُولى»[3]، فتحذف ألف الوصل[4] استغناءً عنها بِضَمَّة اللام المنقولة إليها مِن همزة: «أولى»، وهذان الوجهان يجوزان لورش فيما نقل إليه مما فيه لام التعريف.

وإلى ذلكَ أشارَ (ض) ـ رحمه الله ـ بقوله:

والأشهرُ البَدْءُ بهمزِ الأَلِفِ والواوُ بالبَدْلِ لقالونَ اعرِفِ
وَالنقلُ بَدؤهُ بهمزِ الوَصْلِ وَهمزِ واوِهِ فَحقِّقْ أَصْلِ
والثالثُ البدءُ بِضمِّ اللامِ والواوُ مَهموزٌ عَنِ الأعلامِ
والبدءُ لِلبَصرِي بهمزِ الأَلِفِ مَعَ الإمالةِ تَفَهَّمْ واعرِفِ
والثاني بَدؤهُ بهمزِ الوَصْلِ مَعَ الإمالةِ فَحقِّقْ أَصْلِ

---

(1) (د) ساقطة من ت و س.

(2) والبيت بتمامه:

لَكِنَّ بَدْأَهُ لَهُ بالأصلِ أَوْلى مِنِ ابْتِدائِه بالنَّقلِ

ص: 55، البيت: 122.

(3) في ت: «أن تبتدئ الاولى، لُولى» بزيادة: «الاولى».

(4) من قوله: «وتضم اللام بضمة الهمزة» إلى قوله: «فتحذف ألف الوصل» ساقط من س.

والثالـــثُ البَـــدْءُ بِضَـــمِّ الـــلامِ مَـــعَ الإمالـــةِ عَـــنِ الأعـــلامِ
وَوَرشُـــهُمْ يُـــوالي لِلْبَصـــريِّ في ذي الأخـــيرَيْنِ عَـــنِ الْمَـــرويِّ[1]

انتهى.

﴿وَالْمُوتَفِكَةَ﴾ [52][2].

قال (ص):

وَمُوتَفِكَـــةْ جَمْعـــاً وَفَـــرْداً فأبـــدِلَنْ لِـــمِصْرٍ وَحُلْوانٍ فَـــعِ النَّظـــمَ وَاعْقِـــلَا[3]

وقد تَقدَّم، وبالله التوفيق.

(1) الجامع 1/ 351.
(2) انظر: التعريف ص: 52.
(3) قصيدة تحفة الأليف في نظم كتاب التعريف، ونصُّها بتمامه في قراءة الإمام نافع عند المغاربة 3/ 358.

سورة القمر [مكية][1] (نه)[2]

﴿وَلَقَدْ جَآءَهُم﴾ [4]، و﴿كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ﴾ [7] لا يخفيان.

﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ إِلَىٰ﴾ [6] قرأ ورش وإسماعيل بياءٍ في الوَصْل، والباقون بحذفها في الحالَيْن[3].

قال (د):

وَورشٌ الدَّاعِ معـــــــاً..... .....[4]

ثم شرَّك معهُ غيره (ف) بقوله:

وَمـــا لِـــوَرْشٍ فَلَـــهُ لا ثـــانِ .....[5]

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع، إلا آية واحدة اختلف فيها». المحرر الوجيز 5/ 211. وقال ابن الجوزي: «وهي مكيَّة بإجماعهم، وقال مقاتل: مكية غير آية: ﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ﴾». زاد المسير 4/ 196.

(2) النون: خمسون، والهاء: خمسة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 55 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 492، والتبيان ص: 315.

(3) انظر: التعريف ص: 110.

(4) والبيت بتمامه:

وَورشٌ الدَّاعِ مَعـــــــاً دَعَانِ وَتَسْـــئَلَنِّ مـــا فَخُـــذْ بَيَـــاني

ص: 71، البيت: 219.

(5) والبيت بتمامه:

وَمـــا لِـــورشٍ فَلَـــهُ لا ثـــانِ لكنَّـــهُ شُـــورِكَ في ثـــمانِ

ص: 58، البيت: 98.

إلى أن قال:

في البَـــادِ تَسْـــأَلَنِّ مَـــا وَالدَّاعِ مَعـــاً دُعاءِ الجعفـــريُّ.....[1]

ثم:

....فاعمَلنْ.....الخ[2]

وأما: ﴿مُّهْطِعِينَ إِلَى ٱلدَّاعِۖ﴾ [8] مُتَّفَق[3] على زيادته عملا بقوله:

وَكُلُّ مَـــا لِنـــافعٍ في الدُّرَرِ .....البيـــت[4]

﴿نُّكُرٍ ۝٦ خُشَّعاً﴾ [6-7] مُتَّفَق على ضَمِّهِ، ومنهُ احتَرَز ابن غازي بقوله:

ثـــمَّ سُـــكونُ نُكُـــراً إنْ نُصِـــبَا .....[5]

---

(1) والبيت بتمامه:

في البـــادِ تَسْـــئَلَنِّ مَـــا وَ الـــدَّاعِ مَعـــاً دُعـــاءِ الجعفـــريُّ الـــواعِي

ص: 58، البيت: 101.

(2) والبيت بتمامه:

فـإنْ فهمـتَ وجـهَ تفصـيلِ الـذّهبْ للـــدُّرِّ فـــاعمَلَنْ بمفهـــومِ اللَّقـــبْ

ص: 51، البيت: 15.

(3) في ت و س: «فاتفقوا».

(4) والبيت بتمامه:

وَكـــلُّ مـــا لِنـــافعٍ في الـــدُّررِ مِـــنْ زائـــدٍ فكلُّهـــمْ بـــهِ حَـــرِ

تَفصيل عِقْد دُرَر ابن بَري ص: 58، البيت: 97.

(5) والبيت بتمامه:

ثـــمَّ سُـــكُونُ نُكُـــراً إنْ نُصِـــبَا لابْـــنِ أبي كَثـــيرِهِمْ قَـــدْ نُسِـــبَا

تَفصيل عِقْد دُرَر ابن بَري ص: 60، البيت: 127. وانظر: بذل العلم والود ص: 258.

والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿سَٰمِدُونَ﴾ [60].

ربع[1]

﴿جَزَآءً لِّمَن﴾ [14] وبابه، و﴿شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ﴾ [49] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿وَنُذُرِ﴾ [16] قَرأَهُ وَرشٌ بياءٍ في الوَصْل، وكذا ما بعدَه، والباقون بحذفها في الحالَيْن[2].

قال **(د)**:

وَوَرْشٌ الدَّاعِ..... .....[3]

إلى أن قال:

.....نُذُرِ في سِتَّةٍ قَدْ أَشْرَقَتْ في القَمَرِ[4]

(ف):

وَمَا لِوَرْشٍ فَلَهُ لا ثَانِ .....[5]

---

(1) في هامش الأصل: ﴿فَدَعَا رَبَّهُۥ﴾.

(2) انظر: التعريف ص: 110. و«في الحالَين» ساقطة من س.

(3) والبيت بتمامه:

وَوَرْشٌ الدَّاعِ مَعاً دَعَانِ وَتَسْئَلَنِّ ما فَخُذْ بَيَاني

ص: 71، البيت: 219.

(4) والبيت بتمامه:

وَمَعْ نَذِيرِ كالجَوابِ نُذُرِ في سِتَّةٍ قَدْ أَشْرَقَتْ في القَمَر

ص: 71، البيت: 223.

(5) والبيت بتمامه:

﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ﴾[20]، و﴿عَلَيْهِ مِنْ بَيْنِنَا﴾[25]،﴿وَنَبِّئْهُمْ﴾[28]، ﴿جَآءَهُم﴾[4]، و﴿فَتَعَاطَىٰ﴾ [29]، و﴿فِي ٱلنَّارِ﴾ [48] التَّسهيلُ والصِّلَة والتَّحقيق والإمالةُ في الأبواب الثلاثة لا تخفى لأربابها.

﴿ٱلْفِيَ﴾ [25] الإدخالُ للمَرْوَزي وإسحاق المفَسِّر، وقد تَقدَّم[1].

﴿جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ﴾ [41] الأخذُ بتسهيل الثانية فقط لورش مِن طريق الأزرق مع مدّها مدّاً مُتوسطاً، ثم مشبعاً، ثم قَصْراً على قاعدته في بابِ تَقَدُّم الهمز، وأما البَدَل فلم أقرأ به لضعفه، وأما عبد الصَّمد والأصبهاني فليسَ لهما إلا التَّسهيل، والحرميّ على القاعدة في المفتوحتَيْن مِن إسقاط الأولى وتحقيق الثانية، إلاَّ الحلواني فَلَهُ وجهٌ آخر كورش[2]، فافهم وراجِعْ ما تَقدَّم؛ تُفَدْ[3].

ي: ﴿وَٱصْطَبِرْ﴾ [27]، ﴿بِسَحَرٍ﴾ [34]، وبالله التوفيق.

=

وَمـــا لِـــورشٍ فَلَـــهُ لا ثَـــانِ لَكِنَّـــهُ شُـــورِكَ في ثَـــانِ

ص: 58، البيت: 98.

(1) انظر: الآية [15] من سورة ءال عمران.

(2) انظر: أنوار التعريف ص: 56، 57.

(3) «تفد» ساقطة من ت و س.

سورة الرحمن ـ ﷺ ـ [مكية][1] [عز][2]

حزب[3]

﴿أَلاَّ تَطْغَوْاْ﴾ [6] وبابه، و﴿عَلَىٰ رَفْرَفٍ خُضْرٍ﴾ [75] وبابه الغنَّةُ والإخفاءُ ظاهران.

﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [11] كُلُّ ما وقعَ في هذه السورة يُخفِّفهُ الأصبهاني كما تَقدَّم في نظائره[4].

﴿ٱللُّؤْلُؤُ﴾ [20]، و﴿شَأْنٍ﴾ [27]، و﴿كَأَنَّهُنَّ ٱلْيَاقُوتُ﴾ [57]، و﴿خَافَ﴾ [45]، ﴿وَجَنَا ٱلْجَنَّتَيْنِ﴾ [53] وقفاً أحكام الجميع لا تخفى، والأصولُ تَقدَّمَت.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن رُؤوس الآي[5]، وبالله التوفيق.

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «وهي مكية فيما قال الجمهور من الصحابة والتابعين، وقال نافع بن أبي نُعيم وعطاء وقتادة وكُرَيب وعطاء الخراساني عن ابن عباس: هي مدنية... والأوَّل أصح». المحرر الوجيز 5/ 223. وقال القرطبي: «مكية كلها في قول الحسن وعروة بن الزبير وعكرمة وعطاء وجابر، وقال ابن عباس: إلا آية منها... وقال ابن مسعود ومقاتل: هي مدنية كلها، والقول الأوَّل أصح». الجامع لأحكام القرآن 17/ 151.

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. فالعين: سبعون، والزاي: سبعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 77 آية. انظر: التبيان ص: 318، وحسن المدد ص: 452.

(3) وردت لفظة: «حزب» في ت في هامش النسخة، وفي س قبل قوله: «سورة الرحمن».

(4) انظر: التعريف ص: 51.

(5) انظر: تكميل المنافع ص: 275.

سورة الواقعة [مكية][1]

﴿كَٰذِبَةٌ ۝٢ خَافِضَةٌ رَّافِعَةٌ﴾[2-3]، و﴿مِّن مَّعِينٍ ۝١٨ لَّا يُصَدَّعُونَ﴾[21-22] وبابه الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿وَكَأْسٍ﴾ [21]، و﴿أَنشَأْنَٰهُنَّ﴾ [37]، و﴿أَنشَأْتُمْ﴾ [75]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [57] البَدَل والصِّلَة معلومان.

﴿لِلْلُّؤْلُؤِ﴾ [25] مُسْتَثنى للأصبهاني بالتحقيق.

﴿عُرُباً أَتْرَاباً﴾ [39] قرَأَهُ إسماعيل بإسكان الراء، والباقون بِضَمِّها[2].

قال (ف):

..... وَالخِفُّ في عُرْباً لهُ.....[3]

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع ممن يُعتَدّ بقوله من المفسرين، وقيل: إن فيها آيات مدنية، أو مما نزل في السفر، وهذا كله غير ثابت». المحرر الوجيز 5/ 238. وقال القرطبي: «مكية في قول الحسن وعكرمة وجابر وعطاء... وقال الكلبي: مكية إلا أربع آيات». الجامع لأحكام القرآن 17/ 194.

ورمزها: «ضط»، وقد ذكرَهُ ابن غازي في إنشاد الشريد فقال: «سورة الواقعة، مكية، ضط». ص: 408. فالضاد: تسعون، والطاء: تسعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 99 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 498، والتبيان ص: 321، وحسن المدد ص: 455. وفي ت و س: «مط»، وهو خطأ.

(2) انظر: التعريف ص: 110.

(3) والبيت بتمامه:

وَذا وإسماعيلُ بالوَصْلِ اصْطَفى وَالخِفُّ في عُرْباً لَهُ قَدْ عُرِفَا

ص: 61، البيت: 135.

أي: للأنصاري[1]، ثم:

....فـــــــاعمَلَنْ.....الخ[2]

قال (ع) ما نَصُّهُ: «قرأَ إسماعيل وحده في الواقعة: ﴿عُرُباً أَتْرَاباً﴾ [39] بإسكان الراء، وقرَأَ الباقون بضَمِّها»[3].

﴿أَيِذَا مِتْنَا﴾ [50]، و﴿أَوَ ءَابَآؤُنَا﴾ [51]، و﴿ءَآنتُم تَخْلُقُونَهُۥٓ﴾ [62] وبابه أحكامُ الجميع جَليَّةٌ، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿تَفَكَّهُونَ﴾ [68].

نصف[4]

﴿لَقَسَمٌ لَّوْ﴾ [79] وبابه، و﴿لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحديد: 9] الغنةُ جَليَّة.

(1) انظر: بذل العلم والود ص: 272.

(2) والبيت بتمامه:

فـإن فهمـتَ وَجـهَ تَفصـيلِ الـذَّهبْ للـدُّرِّ فـاعمَلَنْ بمفهـومِ اللَّقـبْ

ص: 51، البيت: 15.

(3) ص: 110.

(4) في هامش الأصل: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ بِمَوَٰقِعِ﴾.

سورة الحديد [مدنية][1] (كـح)[2]

﴿ٱسْتَوَىٰ﴾ [4]، و﴿بُشْرِيٰكُمُ﴾ [12]، و﴿جَآءَ﴾ [13] الإمالةُ في الأبواب الثَّلاثة لا تخفى.

﴿جَآءَ أَمْرُ ٱللَّهِ﴾ [13]، و﴿مَأْوِيٰكُمُ﴾ [14] حكم الهمزتَيْن والبَدَل جليَّان، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿مُّدْهَامَّتَانِ﴾ [الواقعة: 84]، ﴿تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: 85]، ﴿صَادِقِينَ﴾ [الواقعة: 90]، ﴿مُّؤْمِنِينَ﴾ [8].

ربع[3]

﴿مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [20] وبابه، و﴿يَسِيرٌ ۝٢٢ لِّكَيْلَا﴾ [21-22][4] وبابه.

﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ﴾ [15] الأخذُ بالتَّغليظ والتَّرقيق لأبي يَعقوب فِي اللام وصلاً[5]، مع تَقديم التَّغليظ، وأما فِي الوقف فبالتَّرقيق ليسَ إلا[6]، كما نَصَّ عليه (ض)،

---

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «وهي مدنية فيما قال النقاش وغيره بإجماع من المفسرين، وقال غيره: مكية، قال القاضي أبو محمد: ولا خلاف أن فيها قرآنا مدنياً، لكن يُشبه صدرها أن يكون مكيّاً، والله أعلم». المحرر الوجيز 5/ 256. وقال الماوردي: «مدنية في قول الجمهور، قال الكلبي: هي مكية». النكت والعيون 5/ 468.

(2) الكاف: عشرون، والحاء: ثمانية؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 28 آية. انظر: التبيان ص: 326، وحسن المدد ص: 459.

(3) في هامش الأصل: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ﴾.

(4) ﴿يَسِيرٌ ۝٢٢ لِّكَيْلَا﴾ ساقطة من ت و س.

(5) في ت: «وصلا لا وقفاً» بزيادة: «لا وقفا».

(6) انظر: أنوار التعريف ص: 84.

وَوُجدَ بخطِّهِ أيضاً[1]، وقال: هذه روايتُنا، ومَن سِواهُ ليسَ إلا الترقيق[2]، وراجع ما تقدَّم في سورة طه[3]؛ يَبِن[4] لَّكَ الْحُكمُ فِي ذلك.

﴿بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [24]، و﴿رَأْفَةً وَرَحْمَةً﴾ [26] يُخفِّف الهمزة فيهما الأصبهاني[5].

﴿لِّيَلاَّ﴾ [28] يُخفِّفُ الأخوان[6]، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿فَاسِقُونَ﴾ [15]، ﴿تَعْقِلُونَ﴾ [16]، ﴿فَاسِقُونَ﴾ مَعاً[7] [25] [26]، وبالله التوفيق.

(1) انظر: الآية [85] من سورة طه.

(2) من قوله: «لأبي يعقوب في اللام وصلا» إلى قوله: «ومن سواه ليس إلا الترقيق» ساقط من س، ومن قوله: «وأما في الوقف فبالترقيق ليس إلا» إلى قوله: «وقال: هذه روايتنا» ساقط من ت.

(3) انظر: الآية [85] من سورة طه.

(4) في ت: «لِيَبِينَ»، وفي س: «لِيتَبَيَّن».

(5) انظر: التعريف ص: 49. وفي ت: «يخففها الأصبهاني»، وفي س: «يخففها الأصبهاني».

(6) المصدر السابق ص: 53.

(7) «معاً» ساقطة من ت و س.

حـزب[1]

سورة المجادلة [مكية][2] (كـا)[3]

﴿لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [2]، و﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ﴾ [4] وبابـــــه، و﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [12] الغنةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿إِلاَّ ٱلِۦ وَلَدْنَهُمْ﴾ [2] قرَأَهُ الأخوان بالتَّسهيل بَيْن بَيْن، وبالبَدَل ياء مُتحركة الكَسْر في الوَصْل، وَوَقْفاً وَقَفَا[4] باليـاء سـاكنة[5] المسـتجلبة مـن الهـواء[6]، وقـرَأَ الباقون بالهمز في الحالَيْن[7]، وراجع ما تَقدَّم في سورة الأحزاب تُفَد[8].

---

(1) في هامش الأصل: ﴿ فَدْ سَمِعَ ٱللَّهُ﴾.

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. والصواب: أنها مدنية. قال ابن عطية: «وهي مَدنية بإجماع». المحرر الوجيز 5/ 272. وقال ابن الجوزي: «وهي مدنيّة في قول ابن عباس والحسن ومجاهـد وعكرمـة وقتـادة والجمهور، ورُوي عن عطاء أنه قال: العشر الأول منها مدنيّ، والباقي مكـيّ، وعـن ابـن السّـائب: أنهـا مدنيّة سوى آية». زاد المسير 4/ 241. وقال القرطبي: «سورة المجادلة مدنية في قول الجميـع، إلا روايـة عن عطاء: أن العشر الأول منها مدني، وباقيها مكي، وقال الكلبي: نزل جميعها بالمدينة غير قولـه تعـالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلاَّ هُوَ رَابِعُهُمْ﴾ نزلت بمكة». الجامع لأحكام القرآن 17/ 270.

(3) في ت و س: (كـ)، وهو خطأ. فالكاف: عشرون، والألف: واحد؛ فيكون عدد آي السورة على مـذهب المدني الأخير 21 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 508، والبيان ص: 242.

(4) في ت و س: «وإذا وقف وقفاً».

(5) كذا في جميع النسخ، وهو خطأ. والصواب: «الساكنة».

(6) في ت: «الهوى» بدل: «الهواء»، وهو خطأ.

(7) انظر: التعريف ص: 106.

(8) انظر: الآية [4] من سورة الأحزاب.

﴿وَلِلْكَٰفِرِينَ﴾ [4]، و﴿أَحْصَىٰهُ ٱللَّهُ﴾ [6]، و﴿جَآءُوكَ﴾ [8] الإمالة في الأبواب الثلاثة لا تخفى.

﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [13] كـ: ﴿ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: 5]، والأصولُ تَقدَّمت.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن رُؤوس الآي[1].

ربع[2]

﴿مُّهِينٍ ۝١٠ لَّن تُغْنِيَ﴾ [16-17] وبابه، و﴿رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [الحشر: 10]، و﴿فَوْماً غَضِبَ ٱللَّهُ﴾ [14]، و﴿مِنْ خَيْلٍ﴾ [الحشر: 6] الغنَّةُ والإخفاءُ جليّان، وبالله التوفيق.

(1) انظر: تكميل المنافع ص: 279.

(2) في هامش الأصل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلذِينَ تَوَلَّوْاْ﴾.

سورة الحشر [مدنية][1] (كد)[2]

﴿دِيَـٰرِهِمْ﴾ [2]، و﴿جَآءُو﴾ [10] الإمالةُ في البابَيْن لا تخفى.

﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [4]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [6] البَدَل والصِّلَة بارزان.

﴿تَبَوَّءُو﴾ [9] الأوجُهُ الثَّلاثة للأزرق وَقْفاً لا تخفى، والأصولُ تَقَدَّمت.

ي: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ [المجادلة: 14].

نصف[3]

﴿فَوْمٌ لاَّ يَفْقَهُونَ﴾ [13] وبابه، و﴿مِن شَىْءٍ رَّبَّنَا﴾ [الممتحنة: 4]، و﴿مِّنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [21] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿بِأَنَّهُمْ﴾ [14]، و﴿بَأْسُهُم﴾ [14]، و﴿جَبَلٍ لَّرَأَيْتَهُۥ﴾ [21] لا تخفى، وبالله التوفيق.

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «هذه السورة مدنية باتفاق من أهل العلم». المحرر الوجيز 5/ 283. وقال ابن الجوزي: «وهي مدنية كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 253.

(2) الكاف: عشرون، والدال: أربعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 24 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 331، وحسن المدد ص: 463.

(3) في هامش الأصل: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلذِينَ نَافَقُواْ﴾.

سورة الصـف [مدنية][1] (يد)[2]

﴿كَأَنَّهُم﴾ [4]، و﴿زَاغُوٓاْ﴾ [5]، و﴿جَآءَهُم﴾ [6] لا تخفى.

﴿أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡۚ﴾ [5] لا يُمال؛ لأنهُ رُباعيّ، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿تَعۡلَمُونَ﴾ [11]، وبالله التوفيق.

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «وهي مدنية في قول الجمهور، وقال مكي عن ابن عباس، والمهدوي عن عطاء ومجاهد: إنها مكية، والأول أصح؛ لأن معاني السورة تعضده، ويشبه أن يكون فيها المكي والمدني». المحرر الوجيز 5/ 301. وقال الماوردي: «مدنية في قول الجميع». النكت والعيون 5/ 527. وقال ابن الجوزي: «وفيها قولان: أحدهما: أنها مدنيّة، قاله ابن عباس والحسن ومجاهد وعكرمة وقتادة والجمهور، والثاني: مكية، قاله ابن يَسار». زاد المسير 4/ 286.

(2) الياء: عشرة، والدال: أربعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 14 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 335، وحسن المدد ص: 465.

حزب[1]

سورة الجمعة [مدنية][2] (يا)[3]

﴿خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [9] وبابه، و﴿لَبِيس رَّجَعْنَآ﴾ [المنافقون: 8] الغَنَّةُ لا تخفى.

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَـٰرَةً﴾ [11] التَّحقيقُ والتَّسهيلُ بارزان، والله أعلم.

(1) في هامش الأصل: «حزب: ﴿يُسَبِّحُ لِلهِ﴾».

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «وهي مدنية، وذكر النقاش قولا: إنها مكية، وذلك خطأ ممن قاله؛ لأن أمر اليهود لم يكن إلا بالمدينة، وكذلك أمرُ الجمعة لم يكن قطّ بمكة؛ أعني إقامتها وصلاتها، وأما أمر الانفضاض فلا مِرية في كونه بالمدينة». المحرر الوجيز 5/ 306. وقال ابن الجوزي: «وهي مدنية كلّها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 280.

(3) الياء: عشرة، والألف: واحد؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 11 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 337، والبيان ص: 246.

سورة المنافقين [مدنية][1] (يا)[2]

﴿جَآءَكَ﴾[1]، و﴿بِأَنَّهُمْ﴾[3]، و﴿رَأَيْتَهُمْ﴾[4]، و﴿كَأَنَّهُمْ﴾[4]، ﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ﴾ [5] لا تخفى، والأصولُ تقدَّمت.

ي: ﴿صَٰدِقِينَ﴾ [الجمعة: 6]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [الجمعة: 8]، ﴿تَعْلَمُونَ﴾ [الجمعة: 9]، ﴿تُفْلِحُونَ﴾ [10]، ﴿مُّسْتَكْبِرُونَ﴾ [5].

ربع[3]

﴿أَن لَّن يُّبْعَثُواْ﴾ [التغابن: 7] وبابه، و﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [التغابن: 14] الغنَّةُ بارزة.

﴿جَآءَ اجَلُهَا﴾ [11] الإمالةُ وحكمُ الهمزتَيْن لا يخفيان.

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «وهي مدنية بإجماع». المحرر الوجيز 5/ 311. وقال ابن الجوزي: «وهي مدنيّة بإجماعهم». زاد المسير 4/ 286.

(2) الياء: عشرة، والألف: واحد؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 11 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 337، والبيان ص: 246، وحسن المدد ص: 467.

(3) في هامش الأصل: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ﴾.

سورة التغابن [مكية][1] (يح)[2]

﴿بِأَنَّهُۥ كَانَت﴾ [6] إبدالُهُ بارز، والأصولُ تَقدَّمت.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن رُؤوس الآي[3]، وبالله التوفيق.

(1) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «قال بعض المفسرين: هي مدنية، وقال آخرون: هي مكية». المحرر الوجيز 5/ 317. وقال ابن الجوزي: «وفيها قولان: أحدهما: أنها مدنيّة، قاله الجمهور؛ منهم ابن عباس والحسن ومجاهد وعكرمة وقتادة، والثاني: أنها مكيّة، قاله الضّحّاك، وقال عطاء بن يسار: هي مكيّة إلّا ثلاث آيات منها نزلت بالمدينة». زاد المسير 4/ 291. وقال القرطبي: «مدنية في قول الأكثرين، وقال الضحاك: مكية، وقال الكلبي: هي مكية ومدنية... وعن ابن عباس أن سورة التغابن نزلت بمكة، إلا آيات مِن آخرها نزلت بالمدينة». الجامع لأحكام القرآن 18/ 132. وقال القسطلاني: «مدنية في قول الأكثرين، ومكية في قول ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ وعطاء بن يسار، إلا ثلاث آيات منها نزلت بالمدينة». لطائف الإشارات 9/ 4022.

(2) الياء: عشرة، والحاء: ثمانية؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 18 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: البيان ص: 248، وحسن المدد ص: 468.

(3) انظر: تكميل المنافع ص: 284.

[نصف][1]

سورة الطلاق [مدنية][2] (يب)[3]

﴿ذِكۡرٗا ۝١٠ رَّسُولٗا﴾ [10-11]، و﴿مُبَيِّنَٰتٖ لِّيُخۡرِجَ﴾ [11] غُنَّتهما لا تخفى.

﴿طَلَّقۡتُمُ﴾ [1]، و﴿فَقَد ظَّلَمَ﴾ [1]، و﴿عَلَيۡهِ﴾ [7]، و﴿ذِكۡرٗا﴾ [10] أحكامها لا تخفى.

﴿وَٱلِٓي يَبِسۡنَ﴾ [4]، ﴿وَٱلِٓي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ [4] التَّسهيل والبَدَل فيهما للأخوين مع الإشباع وصلاً، وأما وقفاً فبالياء الساكنة المستجلبة مِن الهواء مع الإشباع أيضاً، والباقون بالهمزِ في الحالَيْن[4]، وَقد تَقدَّم[5]، وعيدَ تمريناً.

﴿نُّكۡرٗا﴾ [8] قرَأَهُ الأنصاري بإسكان الكاف[6]، وقد تَقدَّم، والأصولُ تقدَّمت.

ي: ﴿ذِكۡرٗا﴾[7][10]، وبالله التوفيق.

(1) ما بين المعقوفتين من ت و س. وفي هامش الأصل: «ربع»، وهو خطأ. والمراد: «نصف: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ﴾».

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «وهي مدنية بإجماع أهل التفسير». المحرر الوجيز 5/ 322. وقال ابن الجوزي: «وهي مدنيّة كلّها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 295.

(3) الياء: عشرة، والباء: اثنان؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 12 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 523، 524، والبيان ص: 249.

(4) انظر: التعريف ص: 106.

(5) انظر: الآية [4] من سورة الأحزاب.

(6) انظر: التعريف ص: 97.

(7) ﴿ذِكۡرٗا﴾ ساقطة من س.

[ربع][1]

سورة التحريم [مدنية][2] (يب)[3]

﴿وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [1] وبابه، و﴿شِدَادٌ لاَّ يَعْصُونَ﴾ [6] وبابه، و﴿أَزْوَاجاً خَيْراً﴾ [5] الغنةُ والإخفاءُ بارزان[4].

﴿مَرْضَاتَ أَزْوَاجِكَ﴾ [1] الأخذُ بالوجهَيْن للأزرق مع تقديم الفتح كما تقدَّم[5]، وانظر الأزْرْوالي[6].

﴿عَلَيْهِ عَرَّفَ﴾ [3]، و﴿طَلَّقَكُنَّ﴾ [5]، ﴿وَمَأْوِيهُمْ﴾ [9] لا تخفى، والأصولُ تَقَدَّمَت.

ي: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [7].

(1) وردَت كلمة: «ربع» في هامش النسخة الأصل، وسقطت من ت و س. والمراد: «ربع: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكَ﴾».

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «وهي مدنية بإجماع مِن أهل العلم بلا خلاف». المحرر الوجيز 5/ 329. وقال ابن الجوزي: «وهي مدنيّة كلّها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 304.

(3) الياء: عشرة، والباء: اثنان؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 12 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 526، والبيان ص: 250.

(4) في ت و س: «الغنة لا تخفى».

(5) انظر: الآية [205] من سورة البقرة.

(6) قال الأزرواليّ: «﴿مَرْضَاتَ﴾ بالفتح والإمالة قرأتُ على الشيخ لأبي يعقوب». تقريب النشر ل: 206/ أ.

حـزب[1]

سورة الملك [مكية][2] (لا)[3]

﴿رُجُوماً لِّلشَّيَـٰطِينِ﴾ [5] وبابـــــه، و﴿مِن رِّزْقِهِۦ﴾ [16]، و﴿مَن خَلَقَ﴾ [15] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿أَلدُّنْيا﴾ [5]، و﴿مَّا تَرَىٰ﴾ [3]، و﴿جَآءَنَا﴾ [9] الإمالــةُ في الأبــواب الثَّلاثــة جَليَّة.

﴿خَاسِئاً﴾ [4] يُخفّفهُ الأصبهاني بإبدال الهمزة مِن جِنسِ حركة ما قبلها.

قال (ف):

..... وَخَاسِـــــــــــئاً زِدْ.....[4]

أي: على ما في (ع)[5].

---

(1) «حزب: ﴿تَبَـٰرَكَ ٱلذِى بِيَدِهِ ٱلْمُلْكُ﴾.

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع». المحرر الوجيز 5/ 337. وقال ابن الجوزي: «وهي مكيّة كلّها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 313.

(3) اللام: ثلاثون، والألف: واحد؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 31 آية. انظر: التبيان ص: 347، والبيان ص: 251.

(4) والبيت بتمامه:

ناشِـــــئَةَ وَمُلِئَـــــتْ بِـــــأَنَّ وخاسِـــــــــــئاً زِدْ وَنُبِّـــــــــــوِّئَنَّ

ص: 54، البيت: 53.

(5) قـال الخبـاز: «قولـه: «خاسـئاً زِدْ» يعنـي أن قولـه تعـالى: ﴿يَنقَلِبِ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئاً﴾ يُبدِلـه الأصبهاني أيضاً، وهو زائدٌ على ما في التَّعريف». بذل العلم والودّ ص:161.

﴿ءَامِنتُم﴾ [17] من باب: ﴿ءَآنذَرْتَهُمْ﴾ [البقرة: 5]، إلا أنَّ أبا[1] يعقوب له في وجه البَدَل ثلاثة أوجه؛ لأنهُ مِن باب: ﴿ـامَنَ﴾ [البقرة: 284]، ولا يخفى أن الإدخال فيه لمن سوى ورش كالهمزتَيْن المفتوحتَيْن، وراجِعْ ما تقدَّم في سورة هود؛ تُفَدْ[2].

﴿نَذِيرٍ﴾ [18]، و﴿نَكِيرِ﴾ [19] لا يخفيان[3].

﴿رَأَوْهُ﴾ [28]، و﴿قُلَ اَرَءَيْتُمْ﴾ معاً [29] [31]، و﴿عَلَيْهِ﴾ [القلم: 15] لا تخفى.

﴿سِيٓـَٔتْ﴾ [28].

(د):

واتَّفقَا بَعدُ عنِ الإمامِ ... في سِينِ سِيئَتْ.....[4]

ثم:

فالكُلُّ إنْ سَكتُّ..... .....الخ[5]

وراجع ما تقدَّم في سورة هود؛ تُفَد[6]، وبالله التوفيق.

---

(1) «أبا» ساقطة من ت و س.

(2) انظر: الآية [71] من سورة هود.

(3) انظر: التعريف ص: 103.

(4) والبيت بتمامه:

واتَّفقَا بَعدُ عنِ الإمامِ ... في سِينِ سِيئَتْ سيءَ بالإشمامِ

ص: 74، البيت: 237.

(5) والبيت بتمامه:

فالكُلُّ إن سَكتُّ فيما أَطلَقَا ... أو عَمَّ أو عزا لَهُ كاتَّفقَا

ص: 51، البيت: 11.

(6) انظر: الآية [76] من سورة هود.

سورة ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾[1] (نب)[2]

وقد تَقدّمَ حكمُ المد في أوَّلِ[3] فواتح السُّوَر.

واختَلَفوا في نون الهجاء في قوله: ﴿نٓ وَالْقَلَمِ﴾ [1].

قال (د):

وَعَنْهُ نُونَ نُونَ مَعْ ياسينا ..... البيت[4]

ثم خصَّصَها (ف) بقوله:

ونُونَ نُونٍ أدْغِمَن لِّلعُتَقي ..... الخ[5]

---

(1) لم يَرِد في جميع النسخ ذكر كونها مكية أو مدنية. وهي: سورة مكية، قال ابن عطية: «وهي مكية، ولا خلاف فيها بين أحَدٍ مِن أهل التأويل». المحرر الوجيز 5/ 345. وقال ابن الجوزي: «وهي مكّيّة كلّها بإجماعهم، إلّا ما حُكي عن ابن عباس وقتادة أن فيها مِن المدنيّ قوله ﷻ: ﴿إِنَّا بَلَوْنَاهُمْ﴾ إلى قوله عز وجل: ﴿لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾». زاد المسير 4/ 318.

(2) النون: خمسون، والباء: اثنان؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 52 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 351، وحسن المدد ص: 476.

(3) «أول» ساقطة من ت و س.

(4) والبيت بتمامه:

وَعنهُ نُونَ نُونَ مَعْ ياسينا أظْهِرْ وخُلفُ وَرْشهمْ بِنونا

ص: 58، البيت: 139.

(5) والبيت بتمامه:

وَنُونَ نُونٍ أدْغِمن لِّلعُتَقي وَنونَ ياسينَ لهُ والأزرَقِ

ص: 55، البيت: 72.

ثم:

وإنْ عـــزا لواحـــدٍ خِلافـــا .....الخ[1]

فَتَحَصَّلَ للأزرق وَجهان؛ الإظهارُ والإدغام، وبالإظهارِ قرأنا له؛ لأنهُ المشهورُ عنه.

قال أبو عمرو ـ بعدَ كلام له: «وفي: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ﴾ [1] خلافٌ عن أبي يعقوب، والمشهورُ عنهُ الإظهار»[2]، انتهى.

وأما الأصبهاني والباقون فليسَ لهم إلا الإظهار على مَفْهوم اللَّقَب، وَراجِعْ ما تَقدَّم في سورة يس[3].

﴿بِأَييِّكُمُ﴾ [6] الأخذُ للأصبهاني بالوجهَيْن مع تقديم التحقيق، وقد تَقدَّم التَّنبيهُ عليه في سورة الأعراف[4]، فراجعهُ ثَمَّتَ.

ي: ﴿نَذِيرٌ﴾ [الملك: 8]، ﴿صَٰدِفِينَ﴾ [الملك: 26].

---

(1) ونصُّه:

وإنْ عـــزا لواحـــدٍ خلافـــا ولم تجـــدْ منّـــي لـــهُ انعطافـــا

فَخُصَّـــهُ بـــالمروزي والأزرقِ سَـــكَتُّ أو ذكرتُـــهُ أو مَـــنْ بَقـــي

ص: 51، البيت: 13، 14.

(2) انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 419.

(3) انظر: الآية [1] مِن سورة يس.

(4) انظر: الآية [185] من سورة الأعراف.

ربع[1]

﴿مِّن رَّبِّكَ﴾ [19] وبابـه، و﴿أَن لاَّ يَدْخُلَنَّهَا﴾ [24] وبابـه، و﴿نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة: 6] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿رَأَوْهَا﴾ [26] الوجهان للأسَدي جَليَّان، وبالله التوفيق.

❁ ❁ ❁

(1) في هامش الأصل: ﴿قَطَاف﴾.

سورة الحاقة مكية[1] [نب][2]

﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ﴾ [6]، ﴿وَالْمُوتَفِكَتُ﴾ [8] لا تخفى، والأصولُ تَقَدَّمَت.

ي: ﴿نَآبِيمُونَ﴾ [القلم: 19]، [﴿صَٰرِمِينَ﴾][3] [القلم: 22]، ﴿صَدِفِينَ﴾[4]، ﴿يَتَخَٰبَتُونَ﴾ [القلم: 23]، ﴿مِّسْكِينٌ﴾ [القلم: 24]، ﴿سَٰلِمُونَ﴾ [القلم: 43]، ﴿يَكْتُبُونَ﴾ [القلم: 47]، ﴿خَافِيَةٌ﴾ [17].

نصف[5]

﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[20] وبابه، و﴿مِنْ غِسْلِينٍ﴾[36]، و﴿مِّن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[43] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿كِتَٰبِيَه ۝١٨ إِنِّي﴾ [18-19].

قال (د):

حَرَكَـــــةُ الهمـــــزِ..... .....

---

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية بالإجماع». المحرر الوجيز 5/ 356. وقال ابن الجوزي: «وهي مكّيّة كلّها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 328.

(2) ما بين المعقوفتين من س، وفي النسخة الأصل: «قفا»، وفي ت: «قف»، وهو تصحيف. فالنون: خمسون، والباء: اثنان؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 52 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص:533، والتبيان ص: 353، وإنشاد الشريد ص: 427.

(3) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. انظر: تكميل المنافع ص: 288.

(4) كذا في جميع النسخ بزيادة: ﴿صَدِفِينَ﴾ هنا، وهو خطأ. انظر: المصدر السابق ص: 288.

(5) في هامش الأصل: ﴿فَأَمَّا مَنْ اوتِىَ﴾.

إلى أن قال:

.....وفي كِتَبِيَـــــــــــــهْ خُلْـــــــــــفٌ.....الخ[1]

ثم خصَّصه (ف) بقوله:

..... وَيوسُـــــفٌ كِتَبِيَـــــهْ كالحِـــرْمي

رَواهُ عَنْـــــهُ نَجْـــلُ سَـــيْفٍ..... .....

إلى قوله:

....وَابـــــنُ هـــــلالٍ نَقَـــــلاَ[2]

يعني: أن يوسف يَقرَأُ قوله تعالى: ﴿إِقْرَءُواْ كِتَـٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّى﴾ [18-19] بغيرِ نَقْلِ الحركة كما يَقرأُهُ حِرميّ، ورواهُ عنه ابن سَيْف[3]، وإنما شبَّهَ بالحِرميّ وإن لم يَتَقَدَّم لهم ذِكر؛ لأن قالون منهم، وقد ذَكره في (د)[4]، ومعنى: «تلا» أي: قَرَأ[5].

---

(1) ونصُّه:

حَركـــةُ الهمـــزِ لـــورشٍ تَنتَقِـــلْ للسَّـــاكنِ الصـــحيح قَبـــلُ المنفصِـــلْ

أوْ لامِ تعريـــــــفٍ وفي كِتَبِيَـــــــهْ خُلـــفٌ وَيجـــري في ادِّغـــامِ مَاليَـــهْ

ص: 54، البيت: 117، 118.

(2) ونصُّه:

..... ويوســـــــفٌ كِتَبِيَـــــهْ كـــــالحِرْمي

رواهُ عنـــــهُ نجـــلُ سَـــيْفٍ وَتَـــلا دَانٍ بـــــهِ وابـــــنُ هِـــلالٍ نَقَـــلاَ

ص: 54، البيت: 59، 60.

(3) انظر: أنوار التعريف ص: 69.

(4) تقدَّم بيتُ الدرر اللوامع.

(5) انظر: بذل العلم والودّ ص: 169.

قوله: «وابنُ هِلالٍ نَقَلا» أي: رُوي عن أبي يعقوب نَقْل الحركة فيه[1]، وما ذَكَر[2] ـ رحمه الله ـ تَفْسيرٌ لما في (د):

.....وفي كِتَبِيَـــــــــهْ خُلـــــــــفُ.....

وما [ذكر][3] مِن الخلافِ بينَ الطريقَيْن ليسَ في (ع)، وأما نَصُّه فيه: «واختَلف الرُّواة عن ورش في قوله في الحاقة: ﴿كِتَـٰبِيَهْ ۝١٨ إِنِّي ظَنَنتُ﴾ [18-19]، فروى أبو يعقوب عنهُ إسكان الهاء، وتحقيق الهمزة بعدها، وروى عبد الصَّمَد والأصبهاني عنهُ كسر الهاء، وحذف الهمزة»[4]، انتهى.

وأمّا: ﴿مَالِيَهْۜ﴾[28] فقال (د):

....وَيَجْـــــري في ادِّغامِ مَالِيَـــــهْ[5]

أي: والخلـــفُ المـــذكور في: ﴿كِتَـٰبِيَهْ ۝١٨ إِنِّي﴾ [18-19] جَـــرى[6] في إدغام: ﴿مَالِيَهْۜ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾[7] [28-29]، [وقد ذكرَ ذلكَ مَكِّي فقال: «وَيَلزَمُ مِن نَقْلِ الحركة أن يُدغم: ﴿مَالِيَهْۜ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾][8]؛ لأنه أجراها مجرى الأصليّ حينَ ألقى عليها

(1) انظر: المصدر السابق ص: 169، وأنوار التعريف ص: 69، 70.

(2) في ت و س: «ذكره».

(3) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س.

(4) ص: 54. ومن قوله: «بعدها» إلى قوله: «وحذف الهمزة» ساقط من ت و س.

(5) والبيت بتمامه:

أوْ لامِ تعريـــــــفٍ وفي كِتَبِيَـــــــهْ خُلـــفٌ وَيجـــري في ادِّغـــامِ مَاليَـــهْ

ص: 54، البيت: 118.

(6) في ت و س: «جار».

(7) في ت و س: ﴿مَالِيَهْۜ﴾ في: ﴿هَّلَكَ﴾ بزيادة: «في».

(8) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س.

الحركة وقدّر ثُبوتها في الأصْل»[1].

قال الشارح: «مَن قرأَ بِعدَم النَّقل في: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٨ إِنِّي﴾ [18-19] أظهَرَ هُنا، ومَن قرأَ بالنَّقل أَدْغَم هُنا»[2].

قلتُ: وقرأتُ للأزرق في ذلكَ بتسكين الهاء، وقطع الهمزة، وعدم الإدغام، كما في (ع)[3]، وبهذا قرأَ الإمام الحامِديّ حسبَ ما ذَكرَهُ[4] في تَقْييده؛ وَنَصُّهُ فيه: «قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٨ إِنِّي﴾ [18-19] فيهِ وجهان للأزرق؛ أحدهما: عَدَم النَّقل، وهو مِن طريق ابن سَيْف عنه، والثاني: النقل، وهو مِن طريق ابن هِلال عنه، وبالأوَّل قَرأتُ، وَلم آخُذْ بالثاني»[5]. قِفْ على بَقِيَّة كلامه.

ونحوه لـ: **(ض)** في تقييده، ونَصُّه: «قوله تعالى: ﴿كِتَٰبِيَهْ ۝١٨ إِنِّي﴾ [18-19] أخذنا فيه للأزرق بتسكين الهاء، وقطع الهمز[6] على المشهور، وعدم الإدغام في: ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾ [29-29]، كذلكَ رِوايتُنا عن شيخنا ـ حفظه الله، وأما عبدالصَّمَد والأصبهاني إنما يَنْقُلان تلك الحركة، ويُدغِمان في: ﴿مَالِيَهْ ۝٢٨ هَّلَكَ﴾ [28-29]، والباقون كأبي يعقوب الأزرق»[7]، انتهى[8].

---

(1) التبصرة ص: 88.

(2) انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 365.

(3) تقدَّم نَصُّ التعريف.

(4) في ت و س: «قرَّره».

(5) أنوار التعريف ص: 69، 70.

(6) في ت و س: «الهمزة»، وهو الموافق لمخطوط تقييد ابن القاضي.

(7) تقييد ابن القاضي على العشر الصغير ل: 4/ ب، 5/ أ.

(8) في ت و س: «وبالله التوفيق» بدل: «انتهى».

سورة المعارج مكية[1] (مد)[2]

هذهِ ثالثةُ السُّوَر الإحدى عشرة التي احتَوَتْ على رُؤوس الآي، وجملةُ الوارد منها في هذه السورة أربع آيات، وهي قوله تعالى: ﴿لَظَىٰ﴾ [15]، ﴿لِّلشَّوَىٰ﴾ [16]، ﴿وَتَوَلَّىٰ﴾ [17]، ﴿فَأَوْعَىٰٓ﴾ [18]، فهذهِ تُمال لأبي يعقوب مِن غَيْر خِلاف، وأما ﴿فَمَنِ ٱبْتَغَىٰ﴾ [31] فبالوجهَيْن؛ لأنها لَيْسَتْ برأس آية.

قال (ض):

مَنِ ابْتَغى لدى المعارِجِ انْفَرَدْ لَيسَ برأسِ آيةٍ قُلْهُ تُفَدْ[3]

﴿يَوْمَئِذٍۭ بِبَنِيهِ﴾ [11] قرأهُ الأنصاري بكسرِ الميم، والباقون بفتحها[4].

قال (ف):

والفتحَ في يَوْمَئذٍ لِلجعْفري .....

---

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية لا خلاف بين الرُّواة في ذلك». المحرر الوجيز 5/ 364. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 335.

(2) الميم: أربعون، والدال: أربعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 44 آية. انظر: البيان ص: 254، والتبيان ص: 356.

(3) الذي وَقَفتُ عليه قوله:

أَعْطى وأَغْنى النَّجم سِتٌّ تُعْتَمَدْ مَن ابْتَغى لدى المعارِجِ انْفَرَدْ

مشكلات السبع ص: 408.

(4) انظر: التعريف ص: 92.

إلى قـولـه:

.....فاكسِـــــــــــــرِ[1] .....

ثم:

.....فـــــــــاعمَلَنْ.....الخ[2] .....

﴿إِلَيۡهِ تُـٔۡوِيهِ﴾ [13] الأخذُ للأصبهاني بالإدغام فَقَط، وقد تَقدَّمَ التَّنبيهُ عليـه في سورة الأحزاب[3]، والأصولُ تَقَدَّمَت.

ي: ﴿مُّكَذِّبِينَ﴾[الحاقـة:49]، ﴿دَآبِـمُونَ﴾[23]، ﴿مُّشْفِقُونَ﴾[27]، ﴿خَـٰشِعَةً﴾ [29]، ﴿رَٰعُونَ﴾ [32]، ﴿فَـٰكِهِينَ﴾ [33]، ﴿يُحَافِظُونَ﴾ [34].

ربع[4]

﴿بِسَاطًا ۝ لِّتَسْلُكُواْ﴾ [نوح:19-20] وبابـه، و﴿نُّوحٌ رَّبِّ﴾ [نوح: 21] وبابـه الغنَّةُ ظاهرة[5].

﴿كَأَنَّهُمۡ إِلَىٰ﴾ [43] التَّسهيلُ بارز، وبالله التوفيق.

(1) والبيت بتمامه:

والفـــــتحَ في يومَئـــــذٍ للجعفـــــري في هـــودَ والنمـــلِ وَســـالَ فاكسِـــرِ

ص: 60، البيت: 124.

(2) والبيتُ بتمامه:

فـــإن فَهمـــتَ وَجـــهَ تفصـــيلِ الـــذَّهبْ للـــدُّرِّ فـــاعمَلَنْ بمفهـــومِ اللَّقَـــبْ

ص: 51، البيت: 15.

(3) انظر: الآية [51] من سورة الأحزاب.

(4) في هامش الأصل: ﴿قَالَ أَفۡسِمُ﴾.

(5) في ت و س: «الغنة والإخفاء بارزان».

سورة نوح -عليه السلام- مكية[1] (ل)[2]

﴿جَآءَ﴾ [4]، و﴿مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [28] الإمالةُ في البابَيْن جَليَّة، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿تَعْلَمُونَ﴾[4]، ﴿جِهَاراً﴾[8]، ﴿إِسْرَاراً﴾[9]، ﴿مِّدْرَاراً﴾[11]، ﴿أَنْهَـٰراً﴾[12]، ﴿أَطْوَاراً﴾ [14]، ﴿إِخْرَاجاً﴾ [18].

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع من المتأوِّلين». المحرر الوجيز 5/ 372. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 341.

(2) اللام: ثلاثون؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 540، والبيان ص: 255.

حـزب[1]

سورة الـجن مكية[2] (كح)[3]

﴿أَن لَّن تَقُولَ﴾ [5] وبابه، و﴿شِهَاباً رَّصَداً﴾ [9] وبابـه، و﴿مَّآءً غَدَقاً﴾ [16]، ﴿وَمِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [27] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿فَزَادُوهُمْ﴾ [6]، و﴿عَلَيْهِ لِبَداً﴾ [19]، و﴿رَأَوْاْ مَا﴾ [24] لا تخفى.

﴿مُلِيَتْ﴾ [8]، و﴿نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ﴾ [المزمل:] يُبدِل الهمزة فيهما الأصبهاني[4].

قال (ف):

وفيـــهِ عَنْـــهُ فَبِـــأيِّ أَبْـــدَلاَ .....

إلى أن قال:

نَاشِـــئَةَ وَمُلِئَـــتْ بِـــأَنَّ .....[5]

---

(1) في هامش الأصل: ﴿قُلْ اوحِيَ﴾.

(2) قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع من المفسرين». المحرر الوجيز 5/ 378. وقال ابن الجوزي: «كلها مكية بإجماعهم». زاد المسير 4/ 346.

(3) في جميع النسخ: «كج»، وهو خطأ، فالكاف: عشرون، والحاء: ثمانية؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 28 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 360، والبيان ص: 256، وإنشاد الشريد ص: 434.

(4) انظر: التعريف ص: 51.

(5) ونصُّه:

وَفيـــهِ عَنـــهُ فبِـــأَيِّ أَبْـــدَلاَ شَـــانِئَكَ الفـــؤادُ كـــيفَمَا انْجـــلاَ

ناشِـــئَةَ وَمُلِئَـــتْ بِـــأَنَّ وَخاسِـــئاً زِدْ ونُبَـــوِّئَنَّ

ص: 54، البيت: 52، 53.

﴿نَسْلُكْهُ عَذَاباً﴾ [17] قَرأَهُ الأصبهاني بالياء، والباقون بالنون[1].

قال (ف):

واليا بِـ: نَسْلُكْهُ مَكانَ النُّونِ .....البيت[2]

ثم:

....فاعمَلَنْ.....الخ[3]

وقال (ع): «وقرأَ ورش في رواية الأصبهاني: ﴿نَسْلُكْهُ عَذَاباً﴾ في الجن [17] بالياء، وقرأ الباقون وورش في رواية أبي يعقوب وعبد الصَّمد بالنون»[4]، انتهى[5]، وبالله التوفيق.

(1) انظر: التعريف ص: 111.

(2) والبيت بتمامه:

واليا بِـ: نَسْلُكْهُ مكانَ النُّونِ لِلأصبهانيِّ الرِّضَى المأمُونِ

ص: 61، البيت: 136.

(3) والبيت بتمامه:

فإن فهمتَ وجهَ تفصيلِ الذَّهبْ للدُّرِّ فاعمَلَنْ بمفهومِ اللَّقبْ

ص: 51، البيت: 15.

(4) ص: 111.

(5) «انتهى» ساقطة من ت و س.

سورة المزمل ـ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ـ[1]
مكية[2] (يح)[3]

﴿اَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ﴾ [3]، و﴿بَمَس شَآءَ﴾ [17] لا يخفيان، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿رَهَفاً﴾ [الجن: 6]، ﴿رَشَداً﴾ [الجن: 10]، ﴿فَلِيلًا﴾ [10].

ربع[4]

﴿أَن لَّن تُحْصُوهُ﴾ [18] وبابه، و﴿غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [18]، و﴿مِّنْ خَيْرٍ﴾ [18] وبابه الغنَّةُ جَليَّة.

(1) «صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» ساقطة من ت و س.

(2) قال ابن عطية: «وهي مكية كلها في قول المهدوي وجماعة، وقال الجمهور: هي مكية إلا قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ﴾ إلى آخر السورة، فإن ذلك نزل بالمدينة». المحرر الوجيز 5/ 386. وقال ابن الجوزي: «وهي مكّيّة كلّها بإجماعهم، إلّا أنه قد رُوي عن ابن عباس أنه قال: سوى آيتَيْن منها، قوله عزّ وجلّ: ﴿وَاصْبِرْ عَلَىٰ مَا يَقُولُونَ﴾ والتي بعدها، وقال ابن يسار ومقاتل: فيها آية مدنيّة، وهي قوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ﴾». زاد المسير 4/ 352.

(3) الياء: عشرة، والحاء: ثمانية؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 18 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 547، وحسن المدد ص: 487.

(4) في هامش الأصل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ﴾.

سورة المدثر - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -[1]
مكية[2] (نه)[3]

﴿شَآءَ﴾ [37]، و﴿كَأَنَّهُمْ﴾ [49] بارزان، والأصولُ تَقدَّمت.

وليس في هذا الجزء شيءٌ مِن رُؤوس الآي[4]، وبالله التوفيق.

(1) « عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ » ساقطة من ت و س.

(2) قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع مِن أهل التأويل». المحرر الوجيز 5/ 392. وقال ابن الجوزي: «وهي مكّيّة بإجماعهم، قال مقاتل: فيها من المدني آية، وهي قوله ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلاَّ فِتْنَةً﴾». زاد المسير 4/ 358.

(3) النون: خمسون، والهاء: خمسة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 55 آية. انظر: التبيان ص: 365، وحسن المدد ص: 490.

(4) انظر: تكميل المنافع ص: 292.

سورة القيامة مكية[1] (لط)[2]

﴿أَلَّن نَّجْمَعَ﴾ [3]، و﴿مَن رَّاقٍ﴾ [26] وبابه الغنَّةُ لا تخفى.

الأزْرْوالي ما نَصُّه: «فَمِمّا[3] رَواهُ شيخنا[4]، عن شيخه سيدي موسى الزَّواويّ[5] رحمه الله، عن شيخه الأستاذ سيدي محمد الصُّغَيّر[6] وأقرأَهُ به[7] لأبي يعقوب[8] بين السورتَيْن جواز الوجهَيْن؛ السكت والوَصْل، إلا في أربعة مواضع، وهي: ما بين المدثر

---

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع من المفسرين وأهل التأويل». المحرر الوجيز 5/ 401. وقال ابن الجوزي: «وهي مكّيّة كلّها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 368.

(2) اللام: ثلاثون، والطاء: تسعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 39 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 553، والبيان ص: 259.

(3) في ت و س: «مما»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق لمخطوط تقريب النشر.

(4) في مخطوط تقريب النشر: «رواه لنا الشيخ»، ويقصدُ شيخه أبا سعيد عثمان بن عبد الواحد اللَّمْطي ثم المكناسي، كما صرح بذلك فقال: «وإن كان فيه إطناب غير الشيخ المعتمد عليه فنسميه بالشيخ؛ وهو سيدي ومولاي أبو سعيد عثمان بن عبد الواحد اللَّمْطي ثم المكناسي». تقريب النشر ل: 7/ ب. وهو: الفقيه الأستاذ النحويّ العَروضِي عثمان بن عبد الواحد اللَّمْطي، قرأ القراءات السبع على شيخ الجماعة أبي عبد الله ابن غازي وأجازه، كما قرأ على أبي العباس أحمد الحبّاك وغيره، قرأ عليه ثلاث ختمات بحرف نافع أحمد المَنْجور، توفي ـ رحمه الله ـ سنة 954هـ. انظر: فهرسة المنجور ص: 62، 63، وجذوة الاقتباس 2/ 459.

(5) في مخطوط تقريب النشر: «سيدي أبي عمران موسى الزَّواوي». وهو: الحافظ الأستاذ المقرئ بفاس موسى بن سعيد العباسي، الشهير بالزواوي، أخذَ عن عيسى بن أحمد الماواسي، توفي ـ رحمه الله ـ سنة 931هـ. انظر: جذوة الاقتباس 1/ 347.

(6) في مخطوط تقريب النشر: «عن شيخه أبي عبد الله محمد الصغير -بل الكبير- شيخ الجماعة بمدينة فاس، بل بِغَرْبنا جملة». وقد تقدَّمت ترجمته.

(7) في ت و س: «وأقرأه له»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق لمخطوط تقريب النشر.

(8) في مخطوط تقريب النشر: «وأقرأه به بسنده لأبي يعقوب».

والقيامة، والانفطار والمطففين، والفجر والبَلَد، والعَصْر والهُمَزة، فإنهُ أقرأَهُ لصاحب السَّكت بالفَصْل بالبسملة، ولصاحب الوَصْل بالفَصْل بالسَّكت، ولا يَصِحُّ في هذه المواضع الوَصْل؛ لما فيه مِن القُبح، وكذلك إذا بَسْمَل ففي[1] الوجه الأوَّل يَسْكُتُ على آخره[2]؛ لما[3] في وَصْل آخر البسملة بأوائل هذهِ السُّوَر مِن القُبح، وإليهِ أشارَ الشيخ ابن بَرّي بقوله:

(د)[4]:

والسَّكتُ أوْلى عِنْدَ كُلِّ ذي نَظَرْ .....البيت[5]

بَيَّن به هذا المعنى الذي ذكرنا، انتهى ما رَواهُ الشيخ في البسملة ورَوَيْناهُ عنه[6]»[7]، انتهى.

قلتُ: وبالاقتصار على السَّكت مِن غيرِ بَسْمَلةٍ قرأتُ لأبي يعقوب في السُّوَر الأربع، والباقونَ بالبسملةِ مِن غَيْر تَفصيل، كما نبَّهَ على ذلك **(ض)** في تقييده[8].

---

(1) في مخطوط تقريب النشر: «في».

(2) في مخطوط تقريب النشر: «آخرها».

(3) في ت: «مما»، والمثبتُ في الأصل هو الموافق لمخطوط تقريب النشر.

(4) (د) ساقطة مِن ت و س، وهو الموافق لمخطوط تقريب النشر.

(5) والبيت بتمامه:

وَالسكتُ أوْلى عِندَ كُلِّ ذي نَظَرْ لأنَّ وَصفَهُ الرَّحيمِ مُعتَبَرْ

ص: 42، البيت: 41. وفي ت و س: «والسكت أولى. البيت»، وفي مخطوط تقريب النشر ذُكر البيت بتمامه.

(6) في مخطوط تقريب النشر: «بيَّن به هذا المعنى الذي ذكرنا، وبهِ عليه قرأنا».

(7) تقريب النشر ل: 213/ أ، ب.

(8) ونَصُّ ابن القاضي: «وأما يوسف الأزرق فأخذنا له في السور الأربع الزُّهْر بالاقتصار على السكت فقط، من غير بسملة، كذا رِوايتنا عن شيخنا ـ حفظه الله، والباقون بالبسملة». تقييد ابن القاضي على العشر الصغير ل: 5/ أ.

وإذا ثَبَتَ هذا فاعلم أن هذه السورة هي رَابِعَة سُوَر الآي، وقد وقعَ فيها أربع كلمات ليسَتْ رأس آية، أشارَ إليهنَّ (ض) بقوله:

وأربعٌ لدى القِيامةِ بَدَتْ أَلْقَى بَلَى أَوْلَى بِفاءٍ سَقَطَتْ[1]

وما سِواهن يُمال بلا خلاف، وهي عشر آيات: ﴿وَلاَ صَلّىٰ﴾[30]، ﴿وَتَوَلّىٰ﴾[31]، ﴿يَتَمَطّىٰٓ﴾[32]، ﴿فَأَوْلىٰ﴾[33]، ﴿فَأَوْلىٰٓ﴾[34]، ﴿سُدىً﴾[35]، ﴿تُمْنىٰ﴾ [36]، ﴿فَسَوّىٰ﴾ [37]، ﴿وَالأُنثىٰٓ﴾ [38]، ﴿أَلْمَوْتىٰ﴾ [39].

﴿فَرَأْنَهُ﴾ [17] مُسْتَثنى للأصبهاني بالتَّحقيق[2] عَمَلاً بقوله:

..... ثُمَّ قَرَأْتَ كامِلَ التَّصَرُّفِ[3]

(1) مشكلات السبع ص: 408.

(2) انظر: التعريف ص: 50.

(3) ونصُّه:

والأمرَ لا المجزومَ عنهُ حَقِّقَا وكلَّ لُؤْلُؤٍ وَجئتَ مُطلقَا

رِءْيـاً ونبّأْتُكمَا في يوسفِ ثُمَّ قرأتَ كامِلَ التَّصَرُّفِ

ص: 53، البيت: 44، 45.

سورة الإنسان مكية[1] (لا)[2]

﴿لِلْكَٰفِرِينَ﴾ [4]، و﴿مِن كَأْسٍ﴾ [5]، و﴿فِيهَا كَأْسًا﴾ [17] لا يخفى.

﴿يُوفُونَ﴾ [7] لا يُهمز؛ لأنه لا أَصْلَ له في الهمز.

قال في الكنز: «مما يُنبَّه عليه المبتدئ التَّحَفُّظ عن همز المعتل، مخافة التِباسِه بالمهموز، وإليهِ أشارَ الحُصري بقوله:

ولا تَهْمِزَن مَّا كانَت الواوُ أصلَهُ كقولهِ[3] في الإنسانِ: يُوفُونَ بالنَّذْرِ[4]

وقلتُ أنا [أخَصّ][5] منه:

---

(1) قال ابن عطية: «قال بعض المفسرين: هي مكية كلها، وحكى النقاش والثعلبي عن مجاهد وقتادة: أنها مدنية، وقال الحسن وعكرمة: منها آية مكية، وهي قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِماً أَوْ كَفُوراً﴾، والباقي مدني». المحرر الوجيز 5/ 408. وقال القرطبي: «مكية في قول ابن عباس ومقاتل والكلبي، وقال الجمهور: مدنية، وقيل: فيها مكي من قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ تَنزِيلًا﴾ إلى آخر السورة، وما تَقدَّمه مَدَني». الجامع لأحكام القرآن 19/ 118.

وقال ابن الجوزي: «وفيها ثلاثة أقوال: أحدها: أنها مدنيّة كلّها، قاله الجمهور منهم مجاهد وقتادة، والثاني: مكيّة، قاله ابن يَسار ومقاتل، وحُكي عن ابن عباس، والثالث: أنّ فيها مكّيّاً ومدنيّاً». زاد المسير 4/ 374.

(2) اللام: ثلاثون، والألف: واحد؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 31 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 371، والبيان ص: 260.

(3) في ت و س: «كقولك»، وهو الموافق للنسخة المطبوعة من القصيدة الحصرية، والمثبتُ في الأصلِ موافق للنسخة المطبوعة من الكنز.

(4) القصيدة الحصرية ص: 113، البيت: 101.

(5) ما بين المعقوفتين من ت و س، وهو الموافق للمطبوع، وهو الأَولى؛ لأن قوله: «ولا تهمز المعتلّ دون رواية»، يَدخل فيه ما كانت الياء أصله، إذ حكمه عدم الهمز أيضاً، وفي النسخة الأصل: «أخصر» بدل: «أخص».

ولا تَهْمِـــزِ الـــــمُعْتَلَّ دُونَ رِوايـــةٍ كناشـيةٍ سَـاقٍ وَيُوفُـونَ بالنَّـذْرِ[1]

انتهى.

قد[2] أغفَلَ الْحُصـــريّ في كلامـه عمّـا[3] كانـت اليـاء أصـله كـــ: ﴿يُوفِنُونَ﴾ [البقرة:3]، فماضيه:[4] أيقن، والمضارع: يُأَيْقِن، وحُذفت الهمزة عَمَلاً بقوله:

[وَحَـذْفُ هَمْـزِ أَفْعَـلَ اسْـتَمرَّ في مُضـــــــــــــارعٍ.....[5]

فصار: يُيقِن، فأُبدلت الياء واواً عملاً بقوله][6]:

....وَوجَـــــــــــــبْ

إبـدالُ وَاوٍ بَعْـدَ يـاءٍ[7] مِـنْ أَلِـفْ وَيـــا كـــــ: مُـــوقِنٍ.....الخ[8]

---

(1) 2/ 654.

(2) في ت و س: «وقد».

(3) في ت و س: «مما».

(4) في ت و س: «مما ماضيه».

(5) والبيت بتمامه:

وحـــذفُ همـــزِ أَفْعَـــلَ اسْـــتَمرَّ في مُضـــــارعٍ وبِنْيَتَـــيْ مُتَّصِـــفِ

ألفية ابن مالك ص: 135، البيت: 989.

(6) ما بين المعقوفتين زيادة مِن ت و س.

(7) في المطبوع: «ضَمٍّ» بدلَ: «ياءٍ».

(8) ونصُّه:

والـــواوُ لامـــاً بعـــدَ فـــتحٍ يَـــا انْقَلَـــبْ كـــ: الـــمُعطَيانِ يُرضَـــيانِ ووجَـــبْ

إبـــدالُ واوٍ بعـــدَ ضـــمٍّ مِـــنْ أَلِـــفْ ويـــا كـــ: مُـــوقِنٍ بِـــذا لَهَـــا اعْـــتُرِفْ

المصدر السابق ص: 129، البيت: 958، 959.

وقد تَفَطَّنَ لهذا الإمام القَيْسِيّ فنبَّهَ عليه بقوله:

وإنْ كانَ فاء الفِعْلِ واواً بماضٍ أَوِ اليا فَلا تَهمِزْ وكلّ[1] عَلى الوِلا[2]

والأصولُ تَقدَّمَت.

وليسَ في هذا الجزءِ شيءٌ مِن رُؤوس الآي[3].

ربع[4]

﴿شُعَبٍ ۝٣٠ لاَّ ظَلِيلٍ﴾ [المرسلات: 30-31] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿إِذَا رَأَيْتَهُمْ﴾ [19]، ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ﴾ مَعاً [20]، و﴿لُؤْلُؤا مَّنثُوراً﴾ [19]، و﴿شِيْئَنَا﴾ [28]، و﴿شَآءَ﴾ [29] لا تخفى.

(1) في ت و س: «لكل».

(2) لم أقِفْ عليه.

(3) انظر: تكميل المنافع ص: 295.

(4) في هامش الأصل: ﴿وَيَطُوفُ﴾.

سورة وَالْمُرْسَلَتِ مكية[1] (ن)[2]

﴿ذِكْراً﴾ [5] في رائِهِ وَجهان للأخَوَين، وبهما الأخذُ، معَ تَقديم التفخيم كما تَقدَّم[3].

﴿بِشَرَرٍ كَالْقَصْرِ﴾ [32] أبو يعقوب وعبد الصَّمَد يُرَقِّقان راءه مَعاً وَصْلاً وَوَقْفاً، والباقون يُفخِّمون الراءَيْن وقفاً، والأولى دُون الثانية وَصْلاً[4].

قال (د):

وَرَقِّقِ الأُولى لَهُ مِنْ بِشَرَرْ ..... [5]

أي: لورش.

ثم خصَّصَهُ (ف)[6]:

---

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية في قول جمهور المفسرين، وحكى النقاش أنه قيل: إن فيها من المدني قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُواْ لاَ يَرْكَعُونَ﴾». المحرر الوجيز 5/ 416. وقال ابن الجوزي: «وهي مكّية كلّها في قول الجمهور، وحُكي عن ابن عباس وقتادة ومقاتل أن فيها آية مدنيّة، وهي قوله عزّ وجلّ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱرْكَعُواْ لاَ يَرْكَعُونَ﴾». زاد المسير 4/ 382.

(2) النون: خمسون؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير، وهي كذلك في جميع العدد، ليسَ فيها اختلاف. انظر: البيان ص: 261، وحسن المدد ص: 496.

(3) انظر: الآية [199] من سورة البقرة.

(4) انظر: التعريف ص: 73.

(5) والبيت بتمامه:

وَرَقِّقِ الأُولى لَهُ مِنْ بِشَرَرْ وَلا تُرَقِّقْهَا لَدَى أُوْلِي الضَّرَرْ

ص: 64، البيت: 176.

(6) (ف) ساقطة من ت و س.

وَبَـــابَ مُنْـــذِرٌ وَخَـــيْرٌ رَقِّـــقِ كـــ: شَرَرٍ لِيوسُـــفٍ والعُـــتَقي[1]

ثم:

....فـــــــاعمَلَنْ.....الخ[2]

هذا حكم الوصل[3].

وأما الوَقْف فكلّ [لمذهب فمذهبه][4]، قالَ الرَّاجز:

وَرَا شَرَرٍ في الوَقْـفِ رَقِّـقَ وَرْشُـهُمْ وَقالونُ بالتَّفْخيمِ فُـزْتَ بمـا تَـدْرِي[5]

﴿كَأَنَّهُۥ جِمَـٰلَتٌ﴾ [33]، و﴿فَبِأَيِّ﴾ [50] لا يخفيان، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿مَّشْكُوراً﴾ [الإنسان: 22]، ﴿تَبْدِيلًا﴾ [الإنسان: 28]، ﴿فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [36]، ﴿وَالاَوَّلِينَ﴾ [38]، ﴿تَعْمَلُونَ﴾ [43]، ﴿مُّجْرِمُونَ﴾ [46].

---

(1) ص: 57، البيت: 86.

(2) والبيت بتمامه:

فـإن فهمـتَ وَجـهَ تَفصـيلِ الـذَّهبْ للـدُّرِّ فـاعمَلنْ بمفهـومِ اللّقَـبْ

ص: 51، البيت: 15.

(3) في ت و س هنا زيادة: (د).

(4) ما بين المعقوفتين من ت و س، وفي النسخة الأصل طمس.

(5) البيتُ لابن القاضي، ونصُّهُ كما وقفتُ عليه:

وَرا شَرَرٍ في الوقـفِ رَقَّـقَ وَرشـهُمْ وَقـالونُ بـالتَّفخيمِ حَقّـاً بِـلا نُكْـرِ

الفجر الساطع 3/ 404.

حـزب

سـورة النبإ مكية[1] (م)[2]

﴿ثَجَّاجاً ۝ لِّنُخْرِجَ﴾ [14-15] وبابه الغَنَّةُ لا تخفى.

و﴿فَمَن شَآءَ﴾ [39] [بارزة][3].

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع». المحرر الوجيز 5/ 423. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 387.

(2) الميم: أربعون؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 560، والبيان ص: 262.

(3) ما بين المعقوفتين من س، وفي النسخة الأصل: «بارزان»، وفي ت: «بارز».

سورة النازعات مكية[1] (مه)[2]

هذه خامسةُ سُوَرِ الآي، وجملةُ الوارد فيها إحدى وثلاثون آية، وهي قوله تعالى: ﴿حَدِيثُ مُوسىٰٓ﴾[15]، ﴿طُوًى﴾[16]، ﴿إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾[17]، ﴿تَزَكَّىٰ﴾[18]، ﴿فَتَخْشَىٰ﴾[19]، ﴿ٱلْكُبْرَى﴾[20]، ﴿وَعَصَىٰ﴾[21]، ﴿يَسْعَىٰ﴾[22]، ﴿فَنَادَىٰ﴾[23]، ﴿ٱلْأَعْلَىٰ﴾[24]، ﴿وَالْأُولَىٰٓ﴾ [25]، ﴿يَخْشَىٰٓ﴾[26]، ﴿بَنَيٰهَا﴾[27]، ﴿فَسَوَّىٰهَا﴾[28]، ﴿ضُحَيٰهَا﴾[29]، ﴿دَحَيٰهَآ﴾[30]، ﴿وَمَرْعَيٰهَا﴾[31]، ﴿أَرْسَيٰهَا﴾[32]، ﴿ٱلْكُبْرَى﴾ [34]، ﴿مَا سَعَىٰ﴾[35]، ﴿يَرَىٰ﴾[36]، ﴿طَغَىٰ﴾[37]، ﴿ٱلدُّنْيَا﴾[37]، ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾[38]، ﴿ٱلْهَوَىٰ﴾[39]، ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾[40]، ﴿مُرْسَيٰهَا﴾[41]، ﴿ذِكْرَيٰهَآ﴾[42]، ﴿مُنتَهَيٰهَآ﴾[43]، ﴿يَخْشَيٰهَا﴾[44]، ﴿ضُحَيٰهَا﴾ [45].

فإذا تَقرَّرَ هذا فاعلم أنَّ ما وقع منها آخره هاء مُؤنَّث فالأخذُ فيه لأبي يعقوب بالوجهَيْن؛ الفتح والإمالة، مع تقديم الفتح[3]، ولا إمالة لأحدٍ فيه البتَّة، إلا: ﴿ذِكْرَيٰهَآ﴾[42]، فإنه لا خلاف في إمالته لأصحابها مِن أجل الراء، كما قال الداني في كتاب رواية ورش من طريق المصريين[4]: «واختَلف أصحابنا في الفواصل إذا كنَّ على ضمير مؤنث، نحو فواصل: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَيٰهَا﴾ [الشمس: 1]، وبعض: ﴿وَالنَّٰزِعَٰتِ﴾ [1]، فقرأتُ ذلك بإخلاص الفتح؛ مِن أجل أن الألف

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع مِن المتأوِّلين». المحرر الوجيز 5/ 430. وقال ابن الجوزي: «مكية كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 393.

(2) الميم: أربعون، والهاء: خمسة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 45 آية. انظر: التبيان ص: 377، وحسن المدد ص: 500.

(3) انظر: أنوار التعريف ص: 77.

(4) في ت زيادة: «ففيه».

المنقلبة عن الياء لم يَقَعْ[1] في ذلك طَرفاً، وقرأتُه[2] بين اللّفظَيْن لكون الضمير [زيادة][3]، ولا خلاف في قوله: ﴿مِن ذِكۡرِيٰهَآ﴾ [42] أنهُ بَيْنَ بَيْن مِن أجل الراء»[4].

وقال في إيجاز البيان: «وبالأوّل قرأتُ على أبي الفتح[5]، ـ يعني بالفتح، وقرأتُ على الخاقاني وعلى أبي الفتح ذلكَ بَيْنَ بَيْن كسائرِ الفواصل التي لا كناية مُؤنث بعدَ الألف المنقلبة عن الياء[6]، طَرْداً لمذهبه في جميع ذواتِ الياء»[7].

وما وَقعَ خالياً مِن مجاورة [الهاء][8] مِن رُؤوس الآي فيُمال لأصحابِ الإمالة بلا خلاف كأبي يعقوب.

قال في الكنز: «أمالَ[9] ورشٌ باتفاق ألفات فواصل السُّوَر الإحدى عشرة، ثم استَثْنى ما اتَّصلَ به هاء مُؤنَّث»[10]، والله الموفق.

﴿أَنَّا لَمَرْدُودُونَ﴾ [10]، و﴿ءَآنتُمۡ﴾ [27]، و﴿جَآءَتِ﴾ [34]، و﴿خَافَ﴾ [39]،

---

(1) في المطبوع: «لم تقع».
(2) في ت و س: «وقرأته أيضاً» بزيادة: «أيضاً»، وهو الموافق للمطبوع.
(3) ما بين المعقوفتين من ت و س، وهو الموافق للمطبوع، وفي النسخة الأصل: «زائدة».
(4) شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 468.
(5) في المطبوع: «أبي الحسن» بدل: «أبي الفتح»، وهو الصواب.
(6) في المطبوع: «عن الياء فيها» بزيادة: «فيها».
(7) المصدر السابق 1/ 468. وفي ت و س زيادة: «انتهى».
(8) ما بين المعقوفتين من ت و س، وفي النسخة الأصل: «الياء» بدل: «الهاء».
(9) في ت و س: «قلَّل»، وهو الموافق للمطبوع.
(10) كنز المعاني 2/ 834.

و﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ معاً [38][40] لا تخفى، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿أَزْوَٰجاً﴾ [النبأ: 8]، ﴿سُبَاتاً﴾ [النبأ: 9]، ﴿بِالسَّاهِرَةِ﴾ [14]، ﴿وَلِأَنْعَٰمِكُمْ﴾ [33].

ربع[1]

﴿أَلاَّ يَزَّكَّىٰ﴾ [عبس: 7] وبابه، ﴿شَيْطَٰنٍ رَّجِيمٍ﴾ [التكوير: 25] الغنَّةُ لا تخفى.

﴿كَأَنَّهُمْ﴾ [45] جلي.

(1) في هامش الأصل: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾. والذي عليه العمل في مصاحف المغاربة أنّ بداية الربع: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾، وفي مصاحف المشارقة: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ﴾. قال الصفاقسي: «﴿ضُحَىٰهَا﴾ تام وفاصلة بلا خلاف، ومُنتهى الربع لجماعة، وقيل: ﴿ٱلْمَأْوَىٰ﴾ الثانية، وقيل: غيرها». غيث النفع 2/ 1255. وعند السخاوي مُنتهى الربع: ﴿إِنَّهُۥ طَغَىٰ﴾. انظر: جمال القراء 1/ 162.

سورة عبس مكية[1] (مب)[2]

هذهِ سادِسَةُ سُوَر الآي، وجملةُ ما وَرَدَ فيها عشر آيات، وهي قوله تعالى: ﴿وَتَوَلَّىٰٓ﴾ [1]، ﴿ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾ [2]، ﴿يَزَّكَّىٰٓ﴾ [3]، ﴿ٱلذِّكۡرَىٰٓ﴾ [4]، ﴿إِسۡتَغۡنَىٰ﴾ [5]، ﴿تَصَدَّىٰ﴾ [6]، ﴿يَزَّكَّىٰ﴾ [7]، ﴿يَسۡعَىٰ﴾ [8]، ﴿يَخۡشَىٰ﴾ [9]، ﴿تَلَهَّىٰ﴾ [10] فهذه كلّها تُمال لأبي يعقوب وغيره مِن أصحاب الإمالة مِن غيرِ خلاف.

﴿مِن نُّطۡفَةٍ خَلَقَهُۥ﴾[3] [19] وبابـــــــــــه، و﴿جَآءَتِ﴾ [33]، و﴿شَآءَ﴾ [22]، و﴿فَأَنتَ﴾ معاً [6] [10]، و﴿شَآءَ أَنشَرَهُۥ﴾ [22]، و﴿شَأۡنٞ يُغۡنِيهِ﴾ [37] لا تخفى.

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع المفسرين». المحرر الوجيز 5/ 436. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 399.

(2) الميم: أربعون، والباء: اثنان؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 42 آية. انظر: التبيان ص: 379، والبيان ص: 264.

(3) ﴿مِن نُّطۡفَةٍ خَلَقَهُۥ﴾ ساقطة من ت و س.

سورة التكوير مكية[1] (كط)[2]

﴿وَإِذَا ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [8] مُستَثنى باعتبار المدِّ الأوَّل[3].

(د):

وَقَصْـــرُ مَـــوْئِلاً مَّـــعَ الْمَـــوْءُۥدَهْ ..... [4]

وقال (ش):

..... وَعـن كُلٍّ المـوءُۥدَةُ اقْصُـــرْ وَمَـوْئِلاَ[5]

وقال في الاقتصاد: «واستَثْنى مِن ذلك أصحابنا حرفَيْن، قوله: ﴿مَوْبِلًا﴾ [الكهف: 57]، و﴿ٱلْمَوْءُۥدَةُ﴾ [8]، فقرأتُهما بغيرِ مَدّ»[6].

---

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع من المتأوِّلين». المحرر الوجيز 5/ 441. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 405.

(2) الكاف: عشرون، والطاء: تسعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 29 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 569، والبيان ص: 265.

(3) في ت و س: «مد الأول».

(4) والبيت بتمامه:

وَقصـــرُ مَـــوْئِلاً مَّـــعَ الْـــمَوْءدَهْ لِكونِهـــا في حالـــةٍ مَّفقـــودَهْ

ص: 48، البيت: 82.

(5) والبيت بتمامه:

وَفي وَاوِ سَـــوْءاتٍ خِـــلافٌ لِّورشِـــهِمْ وَعـــن كـــلٍّ المـــوءدةُ اقصُـــرْ وَمَـــوْئلاَ

ص: 15، البيت: 182.

(6) انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 234.

ثم عَلَّلَ القَصْر بقوله:

..... لِكَوْنهـــا في حالـــةٍ مَّفْقُـــودهْ[1]

أي: العلَّةُ في قصرها لكون الواو تُفقَدُ في بعض تصاريف الكلمة، وذلكَ في الفعل المضارع، يقال: وَأَلَ يَئِلُ: إذا لجأ، وَوَأَدَ يَئِدُ: إذا ثَقُلَ، الأصل: يَوْئِلُ[2]، يَوْئِدُ، فحُذفت الواو لوقوعها بين عَدُوَّتَيْها؛ ياء وكسرة، كما في: وَعَد يَعِد، وَوَزَن يزِنُ، فَضَعُف المدّ لعدم التزامه جميعَ تَصاريف الكلمة فافهم[3].

﴿بِأَيِّ ذَنۢبٍ﴾ [9] الأخذُ فيه للأصبهاني بالوجهَيْن، مَعَ تقديم التَّحقيق[4].

﴿وَلَقَدْ رءَاهُ﴾ [23] قرأتُ للأصبهاني بالوجهَيْن في الهمز[5]، مع تقديم التَّحقيق[6] كما تَقدَّم، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿وَلِأَنْعَـٰمِكُمْ﴾ [عبس: 32]، ﴿بِمَجْنُونٍ﴾ [22].

(1) والبيت بتمامه تقدم ذِكْرُه آنفاً.

(2) «يوئل» ساقطة من ت و س.

(3) انظر: شرح الدرر اللوامع للمنتوري 1/ 234.

(4) انظر: أنوار التعريف ص: 66.

(5) «في الهمز» ساقطة من ت و س.

(6) المصدر السابق ص: 63، 64.

نصف

سورة الانفطار مكية[1] (يط)[2]

﴿نَفْسٌ لِّنَفْسٍ﴾ [19] وبابه، و﴿عَن رَّبِّهِمْ﴾ [15] وبابه، و﴿مَّخْتُومٍ ۝٢٥ خِتَـٰمُهُۥ﴾ [المطففين: 25-26] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

﴿فَسَوَّىٰكَ﴾ [7]، و﴿مَّا شَآءَ﴾ [8]، و﴿أَدْبَرَكَ﴾ [17] الإمالةُ في الأبواب الثَّلاثة لا تخفى، وبالله التوفيق.

(1) «مكية» ساقطة من ت و س. قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع». المحرر الوجيز 5/ 446. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 410.

(2) الياء: عشرة، والطاء: تسعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 19 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 572، والتبيان ص: 384.

سورة المطففين مكية[1] (لو)[2]

﴿عَلَيْهِ ءَايَـٰتُنَا﴾ [13]، [و﴿رَّانَ﴾][3][14] الصِّلَةُ والإمالةُ جليّان.

﴿بَل رَّانَ﴾[14] قرأَهُ أبو عَوْن وابن المسيَّبي بالإظهار، والباقون بالإدغام[4].

قال (ف):

وَبَل وَقُل لِلرّا كَحُكمِ الفارطِ ... لابنِ الْمُسيَّبيِّ ثُمَّ الواسِطي[5]

وقد تَقَدَّم.

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية في قول جماعة من المفسرين». المحرر الوجيز 5/ 449. وقال ابن الجوزي: «وفيها ثلاثة أقوال: أحدها: أنها مكيّة، قاله ابن مسعود والضّحّاك ويحيى بن سلام، والثاني: مدنيّة، قاله ابن عباس والحسن وعكرمة وقتادة ومقاتل، إلّا أنّ ابن عباس وقتادة قالا: فيها ثمان آيات مكيّة... والثالث: أنها نزلَتْ بين مكة والمدينة، قالهُ جابر بن زيد وابن السّائب». زاد المسير 4/ 413.

(2) اللام: ثلاثون، والواو ستة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 36 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: البيان ص: 267، وحسن المدد ص: 507.

(3) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. قال ابن غازي:

وبابَ جاءَ قَلِّلَنْ وَبل رَّانْ ... لنجلِ عَبْدُوسٍ وَنجلِ سَعْدانْ

تَفصيل عِقد دُرَر ابن برّي ص: 56، البيت: 82.

(4) انظر: التعريف ص: 65.

(5) ص: 55، البيت: 71.

سورة الانشقاق مكية[1] (كه)[2]

﴿وَيُصَلَّىٰ سَعِيراً﴾ [12].

قال (د):

غَلَّظَ وَرْشٌ فَتْحَةَ اللامِ..... .....

إلى أن قال:

والخلفُ..... .....البيت[3]

ثم خصَّصَهُ (ف) بقوله:

والعُتَقي كيوسفٍ في اللاَّمِ .....البيت[4]

فَتحصَّلَ من هذا: أن للأخوين وجهَيْن؛ التغليظ والترقيق، وبهما قرأتُ لهما، مع

---

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية بلا خلاف بينَ المتأولين». المحرر الوجيز 5/ 456. وقال ابن الجوزي: «وهي مكيّة كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 419.

(2) الكاف: عشرون، والهاء: خمسة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 25 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 576. والتبيان ص: 388.

(3) ونصُّه:

غَلَّظَ ورشٌ فتحةَ اللاَّمِ يَلي طاءً وظاءً ولصادٍ مُهمَلِ
إذا أتَيْنَ مُتحرّكاتِ بالفتحِ قبلُ أوْ مُسكّناتِ
والخلفُ في طالَ وفي فِصالاَ وفي ذواتِ الياءِ إنْ أَمالا

ص: 66، البيت: 187، 188، 189.

(4) والبيت بتمامه:

والعُتَقي كيوسفٍ في اللاَّمِ مِنْ بعدِ صادِها بِلا إعجامِ

ص: 57، البيت: 87.

تقديم التغليظ[1]، وراجع ما تَقدَّم في سورة البقرة تُفَد[2].

ي: ﴿لَحَٰفِظِينَ﴾[الانفطار: 10]، ﴿يُخْسِرُونَ﴾[المطففين: 3]، ﴿مَّبْعُوثُونَ﴾[المطففين:4]، ﴿يَتَغَامَزُونَ﴾ [المطففين: 30]، ﴿حَٰفِظِينَ﴾ [المطففين: 33].

ربع[3]

﴿فَعَّالٌ لِّمَا﴾ [البروج: 16] وبابه، و﴿أَجْرُ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [25] الغَنَّةُ لا تخفى.

(1) انظر: أنوار التعريف ص: 83.

(2) انظر: الآية [124] من سورة البقرة.

(3) في هامش الأصل: ﴿فَلَآ أُقْسِمُ﴾.

سورة البـروج مكية[1] (كب)[2]

﴿ٱلۡبُرُوجِ﴾ [1]، و﴿ٱلۡبُرُوجِ﴾ [5]، و﴿شَيۡءٖ﴾ [9]، و﴿ءَامَنُواْ﴾ [11] لا تخفى.

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع من المتأولين، لا خلاف في ذلك». المحرر الوجيز 5/ 460. وقال ابـن الجوزي: «وهي مكيّة كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 423.

(2) الكاف: عشرون، والباء: اثنان؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 22 آية، وهـي كـذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 579. والبيان ص: 269.

سورة الطـارق مكية[1] (يـز)[2]

﴿ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [17] لا يخفى، والأصولُ تَقدَّمت.

ي: ﴿مُّحِيطٌ﴾ [البروج: 20]، ﴿رُوَيْدًا﴾ [17]، وبالله التوفيق.

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية، لا خلاف بين المفسرين في ذلك». المحرر الوجيز 5/ 464. وقال ابن الجوزي: «وهي مكيّة كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 428.

(2) الياء: عشرة، والزاي: سبعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 17 آية. انظر: التبيان ص: 392، وحسن المدد ص: 511.

حزب[1]

سورة الأعلى مكية[2] (يط)[3]

﴿ـانِيَةٍ ۝ لَّيْسَ لَهُمْ﴾ [الغاشية: 5-6] وبابه، و﴿يَوْمَبِذٍ خَاشِعَةٌ﴾ [الغاشية: 2] الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

وهذهِ سابعةُ سُوَر الآي، وجملةُ ما وردَ فيها تِسْع عشر[4] آية[5]، وهي قوله تعالى: ﴿ٱلاَعْلَى﴾ [1]، ﴿فَسَوّىٰ﴾ [2]، ﴿فَهَدىٰ﴾[3]، ﴿ٱلْمَرْعىٰ﴾[4]،﴿اَحْوىٰ﴾[5]، ﴿فَلاَ تَنسىٰٓ﴾[6]، ﴿وَمَا يَخْفىٰ﴾[7]، ﴿لِلْيُسْرىٰ﴾[8]،﴿ٱلذِّكْرىٰ﴾[9]،﴿مَنْ يَّخْشىٰ﴾[10]، ﴿ٱلاَشْقَى﴾[11]، ﴿ٱلْكُبْرىٰ﴾[12]،﴿وَلاَ يَحْيىٰ﴾[13]،﴿تَزَكّىٰ﴾[14]،﴿فَصَلّىٰ﴾[15]، ﴿ٱلدُّنْيا﴾[16]، ﴿وَأَبْقىٰٓ﴾ [17]، ﴿ٱلاُولىٰ﴾[18]، ﴿وَمُوسىٰ﴾ [19]، وبالله تعالى التوفيق.

(1) «حزب» ساقطة من ت و س.

(2) قال ابن عطية: «وهي مكية في قول الجمهور، وحكى النقاش عن الضحاك: أنها مدنية، وذلكَ ضعيف». المحرر الوجيز 5/ 468. وقال ابن الجوزي: «وهي مكيّة كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 431.

(3) الياء: عشرة، والطاء: تسعة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 19 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 394. والبيان ص: 271.

(4) قوله: «تسع عشر» هكذا في جميع النسخ بدون تاء، وصوابه ـ والله أعلم: «تسع عشرة» بتذكير الجزء الأول من العدد وتأنيث الجزء الثاني؛ لأن المَعدود مُؤَنَّثٌ.

(5) في ت: «ءايات».

سورة الغاشية مكية[1] (كو)[2]

أصولها جَلِيَّةٌ.

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية، لا خلاف في ذلك بين أهل التأويل». المحرر الوجيز 5/ 472. وقال ابن الجوزي: «وهي مكيّة كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 434.

(2) الكاف: عشرون، والواو: ستة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 26 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 585. وحسن المدد ص: 513.

سورة الفجر مكية[1] (لب)[2]

﴿إِذَا يَسْرِ﴾ [4]، و﴿رَبِّيَ أَكْرَمَنِ﴾ [16]، و﴿رَبِّيَ أَهَٰنَنِ﴾ [18] اتَّفَقوا كلّهم على زيادة الياء في هذه المواضع الثلاثة[3].

قال (د):

لنافعٍ زَوائِدٌ في الوَصْلِ ..... [4]

إلى أن قال:

وَأَحرُفٌ ثَلاثَةٌ في الفَجْرِ أَكْرَمَنِ أهَنَنِ ويَسْرِ [5]

(ف):

وكُلُّ ما لِنافعٍ في الدُّرَرِ مِنْ زائِدٍ فكُلُّهمْ بهِ حَرِ [6]

---

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية عند جمهور المفسرين، وحكى أبو عمرو الداني في كتابه المؤلف في تنزيل القرآن عن بعض العلماء أنه قال: هي مدنية، والأول: أشهرُ وأصَحّ». المحرر الوجيز 5/ 476. وقال ابن الجوزي: «وهي مكيّة كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 437.

(2) اللام: ثلاثون، والباء: اثنان؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 32 آية. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 588. والتبيان: 398.

(3) انظر: التعريف ص: 110.

(4) والبيت بتمامه:

لِنافِعِ زَوائِدٌ في الوَصْلِ مِنهنَّ زائِدٌ ولامُ فِعْلِ

ص: 70، البيت: 212.

(5) ص: 71، البيت: 217.

(6) ص: 58، البيت: 97.

و﴿بِالْوَادِ﴾ [9] قرأَهُ ورشٌ بالزيادة فقط[1].

قال (ف):

وَمـــا لِـــورشٍ فَلَـــهُ لا ثـــانِ ..... [2]

﴿عَلَيْهِ﴾ [17]، ﴿وَجَآءَ﴾ [24] بارزان.

ي: ﴿بِمُصَيْطِرٍ﴾ [الغاشية: 22]، وبالله التوفيق.

(1) انظر: التعريف ص: 103، 111.

(2) والبيت بتمامه:

وَمـــا لِـــورشٍ فَلَـــهُ لا ثـــانِ لكنَّـــهُ شُـــورِكَ في ثَـــمانِ

ص: 58، البيت: 98.

سورة البلد مكية[1] (ك)[2]

ربـع

﴿أَن لَّنْ يَّقْدِرَ﴾ [5] وبابه الغنَّةُ لا تخفى.

﴿عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [5] الوَصْل لا يخفى.

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية في قول جمهور المفسرين». المحرر الوجيز 5/ 483. وقال ابن الجوزي: «وهي مكيّة كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 446.

(2) الكاف: عشرون؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: البيان ص: 274، وحسن المدد ص: 516.

سورة والشمس[1] مكية[2] (يه)[3]

هذه ثامنةُ سُوَر الآي، وجملة ما وردَ فيها خَمْسَ [عشرة][4] آية، وهي قوله تعالى: ﴿وَضُحَيٰهَا﴾[1]، ﴿تَلَيٰهَا﴾[2]، ﴿جَلَّيٰهَا﴾[3]، ﴿يَغْشَيٰهَا﴾[4]، ﴿بَنَيٰهَا﴾[5]، ﴿طَحَيٰهَا﴾[6]، ﴿سَوَّيٰهَا﴾[7]، ﴿وَتَقْوَيٰهَا﴾[8]، ﴿زَكَّيٰهَا﴾ [9]، ﴿دَسَّيٰهَا﴾[10]، ﴿بِطَغْوَيٰهَآ﴾[11]،﴿أَشْقَيٰهَا﴾[12]،﴿وَسُقْيَاهَا﴾[13]،﴿فَسَوَّيٰهَا﴾[14]، ﴿عُقْبَيٰهَا﴾[15].

فإذا ثَبَتَ هذا فاعلَمْ أنَّ رُؤوس الآي إذا كانَتْ[5] ضَمير مُؤنَّث فليسَ لأحدٍ فيها إمالة، إلا ابن يَسَار فبالوجهَيْن، مَعَ تقديم الفتح[6] كما تقدَّم في: ﴿وَالنَّـٰزِعَـٰتِ﴾ [1].

(غ):

والحشـوُ كـ: اجتَبَـاهُ غـير رَأْسِ إلا بهـا في السَّـمكِ أو في الشَّـمْسِ[7]

﴿خَابَ﴾ [10]، و﴿كَذَّبَتْ ثَمُودُ﴾ [11] الإمالةُ والإظهارُ بارزان.

(1) في ت و س: «سورة وَالشَّمْس وَضُحَيٰهَا».

(2) قال ابن الجوزي: «وهي مكيّة كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 450. وقال القرطبي: «مكية باتفاق». الجامع لأحكام القرآن 20/ 72.

(3) الياء: عشرة، والهاء: خمسة؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 15 آية. انظر: التبيان ص:403، والبيان ص: 275.

(4) ما بين المعقوفتين من ت و س، وفي النسخة الأصل: «عشر».

(5) في ت و س: «إذا كانت على» بزيادة: «على».

(6) انظر: أنوار التعريف ص: 77.

(7) إنشاد الشريد ص: 270. وتَقدَّم بيان معنى البيت.

سورة وَاللَّيْلِ مكية[1] (كا)[2]

هذهِ تاسِعةُ سُوَرِ الآي، وجملةُ ما وَرَدَ فيها إحدى وعشرون آية، وهي قوله تعالى: ﴿يَغْشَىٰ﴾[1]، ﴿تَجَلَّىٰ﴾[2]، ﴿وَالأُنثَىٰٓ﴾[3]، ﴿لَشَتَّىٰ﴾[4]، ﴿وَاتَّقَىٰ﴾[5]،﴿بِالْحُسْنَىٰ﴾[6]، ﴿لِلْيُسْرَىٰ﴾[7]، ﴿وَاسْتَغْنَىٰ﴾[8]، ﴿بِالْحُسْنَىٰ﴾[9]، ﴿لِلْعُسْرَىٰ﴾[10]، ﴿تَرَدَّىٰٓ﴾[11]، ﴿لَلْهُدَىٰ﴾[12]، ﴿وَالأُولَىٰ﴾[13]، ﴿تَلَظَّىٰ﴾[14]، ﴿الأَشْقَى﴾[15]، ﴿وَتَوَلَّىٰ﴾[16]، ﴿الأَتْقَى﴾[17]،﴿يَتَزَكَّىٰ﴾[18]، ﴿تُجْزَىٰٓ﴾[19]،﴿الأَعْلَىٰ﴾[20]، ﴿يَرْضَىٰ﴾[21].

فإذا تَقرَّرَ هذا فاعلم أن قوله تعالى: و﴿أَعْطَىٰ﴾[5] حكمُهُ حكمُ ذواتِ الياء المختلَف فيها.

قال (ض) ـ رحمه الله ـ:

وَمَنْ طَغَى نَهَى بِنَزْعٍ يَصْلَى ... سَبِّحْ وأَعْطَى اللَّيْلَ فَادْعُ المَوْلَى[3]

﴿لاَ يَصْلَىٰهَآ﴾[15] تَقدَّمَ معَ نظائره.

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية في قول الجمهور، وقال المهدوي: وقيل: هي مدنية، وقيل: فيها مدني». المحرر الوجيز 5/ 490. وقال ابن الجوزي: «وهي مكيّة كلها بإجماعهم». زاد المسير 4/ 453.

(2) الكاف: عشرون، والألف: واحد؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 21 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: البيان ص: 276، وحسن المدد ص: 519.

(3) هذا البيتُ ذكره ابن القاضي مقروناً بأبيات أخرى، وقد عزاها لشيخه فقال: «وقد بَيَّنها شيخنا في هذه الأبيات فقال ـ رحمه الله تعالى ـ». مشكلات السبع ص: 408.

سورة والضُّحى مكية[1] (يا)[2]

هذهِ عاشرتُها، وجملةُ ما وَرَدَ فيها ثماني[3] آيات، وهي قوله تعالى:﴿وَالضُّحىٰ﴾[1]، ﴿سَجىٰ﴾ [2]، ﴿قَلىٰ﴾ [3][4]، ﴿ٱلأُولىٰ﴾ [4]، ﴿فَتَرْضىٰٓ﴾ [5]، ﴿فَـَٔاوىٰ﴾ [6]، ﴿فَهَدىٰ﴾ [7]، ﴿فَأَغْنىٰ﴾ [8].

والأصولُ تَقَدَّمَت.

ي: ﴿فَسَوَّيٰهَا﴾ [الشمس: 14]، ﴿لَشَتّىٰ﴾[5] [الليل: 4]، وبالله التوفيق.

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية لا خلاف في ذلك بين الرُّواة». المحرر الوجيز 5/ 493. وقال ابن الجوزي: «وهي مكيّة بإجماعهم». زاد المسير 4/ 456.

(2) الياء: عشرة، والألف: واحد؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 11 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 597، والتبيان ص: 408.

(3) في ت و س: «ثمان».

(4) كذا في جميع النسخ، ولو قُرنت لفظة: ﴿قَلىٰ﴾ بـ: «ما» النافية قبلها لكان أَوْلى، مراعاة للمعنى، كصنيعه ـ رحمه الله ـ في قوله تعالى: ﴿وَمَا غَوىٰ﴾ مِن سورة النجم.

(5) ﴿لَشَتّىٰ﴾ ساقطة من س.

سورة أَلَمْ نَشْرَحْ مكية[1] (ح)[2]

ربع[3]

﴿أَن رَّءَاهُ﴾ [العلق: 7] وبابه، و﴿لَئِن لَّمْ يَنتَهِ﴾ [العلق: 15] وبابه الغَنَّةُ لا تخفى.

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع من المفسرين، لا خلاف بينهم في ذلك». المحرر الوجيز 5/ 496. وقال ابن الجوزي: «وهي مكيّة بإجماعهم». زاد المسير 4/ 460.

(2) الحاء: ثمانية؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 410، والبيان ص: 278.

(3) «ربع» ساقطة من ت و س. و﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾ بداية النصف، وليس الربع.

سورة وَالتِّين مكية[1] (ح)[2]

﴿أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾ [6]، و﴿كَـٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾ [العلق: 17] وبابه الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

(1) «مكية» ساقطة من س. قال ابن الجوزي: «وفيها قولان: أحدهما: أنها مكّية، قاله الجمهور، منهم الحسن وعطاء، والثاني: أنها مدنيّة، حكاه الماورديّ عن ابن عباس وقتادة». زاد المسير 4/ 463. وقال القرطبي: «مكية في قول الأكثر، وقال ابن عباس وقتادة: هي مدنية». الجامع لأحكام القرآن 20/ 110.

(2) الحاء: ثمانية؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 600، والبيان ص: 279.

سورة الْعَلَق مكية[1] (ك)[2]

هذه السورة الأخيرةُ مِن السُّوَر الإحدى عشرة التي تُمال فيها رُؤوسُ الآي مِن غير خلاف كذوات الراء لأبي يعقوب، إلا ما وقع مُستَثْنى مِنها فيها، وجملةُ ما وردَ فيها تسع آيات، وهي قوله تعالى: ﴿لَيَطْغَىٰٓ﴾ [6]، ﴿ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾ [7]، ﴿ٱلرُّجْعَىٰٓ﴾ [8]، ﴿يَنْهَىٰ﴾ [9]، ﴿صَلَّىٰٓ﴾ [10]، ﴿ٱلْهُدَىٰٓ﴾ [11]، ﴿بِالتَّقْوَىٰٓ﴾ [12]، ﴿وَتَوَلَّىٰٓ﴾ [13]، ﴿يَرَىٰ﴾ [14].

﴿ٱقْرَأْ﴾ مَعاً [1][3] لفظها أمر، والأمرُ مُستَثْنى[3].

(ف):

وَالأمــرَ لا المجــزومَ عَنْــهُ حَقِّقــا ..... [4]

أي: عن الأصبهاني[5].

﴿بِأَنَّ ٱللَّهَ﴾ [14]، و﴿أَن رَّءَاهُ﴾ [7]، و﴿أَرَءَيْتَ﴾ جميعاً [9][11][13] أحكامُها لا تخفى.

---

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع». المحرر الوجيز 5/ 501. وقال ابن الجوزي: «وهي مكيّة بإجماعهم». زاد المسير 4/ 466.

(2) الكاف: عشرون؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير. انظر: التبيان ص: 413، وحسن المدد ص: 523.

(3) انظر: التعريف ص: 50.

(4) والبيت بتمامه:

وَالأمــرَ لا المجــزومَ عنــهُ حَقِّقــا وكــلَّ لُؤْلُــؤٍ وجِئْــتَ مُطْلَقــا

ص: 53، البيت: 44.

(5) انظر: بذل العلم والود ص: 147.

سورة الْقَدْر مكية، وقيل: مدنية[1] (هـ)[2]

وليسَ فيها شيءٌ يحتاج إلى ذكره.

(1) قال ابن عطية: «اختَلف الناس في موضع نزول هذه السورة، فقال قتادة: هي مكية، وقال ابن عباس وغيره: هي مدنية». المحرر الوجيز 5/ 504. وقال ابن الجوزي: «وفيها قولان: أحدهما: أنها مكيّة، رواه أبو صالح عن ابن عباس، والثاني: أنها مدنيّة، قاله الضّحّاك ومقاتل، قال الماوردي: الأوَّل قول الأكثرين، وقال الثّعلبي: الثاني قول الأكثرين». زاد المسير 4/ 469.

(2) الهاء: خمسة؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير. انظر: البيان ص: 281، وحسن المدد ص:525.

سورة القَيِّمة[1] مدنية[2] (ح)[3]

﴿جَآءَتْهُمُ﴾ [4] إمالتهُ لا تخفى.

(1) القيِّمة مِن أسمائها، وتُسمّى أيضاً: البيِّنة، والبريَّة، والانفكاك. انظر: جمال القراء 1/ 38، والإتقان 2/ 366، ولطائف الإشارات 9/ 4362.

(2) قال ابن الجوزي: «وفيها قولان: أحدهما: أنها مدنيّة، قاله الجمهور، والثاني: مكّيّة، قاله أبو صالح عن ابن عباس، واختاره يحيى بن سلام». زاد المسير 4/ 475. وقال القرطبي: «وهي مكية في قول يحيى بن سلام، ومدنية في قول ابن عباس والجمهور». الجامع لأحكام القرآن 20/ 138.

(3) الحاء: ثمانية؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 605، والبيان ص: 282.

سورة الزَّلْزَلة مكية، وقيل: مدنية[1] (ط)[2]

ليس فيها ما يـحتاج إلى ذكره.

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية، قاله ابن عباس وغيره، وقال قتادة ومقاتـل: هـي مدنيـة». المحـرر الـوجيز 5/ 510. وقال ابن الجوزي: «وفيهـا قـولان: أحـدهما: أنهـا مدنيّـة، قالـه ابـن عبـاس وقتـادة ومقاتـل والجمهور، والثاني: مكّيّة، قاله ابن مسعود وعطاء وجابر». زاد المسير 4/ 477. وقال القرطبي: «مدنيـة في قول ابن عباس وقتادة، ومكية في قول ابن مسعود وعطاء وجابر». الجامع لأحكام القرآن 20/ 146.

(2) الطاء: تسعة؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير. انظر: كتاب عـدد آي القـرآن ص: 607، والتبيان ص: 419.

سورة العاديات مكية[1]

ليس فيها ما يحتاج إلى ذكره.

وليسَ في هذا الجزء شيءٌ مِن رُؤوس الآي ما يَصِلُه الواسطي[2].

ربع[3]

﴿يَوْمَبِذٍ لَّخَبِيرٌ﴾ [11] وبابه، و﴿فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾ [القارعة: 6]، ﴿وَأَمَّا مَنْ خَفَّتْ﴾ [7] وبابه الغنَّةُ والإخفاءُ بارزان.

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية في قول جماعة من أهل العلم، وقال المهدوي عن أنس بن مالك: وهي مدنية». المحرر الوجيز 5/ 513. وقال ابن الجوزي: «وفيها قولان: أحدهما: أنها مكية، قاله ابن مسعود وعطاء وعكرمة وجابر، والثاني: مدنية، قاله ابن عباس وقتادة ومقاتل». زاد المسير 4/ 480. وقال القرطبي: «وهي مكية في قول ابن مسعود وجابر والحسن وعكرمة وعطاء، ومدنية في قول ابن عباس وأنس ومالك وقتادة». الجامع لأحكام القرآن 20/ 153.

وقد سقطَ مِن جميع النسخ عدد آي السورة بحساب الجُمل، كما جرت بذلك العادة في سائر الكتاب، وقد ذكره ابن غازي في إنشاد الشريد فقال: «سورة والعاديات مكية (يا)». ص: 462. فالياء: عشرة، والألف: واحد؛ فيكون عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير 11 آية، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 421، والبيان ص: 284.

(2) انظر: تكميل المنافع ص: 303.

(3) في هامش الأصل: ﴿أَفَلاَ يَعْلَمُ﴾.

القارعة[1] مكية[2] (ي)[3]

ليسَ فيها ما يـحتاج إلى ذكره.

(1) في س: «سورة القارعة».

(2) قال ابن عطية: «وهي مكية بلا خلاف». المحرر الوجيز 5/ 516. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية بإجماعهم». زاد المسير 4/ 483.

(3) الياء: عشرة؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير. انظر: البيان ص: 285، وحسن المدد ص:530.

التكاثر[1] مكية[2] (ح)[3]
والعصر مكية[4] (ج)[5]
والهُمَزة[6] والفيل[7] وقُريش[8]

---

(1) في س: «سورة التكاثر».

(2) قال ابن عطية: «وهي مكية، لا أعلم فيها خلافاً». المحرر الوجيز 5/ 518. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية بإجماعهم». زاد المسير 4/ 485.

(3) الحاء: ثمانية؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 425، وحسن المدد ص: 532.

(4) قال ابن الجوزي: «وفيها قولان: أحدهما: أنها مكية، قاله ابن عباس وابن الزّبير والجمهور، والثاني: مدنيّة، قاله مجاهد وقتادة ومقاتل». زاد المسير 4/ 487. وقال القرطبي: «وهي مكية، وقال قتادة: مدنية، ورُوي عن ابن عباس». الجامع لأحكام القرآن 20/ 178.

(5) الجيم: ثلاثة؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 615، والتبيان ص: 426.

(6) وهي: سورة مكية. قال ابن عطية: «وهي مكية بلا خلاف». المحرر الوجيز 5/ 521. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية بإجماعهم». زاد المسير 4/ 488.

وقال ابن غازي مُشيراً لعدد آيِها بحساب الجمل: «سورة الهمزة مكية (ط)». إنشاد الشريد ص: 464. فالطاء: تسعة؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: البيان ص: 288، وحسن المدد ص: 534.

(7) وهي: سورة مكية. قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع الرُّواة». المحرر الوجيز 5/ 523. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية بإجماعهم». زاد المسير 4/ 490.

وقال ابن غازي مُشيراً لعدد آيِها بحساب الجمل: «سورة الفيل مكية (هـ)». إنشاد الشريد ص: 464. فالهاء: خمسة؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 430، والبيان ص: 289.

(8) وهي: سورة مكية. قال ابن عطية: «وهي مكية بلا خلاف». المحرر الوجيز 5/ 525. وقال القرطبي: «مكية في قول الجمهور، ومدنية في قول الضحاك والكلبي». الجامع لأحكام القرآن 20/ 200.

وقال ابن غازي مُشيراً لعدد آيِها بحساب الجُمل: «سورة قريش مكية (هـ)». إنشاد الشريد ص: 464. فالهاء:

ليسَ فيهنَّ ما يحتاج إلى ذكره.

سورة ﴿اَرَءَيْتَ﴾ مكية[1] (و)[2]

﴿اَرَءَيْتَ﴾ [1] الأخذُ لأبي يعقوب بالتَّسهيل والبَدَل، وبالتَّسهيل ليسَ إلَّا لمن عداهُ مِن القراء.

=

خمسة؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير. انظر: التبيان ص:431، وحسن المدد ص:536.

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية بلا خلاف علمتُه، وقال الثعلبي: هي مدنية». المحرر الوجيز 5/ 527. وقال القرطبي: «وهي مكية في قول عطاء وجابر، وأحَد قَوْلَي ابن عباس، ومدنية في قول له آخر، وهو قول قتادة وغيره». الجامع لأحكام القرآن 20/ 210.

(2) الواو: ستة؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير. انظر: البيان ص: 291، وحسن المدد ص:537.

الكوثر مكية[1] (ج)[2]
والكافرون مكية[3] (و)[4]

﴿وَلِيَ دِينِ﴾ [6] قرأَ إسماعيل في رواية أبي الزعراء بإسكان الياء، [والباقون بفتحها[5].

وإليه أشارَ (ف) بقوله:

.....وَالسُّكونُ جاءِ في ليَ دِينِ لأبي الزَّعْراءِ][6]

(1) قال ابن الجوزي: «وفيها قولان: أحدهما: أنها مكية، قاله ابن عباس والجمهور، والثاني: مدنيّة، قاله الحسن وعكرمة وقتادة». زاد المسير 4/ 497. وقال القرطبي: «وهي مكية في قول ابن عباس والكلبي ومقاتل، ومدنية في قول الحسن وعكرمة ومجاهد وقتادة». الجامع لأحكام القرآن 20/ 216.

(2) الجيم: ثلاثة؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 623، والتبيان ص: 435.

(3) قال ابن الجوزي: «وفيها قولان: أحدهما: أنها مكية، قاله ابن مسعود والحسن والجمهور، والثاني: مدنية، رُوي عن قتادة». زاد المسير 4/ 499. وقال القرطبي: «وهي مكية في قول ابن عباس وعكرمة، ومدنية في أحَد قَوْلَي ابن عباس وقتادة والضحاك». الجامع لأحكام القرآن 20/ 224.

(4) الواو: ستة؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: البيان ص: 293، وحسن المدد ص: 539.

(5) انظر: التعريف ص: 111.

(6) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. وفي النسخة الأصل طَمسٌ يُقدر بكلمة. والبيت بتمامه:

أَنِّيَ أُوفي والسُّكونُ جاءِ في ليَ دِينِ لأبي الزَّعراءِ

ص: 57، البيت: 94.

ثم:

....فـــــــــاعمَلَنْ.....الخ[1]

وبالله التوفيق.

(1) والبيت بتمامه:

فـإن فهمـتَ وجـهَ تفصـيلِ الـذَّهبْ للـــدُّرِّ فـــاعمَلَنْ بمفهـــومِ اللَّقـــبْ

ص: 51، البيت: 15.

النصر[1] مدنية[2] (ج)[3]

﴿إِذَا جَآءَ﴾ [1]، ﴿وَرَأَيْتَ ٱلنَّاسَ﴾ [2] الإمالةُ والتَّسهيلُ جليَّان.

(1) في س: «سورة النصر».

(2) قال ابن عطية: «وهي مدنية بإجماع». المحرر الوجيز 5/ 532. وقال ابن الجوزي: «وهي مدنية بإجماعهم». زاد المسير 4/ 501.

(3) الجيم: ثلاثة؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: كتاب عدد آي القرآن ص: 626، والتبيان ص: 439.

المسد مكية[1] (هـ)[2]

﴿سَيَصْلَى نَاراً﴾ [3] تَقدَّمَ معَ نظائره.

(1) قال ابن عطية: «وهي مكية بإجماع». المحرر الوجيز 5/ 534. وقال ابن الجوزي: «وهي مكية بإجماعهم». زاد المسير 4/ 502.

(2) الهاء: خمسة؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 441، وحسن المدد ص: 541.

سورة الإخلاص مكية، وقيل: مدنية[1] [د][2]

قوله تعالى: ﴿كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [4] قرأَ المسيَّبي وإسماعيل وقالون في روايةِ القاضي بإسكان الفاء، والباقون بضمِّها[3].

وإليه أشارَ (ف) بقوله:

هُزْؤاً لإسماعيلَ تَسْكيناً حُبي كُفْؤاً لَهُ وَالقاضِ والمسيَّبي[4]

ثم:

....فاعمَلَنْ بمفهومِ اللَّقبْ

(1) قال ابن عطية: «هذه السورة مكية، قاله مجاهد بخلاف عنه، وعطاء وقتادة، وقال ابن عباس والقُرَظي وأبو العالية: هي مدنية». المحرر الوجيز 5/ 536. وقال ابن الجوزي: «وفيها قولان: أحدهما: أنها مكية، قاله ابن مسعود والحسن وعطاء وعكرمة وجابر، والثاني: مدنية، رُوي عن ابن عباس وقتادة والضحاك». زاد المسير 4/ 505.

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. والدال: أربعة؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير. انظر: التبيان ص: 443، والبيان ص: 296.

(3) انظر: التعريف ص: 111.

(4) ص: 59، البيت: 114.

سورة الفلق مكية[1] [هـ][2]
سورة الناس مكية[3] [و][4]

وليسَ فيهما مَعاً ما يحتاج إلى ذكره، والأصولُ تَقدَّمَت.

ي: ﴿مُّوصَدَةٌ﴾ [الهمزة: 8]، ﴿سَاهُونَ﴾ [الماعون: 5].

واعلم أنَّ الجماعة كلّهم يَقِفون على آخرِ **النَّاس**، مِن غَيْر زيادة تَكبير، هكذا أخذتُ عَن شَيْخِنا.

وقد نَصَّ على ذلك **(ض)** في تَقييدهِ على الطُّرُق[5]، وبالله التَّوفيق لا رَبَّ غيره[6].

---

(1) قال ابن عطية: «هذه السورة قال ابن عباس: هي مدنية، وقال قتادة: هي مكية». المحرر الوجيز 5/ 538. وقال ابن الجوزي: «وفيها قولان: أحدهما: أنها مدنية، رواه أبو صالح عن ابن عباس... والثاني: أنها مكية، رواه كُرَيب عن ابن عباس، وبه قال الحسن وعطاء وعكرمة وجابر، والأوَّل أصح، ويَدُل عليه أنّ رسول الله ﷺ سُحِر وهو مع عائشة، فنزلت عليه المعوذتان». زاد المسير 4/ 507.

(2) ما بين المعقوفتين زيادة من ت و س. والهاء: خمسة؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير، وهي كذلك في جميع العدد، ليس فيها اختلاف. انظر: التبيان ص: 445، وحسن المدد ص: 543.

(3) قال ابن عطية: «قال ابن عباس وغيره: هي مدنية، وقال قتادة: هي مكية». المحرر الوجيز 5/ 540. وقال ابن الجوزي: «وفيها قولان: أحدهما: أنها مدنية، رواه أبو صالح عن ابن عباس، والثاني: أنها مكّيّة، رواه أبو كُرَيب عن ابن عباس». زاد المسير 4/ 510.

(4) ما بين المعقوفتين زيادة من ت. والواو: ستة؛ وهو عدد آي السورة على مذهب المدني الأخير. انظر: البيان ص: 298، وحسن المدد ص: 544.

(5) في ت و س: «على هذه الطرق» بزيادة: «هذه». ونصُّ ابن القاضي: «وكيفية الختم والذي أخذنا به عن الشيخ ـ حفظه الله ـ أن الجماعة كلّهم يَقِفون على: ﴿مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَالنَّاسِ﴾، مِن غير زيادة ولا تَكْبير أيضاً، كما هو مُسَطَّرٌ في غير هذا، انتهى، والحمدُ لله ربِّ العالمين». تَقْييد ابن القاضي على العشر الصغير ل: 5/ أ.

(6) في س زيادة: «ولا معبود سواه».

قد انتهى مُختصراً ما أمَّلناهُ مِن التَّقييد، مُعتَذراً لذوي التَّحصيل، فيما وقعَ فيهِ مِن التَّقْصير والخطإ والتَّرْديل، إذ قَلَّ ما يَنْجو مُؤلِّفٌ مِن الهفَوات، أو يَنْجو مُصَنِّفٌ مِن العَثَرات، وقد قالَ مالكٌ رضي الله عنه: كلّ كلام يُؤخَذُ مِنهُ وَيُرَدّ، إلا كلام صاحب هذا القَبْر[1]؛ يعني سَيِّدنا محمداً ﷺ.

قال مُقيِّده[2] عُبَيْدُ الله مَسْعودُ بنُ مُحَمَّد بنِ عليّ جَمُّوع:

كانَ الفراغُ مِنهُ صَبيحةَ يوم الأربعاء، عام: 1084، ختمَ اللهُ لنا بالشَّهادة، وجعَلَنا مِن أهلِ السَّعادة، بِحُرمة سَيِّدنا محمَّد ﷺ[3]، وعلى آلهِ وأزواجه[4] وَذُرِّيَّته، آمين، والحمدُ لله ربِّ العالَمِين[5].

---

(1) عزاهُ إلى الإمام مالك الذَّهَبيُّ في سيَر أعلام النبلاء 8/ 93، وأورَدَهُ بألفاظ مُتقاربة وَعزاه إلى غيره ابنُ عبد البَرِّ في جامع بيان العلم وفضله 2/ 925، 926.

(2) في س: «مؤلفه».

(3) هنا تمَّت النسخة (س).

(4) «وأزواجه» ساقطة من ت.

(5) في ت زيادة: «سنة 1189هـ»، وهنا تمَّت النسخة (ب). وجاءَ بعد هذا الموضع في النُّسخة الأصلِ ما نَصُّهُ: «وكان الفراغ منه يوم الثَّلاثة وقت العصر، في الرابع والعشرين مِن شهر الله شوال، عام سبعة وعشرين ومائة وألف، اللهم اغفر لنا ولآبائنا ولأمهاتنا ولإخواننا ولأخواتنا ولأشياخنا ولأجدادنا ولقرابتنا، ومن لهُ الحقُّ علينا، ولجميع المسلمين والمسلمات، ولا حولَ ولا قُوةَ إلا بالله العلي العظيم، والحمدُ لله رَبِّ العالمين».

الفهارس العامة

1- فهرس الكلمات القرآنية الواردة في غير سورها.

2- فهرس الأحاديث النبوية والآثار.

3- فهرس الأشعار.

4- فهرس الأعلام.

5- فهرس المصادر والمراجع.

6- فهرس الموضوعات.

فهرس الكلمات القرآنية الواردة فى غير سورها

الكلمة القرآنية	السورة	الآية	رقم الصفحة
﴿ٱلْحَمْدُ لِلهِ﴾	الفاتـحة	1	284
﴿عَلَيْهِمْ﴾		6	240
﴿ٱلصَّلَوٰةَ﴾	البقرة	2	186، 199
﴿بِاللَّهِ﴾		7	183، 184
﴿ٱلسُّفَهَآءُ﴾		12	197،198
﴿وَيَمُدُّهُمْ فِى طُغْيَـٰنِهِمْ﴾		14	217
﴿ٱلضَّلَـٰلَةَ﴾		15	186
﴿فِى رَيْبٍ﴾		22	184
﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾		22	183
﴿رِّزْقاً﴾		24	216
﴿ٱلذِى رُزِقْنَا﴾		24	184
﴿هَـٰٓؤُلَآءِ﴾		30	197
﴿مِنكُمْ﴾		64	206
﴿خَـٰسِـِٔينَ﴾		64	198،420

﴿وَقَالُواْ﴾		79	185
﴿وَأَنتُمْ﴾		83	206
﴿عَلَيْهَا﴾		141	200
﴿وَرَحْمَةٌ﴾		156	200
﴿حَاضِرِى﴾		195	185
﴿مَرْضَاتِ﴾		205	138
﴿نِعْمَةَ﴾		209	200
﴿أَلَمِّ اللَّهُ﴾	آل عمران	1	198
﴿التَّوْرِيَةَ﴾		2	290
﴿رَحْمَةً﴾		8	316
﴿كَهَيْئَةِ﴾		48	298
﴿رَأَيْتُمُوهُ﴾		143	360
﴿بَآءَ﴾		162	282
﴿إِيمَـٰنًا﴾		173	312
﴿وَخَابُوا﴾		175	281
﴿طَابَ﴾	النساء	3	280،281
﴿أَلاَّ تَعْدِلُواْ﴾		3	357

﴿خَابُوا﴾		9	281
﴿جِيْئَنَا﴾		41	337
﴿جَآءَ﴾		43	198،280،281
﴿سَوْفَ﴾		55	240،300
﴿نِعِمَّا﴾		57	397
﴿رَأَيْتَ﴾		60	360
﴿يُدْرِكُكُّمُ﴾		77	293
﴿حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾		89	202
﴿سُوٓءًا﴾		109	301
﴿لَا تَعَدُّوا۟﴾		153	397
﴿ءَآمِّينَ﴾	المائدة	3	396
﴿بَشِيرٍ﴾		21	216
﴿يَخَافُونَ﴾		25	281
﴿سَوْءَةَ﴾		33	298
﴿تَسُؤْكُمْ﴾		103	324
﴿فَدِيرٌ ﴿١٣٢﴾ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	المائدة-الأنعام	1-122	182
﴿إِعْرَاضُهُمْ﴾	الأنعام	36	202

﴿أَلْهُدَىٰ إِيتِنَا﴾		71	251
﴿بِرِءُا كَوْكَبَا﴾		77	360
﴿رَءَا ٱلْقَمَرَ﴾		78	360
﴿وَمَحْيَآىَ﴾		164	198
﴿لَأَمْلَأَنَّ﴾	الأعراف	18	139
﴿جَآءَ اجَلُهُمْ﴾		32	320
﴿وَبَطَلَ﴾		117	314
﴿ٱلدَّوَآبِّ﴾	الأنفال	22	198
﴿وَضَاقَتْ﴾	التوبة	25	281
﴿إِلاَّ تَنفِرُواْ﴾		39	357،561
﴿إِلاَّ تَنصُرُوهُ﴾		40	357،561
﴿يَقُولُ إِيذَن لِّي﴾		49	251،404
﴿إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَيْنِ﴾		52	240
﴿هَارٍ﴾		110	290
﴿يَهَدِّيٓ﴾	يونس	35	397
﴿ءَامَنتُم﴾		51	279
﴿ءَالَـٰن﴾		91-51	279،519

﴿ـآللَّهَ﴾		59	519
﴿جِيئْتُم﴾		81	324،337
﴿وَحَاقَ﴾	هود	8	280،281
﴿وَضَآبِقٌ﴾		12	281
﴿فَإِلَّمْ﴾		14	357
﴿جَآءَ امْرُنَا﴾		40	320
﴿بِسْمِ اِللَّهِ﴾		41	184
﴿مُرْسِيٰهَا﴾		41	547
﴿وَإِلاَّ تَغْبِرْ لِي﴾		47	357،561
﴿ءَالِهَتِنَا﴾		53	279
﴿رءآ أَيْدِيَهُمْ﴾		69	360،396
﴿وَضَاقَ﴾		76	280،281
﴿تَامَنَّا﴾	يوسف	11	398
﴿أَبَاهُمْ وَجَآءُوَ﴾		16	396
﴿وَجَآءُو عَلَىٰ﴾		18	396
﴿رَأَيْنَهُۥ﴾		31	360
﴿وَإِلاَّ تَصْرِفْ عَنِّي﴾		33	561

﴿رَأَوْاْ ٱلآيَـٰتِ﴾		35	360
﴿نَبَّأْتُكُمَا﴾		37	324
﴿مَكَابِ﴾	الرعد	30	419
﴿مِنْ وَّاقٍ﴾		35	245
﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ﴾	إبراهيم	9	543
﴿نَبِّئْ﴾	الحجر	49	324
﴿ظَلَّ﴾	النحل	58	314
﴿رَءَا ٱلذِينَ﴾		85	360
﴿فَرَأَتَ﴾		98	324
﴿إِقْرَأْ﴾	الإسراء	14	324
﴿بِرَبِّكَ﴾		17	184
﴿يَصْلَيْهَا مَذْمُوماً﴾		18	351
﴿وَالْبُؤَادَ﴾		36	603
﴿نَبَا﴾		83	326
﴿فَأْوُوا﴾	الكهف	16	306،443
﴿وَيُهَيِّئْ﴾		16	324
﴿أَلَّ﴾		47	357

﴿أَرَءَيْتَ﴾		62	499
﴿إِمْرَأَ﴾		70	374
﴿سِتْرًا﴾		87	374،376
﴿فَأَجَآءَهَا ٱلْمَخَاضُ﴾	مريم	22	281
﴿سَوْءٍ﴾		27	301
﴿رَأَوْا۟﴾		76	360
﴿ٱلْأُولَىٰ﴾	طه	20	279
﴿وَأَن يُحْشَرَ ٱلنَّاسُ ضُحًى﴾		58	534
﴿خَابَ﴾		60	280،281
﴿ثُمَّ ٱئْتُوا۟ صَفًّا﴾		63	404
﴿ءَامَنتُم بِهِۦ﴾		70	537
﴿وِزْرًا﴾		98	374
﴿وَمَنِ ٱهْتَدَىٰ ﴿١٣٥﴾ ٱقْتَرَبَ﴾	طه-الأنبياء	1-134	182
﴿بِرِدْءًا﴾	الأنبياء	36	360
﴿طَالَ﴾		44	418
﴿ءَالِهَةً﴾		98	279

﴿وَأَنۢبَتَتۡ﴾	الحج	5	283
﴿غُثَآءً﴾	المؤمنون	41	305
﴿مِن مَّالٍ﴾		56	247
﴿عَلَى ٱلۡبِغَآءِ اِنَ اَرَدۡنَ﴾	النور	33	319
﴿حِجۡرٗا﴾	الفرقان	22	374
﴿ظُهَيۡرٗا﴾		32	603
﴿وَصِهۡرٗا﴾		54	374
﴿إِن نَّشَأۡ﴾	الشعراء	3	324
﴿ءَاٰمَنتُم بِهِۦ﴾		48	537
﴿تَرَآءَا﴾		61	326
﴿إِنَ اَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾		115	551
﴿طَسٓ تِلۡكَ﴾	النمل	1	662
﴿أَنۢ بُورِكَ﴾		8	283
﴿بِرِءَاهَا﴾		10	360
﴿ءَآللَّهُ﴾		61	519
﴿يَوۡمَبِذٍ﴾		91	596
﴿ظُهَآدُ اُمِّ مُوسىٰ﴾	القصص	9	603

﴿خَآبِهِما﴾		17	281
﴿وَسَارَ﴾		29	282
﴿ثُمَّ هُوَ﴾		61	401
﴿أَلٓمٓ ۚ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾	العنكبوت	1	198
﴿وَمَأۡوِيكُمُ﴾		24	443
﴿فَالُواْ ٱبۡنُوا۟﴾		29	404
﴿سِيٓءَ بِهِمۡ﴾		33	598
﴿ٱلٓمٓ﴾	الأحزاب	4	199
﴿زَاغَتِ﴾		10	281
﴿وَتُـٔۡوِيٓ﴾		51	444
﴿أَم بِهِۦ﴾	سبأ	8	284
﴿يَخِصِّمُونَ﴾	يس	48	397
﴿مُتَّكِـُٔونَ﴾		55	420
﴿وَالِاشۡرَاقِ﴾	ص	17	201
﴿وَجِيٓءَ﴾	الزمر	66	301
﴿وَقِيٓءَاذَانِنَا﴾	فصلت	4	396
﴿مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾		41	204

﴿عٓسٓقٓ﴾	الشورى	1	662
﴿جَآءَنَا﴾	الزخرف	37	396
﴿ءَاٰلِهَتُنَا﴾		58	537
﴿اَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ﴾	الأحقاف	8	551
﴿رَأَوْهُ عَارِضاً﴾		23	360
﴿أَوْلِيَآءُ اوْلَٰٓئِكَ﴾		31	320
﴿أَلْفُؤَادُ مَا رَأَىٰ﴾	النجم	11	603
﴿مَا زَاغَ﴾		17	280،281
﴿الْمُوتَفِكَه﴾		52	250
﴿وَاعْبُدُواْ ﴿٦١﴾ اِفْتَرَبَتِ﴾	النجم-القمر	1-61	182
﴿نُّكُرٍ﴾	القمر	6	653
﴿فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا﴾	الرحمن	11	547
﴿بِاسْمِ رَبِّكَ﴾	الواقعة	77	184
﴿زَاغُوٓاْ﴾	الصف	5	280
﴿أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾		5	281
﴿مَنَ اَنصَارِىَ﴾		14	429

﴿وَرَأَيْتَهُمْ﴾	المنافقون	5	360
﴿نُّكُرًا﴾	الطلاق	8	653
﴿ءَامِنتُم﴾	الملك	17	596
﴿سِيٓـَٔتْ﴾		28	598
﴿يَوْمَئِذٍ﴾	المعارج	11	596
﴿وَفَصِيلَتِهِ ٱلَّتِى تُـْٔوِيهِ﴾		13	443
﴿أَلَّ﴾	القيامة	3	357
﴿فَرَأَنَهُۥ﴾		17	324
﴿سُدًى﴾		35	244
﴿لِأَيِّ يَوْمٍ اجِّلَتْ﴾	المرسلات	12	547
﴿بِأَيِّ ذَنۢبٍ﴾	التكوير	9	547
﴿بَل رَّانَ﴾	المطففين	14	280،282
﴿وَيُصَلَّىٰ سَعِيرًا﴾	الانشقاق	12	351
﴿يَصْلَى ٱلنَّارَ﴾	الأعلى	12	351،352
﴿تَصْلَىٰ نَارًا﴾	الغاشية	4	351
﴿لَا يَصْلَيٰهَآ﴾	الليل	15	351
﴿فَحَدِّثْ ۝١١ أَلَمْ نَشْرَحْ﴾	الضحى-الشرح	1-11	182

﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ﴾	العلق	7	360
﴿سَيَصْلَىٰ﴾	المسد	3	351

فهرس الأحاديث النبوية والآثار

الأثـــــر	رقم الصفحة
«اقرؤوا ما في المصحف»	177
«الحال المرتحِل»	177
«إن أوّل شيء خلق الله القلم»	182
«أن النبي ﷺ استعاذ قبل القراءة بهذا اللفظ بعينه»	165
«أيُّ العمل أحبُّ إلى الله؟ »	177
«كان ابن عُمَر إذا قرأ القرآن لم يتكلَّم حتى يَفرَغَ منه»	171

فهرس الأشعار

الأشعار		الصفحة
حرف الألف		
وَبَعضهمْ خيَّرَ في الأداءِ	فيها لَدى أوائلِ الأجزاءِ	311
لفظُ رَءا إذا أتى بالياءِ	للأسدي خَفِّفْ بِلا امْتِراءِ	361
وإن يَكنْ مُجرَّداً مثلُ رَءا	له فبالتَّحقيقِ يا صاحِ اقْرَءا	361
لا بُدَّ فيهنَّ مِن الإخفاءِ	لِكُلِّهِمْ قُلْهُ بِلا امْتِراءِ	662
أوْحَى بِفا أَوْلى بِغَيْرِ فَاءِ	يَصْلى وقَبْلَ النَّفْسَ والإقْناءِ	674
وَقِفْ بِيَا لورشِهِمْ في الَّيءِ	وَاهمِزْ لِقالونَ بِلا امْتِراءِ	752
حرف الباء		
هُوَ اضمُمَنْ لِولدِ المسيَّبي	ونجلِ عبدوسٍ وَورشٍ	316
وظاهرُ التفصيلِ هذا	بما ذكرتُ أوّلاً تَمذْهَبوا	361
ماثِلْ وشارِكْ لاصقَنْ وقاربْ	جانِسْ وكافِئْ تَحْظَ	392
وَيَائَي النّبيِّ في الأحزابِ	مَعقوصَتانِ قُلْ بِلا ارْتِيابِ	762
حرف التاء		
فلا تجوزُ عندنا الصلاة	باللحنِ فيها وكذا القراءةُ	203

ثم يُعيد بالسكوتِ ياتي	هذا هوَ المرويْ عن الرُّواةِ	233
وإنما تحريكُهُ بفتحةِ	ممزوجةٍ عندَ الأدا بكسرةِ	292
كذاكَ مِيمُ آلِ عِمْرانَ جَرَتْ	قُبَيْلَ لفظِ اللهِ خطّاً فُقِدَتْ	415
وَجهانِ لِلْمرْوزِ في التَّوريةِ	بالفتحِ والتقليلِ عَن رُواةِ	418
وَصدِّرَنْ بفتحهِ حيثُ أتى	يَليهِ تقليلٌ فحكمٌ ثَبَتا	418
وَوَسِّطنَّ الواوَ في سَوْءات	توسطٌ طولٌ وقصرٌ آت	528
وآيُهُ مِنَ الألوفِ سِتَّةُ	مَعْ خَمسَةٍ مِن المبينِ تَثْبُتُ	654
والخلفُ في طَالَ إذا وَصَلْتَا	كذاكَ يا أخي إذا وَقَفْتَا	686
وأربعٌ لدى القِيامةِ بَدَتْ	أَلْقَى بَلَى أَوْلَى بِفاءٍ سَقَطَتْ	885
حرف الجيم		
والأسَدي مَعْ جَمَلٍ وابنِ	ونجلِ إسحاقَ بفتحٍ لا	291
والأخذُ بالوجهَيْنِ قُل لابنِ	في ثمَّ هُوْ سَكِّنْ وَضُمَّ لا	739
حرف الدال		
وحكمُ الذي يدعو بسورةٍ	دَ بسملةً بعد التَّمامِ	179
ولا خُلْفَ في تَكرارِها	لجاحدِ حَقٍّ أن يتوبَ	179
سوى توبةٍ فالكلُّ أسقَطَها	برسمٍ ووصلٍ ثم وقف	179
كورشِهِمْ قُبيلَ قالونَ وَرَدْ	كذاكَ في الأخذِ لَدَيْهِمْ	160

كـ: بل لَّه قد تَّابَ مَـن رَّاقٍ	ظلمَ قد جـاءَ وإذ تـابَ وَرَدْ	392
نَظَّـرَهُ بقـولهِ مَـنِ اهْتَـدى	آخِـرَ طـهَ فـتَفطَّنْ مُرشِـدا	416
كذاكَ طالَ جا مفخَّمـاً ورَدْ	والوقــفُ بالإشــباعِ عَــنهُمْ	419
والألفُ الممالُ حيثُ ما وَرَدْ	فالفتحُ قبلَهُ كـذاكَ مُطَّـرِدْ	511
في همزهِ والواوُ بالقصـرِ وَرَدْ	أيضاً معَ الثلاثِ ذي تِسـعٌ	528
في نحوِ سِيءَ الضـمُّ والرفـعُ	إمالــةٌ رَوْمٌ وإشــمامٌ فَقَــدْ	599
بالهمزِ في الوقفِ لقالونَ وَردْ	فاقرأْ بهِ وَرُدّ قَولَ مَنْ جَحَدْ	615
وَنِصْفُ عَدِّ السُّورِ الحديـدْ	والبَا وَعَشْر حزبُهُ بِلا مَزيدْ	654
فَوجَبَ التَّنْبيهُ عنها في الأدا	فَاقرأْ بهِ واعلَمْ وقُلْهُ مُرشِدا	663
أنِ اسْرِ في الوقـفِ بِتَفْخـيمٍ	لعارضِ الكَسْرِ فَقُلْهُ مُرشِدا	716
حـرف الـراء		
تبدأ بالقصــرِ الذي تَـأخَّرا	في أوَّلِ الســورةِ حَتْمــاً لا	234
وَمــا سَــهَّلوهُ أو اَبــدَلوهُ	فحقِّقْهُ وقفاً ثـم بـدءاً بِـلا	287،458،615،761
كذاكَ بها الضميرِ مِنْ غَـيرِ	لقـومٍ عنـوا بـالرَّومِ في الضـمِّ	302
بذاكَ أخذْنا عن أئمَّةِ غربنا	ونصُّ ابن آجرّومَ فيـهِ كمـا	302
ففي كلِّ مجرورٍ عـن الـكلِّ	كذلكَ في المكسورِ ذا الحكـمُ	196
وَضَمُّ ميمِ الجمـعِ لِلمُفَسِّــرِ	ونجلِ إسـحاقَ وجمَّـالٍ حَـرِ	207

ونجلُ إسحاقَ مَعَ المفسّرِ	بوصلِ ضَمِّ الميمِ جمّالٌ حَرِ	207
ولا يُعدُّ ماهراً في الذِّكرِ	مُلتزمُ التّرتيبِ فافهَمْ وادْرِ	160
بفتحٍ وَتقليلٍ للاَزْرقِ قدْ	كذا العُتقي أيضاً فَخذْهُ	352
لأنَّه دونَ تَنفُّسٍ جَرا	سَكتاً قليلاً دون قطعٍ قرِّرا	234
ونحوُ أرْسلْنا لِكُلٍّ أُظهِرا	واحذرْ منَ التَّحريكِ في اللامِ	331
ألا أيها الحبرُ الذي قلَّ مثلُهُ	وصارَ مفيداً للعلومِ منوِّرا	282
فما الفرقُ بين جا وسارَ لِمَنْ	أمالَ ولم يُمْلِ جواباً محرّرا	282
فأنتَ الذي تُرجى لتبيينِ	وتفهيمِ علمِ ما علينا	282
فإن لَّم يكنْ منكَ الجوابُ	سواكَ أقطبَ العارفينَ مِن	282
جوابُكَ نصُّ الجعبريِّ إمامِنا	على الفرقِ قال: النّقل خذهُ	283
وليسَ له وجهٌ سوى ما	من النّقلِ عنهُ وانشرِ	283
ولكنَّك ابحثْ عنهُ في الكتْبِ	ولا تكُ في بحثِ العلومِ	283
لعلّكَ تظفرْ بالوجوهِ ونيلِها	وليس سواءٌ قاصراً ومنقّرا	283
ألاَ أيُّها النِّحريرُ والعالمُ	إلى عِلْمِه يُلجا لدى مُعضَل	301
أُسائلكمْ عنْ مَدِّ شيءٍ	فَهلْ لسكونِ الوقفِ فيهِ لهمْ	301
فهذا الذي عندَ القصيدِ	أمِ المدُّ فيهِ عندَهمْ جاءَ	301
فإن قلتَ بالثاني فبيِّنْ إمامَهُ	وما مِنهُما نَحْكيهِ عنهمْ إذا	301

وهلْ يَحْدُ قارٍ في الوقوفِ	عليه كـ: جاءَ في الوقوفِ	301
أيا فاضلًا أنهى إليَّ سُؤالَهُ	بِنَظْمٍ زَرى بالدُّرِّ في صَفحةِ	301
جوابُكَ في شيْءٍ وسَوْءٍ	فأشبعْ ووسِّطن لِّورشِهِمُ	301
وذان له وصلاً لهمزٍ وَغيرُه	بمدٍّ وتوسيطٍ بوقفهِ	301
لأجلِ سكونِ الوقفِ فيها	مراتبُهم بهِ لدى السّبعِ	302
بذاكَ أخذْنا عن مشايخ	جزاهم إلهُ العرشِ خيراً بلا	302
وَبابُ ءامنَ ليوسف جَرى	بالمدِّ والقصرِ وتوسيط يُرى	279
يَعرفُ هذا الكاملُ النِّحريرُ	ممارِسُ العلومِ لا القصيرُ	293
وإنْ يَكنْ مِنْ غيرِ يا معَ	نحوُ رَأْتُهُ ورَأَوْا وَهْوَ كثيرْ	361
حقِّقْ وَخفِّفْ لهُ لَكنْ	بأوّلٍ لأصلهِ كيفَ جَرا	361
سِتراً وذكراً ثم صِهْراً حِجْرا	وِزراً وإمراً لَّيسَ منها سِرّا	375
وَذا هوَ الحكمُ لأهلِ	وَسبعِهِمْ فَخِّمْ لا غَيْر فادْرِ	376
في الوصلِ والوقفُ بما تَقرَّرا	بمدٍّ اَوْ قصرٍ وتوسيطٍ جَرا	397
يُمِلَّ هُوَ جاءَ للمفسِّرِ	بِضَمِّ هائهِ أتى عنْ مُخبِرِ	401
وَمَدُّها في العنكبوتِ مُعتَبرْ	وخُلْفُ ورشٍ نصُّهُمْ بهِ	412
أَحسِبَ الناسُ بِنقلٍ قدْ	عندَ المحقِّقينَ حقّاً لا امْتِرا	415
لِفَقْدِ مَنقولٍ لهُ في السَّطرِ	وُجودُهُ في اللَّفظِ كافٍ فادْرِ	415

ونَصُّ دُرَّةٍ بنصٍّ قدْ ظَهَرْ	دونَ احتمالٍ عندَ مَنْ جادَ	416
واللفظُ بالإظهارِ فيما	شُروطُه ثَلاثةٌ تُقرَّرُ	424
ألاَ فاسألوا أهلَ الدّرايةِ	عن اَسرارِ أحكامِ التّلاوةِ	500
فما كِلْمةٌ في الوصلِ طول	على المذهبِ المشهورِ قالَ أبو	501
وقالَ بتوسيطٍ بُعَيدَ إطالة	بغيرِ تَراخٍ في الوقوفِ به	501
وذا عَجَبٌ في الوصلِ	وفي الوقفِ طولى قلْ ووسْطى	501
وهذا على المشهورِ في الوقفِ	وقيلَ ثلاثٌ في الأخيرِ مَدى	501
وقالونُ في وصلٍ بِقَصرٍ يُرى	وفي ضدِّهِ تَجري الوجوهُ كما	501
رَأيتَ في الاستفهامِ بانَ	لورشٍ على المشهورِ في الوقفِ	501
أيا آخذاً بالجمعِ للحَبْرِ نافعٍ	لورشٍ وقالونٍ على المذهبِ	510
فما أحرف جاءتْ تُمالُ لهم	على نَسَقٍ وذاكَ في موضعٍ	510
جوابُكمُ في مريمٍ بانَ سِرُّهُ	في قولكَ: هايا أربعٌ عِندَ	510
وهلْ عندكمْ بمذهبِ	لدى وصلِه والوقفِ حُكماً	510
يُميل حروفاً أربعاً عِندَ	وفي وصلِه بالنّصفِ منها	510
تراءا بظُلَّة تراهُ بأربعٍ	لدى وقفهِ والوصلِ بالنصف	510
وأما ضُحىً في وقفهِمْ	تَضيِ الفتحَ في الأعرافِ	534
لورشٍ من اَجلِ الواوِ في غيرِ	وما بَيْنَ بَيْنَ يوجبُ الرَّسمَ	534

تَفْعَلوهُ تَنْصُروهُ تَنْفِرُوا	تَغْفِرْ وتَصْرِفْ خمسةٌ قد	561
بَراءةٌ بالسكتِ والوصلِ جَرا	شَرقاً وغرباً كُلُّهمْ بهِ قَرا	563
وأحمدُ الجمَّالُ بالفتحِ قَرا	هارٍ كأهلِ الضَّمِّ خُذْ مُقَرَّرا	577
دُعاءي وآباءي كذاكَ	لَدى الوقْفِ ثَلِّثَن لِّأَزْرَقِ	629
وجاءَ ءالَ الحجرِ ثمَّ في	ليوسفٍ تَسْهيلُ ثانٍ اِشْتَهرْ	633
وجاءَ ءالَ الحجرِ ثمَّ في	تَسْهيلُ ثانٍ عندَنا قدِ استقَرْ	634
والجَار لا تَأْخُذْ بِحُكْمِ الجارِ	كإِذْ رَءا مِن قَبْلِ ذِكْرِ النَّارِ	674
والوَصْلُ في فِرْقٍ بِترقيقٍ	والوقفُ بالتَّفخيمِ للكُلِّ	719
والظَّاهرُ التَّرقيقُ عِندَهمْ	كذا حَكاهُ بَعْضُ مَنْ تَأَخَّرَا	719
وَالَّئِ في الوَقفِ بِياءٍ قَدْ قَرَا	أزرَقُهُمْ كذاكَ عُتَقِيْ جَرَا	753
وَرَقَّقَ القُرَّاءُ راءَ القِطْرِ	في حالَةِ الوَصْلِ لأجْلِ	765
والوقفُ بالتَّفخيمِ للطَّاءِ	عِندَ جميعِهِمْ بِذا الدَّانِيْ قَرَا	765
وما كِلمةٌ جاءتْ لعيسى	وخلفُهمَا وَصْلاً لَدَيْها نَعَمْ	778
وَقَدْ مَنَعوا وَقْفاً عليها	وقالونُ قالوا: بالْجَوازِ لَهُ	778
جوابُكَ في اليَقْطينِ والْمُزنِ	بِكِلْمةِ أوْ ءاباؤُنا عندَ مَنْ	778
وَجْهانِ في الراءِ بِذِكْرى	دونَ إمالةٍ فلا تُمارِ	785
وَرَا شَرَرٍ في الوَقْفِ رَقَّقَ	وَقالونُ بالتَّفْخيمِ فُزْتَ بما	890

حرف السين		
عن شيخه ماواس قل عـن	مـعَ الـرِّضى داوودَ عـن ورشِ	154
فالوقفُ للقرَّاءِ عندَ النـاسِ	عِدَّتُـهُ تِسـعٌ بِـلا التبـاسِ	201
وصرَّحَ القيسيُّ شيخُ فـاسِ	بنَقلِـهِ أيضـاً بِـلا التبـاسِ	416
والحشـوُ كـ: اجتَبـاهُ غـير	إلا بهـــا في السّـــمكِ أو في	548،838،909
وقَبْلَ ءادمُ وقَـدْ والأنفُـسِ	ومِـــنْ وَيَغْشَـــى بَعْـــدَ إذْ	674
ولم أجدْ نَصّاً لأهـلِ فـاسِ	كيـفَ رَوَوْا لَنـا بِـلا الْتِبـاسِ	719
نَصَّ على التَّعيينِ شَيخُ فاسِ	قُدوتُنا القَيْسيْ إمـام النَّـاسِ	720
حرف الصاد		
وأغفَـــــلَ التَّســـــهيلَ	في همزتَيْهِما على التَّخصيصِ	634
حرف الطاء		
والواسِـــطِيُّ وأبـــو نَشـــيطِ	قَدْ قَرَآ بالمحضِ لا تَفْـريطِ	577
حرف العين		
لأنـــه قُـــرئَ بالإشـــباعِ	في المذهبِ المشـهورِ لا نـزاع	272
سِوى حَرْفِ سَبِّحْ مَعْ مُصَـلّ	لَدى الوصلِ حتْماً مـا هُنـاكَ	353
فوزنهُ قد جـاءَ في التَّقطيـعِ	فَـزِنْ بـهِ في كَلِـمِ البـديعِ	293
واعتـبرَ القـراءُ بالإجمـاعِ	السـببَ الأقـوى بِـلا نـزاعِ	397،479،570

وَقِفْ على النَّهارِ بالإشباعِ	مَعَ الإمالةِ بِلا نِزاعِ	419
في همزِهِ والواوُ بالإشباعِ	أيضاً مَعَ الثَّلاثِ لا نِزاعِ	528
حرف الفاء		
أعني سكوناً مُحدثاً في	مالم يكنْ للحرفِ نفسُ	199
يَنْشَأُ عنها مَدّةٌ بالألفِ	ممزوجةٌ بالياءِ فَادْرِ واعرِفِ	293
سكونٌ وَرَومٌ ثمَّ الإشْمامُ	وَحذفٌ وإبدالٌ لِنافِعهمْ	200
حُجَّتهُ العملُ بالإردافِ	لعدمِ الوقفِ بلا خلافِ	233
والإختلاس ثم رومٌ إخفا	مُرادفٌ وخُصّ روما وقفا	399
وَسَنَقُصُّ لكمُ اشْبِعْهُ وفي	عَيْنٍ سَما والغيرُ بالأصلِ	408
فنجعلُ الصِّلَةَ فوقَ الألفِ	رِعايةً لِلَّفظِ فافهمْ وَاعْرِفِ	415
ومنْ يَرى إشباعَهُ في الوقفِ	يَلزَمُه الفتحُ بغيرِ خُلْفِ	419
ضُحىً في الأَعرافِ على	لورشِهمْ يُمالُ في الوقوفِ	535
وجهانِ في ضُحىً لَدى	مُصَدِّراً إمالةً يا كافِ	536
للأصبهاني فبأيِّ خَفِّفِ	بالفا وغيره بخلفٍ اقْتَفِ	547
للأصبهاني فَبأيِّ خفِّفِ	بالفا وغيره بِوجهَيْنِ اعرِفِ	547
وإن يكُنْ بِلامٍ حَقِّقَنْهُ في	جميعِهِ كذا أَخَذْنا فاعرِفِ	547
لكِنَّا في الكَهْفِ بإثباتِ	وقفاً وفي الوَصْلِ بِحذفِها	650

ونِصْفُ ما فيهِ مِن الحروفِ	النُّون مِـن نُكْـراً بكَهْـفِ	654
قُبَيْلَ سينٍ مَعَ صادٍ ثمَّ قافْ	كذلكَ التاءُ أتَتْ بِلا خِلافْ	662
تُجْزى وأَعْطى فَتَـوَلَّى بالفـا	ألْـقَى بِقَيْـدِ السَّـامِريِّ يُلْـفى	674
وَصَدِّرَنْ تَغليظَهُ وإنْ تَقِـفْ	فَرَقِّقَن لَّهُ وَذا الحكمُ عُـرِفْ	686
وَفي التَّنادِ والتَّلاقِ الخلـفُ	عنِ ابْنِ مِينَا والكثيرُ الحَذْفُ	793
والأشهرُ البَدْءُ بهمزِ الأَلِـفِ	والواوُ بالبَدْلِ لقـالونَ اعـرِفِ	846
والبـدءُ لِلبَصـرِي بهمـزِ	مَـعَ الإمالـةِ تَفَهَّـمْ واعـرِفِ	846
حرف القـاف		
وقيلَ: ممنـوعٌ على الإطـلاقِ	وقيلَ: في المفتوحِ قَـطُّ بـاقِ	273
والحذفُ والإثباتُ والإلحاقُ	جميعُهـا قـال بـه الحُـذَّاقُ	201
فشاءَ جاءَ زاغَ رانَ ثمّ حاقْ	زادَ وخـافَ خـابَ طـابَ ثـمّ	281
وتركُهـا المشـهورُ للحُـذَّاقِ	حَضْرَـاً وَبـدْواً شـاعَ في	311
كُـبرى ليوسُـفٍ كـذاكَ	وُسطى لمرْوزٍ وَصُـغرى مَـن	223
فقـل أتى مـوسى وأعطـى	وفي الضُّـحى رَمى نَصـرى	293
وقـدْ أتى التخفيـفُ فيـهِ	للهُذَلي عنـهُ فَخُـذْ وَحقِّقـا	361
فَفخِّـمِ السِّـتَّةَ ثـمَّ رقِّـقِ	ليوسفَ الأزرقِ ثـم العُـتقي	376

ليوسفَ الأزرقِ ثمَّ مَنْ بَقي	بالفتحِ لا غيرُ فَذا عَن التَّقي	642
طهَ وسالَ والضُّحى الأعْلى	والنَّجْمُ والشَّمْسُ وَلَيْلٌ ذو	671
وعكسُهُ الدُّنيا الذي بهِ	كذا الذي يَنْهى بِسورَةِ	672
وخُلفُ أَزْرقٍ في طَالَ	والأخذُ بالوجهَيْنِ ذا مُحقَّقا	686
وَقول مَن يَقولُ بالتّرقيقِ	مالَ عنِ الصَّوابِ والتَّحقيقِ	716
حرف الكاف		
ظلمناكَ في تشبيهِ صُدْغَيكَ	وقاعدةُ التَّشبيهِ نُقصانُ	316
حرف اللام		
خِلافٍ كذاكَ ذو الإمامةِ	فإنْ كنتَ لا تَدري ذوي	203
وَهاءَ هيَ اكسِرْ لهمْ يا تال	على العمومِ فُزْتَ بالمعالِ	316
والجمعُ بينَ المطِّ والإدخالِ	هُوَ الصحيحُ قُلْ مِنَ الأقوالِ	272
وماءً ويُحيي ثمّ فَأْووا	بإثباتِ حرفِ اللّينِ في الوقفِ	306
وعكسُهُ قل: جائزٌ في	دَليلُهُ في الدُّرِّ والحرزِ جلي	160
وإبدالُ أُخرى الهمزتينِ	بهذا جرى التجويدُ في الوفقِ	320
فإنْ وقعَ الحرفُ المُسَكَّنُ	فَلا بُدَّ من إشباعِها عنهُ قدْ	320
وإنْ وقعَ التَّحريكُ بعدُ	بفاسٍ لهُ التَّوسيطُ أخذاً	321
وخالفَ أهلُ الشَّرقِ مَعْ بعضِ	وفي كنزِهمْ والنَّشرِ جاء	321

حَجزٌ وَفرقٌ بُنْيةٌ وَأَصْلُ	وَمِثلُها البدَلُ ثمَّ العدْلُ	220
فمن طريقِ ابن هلالٍ	أزرَقُهمْ ومن طريقِ الغيرِ لا	230
وفي نحوِ قالوا الآن تُحذَفُ	من اللفظِ إجماعاً لورشٍ	336
كذاكَ وما تُغني بيونسَ قدْ	إذا الأرضُ أيضاً حيث جاءَكَ	336
ومنْ قال غيرَ ذا فليسَ	وخالفَ أهل العلمِ بَلْ كلَّ مَنْ	336
والوقفُ أطولُ من السَّكتِ	خُلفٍ فهاكَ نَصَّهمْ محصَّلا	234
فمدغم سين نَستعينُ فمبطلٌ	إذا كان فذَّا للصلاةِ حَكوْا على	203
وَنونٌ وَتنوينٌ لنجلِ مُسيَّبٍ	بالاِخفاءِ عندَ الخاءِ والغينِ	332
إلا بآخرِ الفلقْ فالوصلُ	يبدا بهِ ورشٌ وَهُوَ النّقلُ	233
فإنْ يكنْ قبيل جاء	بالمدِّ والقصرِ كما عنهمْ نُقِلْ	234
فنجلُ سيفٍ تركها به تَلا	عنْ يوسفٍ وابن هلالٍ أَعملاَ	230
واختَلفوا في النّطقِ	فَقيلَ: بالهاءِ بِلا تَفصيلِ	273
ولدى ميمِ اللهِ خُلْفُ الكلِّ	لِلَّفظِ والمدُّ اعتبارُ الأصلِ	412
وجوَّزَ الفاسيُّ في اللآلِي	تخريجَ تَوسيطٍ لكلٍّ تالِ	412
نَظيرهُ التنوينُ في المثالِ	فالنقلُ حاصلٌ ولا تُبالِ	415
مثَّلَ بالتنوينِ في التَّنزيلِ	كذا التُّجيبيُّ بِلا تَفصيلِ	416
وفي نحوِ فادْرَءواْ لدى الوقفِ	بالاِشباعِ والتوسيطِ والقصرِ	447

وفي الراءِ مِن فِرقٍ خلافٌ	ورُجِّح ترقيقٌ لدى كلِّ مَن	505
وفي الراءِ مِن حيرانَ خلفٌ	وَترقيقُها المشهورُ فاحفظهُ	505
وحيرانَ إجرامي عشيرتُكم	بترقيقِها للداني نجوْتَ من	507
وللغيرِ بالوجهينِ فاحفَظْ	فكلٌّ رجالٌ صالحونَ ذَوُو	507
ولفظُ رَءا في الوقفِ وَسِّطْ	وقصرٌ مع التقليلِ إن	509
وإن لم يكنْ سكنٌ فذا	بذا أخذنا للأزرقِ العدلِ	509
مُقدِّماً تحقيقَهُ ثم البَدَلْ	وذا فيما قُرِنَ بالبا لا خَلَلْ	547
فمَنْ يُفَخِّمْهُ يَقُلْ بالأوَّلِ	ومَنْ يُرقِّقْهُ بالثَّانِ يَقُلِ	568
قُلِ استَهْزِءوا في الوقفِ جاءَ	بالاِشباعِ والتَّوسيطِ	571
كذاكَ وما رَأى لدى النَّجمِ	وإياكَ قَصْر الهمزِ تُدْعى مُجَهَّلا	571
ولا تَضَعْ في ضَبطِه شَدّاً ولا	شكلاً لِفَقْدِ مُدغَمٍ فيهِ جَلا	615
فالمُرتَضى تَسْهيلُها كما	فاقرأْ بهِ كما ذكرتُ أوَّلا	634
وقالَ في التَّلخيصِ ممنوعُ	إمامُنا ونحوُهُ المكِّيْ نَقَلْ	634
وفي الوقفِ في أقْصَا بِوجهَيْنِ قَدْ	لأزرقٍ المِصْري وغَيْر قَدِ	641
ونحوُ نَثا يُتْلى بِستَّةِ أوجُهٍ	لأزرقٍ المِصْريِّ قُلْهُ لِمَنْ تَلا	646
بِغُنَّةٍ واجِبَةٍ في الوَصْلِ	لا بُدَّ مِنها عندَ أهْلِ الأَصْلِ	662
بها الفواصِلُ التي تُمالُ	ولا خلافَ عَنهُمُ يُقالُ	671

ولفظ مُوسى فَنَسِيْ بمعزلِ	لِغيرِ مَكِّيٍّ وغيرِ الأَوَّلِ	672
وألْغِ مُوسى أنْ وَمَنْ تَوَلَّى	لِمَنْ سِوى الشَّامِيْ الرِّضَى	672
ومَنْ طَغى لِلْمَدَنِيِّ الأوّلِ	والثانِي والمكِّيِّ دَعْهُ تَعْدِلِ	672
ليوسُفٍ وحُكْمُ تَرقيقٍ عَلا	تَقديمُهُ يَتْلوهُ تَفْخيمٌ وِلاَ	785
أوْحى بِـ: فا يَغْشى بـ: إذْ	بالنَّفْسِ مَقروناً وَمَنْ تَوَلَّى	836
وَقُل عاداً الأولى بقصرٍ	بِذا أخذَ الأشياخُ قَدْ قالهُ مَلا	842
وَحجَّتُهُ إدغامُ تنوينِهِ جَرا	بلامٍ ورعي عارض عِندَهم	842
بِذا صرَّحَ المكِّيْ بِكشفٍ	كذلِكَ في التَّنْبيهِ أيضاً لهُ	842
وَكافي شُرَيحٍ ثمَّ تذكرةٍ لهُ	كذا الْمُفرداتُ القَصْرُ فيها	842
وَهادي هدايةٌ مُفيدٌ وَموجزٌ	وفي الاقتصادِ قُلْ والاقناع	842
وفي نُبَذٍ والاعتمادِ بِقصرِها	وللحُصَري الأسنَى تَنبَّه بها	842
وَالنقلُ بَدؤهُ بهمزِ الوَصْلِ	وَهمزِ واوِهِ فَحقِّقْ أَصْلِ	846
والثاني بَدؤهُ بهمزِ الوَصْلِ	مَعَ الإمالةِ فَحقِّقْ أَصْلِ	846
وَمَنْ طَغى نَهى بِنَزْعٍ يَصْلَى	سَبِّحْ وأَعْطى الليْل فادْعُ المولَى	910
حرف الميم		
سكونُ الرَّومُ كذا الإشمامُ	والنَّقلُ والبدَلُ والإدْغامُ	201
والمدُّ عِندَهمْ على أقسامِ	عَشرَةٍ تَبلغُ في الأحكامِ	220

خلا بَراءةٍ ففي الإمامِ	قَد تَّركوا البَياضَ لِلإعلامِ	174
واحذرْ من التَّحريكِ	والسكتُ ممنوعٌ عنِ الأعلامِ	203
والسكتُ بينَ السُّورتينِ	بِنيَّةِ الوصلِ فحقِّقْ نَصَّهمْ	233
ما بينَ إظهارِكَ وَالإدْغامِ	حالةٌ بالغنَّةِ في الكلامِ	332
ومن يقلْ بِتركِ مَطٍّ يرسمُ	يَلزمُه القصرُ كذاكَ حتَّموا	272
حقيقةُ الإخفاءِ عندَ العُلما	ما بَيْنَ الاِظهارِ والاِدغام انْتَمى	256
وخلط رواياتٍ لِمَنْ هوَ	فليسَ يجوزُ والجوازُ لِعالمِ	139
والنصُّ معلومٌ لِمَنْ تَقدّما	عِلَّتهُ القصرُ كما قدْ عُلِما	272
للاِخفا حروفٌ قدْ أتَتْكَ	مبيّنةً كيْ لا تحيدَ عنِ العلمِ	258
فضادٌ وزايٌ ثمّ فاءٌ وثاؤها	وتاءٌ وسينٌ ثم دالٌ بلا وَصْمِ	258
وشينٌ وطاءٌ ثم ظاءٌ وقافها	وذالٌ وجيمٌ ثم كافٌ بلا هَضْمِ	258
كذلكَ صادٌ فَهْيَ خمسٌ	فَخذْ حصرَها من غيرِ خُلْفٍ	258
والسينُ قبلَ التاءِ نحو	مُظهرةٌ للكلِّ قُلْهُ يا عليمْ	203
والميم إنْ يَسكنْ بغنَّةٍ حُتمْ	لا بُدَّ منها عندَ باءٍ قدْ عُلمْ	362
نحوُ رِئاءَ وَرَءا أيدِيَهُمْ	جاءُو أباهمْ دُونَ خُلفٍ بينهمْ	397
والنصُّ موجودٌ لدى كشفِ	كذاكَ في الطِّرازِ قالهُ الهُمامْ	416
ومنْ يَقلْ بالقطعِ حرَّف	وصادم النصوصَ جحداً	416

مُراعيـــاً لحـــالَتينِ بهمـــا	نَظـيرُه بـابُ اسـتقامَ فاعلَمـا	419
فاحـــذرْ مـــن التَّحريـــكِ	والسكتِ مُطلقاً عنِ الأعلامِ	424
والخلـــفُ في عُزَيـــرُ قيـــلَ	وقيـــلَ هُـــوَ عَـــرَبيْ فلْـــتَعلمِ	568
وُجـودُه لدى النَّسِـــيُّ حَتْمـا	شدّاً وشكلاً مُطلقاً فَـرقٌ سَـما	615
وكِلتا في الوقفِ وَأوْ كِلاهُما	بـالفتحِ والتَّقليـلِ قُلْـهُ فيهِمـا	642
وَقِفْ لَدى اخْتِبارٍ في أَيًّا مَّـا	لنـــافِعٍ على الأخـــيرِ رَسْـــمَا	646
والنونُ مِنْ أوَّلِ شُورى مريمِ	وأوَّلِ النَّمْلِ فَخُذْ مِنْ حكـم	662
وَسَبَبُ الغَفْلَةِ عَنها قَدْ عُلِـمْ	لكونها في الرَّسْمِ أمرٌ قَدْ عُـدِمْ	662
يُقْـــــــــــــــــضَى	آخرها وَقَبْـلَ أَنْ وَإمّـا	674
أَعْطـى ثلاثـاً فَتَـوَلَّى ثـمّا	تُجزى وقَبْـلَ وَيْلَكُـمْ وإمّـا	674
والثالثُ البدءُ بِضـمِّ الـلامِ	والواوُ مَهموزٌ عَـنِ الأعـلامِ	846
والثالثُ البَدْءُ بِضَـمِّ الـلامِ	مَـعَ الإمالـةِ عَـنِ الأعـلامِ	847
حرف النون		
المـــروزيْ والقـــاضيْ وابـــنُ	ونجلُ عَبْدوسٍ لها بالإسْكانْ	208
نَقلهـا الجـلالُ في الإتقـانِ	كذاكَ في النَّشـرِ فخُذْ بيـانِ	220
بَسـملةُ المظفَّـر استِحسـانُ	ليستْ روايـةً كـذا البيـانُ	230
زيـادةُ الحـروفِ في القـرآنِ	تَعمُّـداً مـن جملـةِ الكفـرانِ	293

تُبْ ضَعْ جبينَ شجٍ طاوٍ ثَوى	كمْ قدْ سَهى ذو صَبا في دَلِّهِ	255
مَدُّ مُبالغةٍ والتَّمكينِ	رَوْمٍ وَبسْطٍ جاءَ باليقينِ	220
والسّكتُ ثم الوصلُ بَين	بذا جرى الأخذُ لورشٍ دون	232
مَرْضاتِ للأزرقِ بالوجهينِ	بالفتح والتَّقليلِ دونَ مَيْنِ	378
وقيلَ أيضاً عنهُ بالإسكانِ	عنِ ابنِ فَتْحِهِمْ إمامِ الدَّاني	401
وثمَّ هُوَ عنهُ بالوجهينِ	بالضمِّ والسكونِ دونَ ميْنِ	401
ألا فاسألوا للعلمِ من كانَ	لحرزِ الأماني والمعاني مُبَيِّنا	405
بإقراءِ ورشٍ يا بوصلٍ وكلُّهم	لدى الابتدا واوٌ فقلْ بهِ	405
وفيهِ لهمْ ياءٌ بنَصِّهمُ بَدَتْ	وبالواوِ وَصْلُ ورشهمُ قدْ	405
وبالألفِ الغرَّاءِ أيضاً لهُ	أجيبوا بِنَصٍّ واضحٍ بَيِّنوا	405
وَعدَمُ التَّظيرِ في القرآنِ	يُؤَيِّدُ الحقَّ معَ البُرهانِ	415
وهارٍ لِلْقاضي بالوجهينِ	بالمحضِ والتقليلِ دونَ مَيْنِ	577
وذا هوَ المشهورُ عندَ الدَّاني	وَعكسُهُ في الدُّرِّ والأماني	634
إذْ عَمَّمَ الإطلاقَ في	بالبَدَلِ المحضِ كذاكَ بَيْنَ	634
وقيلَ: كافُهُ، وقيلَ: الفاءُ مِنْ	وليَتلَطَّفْ ذي ثَلاثٌ يا فطِنْ	654
ونِصفُ ءاياتهِ يَأفِكونَ	في الشُّعراءِ فاسمعِ التَّبْيينَ	654
وَشهَّروا التَّفخيمَ في الحالَيْنِ	لِلأزرقِ المِصريِّ دُونَ مَيْنِ	686

وَاهمِـزْ لحـرميٍّ والاَصـبهاني	كالوَصْـلِ فيهِ ثـمَّ خُـذْ بَيَـانِي	753
حرف الهاء		
ونــزلَ الــوحيُ بكَتْــبِ	أوَّلَ كلِّ سُــــورةٍ مُــــنَزَّلهْ	174
يا أيُّها الــمُثْبتُ مـا سَـطرُهُ	إنَّ عليـكَ مُقْسـطا حَصــرُهُ	235
لا فرقَ بين الفـتحِ والإمـالهْ	في الـوزنِ عنـدَ كلِّ ذي نَبـالهْ	293
احـذَرْ سُـكونَ الوقـفِ في	وَزَيْـدِ يَـا فـإنَّ ذا جهــالهْ	292
ومنْ يَقِفْ بالقصرِ فالإمالهْ	واجبــةٌ للكســرِ لا مَحــالهْ	419
إلا المســيَّبيْ فقــدْ أثْبَتَهــا	وصلاً ووقفاً حُكْمُها قَدِ انْتَهى	650
فَـلا تَجـوزُ عنـدَنا الرِّوايـهْ	بِغَــيْرِ غُنَّــةٍ ولا الدِّرايــهْ	662
وَزِدْ لهـا عَـبَسَ والقِيامَـهْ	والنَّازِعاتِ سَـلْ بهـا عَلامَـهْ	671
فَلَيْسَ مِـن رؤوس آيِ طَـهَ	لِـمَنْ سِوى الكوفيِّ مُبتَـداها	672
نَصَّ عليهِ الدَّاني في الإبانـهْ	حُجَّتُهُ السكونُ خُذْ بُرهانَـهْ	719
وَفِي تَـرَاءَا الفـتحُ والإمـالَهْ	لورشِهِمْ في الوقـفِ لا مَحـالهْ	719
لقــوله: وَمــا لا راءَ فيــهِ	بـالخلفِ لِـلأزرقِ فاقْتَفيـهِ	719
فَقِـفْ لَهُ بالسِّـتَّةِ المعلومَـهْ	في غيرِها كما أتَتْ مَرسُـومَهْ	720

حرف الياء		
فَتَجِبُ الغنةُ بالرِّوايةْ	لا بُدَّ منها عند ذي الدِّرايةْ	257
ولا تَقُلْ أَتْيَ وموسْيَ مَتْي	فذاكَ لحنٌ وكذاكَ أَنْيَ	293
والسُّوءِ في الصِّدِّيقِ والنَّبِيِّ	معاً لدى الأحزابِ يا صَفِيِّ	614
وَعكسُهُ مِنِّي هُدىً في الثُّنْيا	كذاكَ زَهْرَةَ الحيوةِ الدُّنْيا	672
وَهاكَ ما يُفتَح للبَصْريِّ	مُلْتَبِساً بالآيِ يا صَفِيِّ	674
وَوَرْشُهُمْ يُوالي لِلْبَصريِّ	في ذي الأخيرَيْنِ عَنِ الْمَرويِّ	847

فهرس الأعلام

العلم	رقم الصفحة
ابن آجانا:	519
ابن آجروم:	144
أُبَيّ بن كعب:	145
أحمد المنجور:	282
أحمد أنجّار:	37
أحمد بن الحسن بن أطاع الله:	587
أحمد بن المكي بن يرمَق:	33
أحمد بن حمدان التِّلِمْسَاني:	50
أحمد بن عاشر الحافي:	60
أحمد بن فرح المفسر:	157
أحمد بن ناصر الدَّرْعي:	54
أحمد بن يزيد الحلواني:	155
إدريس الْمَنْجَرَة:	56
الأذفوي:	411
الأزروالي:	150
إسحاق المسيبي:	150

إسماعيل الأنصاري:	151
إسماعيل بن عبد الله النحاس:	152
أصبغ:	554
الأهوازي:	256
ابن الباذش:	249
ابن البَيَّاز:	840
ابن بَرِّي:	138
أبو بكر بن بشَّار:	553
التازي:	506
التَّنَسي:	413
الجادري:	766
الجصَّاص الرَّازي أبو بكر:	174
الجعبري:	166
أبو جعفر المنصور:	147
جعونة بن شعوب الليثي:	142
أبو حاتم السجستاني:	219
الحامدي:	161
ابن حدادة:	273
أبو الحسن طاهر بن غلبون	189

الحسن الدَّرْعي:	162
الحسن بن أبي مهران الجمَّال	155
الحسن بن سليمان:	411
الحسن بن يوسف الزِّياتي:	200
الحصري:	191
الحلفاوي:	184
الحليمي:	171
حمزة بن عبد المطلب:	143
الخاقاني:	204
الخباز:	352
الخراز:	328
الدارقطني:	155
داود بن أبي طيبة:	154
أبو داود سليمان بن نجاح:	336
الدُّورِي:	157
الرَّازي أبو بكر الجصَّاص:	174
الرَّجْراجي وهو الشوشاوي حسين بن علي	199
أبو الزعراء عبد الرحمن بن عبدوس:	159
الزِّياتي:	158

أبو السداد المالقي:	284
أبو سعيد السيرافي:	247
سعيد بن المسيب:	150
ابن سفيان:	605
سليمان بن نجاح:	336
السيوطي:	160
الشاطبي:	140
أبو شامة:	170
ابن شريح:	270
الشوشاوي حسين بن علي الرَّجْراجي:	199
شيبة بن نصاح:	144
الصُّغَيّر:	178
الصفار:	140
طاهر بن غلبون:	189
الطاهر بن مبارك بن عُمَر حَريري:	36
الطبري:	554
ابن عاشر:	500
العامري:	311
ابن عباس:	145

عبد الباقي بن الحسن:	153
ابن عبد الحكم:	554
عبد الرحمن بن إدريس الْمَنْجرة:	34
عبد الرحمن بن هرمز:	144
عبد السّلام بن محمَّد الـمَدْغَري:	58
عبد الصمد العتقي:	153
عبد القادر بن أبي الـمَحَاسن الفاسي:	49
ابن عبد الكريم:	328
عبد الله العبدوسي:	555
عبد الله بن سيف:	152
ابن عبد الملك:	841
ابن عبد الوهاب:	840
عبد الهادي الحسني:	221
ابن عتيق:	841
ابن العربي:	173
عَلال بن إسماعيل القاسمي:	32
علي بن عبد الجبَّار:	607
عليّ بن عليّ الحَسَّاني العمراني:	34
العَمَّاني:	357

ابن عيَّاش:	145
ابن غازي:	138
ابن غلبون:	189
فارس بن أحمد:	153
الفاسي:	180
الفراء:	157
أبو الفرج الشنَبودي:	553
أبو الفضل الخزاعي:	152
أبو الفضل المجراد:	189
ابن القاضي:	48
القاضي إسماعيل:	156
القاضي عياض:	292
القيجاطي:	160
القيسي محمد بن سليمان:	195
الكتَّاني:	553
الكسائي:	151
ابن كيسان:	246
مالك بن أنس:	146
المأمون:	149

المجاصي:	328
ابن مجاهد:	219
محمّد بن إبراهيم العصفوري الزَّروالي:	33
محمد بن أحمد الكاتب:	623
محمد بن أحمد الـمَريني الفاسي:	49
محمد بن أحمد بن أبي الـمَحاسِن الفاسي:	48
محمَّد بن إدريس:	52
محمد بن إسحاق المسيبي:	157
محمد بن الحسن النقاش:	149
محمد بن الطَّيِّب العلمي:	55
محمد بن الفرج:	623
محمد بن سعدان النحوي:	157
محمّد بن سُليمان البُوعْنَانيّ:	51
محمَّد بن عبد السلام الفاسي:	37
محمّد بن عبد القادر بن أبي الـمَحَاسِن الفاسي	51
محمد بن عون الواسطي:	156
محمد بن مُجبر:	586
أبو مدين حَجِّي:	57
المستغانمي:	162

مسلم بن جندب:	144
أبو معشر الطبري:	146
المكلاتي:	249
المنتوري:	329
المهدوي:	206
ابن مهلب:	841
مواس بن سهل:	154
موسى الزواوي:	883
موسى بن محمد الرَّاحِل الدُّغْميّ:	57
ابن نجاح:	336
أبو نشيط محمد بن هارون المروزي:	155
الهادي:	146
أبو هريرة:	145
ابن هلال:	153
هشام بن عبد الملك:	147
هشام بن عمار:	155
الواريثني:	717
الوهراني:	506
يزيد القعقاع:	144

يزيد بن رومان:	145
ابن يوسف التَّمْلي:	162
يونس بن عبد الأعلى:	154

فهرس المصادر والمراجع

1-**إبراز المعاني من حرز الأماني**: لعبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المعروف بـ: أبي شامة الدمشقي (ت 665هـ)، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1431هـ-2010م.

2-**إتحاف المطالع بوفيات أعلام القرن الثالث عشر والرابع**: لعبد السلام بن عبد القادر بن سودة، (ضمن موسوعة أعلام المغرب)، تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 2008م.

3-**الإتحاف الوجيز تاريخ العدوتين**: لمحمد بن علي الدكالي، تحقيق: مصطفى بوشعراء، منشورات الخزانة العلمية الصبيحية بسلا، المغرب، الطبعة الثانية، 1996م.

4-**إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**: لشهاب الدين أحمد بن محمد ابن أحمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بـ: البناء (ت 1117هـ)، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة الثالثة، 1427هـ-2006م.

5-**الإتقان في علوم القرآن**: لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الرابعة، 1434هـ- 2013م.

6-**آثار البلاد وأخبار العباد**: لزكريا بن محمد بن محمود القزويني (ت 682هـ)، دار صادر، بيروت.

7-**إجازة أبي زيد المنجرة لتلميذه العيسوي**: نسخة محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، في مجموع برقم (2209).

8-**الإحاطة في أخبار غرناطة**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد السلماني الشهير بـ: لسان الدين ابن الخطيب (ت 776هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1424هـ.

9-**أحكام القرآن**: لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي، دار الكتاب العربي، بيروت، طبعة مصورة عن طبعة دار الخلافة العَلِيَّة 1335هـ.

10-**أحكام القرآن**: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن العربي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.

11-**الأرجوزة المُنَبِّهة على أسماء القراء والرُّواة وأصول القراءات وعَقْد الديانات بالتجويد والدلالات**: لأبي عمرو الداني الأندلسي- (ت 444هـ)، تحقيق: محمد بن مجقان الجزائري، دار المغني، الرياض، الطبعة الأولى، 1420هـ - 1999م.

12-**الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن خالد بن محمد الناصري (ت 1315هـ)، تحقيق: جعفر الناصري، محمد الناصري، دار الكتاب، الدار البيضاء.

13-**أسد الغابة في معرفة الصحابة**: لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الشيباني الجزري المعروف بـ: ابن الأثير (ت 630هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1994م.

14-**الإصابة في تمييز الصحابة**: لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ.

15-**أصول الضبط وكيفيته على جهة الاختصار**: لأبي داود سليمان بن نجاح، تحقيق: د. أحمد بن أحمد بن معمر شرشال، من منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى، 1427هـ.

16-**أعلام المغرب والأندلس في القرن الثامن**: لأبي الوليد إسماعيل بن يوسف ابن محمد بن نصر الخزرجي الأنصاري المعروف بـ: ابن الأحمر (ت 807هـ)، تحقيق: د. محمد رضوان الداية، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1396هـ - 1976م.

17-**الإعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام**: لعباس بن إبراهيم المراكشي، منشورات المطبعة الملكية بالرباط، 1974م.

18-**الأعلام**: لخير الدين بن محمود بن فارس الدمشقي المعروف بـ: الزركلي (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، 2002 م.

19-**الإقناع في القراءات السبع**: لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت 540هـ)، تحقيق: د. عبد المجيد قطامش، منشورات جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1403هـ.

20-**التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر**: لمحمد بن الطيب القادري (ت 1187هـ)، تحقيق: هاشم العلوي، دار الآفاق، بيروت، الطبعة الأولى، 1403هـ.

21-**ألفية ابن مالك**: لأبي عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك (ت 672هـ)، تحقيق: أمين بورزق الوهراني، دار الإمام مسلم، الطبعة الأولى، 1432هـ-2011م.

22-**إنباه الرواة على أنباه النحاة**: لأبي الحسن جمال الدين علي بن يوسف القفطي (ت 646هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، الطبعة الأولى، 1406 هـ - 1982م.

23-**إنشاد الشريد من ضوال القصيد**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن غازي المكناسي (ت 919هـ)، تحقيق: الحسن بن محمد العلمي، رسالة لنيل شهادة الدبلوم في الدراسات الإسلامية العليا، جامعة القرويين، دار الحديث الحسنية، الرباط، سنة 1410هـ-1989م.

24-**أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف**: لمحمد بن أحمد بن أبي القاسم الجزولي الحامدي، تحقيق: عبد الحفيظ قطاش، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م.

25-**الأنيس المُطرب فيمن لقِيَه مُؤلِّفه مِن أدباء المغرب**: لأبي عبد الله محمد بن الطيب العلمي (ت 1134هـ)، طبعة حجرية، 1305هـ.

26-**الأوسط في علم القراءات**: لأبي محمد الحسن بن علي بن سعيد المقرئ العماني، تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1427هـ-2006م.

27-**الإيضاح الساطع على المحتوى الجامع رسم الصحابة وضبط التابع**: للطالب عبد الله بن الشيخ محمد الأمين الشنقيطي الجكني، تحقيق: الشيخ بن محمد بن الشيخ أحمد، الطبعة الأولى، 1418هـ - 1998م.

28-**الإيضاح لما ينبهم عن الورى في قراءة عالم أم القرى**: لأبي زيد عبد الرحمن ابن أبي القاسم بن محمد الشهير بـ: ابن القاضي المكناسي (ت 1082هـ)، تحقيق: د.محمد بالوالي، مكتبة الطالب، وجدة، الطبعة الأولى، 1427هـ-2006م.

29-**البارع في قراءة الإمام نافع**: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف بـ: ابن آجرُّوم (ت 723هـ)، تحقيق: د. الحسن صدقي، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 2012م.

30-**بذل العلم والوُدِّ في شرح تفصيل العِقد**: لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد القصري المعروف بـ: الخَبَّاز (ت 964هـ)، تحقيق: عيسى الفارسي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، الطبعة الأولى، 1437هـ - 2016م.

31-**البرهان في علوم القرآن**: لبدر الدين محمد بن عبد الله الزَّركشي- (ت 794هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، منشورات رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثالثة، 1400هـ - 1980م.

32-**بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس**: لأبي جعفر أحمد بن يحيى بن أحمد الضبّي (ت 599هـ)، دار الكاتب العربي، القاهرة، 1967م.

33-**البلدان**: لأبي يعقوب أحمد بن إسحاق بن جعفر اليعقوبي (المتوفى بعد 292هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.

34-**بلغة الأمنية ومقصد اللبيب فيما كان بسَبْتَة في الدولة المَرينية من مدرس وأستاذ وطبيب**: لمؤلف مجهول، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية بالرباط.

35-**البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**: لأبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت817هـ)، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.

36-**بيان الخلاف والتشهير والاستحسان وما أغفله مورد الظمآن وما سكتَ عنه التنزيل ذو البرهان**: لأبي زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم بن محمد الشهير بـ: ابن القاضي المكناسي (ت 1082هـ)، تحقيق: د. عبد الكريم بوغزالة، دار ابن الحَفْصي للطباعة والنشر، الطبعة الثانية، 1436هـ - 2015م.

37-**بيان الخلاف والتشهير وما وقعَ في الحِرْز من الزيادات على التيسير**: لأبي زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم بن محمد الشهير بـ: ابن القاضي المكناسي (ت 1082هـ)، تحقيق: د. محمد بوطربوش، الطبعة الأولى، 1437هـ - 2016م.

38-**البيان في عدِّ آي القرآن**: لأبي عمرو الداني الأندلسي- (ت 444هـ)، تحقيق: د. غانم قدّوري الحَمَد، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1994م.

39-**تاج العروس من جواهر القاموس**: لأبي الفيض محمّد بن محمّد بن عبدالرزّاق الحسيني الملقّب بـ: مرتضى الزَّبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

40-**التاج والإكليل لمختصر خليل**: لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم العبدري الغرناطي المواق المالكي (ت 897هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1994م.

41-**تاريخ ابن خلدون المسَمَّى بـ: ديوان المبتدإ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر**: لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن خلدون الإشبيلي (ت 808هـ)، الطبعة المصرية، القاهرة، 1391هـ - 1971م.

42-**تاريخ الأمم والملوك**: لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت 310هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1407هـ.

43-**تاريخ الخلفاء**: لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م.

44-**تاريخ بغداد**: لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد المعروف بـ: الخطيب البغدادي (ت 463هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2002م.

45-**التبصرة في القراءات**: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت 437هـ)، تحقيق: د. محيي الدين رمضان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.

46-**التَّبْصرة في قراءة العَشَرة**: لمحمَّد بن أبي القاسم البُوجْليليّ الحُسَينيّ (ت 1314هـ)، تحقيق: حسين وعليلي، دار ابن حزم، 1434هـ.

47-**التبصرة**: لأبي الحسن علي بن محمد الربعي المعروف بـ: اللخمي(ت 478هـ)، تحقيق: د. أحمد عبد الكريم نجيب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، الطبعة الأولى، 1432هـ - 2011م.

48-**التبيان في معرفة تنزيل القرآن واختلاف عدد آيات القرآن على أقاويل القُرَّاء أهل البلدان**: المنسوب لأبي حفص عمر بن محمد بن حمد بن أبي الفتح العَطَّار (المتوفى نحو سنة 432هـ)، تحقيق: د. الشريف هاشم بن هزَّاع الشَّنبري، منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1433هـ.

49-**التحديد في الإتقان والتجويد**: لأبي عمرو الداني الأندلسي (ت 444هـ)، تحقيق: د. غانم قدوري الحمَد، مكتبة دار الأنبار، بغداد، الطبعة الأولى، 1407هـ - 1988م.

50-**تحصيل المنافع على كتاب الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع**: للسملالي الكرامي الشنقيطي، مكتبة التوبة، مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.

51-**تحفة المنافع في مقرإ الإمام نافع**: لأبي وكيل ميمون بن مساعد المصمودي الفخَّار (ت 816هـ)، تحقيق: محمد آيت محند، بحث مقدم لنيل دبلوم الدراسات العليا في الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة، 1417هـ - 1996م، نسخة مرقونة.

52-**تذكرة الحفاظ**: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.

53-**التذكرة في القراءات**: لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم بن غلبون (ت 399هـ)، تحقيق: د. عبد الفتاح بحيرى إبراهيم، الطبعة الثانية، 1411هـ - 1991م.

54-**ترتيب الأداء وبيان الجمع في الإقراء**: لأبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد ابن سليمان الأنصاري القرطبي (ت 730هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد اكيك، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء بالمملكة المغربية، الطبعة الأولى، 1434هـ - 2013م.

55-**ترتيب المدارك وتقريب المسالك**: لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت 544هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مطبعة فضالة، المحمدية، المغرب، الطبعة الأولى.

56-**التعريف في اختلاف الرُّواة عن نافع**: لأبي عمرو الداني الأندلسي (ت 444هـ)، تحقيق: محمد السَّحَابي، سلا – المغرب.

57-**تفسير القرآن العظيم**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت 774هـ)، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1419هـ.

58-**تفصيل عِقد دُرَر ابن بَرّي في نشر طرق المدنيّ العشر**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بـ: ابن غازي المكناسي (ت 919هـ)، تحقيق: عبد الكريم أحمد حَمَادوش الجزائري، دار الإمام مالك، الطبعة الأولى، 1433هـ - 2012م.

59-**تفصيل عِقد دُرَر ابن بَرّي في نشر طرق المدنيّ العشر**: لأبي عبد الله محمد ابن أحمد المعروف بـ: ابن غازي المكناسي (ت 919هـ)، تحقيق: محمد بن الشريف السَّحابي، منشورات مدرسة ابن القاضي للقراءات، سلا، المغرب، الطبعة الأولى، 1437هـ - 2016م.

60-**تقريبُ المنافع في الطرق العشرة عن الإمام نافع**: لمحمَّد بن محمَّد بن أبي جُمُعَة شَقْرون المغراوي الوَهْرانيّ (ت 929هـ)، تحقيق: يحيى زكريا، بحث تكميلي لاستكمال متطلبات مرحلة الماجستير بقسم القراءات، كلية القرآن الكريم، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1433هـ.

61-**تقريب المنافع في حروف نافع**: لأبي عبد الله محمد بن علي بن عبد الحق الأنصاري الشهير بـ: ابن القَصَّاب (ت في حدود 690هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبدالله البخاري، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، الطبعة الأولى، 1434هـ - 2013م.

62-**تقريب النشر في القراءات العشر**: لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري (ت 833هـ)، تحقيق: د. عادل إبراهيم محمد رفاعي، منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1433هـ.

63-**تقريب النَّشر في طرق العشر**: لمحمد بن عبد الرحمن الزَّروالي، نسخة محفوظة بخزانة القَرويين برقم (1058).

64-**تقييد ابن القاضي على العشر الصغير**: لأبي زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم ابن محمد الشهير بـ: ابن القاضي المكناسي (ت 1082هـ)، نسخة محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، في مجموع برقم (218).

65-**تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المرويَّة عن نافع**: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله الرَّحَامني (كان حيّا سنة 1070هـ)، تحقيق: أيوب أعروشي، وأيوب ابن عائشة، منشورات مدرسة ابن القاضي للقراءات، سلا، المغرب، الطبعة الأولى، 1438هـ - 2017م.

66-**تلخيص العبارات بلطيف الإشارات في القراءات السبع**: لأبي علي الحسن بن خلف بن عبد الله بن بَلِّيمة (ت 514هـ)، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، مؤسسة علوم القرآن، دمشق، الطبعة الأولى، 1409هـ.

67-**التمهيد في علم التجويد**: لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري (ت 833هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1405هـ - 1985م.

68-**التَّنبيه على الخطإ والجهل والتَّمويه**: لأبي عمرو الداني الأندلسي (ت 444هـ)، تحقيق: أيوب بولسعاد، منشورات جمعية الأئمة المالكية للأبحاث والتراث، تطوان، المغرب.

69-**التنبيه على مبادئ التوجيه**: لأبي الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التَّنُوخي المهدوي (المتوفى بعد 536هـ)، تحقيق: د. محمد بلحسان، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.

70-**تنوير الصدور بالتعريف بسيدي الحاج لحسن كنبور**: لعبد السلام بن محمد الهواري (ت 1328هـ)، تحقيق: محمد بن أحمد حُحُود التَّمسماني، مكتبة نظام يعقوبي الخاصة، البحرين، الطبعة الأولى، 1434هـ - 2013م.

71-**التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب**: لخليل بن إسحاق بن موسى ضياء الدين الجندي المالكي المصري (ت 776هـ)، تحقيق: د. أحمد بن عبدالكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.

72-**التيسير في القراءات السبع**: لأبي عمرو الداني الأندلسي (ت 444هـ)، تحقيق: د. خَلَف بن حمُود بن سالم الشَّغْدلي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل، الطبعة الأولى، 1436هـ - 2015م.

73-**جامع البيان في القراءات السبع**: لأبي عمرو الداني الأندلسي- (ت 444هـ)، تحقيق: د. محمد كمال عتيك، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.

74-**الجامع المفيد لأحكام الرسم والضبط والقراءة والتجويد**: لأبي زيد عبدالرحمن بن أبي القاسم بن محمد الشهير بـ: ابن القاضي المكناسي (ت 1082هـ)، تحقيق: د. أنس بن عبد الله بن محمد الكندري، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، الطبعة الأولى، 1438هـ - 2017م.

75-**جامع بيان العلم وفضله**: لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبدالبَرّ النمري القرطبى (ت 463هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1994م.

76-**الجامع في شرح الدرر اللوامع**: لأبي سرحان مسعود بن محمد جَمُّوع الفاسي (ت 1119هـ)، تحقيق: الطيبي خربوشة، أطروحة لنيل الدكتوراه في شعبة الدراسات الإسلامية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1420هـ - 1999م، نسخة مرقونة.

77-**الجامع لأحكام القرآن**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر الأنصاري الخزرجي القرطبي(ت671 هـ)، تحقيق: سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، المملكة العربية السعودية، 1423هـ - 2003م.

78- **الجامع لمسائل المدونة**: لأبي بكر محمد بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي (ت 451هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، 1434 هـ - 2013م.

79- **جذوة الاقتباس في ذكر مَن حلَّ من الأعلام مدينة فاس**: لأحمد بن محمد ابن أبي العافية المكناسي المعروف بـ: ابن القاضي (ت 1025هـ)، دار المنصور للطباعة والوراقة، 1393هـ - 1973م.

80- **جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس**: لأبي عبد الله محمد بن فتوح بن عبدالله بن فتوح الأزدي الحَمِيدي (ت 488هـ)، الدار المصرية للتأليف والنشر، القاهرة، 1966م.

81- **جمال القراء وكمال الإقراء**: لعلم الدين السخاوي (ت 643هـ)، تحقيق: د. علي حسين البواب، مكتبة التراث، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، 1408هـ - 1987م.

82- **حرز الأماني ووجه التهاني**: لقاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الرُّعَيني الشاطبي الأندلسي (ت 590هـ)، تحقيق: علي بن سعيد الغامدي المكِّي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، 1437هـ - 2016م.

83- **حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة**: لأبي الفضل جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، الطبعة الأولى، 1387هـ - 1967م.

84- **حسن المدَد في معرفة فن العدد**: لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبَري (ت 732هـ)، تحقيق: بشير بن حسن الحِمْيَري، منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1431هـ.

85-**حل المشكلات وتوضيح التحريرات في القراءات**: لمحمد بن عبد الرحمن الخليجي الحنفي (ت 1289هـ)، تحقيق: عمر بن عبد القادر المراطي، أضواء السلف.

86-**الدر المنثور في التفسير بالمأثور**: لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت 911هـ)، دار الفكر، بيروت.

87-**الدُّرّ النَّثير والعذب النمير في شرح التيسير**: لأبي محمد عبد الواحد بن أبي السداد المالقي (ت 705هـ)، تحقيق: د. محمد بوطربوش، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1432هـ - 2011م.

88-**الدُّرَّة الجليَّة في رسم وضبط المصاحف العثمانية**: لأبي وكيل ميمون بن مساعد المصمودي الفخَّار (ت 816هـ)، تحقيق: د. ياسر إبراهيم المزروعي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، 1431هـ - 2010م.

89-**درة الحِجال في أسماء الرجال**: لأحمد بن محمد ابن أبي العافية المكناسي المعروف بـ: ابن القاضي (ت 1025هـ)، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث بالقاهرة والمكتبة العتيقة بتونس، 1390 هـ - 1970م.

90-**الدُّرَّة المُضيئة مِن خبر سيد البريئة**: لأبي سرحان مسعود بن محمد جَمُّوع الفاسي (ت 1119هـ)، تحقيق: أمين انقيرة، بحث مقدم لنيل شهادة الماستر في الدراسات الإسلامية، جامعة القاضي عياض، مراكش، 1438هـ.

91-**الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع**: لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الرِّباطي التازي الشهير بـ: ابن بَرِّي (ت 730هـ)، تحقيق: سليم بن محمد بن يوسف ربيع، مؤسسة البلاغ، الجزائر، الطبعة الأولى، 1435هـ - 2014م.

92-**دليل الحيران على مورد الظمآن**: لإبراهيم المارغني التونسي، تحقيق: د.عبدالسلام محمد البكاري، دار الحديث، القاهرة.

93-**الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**: لإبراهيم بن علي بن محمد ابن فرحون اليعمري (ت 799هـ)، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

94-**الذخيرة**: لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بـ: القرافي (ت 684هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1994م.

95-**الذخيرة في شرح الرسم والضبط وجدولة المقرإ**: للارباس بن المرابط عبدالفتاح، دار الفكر، نواكشوط، الطبعة الثامنة، 2012م.

96-**رجالات العلم العربي في سوس من القرن الخامس الهجري إلى منتصف القرن الرابع عشر**: لمحمد المختار السوسي، هيَّأه للطبع ونشره: رضى الله عبد الوافي المختار السوسي، المغرب.

97-**الروض العطر الأنفاس بأخبار الصالحين من أهل فاس**: المنسوب لأبي عبدالله محمد ابن عيشون الشراط (ت 1109هـ)، تحقيق: زهراء النظام، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط، الطبعة الأولى، 1997م.

98-**الروض المعطار في خبر الأقطار**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد المنعم الحِميَري (ت 900هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، الطبعة الثانية، 1980م.

99-**الروض الهَتُون في أخبار مكناسة الزيتون**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بـ: ابن غازي المكناسي (ت 919هـ)، تحقيق: عبد الوهاب بن منصور، المطبعة الملكية بالرباط، 1408هـ - 1988م.

100- **زاد المسير في علم التفسير**: لأبي الفرج جمال الدين عبد الرحمن بن علي ابن محمد الجوزي (ت 597هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.

101- **سلسلة ذكريات مشاهير رجال المغرب**: لعبد الله كنون، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان.

102- **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصالحين بفاس**: لأبي عبد الله محمد بن جعفر بن إدريس الكتَّاني (ت 1345هـ)، تحقيق: عبدالله الكامل الكتاني، حمزة بن محمد الكتاني، محمد حمزة بن علي الكتاني، دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م.

103- **سنن الترمذي**: لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي (ت 279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998م.

104- **سير أعلام النبلاء**: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748هـ)، تحقيق: شعيب الارنؤوط، مؤسسة الرسالة.

105- **شجرةُ النور الزكيَّة في طبقات المالكية**: لمحمد بن محمد مخلوف، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

106- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**: لابن عقيل عبد الله بن عبدالرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة العشرون، 1400هـ - 1980م.

107- **شرح الدرر اللوامع في أصل مقرإ الإمام نافع**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المِنْتَوْري القيسي(ت 834هـ)، تحقيق: الصّدِّيقي سيدي فوزي، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2001م.

108- **شرح الدُّرر اللوامع**: لأبي راشد يعقوب الحلفاوي، نسخة محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، ضمن مجموع برقم (6064).

109- **شرح الدرر اللوامع**: لأبي عبد الله محمد بن شعيب المجاصي (كان حيا سنة 743هـ)، تحقيق: د. عبد اللطيف الميموني، مؤسسة الشيخ غانم بن علي آل ثاني للقرآن الكريم، الطبعة الأولى، 1433هـ - 2012م.

110- **شرح المفصل للزمخشري**: لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش موفق الدين الموصلي المعروف بـ: ابن يعيش (ت 643هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1422 هـ - 2001م.

111- **شرح الهداية**: لأبي العباس أحمد بن عمَّار المَهدَوي (المتوفى نحو سنة 440هـ)، تحقيق: د. حازم سعيد حَيدَر، مكتبة الرشد، الرياض.

112- **شرح كتاب سيبويه**: لأبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت 368هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2008م.

113- **الشفا بتعريف حقوق المصطفى**: لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السَّبْتي (ت 544هـ)، دار الفيحاء، عمان، الطبعة الثانية، 1407هـ.

114- **شفاء الصدور بذكر قراءات الأئمة السبعة البدور**: لرضوان بن محمد بن سليمان المخللاتي (ت 1311هـ)، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الأولى.

115- **الشيخ المقرئ العشري إبراهيم ابن القاضي الماسي السوسي شيخ القراءات بمدرسة آيت اوريربـ: (مسفيوة)، وأثرُ مدرستهِ في إحياء القراءات**

العشر بحوز مراكش، وإشعاعها بالجنوب المغربي: لحسن حَميتو، بحث مطبوع ضمن بحوث المؤتمر العالمي الأول: القراءات القرآنية في العالم الإسلامي أوضاع ومقاصد، منشورات مركز الإمام أبي عمرو الداني للدراسات والبحوث القِرائية المتخصصة، مراكش، 1434هـ - 2013م.

116- **صحيح البخاري**: لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت 256هـ)، المطبعة السلفية، القاهرة.

117- **صفوة من انتشر من أخبار صلحاء القرن الحادي عشر**: لمحمد بن الحاج بن محمد بن عبد الله الصغير الإفراني، تحقيق: د. عبد المجيد خيالي، مركز التراث الثقافي المغربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 1425هـ - 2004م.

118- **صِلَة الصِّلَة**: لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزُّبير الغرناطي (ت 708هـ)، تحقيق: جلال الأسيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.

119- **الصِّلة في تاريخ أئمة الأندلس**: لأبي القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت 578هـ)، تحقيق: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، الطبعة الثانية، 1374هـ - 1955م.

120- **ضعيف سنن أبي داود**: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق وعمان، الطبعة الأولى، 1412هـ - 1991م.

121- **ضعيف سنن الترمذي**: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق وعمان، الطبعة الأولى، 1411هـ - 1990م، وطبعة مكتبة المعارف، الرياض، 1420هـ.

122- **طبقات الحُضَيْكي**: لمحمد بن أحمد الحُضَيكي (ت 1189هـ)، تحقيق: أحمد بومزكو، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.

123- **طبقات الشافعية الكبرى**: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت 771هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1413هـ.

124- **الطبقات الكبرى**: لأبي عبد الله محمد بن سعد البصري البغدادي المعروف بـ: ابن سعد (ت 230هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1990م.

125- **طبقات النحويين واللغويين**: لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله الزبيدي الإشبيلي (ت 379هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، الطبعة الثانية.

126- **الطِّراز في شرح ضبط الخَرَّاز**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الله التَّنَسي (ت 899هـ)، تحقيق: د. أحمد بن أحمد شرشال، منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الثانية، 1432هـ - 2011م.

127- **طيبة النشر في القراءات العشر**: لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري (ت 833هـ)، تحقيق: محمد تميم الزُّعبي، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، دمشق، الطبعة الأولى، 1433هـ - 2012م.

128- **عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح**: لأبي حامد أحمد بن علي بهاء الدين السبكي (ت 773هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2003م.

129- **عقود الجمان في تجويد القرآن**: لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبَري (ت 732هـ)، مؤسسة قرطبة، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.

130- **العنوان في القراءات السبع**: لأبي الطاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري الأندلسي (ت 455هـ)، تحقيق: خالد حسن أبو الجود، مكتبة الإمام البخاري، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.

131- **غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار**: لأبي العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني العطار (ت 569هـ)، تحقيق: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، منشورات الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1994م.

132- **غاية النهاية في طبقات القراء**: لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري (ت 833هـ)، عني بنشره: ج. برجستراسر عام 1351هـ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة.

133- **غيث النفع في القراءات السبع**: لأبي الحسن علي بن سالم بن محمد النُّوري الصَّفاقسي (ت 1118هـ)، تحقيق: د. سالم بن غرم الله بن محمد الزهراني، رسالة مقدمة لنيل الدرجة العالمية العالية الدكتوراه بكلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، 1426هـ.

134- **فتح المنان المروي بمورد الظمآن في رسم القرآن**: لابن عاشر (ت 1040هـ)، تحقيق: د. سلوى بنت أحمد بن محمد الأشقر، الطبعة الأولى، 1436هـ - 2015م.

135- **الفجر الساطع والضياء اللامع في شرح الدرر اللوامع**: لأبي زيد عبدالرحمن بن أبي القاسم بن محمد الشهير بـ: ابن القاضي المكناسي (ت 1082هـ)، تحقيق: أحمد بن محمد البوشخي، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.

136- **فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف بـ: ابن آجرُّوم (ت 723هـ)، تحقيق: عبد الرحيم ابن عبد السلام نبولسي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في النحو والصرف بكلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، 1417هـ - 1997م.

137- **فضائل القرآن**: لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت 774هـ)، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، 1416هـ.

138- **فهرس أحمد المنجور**: تحقيق: محمد حجّي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1396هـ - 1976م.

139- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**: لمحمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير الحسني الإدريسي المعروف بـ: عبد الحي الكتاني (ت 1382هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1982م.

140- **فهرسة ابن غازي**: لأبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بـ: ابن غازي المكناسي (ت 919هـ)، تحقيق: محمد الزاهي، مطبوعات دار المغرب، الدار البيضاء، 1399هـ - 1979م.

141- **فهرسة الحافي**: لأبي العباس أحمد بن عاشر بن عبد الرحمن الحافي السَّلَويّ (ت 1163هـ)، تحقيق: محمد السعدين، بحث مقدم لنيل دبلوم الدراسات العليا، جامعة محمد الخامس، الرباط، 1999م.

142- **فهرسة السَّرّاج**: لأبي زكريا يحي بن أحمد السراج الفاسي (ت 803هـ)، تحقيق: د. نعيمة بنيس، دار الحديث الكتانية، طنجة، المغرب، الطبعة الأولى، 1434هـ.

143- **فهرسة الْمِنْتَوْرِي**: لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك بن عليّ القيسيّ المِنتَوري (ت 834هـ). تحقيق: د. محمد بنشَريفة، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، المغرب، الطبعة الأولى، 1432هـ-2011م.

144- **القاموس المحيط**: لأبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت 817هـ). تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة، 1426هـ-2005م.

145- **القراء والقراءات بالمغرب**: لسعيد اعراب، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1410هـ-1990م.

146- **قراءة الإمام نافع عند المغاربة من رواية أبي سعيد ورش مقوماتها البنائية ومدارسها الأدائية إلى نهاية القرن العاشر الهجري**: لعبد الهادي حَميتو، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، المملكة المغربية، 1424هـ - 2003م.

147- **قُرة العين في معنى قولهم تسهيل الهمزة بَيْن بَيْن**: لأبي زيد عبد الرحمن ابن أبي القاسم بن محمد الشهير بـ: ابن القاضي المكناسي (ت 1082هـ). تحقيق: د.حسن حميتو، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية، الطبعة الأولى، 1437هـ - 2016م.

148- **القصد النافع لبُغية الناشئ والبارع على الدرر اللوامع**: لمحمد بن محمد ابن إبراهيم الشَّريشي الخَرَّاز (ت 718هـ). تحقيق: التلميدي محمد محمود، الطبعة الأولى، 1413هـ- 1993م.

149- **القصيدة الحصرية في قراءة الإمام نافع**: لأبي الحسن علي بن عبد الغني الحصري (ت 488هـ). تحقيق: د. توفيق بن أحمد العبقري، مكتبة أولاد الشيخ، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2002م.

150- **القصيدة الخاقانية**: لأبي مزاحم موسى بن عبيد الله الخاقاني البغدادي (ت 325هـ). تحقيق: سعد عبد الحكيم سعد، (ضمن كتاب: مجموع المتون في القراءات والتجويد)، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1429هـ.

151- **القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية والتنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية**: لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جُزَي الكلبي الغرناطي المالكي. تحقيق: د.محمد بن سيدي محمد مولاي، منشورات وزارة الأوقاف الكويتية.

152- **الكافي في القراءات السبع**: لأبي عبد الله محمد بن شريح الرُّعَيني الإشبيلي الأندلسي (ت 476هـ). تحقيق: سالم بن غرم الله بن محمد الزهراني، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير من قسم الكتاب والسنة، جامعة أم القرى، 1419هـ.

153- **الكامل في التاريخ**: لأبي الحسن علي بن أبي الكرم الشيباني الجزري المعروف بـ: ابن الأثير (ت 630هـ). تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1417هـ-1997م.

154- **الكامل في القراءات الخمسين**: لأبي القاسم يوسف بن علي بن جبارة الهذلي البِسْكَريّ. تحقيق: د. عمر يوسف عبد الغني حمدان، تغريد محمد عبدالرحمن حمدان، منشورات كرسي يوسف عبد اللطيف جميل للقراءات، جامعة طيبة، الطبعة الأولى، 1436هـ - 2015م.

155- **كتابُ عدد آي القرآن للمكي والمدنيين والكوفي والبصري والشامي المتفق عليه والمختلف فيه**: لأبي الحسن علي بن محمد بن إسماعيل بن بِشْر التميمي الأنطاكي (ت377هـ). تحقيق: د. محمد الطَّبَراني، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، الطبعة الأولى، 1432هـ - 2011م.

156- **الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحِجَجها**: لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي(ت 437هـ). تحقيق: د. محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة، 1407هـ - 1987م.

157- **الكشف في شرح رواية ورش عن نافع من طريق أبي يعقوب الأزرق مما صنف واستخرج من الأمهات**: لأبي العاص خليفة بن عبد الله القيسي المغربي، نسخة محفوظة بالمكتبة الوطنية بمدينة قسطومني، تركيا، برقم (876).

158- **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**: لأبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثَّعلبي(ت427هـ). تحقيق: مجموعة من الباحثين، دار التفسير، جدة، الطبعة الأولى، 1436هـ - 2015م.

159- **كفاية التحصيل في شرح التفصيل**: لأبي سرحان مسعود بن محمد جَمُّوع الفاسي (ت 1119هـ). تحقيق: د. عبد الرحمن السايب، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية، الطبعة الأولى، 1436هـ - 2015م.

160- **كنز المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**: لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبَري (ت 732هـ). تحقيق: فرغَلي سيد عَرباوي، مكتبة أولاد الشيخ.

161- **اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة**: لأبي عبد الله محمد بن الحسن بن محمد الفاسي (ت 656هـ). تحقيق: عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى، مكتبة الرشد، الطبعة الثانية، 1431هـ - 2010م.

162- **لسان العرب**: لأبي الفضل محمد بن مكرم جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت 711هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1414هـ.

163- **لطائف الإشارات لفنون القراءات**: لأبي العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني (ت 923هـ). تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1434هـ.

164- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**: لأبي محمد عبد الحق بن غالب ابن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي المحاربي(ت 542هـ). تحقيق: عبد السلام عبدالشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1422هـ.

165- **المحكم في نقط المصاحف**: لأبي عمرو الداني الأندلسي(ت 444هـ). تحقيق: د. عزة حسن، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1407هـ.

166- **المحكم والمحيط الأعظم**: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: 458هـ). تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 1421هـ - 2000م.

167- **مختصر التَّبيين لهجاء التنزيل**: لأبي داود سليمان بن نجاح (ت 496هـ). تحقيق: د. أحمد بن أحمد بن معمّر شرشال، منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1421هـ.

168- **المدرسة المغربية في القراءات (سمات وخصائص وأعلام وآثار)**: لعبدالهادي حَميتُّو، بحث مقدم للملتقى الأول لكبار القراء في العالم الإسلامي، جامعة الملك سعود، كرسي تعليم القرآن الكريم وإقرائه، الرياض.

169- **مرآة المحاسن من أخبار الشيخ أبي المحاسن**: لأبي حامد محمد العربي بن يوسف الفاسي القصري(ت 1053هـ). تحقيق: محمد حمزة الكتاني، دار ابن حزم، 2008م.

170- **مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع**: لعبد المؤمن بن عبد الحق القطيعي البغدادي صفيّ الدين(ت 739هـ)، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1412هـ.

171- **مُرشِدةُ الصِّبيان ومُبَصِّرةٌ لِمَن أرادها مِن الإخوان**: لأبي سرحان مسعود ابن محمد جَمُّوع الفاسي (ت 1119هـ). تحقيق: طارق طاطمي، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، المغرب، 2009م.

172- **مشارق الأنوار على صحاح الآثار**: لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السَّبْتي (ت 544هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث.

173- **مشكلات السبع**: لأبي زيد عبد الرحمن بن أبي القاسم بن محمد الشهير بـ: ابن القاضي المكناسي (ت 1082هـ). تحقيق: د. فهد بن مطيع بن عائج المُغَذوي، ضمن مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، العدد الثاني عشر.

174- **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**: لأبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي، (المتوفى نحو: 770هـ)، مكتبة لبنان، 1987م.

175- **معجم البلدان**: لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت 626هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، 1995م.

176- **معجم اللغة العربية المعاصرة**: لأحمد مختار عبد الحميد عمر (ت 1424هـ)، عالم الكتب، الطبعة الأولى، 1429هـ - 2008م.

177- **معجم المؤلفين**: لعمر بن رضا بن محمد راغب كحالة الدمشقي (ت 1408هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

178- **معجم مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به**: لعبد العلي المسئول، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، 1428هـ - 2007م.

179- **معجم مقاييس اللغة**: لأبي الحسين أحمد بن فارس. تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.

180- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: لأبي عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت 748هـ). تحقيق: د. طيار آلتي قولاج، منشورات مركز البحوث الإسلامية، إستانبول، 1416هـ - 1995م.

181- **معلمة المغرب**: الجمعية المغربية للتأليف والترجمة والنشر، 1410هـ - 1989م.

182- **المغرب**: للصديق بن العربي، دار الغرب الإسلامي، دار الثقافة، الطبعة الثالثة، 1404هـ - 1984م.

183- **مفردة نافع بن عبد الرحمن المدني**: لأبي عمرو الداني الأندلسي (ت 444هـ). تحقيق: د.حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1432هـ.

184- **مفردة نافع**: لأبي عبد الله محمد بن شريح الرُّعَيني الإشبيلي الأندلسي (ت 476هـ). تحقيق: سمير بلعشية، محمد نافع، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، المملكة المغربية، الطبعة الأولى، 1432هـ - 2011م.

185- **المفيد في القراءات الثمان**: لأبي عبد الله محمد بن إبراهيم الحضرمي (المتوفى في حدود سنة 560هـ). تحقيق: محمد أحمد يوسف الصَّماتي، مكتبة ابن عباس، الطبعة الأولى، 1431هـ- 2010م.

186- **المقدمة الجزرية**: لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري (ت 833هـ). تحقيق: سعد عبد الحكيم سعد، (ضمن كتاب: مجموع المتون في القراءات والتجويد)، مكتبة دار الزمان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1429هـ.

187- **مقدمة في أصول القراءات**: لأبي الأصبغ عبد العزيز بن علي السُّمَاتي الإشبيلي الشهير بـ: ابن الطحَّان (ت 561هـ). تحقيق: د. توفيق أحمد العبقري، مكتبة أولاد الشيخ، 2004م.

188- **المقنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار**: لأبي عمرو الداني الأندلسي (ت 444هـ). تحقيق: نورة بنت حسَن بن فهد الحميّد، دار التدمرية، الطبعة الأولى، 1431هـ - 2010م.

189- **المكتفى في الوقف والابتدا**: لأبي عمرو الداني الأندلسي (ت 444هـ). تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.

190- **منظومة الدنفاسي في مفردات القرآن ومتشابهاته**: لمحمد إبراهيم الدنفاسي، اعتنى بها: عبد المجيد بن علي رياش، دار ابن الفحصي للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2013م.

191- **منهاج رسم القرآن في شرح مورد الظمآن**: لأبي سرحان مسعود بن محمد جَمُّوع الفاسي (ت 1119هـ). تحقيق: عبد العلي أيت زعبول، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة شعيب الدكالي، الجديدة، 1426هـ - 2005م.

192- **الْمُهَنَّد القاضبي في شرح قصيدة الشاطبي**: لأبي العباس أحمد بن علي بن محمد ابن سَكَن الأندلسي(توفي نحو: 640هـ). تحقيق: د. يوسف بن مصلح بن مَهل الرَّدَّادي، منشورات كرسي الملك عبد الله بن عبد العزيز للقرآن الكريم وعلومه في الجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى، 1438هـ.

193- **مواهب الجليل لشرح مختصر خليل**: لأبي عبد الله شمس الدين محمد ابن محمد بن عبد الرحمن الطرابلسي المغربي المعروف بـ: الحطاب (ت 954هـ). تحقيق: زكريا عميرات، دار عالم الكتب، 1423هـ - 2003م.

194- **الموجز في شرح أداء القراء السبعة**: لأبي علي الحسن بن علي الأهوازي (ت 446هـ). تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، الرياض، الطبعة الأولى، 1430هـ.

195- **مورد الظَّمآن في رسم أحرف القرآن**: لمحمد بن محمد بن إبراهيم الشَّريشي الخرَّاز (ت 718هـ). تحقيق: د. أشرف محمد فؤاد طلعت، مكتبة الإمام البخاري للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1434هـ - 2013م.

196- **الموسوعة العربية العالمية**: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الثانية، 1419هـ.

197- **المُوَضِّح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة**: لأبي عمرو الداني الأندلسي (ت 444هـ). تحقيق: د. محمد شَفاعَت رَبَّاني، منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1435هـ.

198- **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني**: لمحمد بن الطيب القادري (ت 1187هـ)، (ضمن موسوعة أعلام المغرب). تحقيق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثانية، 2008م.

199- **النشر في القراءات العشر**: لأبي الخير شمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري (ت 833هـ). تحقيق: د. السالم محمد محمود الشنقيطي، منشورات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1435هـ.

200- **نظم الدُّرَر والتفصيل في سلك آيات التنزيل**: لأبي عبد الله عبد الهادي الحسَني، نسخة محفوظة بالخزانة الحسنية بالرباط، ضمن مجموع برقم (13389).

201- **نفائس الدرر من أخبار سيد البشر**: لأبي سرحان مسعود بن محمد جَمُّوع الفاسي (ت1119هـ). تحقيق: عدد من الباحثين، منشورات الرابطة المحمدية للعلماء، الرباط، المغرب، الطبعة الأولى، 1431هـ - 2010م.

202- **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**: لشهاب الدين أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت1041هـ). تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، 1968م.

203- **النكت والعيون**: لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الشهير بـ: الماوردي(ت 450هـ). تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبدالرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

204- **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**: لأحمد بابا السوداني التمبكتي، دار الكتب العلمية، لبنان.

205- **الهادي في القراءات السبع**: لمحمد بن سفيان القيرواني (ت 413هـ). تحقيق: د. خالد حسن أبو الجود، دار عباد الرحمن، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، 1432هـ- 2011م.

206- **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**: لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت 1399هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، استانبول، 1951م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

207- **الوجيز في شرح قراءات القَرَأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة**: لأبي علي الحسن بن علي الأهوازي (ت 466هـ). تحقيق: د. دريد حسن أحمد، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2002م.

208- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**: لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان البرمكي (ت681هـ). تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

209- **وفيات الونشريسي**، (ضمن كتاب ألف سنة من الوفيات). تحقيق: محمد حجي، مطبوعات دار المغرب للتأليف والترجمة والنشر، الرباط، 1396هـ - 1976م.

* **فهرس المخطوطات:**

1- **أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف**: لمحمد بن أحمد بن أبي القاسم الجزولي الحامدي (مخطوط)، نسخة بالخزانة الحسنية بالرباط، ضمن مجموع برقم (1052).

2- **إيجاز البيان عن أصول قراءة نافع بن عبد الرحمن**: للحافظ الداني، نسخة مخطوطة بالمكتبة الوطنية بتونس، والإحالة عليها بواسطة نسخة مرقونة بتحقيق الأستاذ محمد بن عبد الله البخاري».

3- **إيضاح الأسرار والبدائع وتهذيب الغُرَر والمنافع في شرح الدرر اللوامع**: لأبي الفضل محمد بن محمد بن عمران الفنزاري السَّلَوي الشهير بـ: ابن المجراد (ت 778هـ)، نسخة محفوظة بمكتبة المخطوطات بالمسجد النبوي برقم (1837).

4- **تذكرة الحفاظ**: لأبي عمرو الداني الأندلسي (ت 444هـ)، مخطوطة خاصة.

5- **مناهج الصَّفا في التقاط دُرَر الشِّفا**: لأبي عمران موسى بن محمد الرّاحل الدُّغْمِيّ (ت 1140هـ)، مخطوط بالخزانة الحسنية بالرباط، ضمن مجموع برقم (355).

6- **فرائد المعاني في شرح حرز الأماني ووجه التهاني**: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي المعروف بـ: ابن آجرُّوم (ت 723هـ)، نسخة خطيَّة محفوظة بالخزانة العامة بالرباط برقم (146).

7- **الميمونة الفريدة في نقط المصاحف**: لأبي عبد الله محمد بن سليمان بن موسى القيسي (ت 810هـ)، نسخة خطية بخط الشيخ: محمد علي عَطَفاي، نسخها في 2005م، من نسخة الخزانة الملكية بالرباط.

8- **نزهة البررة في قراءة الأئمة العشرة**: لبرهان الدين إبراهيم بن عمر الجعـبَري (ت 732هـ)، نسخة محفوظة بمكتبة الإسكوريال، إسبانيا، برقم (2/ 1390).

9- **نفائس الدرر من أخبار سيد البشـر**: لأبي سرحان مسعود بن محمـد جَمُّـوع الفاسي (ت 1119هـ)، نسخة خطية محفوظة بالخزانة العامة بالرباط برقم (207).

فهرس الموضوعات

❁ تصدير	5
أهمية الموضوع وأسباب اختياره:	10
الدراسات السابقة:	11
خطة البحث:	13
منهج التحقيق:	15
❁التمهيد	
المبحث الأول: المؤلفات في الطرق العشر النافعية:	19
المبحث الثاني: دراسة موجزة لأسانيد الطرق العشر النافعية:	31
القسم الأول: الدراسة	
❁الفصل الأول: دراسة الْمُؤَلِّف	
المبحث الأول: اسمه ونسبه وكنيته ومولده ووفاته	45
المبحث الثاني: شيوخه	48
المبحث الثالث: تلاميذه	54
المبحث الرابع: آثاره العِلميَّة	61
المبحث الخامس: مكانته العِلْمِيَّة وثناء العلماء عليه	83

المبحث السادس: إجازاته	87
الفصل الثاني: دراسة الكتاب	
المبحث الأول: تحقيق عنوان الكتاب	95
المبحث الثاني: توثيق نسبته لمؤلفه	97
المبحث الثالث: منهج المؤلف في الكتاب	98
المبحث الرابع: موارده	109
المبحث الخامس: القيمة العلمية للكتاب المحقق	123
المبحث السادس: دراسة النسخ الخطية، وتحته مطلبان:	
المطلب الأول: وصف النسخ الخطية	124
المطلب الثاني: نماذج من النسخ الخطية	127
جدول توضيحي للطرق العشر النافعية:	133
بيان رموز ومصطلحات المؤلف في الكتاب:	134
القسم الثاني: النص الْمُحَقَّق	
خطبة الكتاب ومقدمته:	137
فصل: في كيفية الجمع عند أهل الأداء	159
باب الاستعاذة:	165
ذكر التسمية:	173

سورة أم القرآن:	175
سورة البقرة:	227
سورة آل عمران:	408
سورة النساء:	453
سورة العقود:	479
سورة الأنعام:	494
سورة الأعراف:	524
سورة الأنفال:	556
سورة التوبة:	562
سورة يونس:	580
سورة هود:	592
سورة يوسف:	604
سورة الرعد:	621
سورة إبراهيم:	626
سورة الحجر:	631
سورة النحل:	636
سورة الإسراء:	641

سورة الكهف:	647
سورة مريم:	657
سورة طه:	669
سورة الأنبياء:	690
سورة الحج:	694
سورة المؤمنون:	702
سورة النور:	706
سورة الفرقان:	712
سورة الشعراء:	714
سورة النمل:	725
سورة القصص:	735
سورة العنكبوت:	741
سورة الروم:	745
سورة لقمان:	747
سورة السجدة:	748
سورة الأحزاب:	749
سورة سبأ:	764

سورة فاطر:	768
سورة يس:	770
سورة اليقطين:	776
سورة ص:	782
سورة الزمر:	787
سورة غافر:	790
سورة فصلت:	799
سورة الشورى:	805
سورة الزخرف:	809
سورة الدخان:	816
سورة الجاثية:	819
سورة الأحقاف:	821
سورة القتال:	825
سورة الفتح:	827
سورة الحجرات:	829
سورة ق:	831
سورة الذاريات:	833

سورة الطور:	834
سورة النجم:	835
سورة القمر:	848
سورة الرحمن:	852
سورة الواقعة:	853
سورة الحديد:	855
سورة المجادلة:	857
سورة الحشر:	859
سورة الممتحنة:	860
سورة الصف:	861
سورة الجمعة:	862
سورة المنافقون:	863
سورة التغابن:	864
سورة الطلاق:	865
سورة التحريم:	866
سورة الملك:	867
سورة ن والقلم:	869

سورة الحاقة:	872
سورة الْمَعارِج:	876
سورة نوح:	878
سورة الجن:	879
سورة الْمُزَّمِّل:	881
سورة الْمُدَّثر:	882
سورة القيامة:	883
سورة الإنسان:	886
سورة المرسلات:	889
سورة النبأ:	891
سورة النازعات:	892
سورة عبس:	895
سورة التكوير:	896
سورة الانفطار:	898
سورة المطففين:	899
سورة الانشقاق:	900
سورة البروج:	902

سورة الطارق:	903
سورة الأعلى:	904
سورة الغاشية:	905
سورة الفجر:	906
سورة البلد:	908
سورة والشمس:	909
سورة والليل:	910
سورة والضحى:	911
سورة الانشراح:	912
سورة والتين:	913
سورة العلق:	914
سورة القدر:	915
سورة القيِّمة (البينة):	916
سورة الزلزلة:	917
سورة العاديات:	918
سورة القارعة:	919
سورة التكاثر والعصر والهمزة والفيل وقريش:	920

سورة ﴿أَرَءَيْتَ﴾ (الْمَاعون):	921
سورة الكوثر والكافرون:	922
سورة النصر:	924
سورة المسد:	925
سورة الإخلاص:	926
سورة الفلق والناس:	927
فهرس الكلمات القرآنية الواردة في غير سورها	931
فهرس الأحاديث النبوية والآثار	943
فهرس الأشعار	944
فهرس الأعلام	965
فهرس المصادر والمراجع	974
فهرس الموضوعات	1005